

البرهات
في
علوم القرائن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي
المتوفى سنة ٧٩٤هـ

خرج حديثه وقدم له وعلق عليه
مصطفى عبد القادر عطا


الجزء الثاني

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للناشر
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

المكانب: البناية المركزية - هانف: ٢٤٤٧٣٩. صرّب: ١١/٧-٦١
٨٣٨٢٠٢
المطابع والمعمل: حارة حريك. شارع عبدالنور. هانف: ٣٩-٦٦٣ | ٨٣٧٨٩٨
برقياً: فكيبو. تليكس: ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

بيروت
ليسانس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٢ - النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولهم الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا الكيا الهراسي، ومن الحنفية أبو بكر الرازي^(١)، ومن المالكية القاضي إسماعيل^(٢)، وبكر بن العلاء القشيري^(٣)، وابن بكير، ومكي، وابن العربي،

(١) أبو بكر الرازي، هو: أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص: فاضل من أهل الري، سكن بغداد ومات فيها. انتهت إليه رئاسة الحنفية. وخوطب في أن يلي القضاء فامتنع. وألف كتاب «أحكام القرآن - ط» وكتاباً في «أصول الفقه - خ» مصوراً، في معهد المخطوطات بالقاهرة. توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر: (الأعلام ١ / ١٧١). والجواهر المضيفة ١ / ٨٤).

(٢) القاضي إسماعيل، هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي: فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف. من بيت علم وفضل. قال ابن فرحون: «كان بيت آل حماد بن زيد على كثرة رجالهم وشهرة أعلامهم من أجل بيوت العلم في العراق، وهم نشروا مذهب الإمام مالك هناك وعنهم أخذ، فمنهم من أئمة الفقه ورجال الحديث عدة كلهم جلة ورجال سنة، تردد العلم في طبقاتهم وبيتهم نحو ثلاث مئة عام». ولد في البصرة واستوطن بغداد. وكان من نظراء المبرّد. وولي قضاء بغداد والمدائن والنهرانات، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة، ببغداد. وكان موته هو الباعث للمبرّد على تأليف كتابه «التعازي والمراثي - خ» كما قال في مقدمته من تأليفه «الموطأ» و«أحكام القرآن» و«المبسوط» في الفقه، و«الرد على أبي حنيفة» و«الرد على الشافعي» في بعض ما أفتيا به، و«الأموال والمغازي» و«شواهد الموطأ» عشر مجلدات و«الأصول» و«السنن» و«الاحتجاج بالقرآن» مجلدان توفي سنة ٢٨٢ انظر: (الديباج المذهب ٩٢ وقضاة الأندلس، وتاريخ بغداد ٦ / ٢٨٤. والأعلام ١ / ٣١٠).

(٣) بكر بن العلاء القشيري، هو: بكر بن محمد بن العلاء بن محمد ابن زياد، أبو الفضل، =

وابن الفرس^(١)، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير^(٢).

ثم قيل: إن آيات الأحكام خمسمائة آية وهذا ذكره الغزالي وغيره، وتبعهم الرازي؛ ولعل مرادهم المصريح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير من الأحكام، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

القشيري، ويقال له بكر بن العلاء: قاض من علماء المالكية من أهل البصرة. انتقل إلى مصر قبل سنة ٣٣٠ وتوفي بها عن نيف وثمانين سنة. له كتب، منها «أحكام القرآن» و«الرد على المزني» و«الأشربة» و«أصول الفقه» و«القياس» و«مسائل الخلاف» و«الرد على القدريّة» قال القاضي عياض: ورأيت له كتاب «مآخذ الأصول» وكتاب «تنزيه الأنبياء عليهم السلام» وكتاب «ما في القرآن من دلائل النبوة». توفي سنة ٣٤٤ هـ. أنظر: (العبر ٢٦٣/٤٢. والأعلام ٦٩/٢).

(١) ابن الفرس، هو: عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، أبو عبدالله المعروف بابن الفرس: قاض أندلسي، من علماء غرناطة. ولي القضاء بجزيرة شقر، ثم في وادي آش، ثم في جيان. وأخيراً بغرناطة، وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة. وتوفي في لبيرة. له تأليف، منها «كتاب أحكام القرآن - خ» فرغ من تأليفه بمرسية سنة ٥٥٣ هـ، توفي سنة ٥٩٩ هـ. أنظر: (الديباج المذهب ٢١٨. وبغية الوعاة ٣١٥. والأعلام ٤/١٦٨).

(٢) القاضي أبو يعلى الكبير، هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، أبو يعلى: عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون. من أهل بغداد. ارتفعت مكانته عند القادر والقائم والعباسيين. وولاه القائم قضاء دار الخلافة والحريم، وحران وحلوان، وكان قد امتنع، واشترط أن لا يحضر أيام المواكب، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، فقبل القائم شرطه. له تصانيف كثيرة، منها «الإيمان - خ» و«الأحكام السلطانية - ط» و«الكفاية في أصول الفقه - خ» المجلد الرابع منه، في دار الكتب المصرية، و«أحكام القرآن» و«عيون المسائل» و«أربع مقدمات في أصول الديانات» و«تبرئة معاوية» و«العدة - خ» في أصول الفقه، و«مقدمة في الأدب» و«كتاب الطب» و«كتاب اللباس» و«المجرد» فقه، على مذهب الإمام أحمد، وردود على «الأشعرية» و«الكرامية» و«السالمية» و«المجسمة» و«ابن اللبان» وغير ذلك. وكان شيخ الحنابلة، توفي ٤٥٨ هـ. أنظر: (طبقات الحنابلة ٢/١٩٣: ٢٣. والشذرات ٣/٣٠٦. والوافي ٣/٧. والأعلام ١٠٠، ٩٩/٦).

ثم هو قسمان :

أحدهما: ما صُرِّحَ به في الأحكام؛ وهو كثير، وسورة البقرة والنساء
والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك.

والثاني: ما يُؤخذ بطريق الاستنباط. ثم هو على قسمين^(١):

أحدهما: ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى، كاستنباط الشافعي
تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾
إلى قوله: ﴿فَمَنْ آتَبَعِي وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٢).

واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى: ﴿أَمْرًا فِرْعَوْنَ﴾^(٣)،
﴿وَأَمْرًا حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٤) ونحوه.

واستنباطه عتق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي
لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا. إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ
عِبَادًا﴾^(٥)، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابقتها؛ فدل على
أنهما لا يجتمعان.

واستنباطه حجية الإجماع من قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦).

واستنباطه صحة^(٧) صوم الجنب من قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ إلى
قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٨)، فدل
على جواز الوقاع في جميع الليل، ويلزم منه تأخير الغسل إلى النهار؛ وإلا
لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع^(٩) الغسل فيه.

(٦) سورة: النساء آية: ١١٥.

(٧) في النسخة جـ: «واستنباط صحة».

(٨) سورة البقرة آية: ١٨٧.

(٩) في النسخة ب: «بمقدار ما يسع».

(١) في النسخة جـ: «على نوعين».

(٢) سورة: المؤمنون آية: ٦، ٧.

(٣) سورة: التحريم آية: ١١.

(٤) سورة: المسد آية: ٤.

(٥) سورة: مريم آية: ٩٢، ٩٣.

والثاني: ما يُستنبط مع ضميمة آية أخرى، كاستنباط عليّ وابن عباس رضي الله عنهما أنّ أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١) مع قوله: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٢)؛ وعليه جرى الشافعيّ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهراً) ووجهه أنّ الله تعالى قدر لشيئين مدّة واحدة فانصرفت المدة بكمالها إلى كلّ واحد منهما، فلما قام النّصّ في أحدهما بقيّ الثاني^(٣) على أصله، ومثّل ذلك بالأجل الواحد للديّنين؛ فإنه مضروب بكامله لكل واحد منهما، وأيضاً فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغيّر الغذاء، فاعتبرت مدة يعتاد الصبيّ فيها غذاء طبيعياً غير اللبن، ومدّة الحمل قصيرة، فقدمت الزيادة على الحولين.

فإن قيل: العادة الغالبة في مدة الحمل تسعة أشهر، وكان المناسب في مقام الامتثال ذكر الأكثر المعتاد، لا الأقلّ النادر، كما في جانب الفصال.

قلنا: لأنّ هذه المدة أقلّ مدة الحمل، ولما كان الولد لا يعيش غالباً إذا وضع لسته أشهر، كانت مشقّة الحمل في هذه المدة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة، بخلاف الفصال، لأنه لا حدّ لجانب القلّة فيه، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر، لأنه الغالب، ولأنه اختياري؛ كأنه قيل: حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر.

ومثله استنباط الأصوليين أنّ تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾^(٤) مع قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٥).

وكذلك استنباط بعض المتكلّمين أن الله خالق لأفعال العباد؛ من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٦)، مع قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا

(١) سورة: الأحقاف آية: ١٥.
(٢) سورة: لقمان آية: ١٤.
(٣) في النسخة جـ: «الباقي».
(٤) سورة: طه آية: ٩٣.
(٥) سورة: الجن آية: ٢٣.
(٦) سورة: الإنسان آية: ٣٠.

يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴿١﴾؛ فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد.

فائدة:

ولا بدّ من معرفة قواعد أصول الفقه؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات.

فيستفاد عموم الفكرة في سياق النفي: من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٢) وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ (٣).

وفي الاستفهام: من قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (٤).

وفي الشرط: من قوله: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٥)، ﴿وَإِن أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٦).

وفي النهي: من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ (٧).

وفي سياق الإثبات بعموم القلة المقتضى: من قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ (٨) وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (٩).

وإذا أضيف إليها «كُلٌّ»، نحو: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ (١٠).

ويستفاد عموم المفرد المحلّي باللام من قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (١١) ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾ (١٢)، ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ﴾ (١٣).

وعموم المفرد المضاف من قوله: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ (١٤)، وقوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ (١٥)؛ والمراد جميع الكتب التي اقتضت

فيها أعمالهم.

(٩) سورة: الشمس آية: ٧.

(١٠) سورة: ق آية: ٢١.

(١١) سورة: العصر آية: ٢.

(١٢) سورة: الرعد آية: ٤٢.

(١٣) سورة: النبا آية: ٤٠.

(١٤) سورة: التحريم آية: ١٢.

(١٥) سورة: الجاثية آية: ٢٩.

(١) سورة: القصص آية: ٦٨.

(٢) سورة: الكهف آية: ٤٩.

(٣) سورة: السجدة آية: ١٧.

(٤) سورة: مريم آية: ٦٥.

(٥) سورة: مريم آية: ٢٦.

(٦) سورة: التوبة آية: ٦.

(٧) سورة: الحجر آية: ٦٥.

(٨) سورة: التكوير آية: ١٤.

وعموم الجمع المحلى باللام في قوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ﴾^(١) وقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾^(٣) إلى آخرها.

والشرط من قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٤)، وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٥).

وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٦)، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٧).

وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٨).

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^(٩).

وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(١٠).

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين؛ فإن كان ماضياً لم يلزم

العموم.

وكقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(١١)، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(١٢).

وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ

يُخْسِرُونَ﴾^(١٣).

(٨) سورة: البقرة آية: ١٥٠.

(٩) سورة: الأنعام آية: ٦٨.

(١٠) سورة: الأنعام آية: ٥٤.

(١١) سورة: الجمعة آية: ١١.

(١٢) سورة: المنافقون آية: ١.

(١٣) سورة: المطففين آية: ٣.

(١) سورة: المرسلات آية: ١١.

(٢) سورة: الأحزاب آية: ٧.

(٣) سورة: الأحزاب آية: ٣٥.

(٤) سورة: طه آية: ١١٢.

(٥) سورة: الزلزلة آية: ٧.

(٦) سورة: البقرة آية: ١٩٧.

(٧) سورة: النساء آية: ٧٨.

وقوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٢).

وقد لا يعم كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾^(٣).

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً، وترتيبه العقاب العاجل أو الأجل على فعله.

ويستفاد كون النهي من ذمه لمن ارتكبه وتسميته عاصياً، وترتيبه العقاب على فعله.

ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب، والفرض، والكتب، ولفظة «على»، ولفظة «حق على العباد»، و«على المؤمنين»، وترتيب الذم والعقاب على الترك، وإحباط العمل بالترك، وغير ذلك.

ويستفاد التحريم من النهي، والتصريح بالتحريم، والحظر، والوعيد على الفعل، وضم الفاعل، وإيجاب الكفارة، وقوله «لا ينبغي» فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع شرعاً أو عقلاً، ولفظة «ما كان لهم، كذا وكذا»، و«لم يكن لهم»، وترتيب الحد على الفعل، ولفظة «لا يحل»، و«لا يصلح»، ووصف الفعل بأنه فساد، أو من تزيين الشيطان وعمله، وأن الله لا يحبه، وأنه لا يرضاه لعباده، ولا يركي فاعله، ولا يكلمه ولا ينظر إليه، ونحو ذلك.

ويستفاد الإباحة من الإذن، والتخيير، والأمر بعد الحظر، ونفى الجناح والحرَج والإثم والمؤاخِذة، والإخبار بأنه يعفو عنه، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي، وبالإنكار على من حرَم الشيء، والإخبار بأنه خلق لنا، وجعله لنا، وامتنانه علينا به، وإخباره عن فعل مَنْ قَبَلنا له، غير ذامٍ لهم عليه؛ فإن اقترن بإخباره مدحٌ دلَّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً.

(٣) سورة: المنافقون آية: ٤.

(١) سورة: المطففين آية: ٣٠.

(٢) سورة: الصافات آية: ٣٥.

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب.

كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٢).

فكما يُفهم منه وجوب الجلد والقطع، يفهم منه كون السرقة والزنا علة، وأن الوجوب كان لأجلهما؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك؛ بل يتبادر إلى الفهم من فحوى الكلام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ أي: لبرهم، ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٣)، أي لفجورهم.

وكذا كل كلام خرج مخرج الذم والمدح في حق العاصي والمطيع، وقد يسمى هذا في علم الأصول لحن الخطاب.

(١) سورة: المائدة آية: ٣٨.

(٢) سورة: النور آية: ٢.

(٣) سورة: الانفطار آية: ١٣ - ١٤.

فصل

وكل فعل عظمه الله ورسوله، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله، أو أحبه، أو أحب فاعله، أو رضى به^(١)، أو رضى عن فاعله، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن. أو نصبه سبباً لمحبه، أو لثواب عاجل أو آجل. أو نصبه سبباً لذكره لعبده، أو لشكره له، أو لهدايته إياه، أو لإرضائه فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته، أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشاره فاعله. أو وصف فاعله بالطيب. أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نصبه سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قربة، أو أقسم به وبفاعله؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها؛ فهو دليل على مشروعيتها المشتركة بين الوجوب والندب.

(١) في النسخة ج: «أورمي به».

فصل

وكل فعل طلب الشرع تركه، أو ذم فاعله، أو عتب عليه، أو لعنه، أو مَقَّت فاعله، أو نفى محبته إياه أو محبة فاعله، أو نفى الرضا به، أو الرضا عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهائم، أو بالشياطين؛ أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه، أو أبغضوه، أو جعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذم أو لوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بـخُبث أو رجس، أو نجس، أو بكونه فسقاً أو إثمًا، أو سبباً لإثم أو رجس أو غضب، أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حدّ من الحدود أو قسوة أو خزي أو امتهان نفس، أو لعداوة الله ومحاربتة والاستهزاء به، أو سخريته. أو جعله الرب سبباً لنسيانه لفاعله، أو وصف نفسه بالصبر عليه، أو بالحلم أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان وتزيينه، أو تولى الشيطان لفاعله. أو وُصف بصفة ذم؛ مثل كونه ظلمًا أو بغياً أو عدوانًا أو إثمًا، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نصب سبباً لمخية فاعله عاجلاً أو آجلاً، أو ترتب عليه حرمان من الجنة، أو وُصف فاعله بأنه عدو الله، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله^(١)، أو حمل فاعله إثم غيره. أو قيل فيه: «لا ينبغي هذا» و«لا يصلح»، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل يصاده. أو هجر فاعله، أو يلاعن في الآخرة، أو يتبرأ بعضهم من بعض، أو وصف صاحبه بالضلالة، أو أنه ليس من الله في شيء، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه، أو

(١) في النسختين أ، ب: «بحرب الله ورسوله».

قُرْنٍ بِمَحْرَمٍ ظَاهِرِ التَّحْرِيمِ فِي الْحُكْمِ، أَوْ أَخْبِرَ عَنْهُمَا بِخَبْرٍ وَاحِدٍ^(١). أَوْ جَعَلَ اجْتِنَابَهُ سَبَبًا لِلْفَلَاحِ، أَوْ جَعَلَهُ سَبَبًا لِإِيْقَاعِ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قِيلَ لِفَاعِلِهِ: «هَلْ أَنْتَ مُنْتَهٍ»، أَوْ نَهَى الْأَنْبِيَاءَ عَنِ الدَّعَاءِ لِفَاعِلِهِ، أَوْ رَتَّبَ عَلَيْهِ إِبْعَادًا وَطَرْدًا، أَوْ لَفْظَةً «قَتِلَ مَنْ فَعَلَهُ»، أَوْ «قَاتِلِ اللَّهَ مِنْ فَعَلِهِ»، أَوْ أَخْبَرَ أَنَّ فَاعِلَهُ لَا يَكَلِّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا يَزْكِيهِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَهُ، أَوْ لَا يَهْدِي كَيْدَهُ، أَوْ أَنَّ فَاعِلَهُ لَا يُفْلِحُ، أَوْ لَا يَكُونُ فِي الْقِيَامَةِ مِنَ الشَّهَدَاءِ، وَلَا مِنَ الشُّفَعَاءِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغَارُ مِنْ فَعَلِهِ، أَوْ نَبَّهَ عَلَى وُجُودِ الْمَفْسُودَةِ فِيهِ، أَوْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ فَاعِلِهِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، أَوْ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ قِيَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ، أَوْ جَعَلَ الْفِعْلَ سَبَبًا لِإِزَالَةِ قَلْبِ فَاعِلِهِ، أَوْ صَرَّفَهُ عَنِ آيَاتِ اللَّهِ وَفَهَّمَ الْآيَةَ، وَسَوَّالَهُ سَبْحَانَهُ عَنِ عِلَّةِ الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾^(٢)، ﴿لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾^(٣)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾^(٤)، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٥)؛ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ جَوَابٌ عَنِ السُّؤَالِ؛ فَإِذَا قُرْنٌ بِهِ جَوَابٌ كَانَ بِحَسَبِ جَوَابِهِ.

فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل، ودلالته على التحريم أطرد من دلالاته على مجرد الكراهة.

وأما لفظ «يكرهه الله ورسوله»، وقوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾^(٦)؛ فأكثر ما يستعمل في المحرم؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه؛ وأما لفظ «أما أنا فلا أفعل» فالمحقق فيه الكراهة، كقوله: «أما أنا فلا آكل متكثًا»، وأما لفظ «ما يكون لك» و«ما يكون لنا» فاطرد استعمالها في المحرم، نحو:

﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾^(٧)، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾^(٨)، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾^(٩).

(١) في النسخة ج: «والخبر عنها بخبر واحد».

(٢) سورة: آل عمران آية: ٩٩. (٦) سورة: الإسراء آية: ٣٨.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٧١. (٧) سورة: الأعراف آية: ١٣.

(٤) سورة: ص آية: ٧٥. (٨) سورة: الأعراف آية: ٨٩.

(٥) سورة: الصف آية: ٢. (٩) سورة: المائدة آية: ١١٦.

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ورفع الجناح، والإذن، والعفو وإن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل؛ ومن الامتتان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها من الأفعال؛ نحو:

﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا﴾^(١)، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٢)، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي؛ وهو نوعان:

إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل فمن إقرار الرب قول جابر: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ»^(٣)، ومن إقرار رسوله قول حسان: «كنت أنشد وفيه من هو خير منك».

فائدة:

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٤) جمعت أصول أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر والنهي والإباحة والتخيير.

فائدة:

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدل على تحريمه، فقد عاتب الله

(٣) أنظر: (السنن الكبرى، للبيهقي ٧ / ٢٢٨).

(٤) سورة: الأعراف آية: ٣١.

(١) سورة: النحل آية: ٨٠.

(٢) سورة: النحل آية: ١٦.

سبحانه في خمسة مواضع من كتابه: في الأنفال^(١)، وبراءة^(٢)، والأحزاب^(٣)،
والتحریم^(٤)، وعيس^(٥) خلافاً للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب
من أدلة النهي.

فائدة:

لا يصح الامتنان بممنوع عنه؛ خلافاً لمن زعم أنه يصح، ويصرف
الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم.

فائدة:

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل، نحو «عجب ربك من شاب
ليست له صبوة»، و«تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة»،
ونحو ذلك فقد يدل على بغض الفعل كقوله:

﴿وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾^(٦)، وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾^(٧)
وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٨)، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ
وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾^(٩).

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه، كقوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ
عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾^(١٠).

ويدل على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله، كقوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ
قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾^(١١).

-
- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: الأنفال آية: ٦٧. | (٧) سورة: الصفات آية: ١٢. |
| (٢) سورة: التوبة. آية: ٤٣. | (٨) سورة: البقرة آية: ٢٨. |
| (٣) سورة: الأحزاب آية: ٣٧. | (٩) سورة: آل عمران آية: ١٠١. |
| (٤) سورة: التحريم آية: ١. | (١٠) سورة: التوبة آية: ٧. |
| (٥) سورة: عيس آية: ١٠. | (١١) سورة: آل عمران آية: ٨٦. |
| (٦) سورة: الرعد آية: ٥. | |

قاعدة (١) في الإطلاق والتقييد

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه؛ وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه، والمقيّد على تقييده؛ لأنّ الله تعالى خاطبنا بلغة العرب. والضابط أنّ الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظير؛ فإن لم يكن له أصل يُردُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجبّ تقييده به، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر.

فالأول: مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة، والفراق، والوصية، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها؛ والعدالة شرط في الجميع.

ومنه وتقييد ميراث الزوجين بقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (٢) وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدّين.

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين، والمطلق كالمقيّد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

وكذلك: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ (٣)، فأطلق الإحباط عليه

(١) هذه القاعدة غير موجودة في النسخة ج، وموجودة على هامش النسخة أ.

(٢) سورة: النساء آية: ١٢.

(٣) سورة: المائدة آية: ٥.

وعَلَّقَهُ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ؛ ولم يشترط الموافاة عليه. وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾^(١) وقيد الردة بالموت عليها والموافاة على الكفر، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها؛ وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه، وإن كان قد تورع في هذا التقرير.

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالمسفوح. وقوله: ﴿فَأَمْسَحُوا بُيُوجِهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾^(٢)، وقال في موضع آخر: ﴿مِنْهُ﴾^(٣).

وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٤).

فإنه لو قيل: نحن نرى من يطلب الدنيا طلباً حثيثاً ولا يحصل له منها شيء! قلنا: قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾^(٥)، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٧)، فإنه معلق.

تنبيه:

اختلف الأصوليون في أن حملَ المطلق على المقيد: هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين، والأولون يقولون: العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاءً بالمقيد وطلباً للإيجاز والاختصار؛ وقد قال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(٨) والمراد «عن اليمين قعيد»؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه.

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢١٧. | (٥) سورة: الإسراء آية: ١٨. |
| (٢) سورة: النساء آية: ٤٣. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٨٦. |
| (٣) سورة: المائدة آية: ٦. | (٧) سورة: غافر. آية: ٦٠. |
| (٤) سورة: الشورى آية: ٢٠. | (٨) سورة: ق آية: ١٧. |

وزعم بعضهم أن القرآن كالأية الواحدة؛ لأن كلام الله تعالى واحد؛ فلا بُدَّ أن يكون المطلق كالمقيد.

قال إمام الحرمين: وهذا غلط؛ لأن الموصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعددها، وفيها شيء ونقيضه؛ كالإثبات والنفي، والأمر والنهي؛ إلى غير ذلك من أنواع النقائص التي لا يوصف الكلام القديم بأنه اشتمل عليها^(١).

والثاني: كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار والقتل، وبالتفريق في صوم التمتع؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه.

هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد؛ وإنما اختلافا في الإطلاق والتقييد؛ فأما إذا حُكِمَ في شيء بأمور لم يحكم في شيء آخر ينقض تلك الأمور وسُكِّتَ فيه عن بعضها - فلا يقتضي الإلحاق، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء، وذكر في التيمم عضوين فلم يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليل على مسحهما بالتراب في التيمم..

ومن ذلك ذكر العتق، والصوم، والطعام في كفارة الظهار، ولم يذكر الإطعام في كفارة القتل؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام.

وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ﴾^(٢) أن اللام مبهمة، وَعَنَّا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة.

(١) في الأصول: «الكلام القديم بأنه عليها» والإضافة زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سورة: النساء آية: ٢٣.

قاعدة (١)

في العموم والخصوص

لا يستدلُّ بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم؛ ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعيّ: اللفظُ بَيِّنٌ في مقصوده، ويحتمل في غير مقصوده.

فمنه: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾^(٢) لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره، وفي المتنوع منهما من الحلّي وغيره.

ألا تَرَى أَنَّ مَنْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْآيَةِ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي تَرْكِ أَدَاءِ الْوَاجِبِ مِنَ الزَّكَاةِ مِنْهُمَا؛ وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا، وَلَيْسَ فِيهَا بَيَانٌ مَقْدَارَ مَا يَجِبُ مِنَ الْحَقِّ فِيهِمَا.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ...﴾^(٣) الآية، القصد منها مَدْحُ قَوْمٍ صَانُوا فُرُوجَهُمْ عَمَّا لَا يَحِلُّ، وَلَمْ يَوَاقِعُوا بِهَا إِلَّا مَنْ كَانَ بِمِلْكِ النِّكَاحِ أَوْ الْيَمِينِ؛ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ بَيَانٌ مَا يَحِلُّ مِنْهَا وَمَا لَا يَحِلُّ، ثُمَّ إِذَا احْتِجَّ^(٤) إِلَى تَفْصِيلِ مَا يَحِلُّ بِالنِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ صَبَرَ إِلَى مَا قَصِدُ، وَتَفْصِيلُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^(٥) الآية.

(١) هذه القاعدة غير موجودة في النسخة ج، وموجودة على هامش النسخة أ.

(٢) سورة: التوبة آية: ٣٤.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ٥.

(٤) في النسخة ب: «ما يحل منها، ثم إذا أحيج...».

(٥) سورة: النساء آية: ٢٣.

كذا قاله القفال الشاشي؛ وفيه نظر لما سبق.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَجِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾^(١) إلى قوله: ﴿مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ﴾^(٢) فلو تعلق متعلق بقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٣) في إباحة أكل أو شرب
كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له؛ لأن المخاطب قد غفل عن أنها لم
ترد مبيّنة لذلك، بل مبيّنة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعاً
لما كان الناس عليه من حَظَر ذلك على من نام، فبيّن في الآية إباحة ما كان
محظوراً، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب والمباشرة لا على معنى إبانة الحكم فيما
يحل من ذلك وما يحرم. ألا ترى أنه لا يدخل فيه. شرب الخمر والدم وأكل
الميتة المباشرة فيما لا يتغى منه الولد؛ ومثله في القرآن كثير. وهذا يدلّ
على أن النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ.
فالقفال: ومن ضبط هذا الباب أفاد علماً كثيراً.

(١) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

فصل

ومما تُسْتَمَرُّ منه الأحكام تنبيه الخطاب؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾^(١) فنهيه عن القليل منه على الكثير، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢) يدلُّ على تحريم الإحراق والإتلاف.

وإما في الخبر:

فإمَّا أن يكون بالتنبيه بالقليل^(٣) على الكثير؛ كقوله تعالى:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾^(٤) فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك

عنده.

وكقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^(٥)، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾^(٦)، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾^(٧)، ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾^(٨).

فإنه يدل على أن من لم يملك نقيراً أو قطميراً مع قلتهما، فهو عن ملك ما فوقهما أولى. وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرة مع خفائه ودقته، فهو بالأولى يذهب عنه الشيء الجليل الظاهر أولى.

(٥) سورة: فاطر آية: ١٣.

(٦) سورة: النساء آية: ١٢٤.

(٧) سورة: النساء آية: ٤٩.

(٨) سورة: يونس آية: ٦١.

(١) سورة: الإسراء آية: ٢٣.

(٢) سورة: النساء آية: ٢.

(٣) في النسخة ج: «بالقلة على».

(٤) سورة: الزلزلة آية: ٧.

وإما بالكثير على القليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(١) فهذا من التنبيه على أنه يؤدى^(٢) إليك الدينار وما تحته. ثم قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٣) فهذا من الأول؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير؛ فدلّ على أنك لا تأمنه بقنطار، بعكس الأول.

ومثل قوله في فرش أهل الجنة: ﴿بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾^(٤)؛ وقد علمنا أن أعلى ما عندنا هو الإسترقي الذي هو الخشن من الديباج، فإذا كان بطائن فرش أهل^(٥) الجنة ذلك، فعلم أن وجوهها في العلو إلى غاية لا يعقل معناها.

وكذلك قوله في شراب أهل الجنة: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾^(٦) وإنما يرى^(٧) من الكأس الختام، وأعلى ما عندنا رائحة المسك، وهو أدنى شراب أهل الجنة؛ فليتبين اللبيب إذا كان الثفل الذي فيه المسك أيش يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشو الكأس بفضل الختام؛ وهذا من التنبيه الخفي^(٨).

وقوله: ﴿الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾^(٩) فنبه على حصول البركة فيه من باب أولى.

واعلم^(١٠) أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من ستر رقيق، وطريق تحصيله فهم المعنى وتقبيده من سياق الكلام؛ كما في آية التأفيف؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سيقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب، ولو لم يفهم المعنى لا يلزم ذلك؛ لأن الملك الكبير يتصوّر أن يقول لبعض عبيده:

(١) سورة: آل عمران آية: ٧٥.

(٢) في النسخة ج: «على أن يؤدي».

(٣) سورة: آل عمران آية: ٧٥.

(٤) سورة: الرحمن آية: ٥٤.

(٥) في النسختين أ، ب: «كان بطائن أهل».

(١٠) من «أن هذا النوع...» حتى نهاية هذا الفصل غير موجود في النسخة ج، وموجود في هامش النسخة أ.

اقتل قرني ولا تقل له: أف؛ ويكون قصدهُ الأمن عن مزاحمته في الملك؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى.

فإن قيل: فإذا ابتنى الفهم على تخيل المعنى كان بطريق القياس كما صار إليه الشافعي.

قيل: ما يتأخر من نظم الكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياساً حقيقياً، لأنَّ القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة في التسمية.

فصل^(١)

وقد يحكم على الشيء مقيداً بصفة، ثم قد يكون ما سكت عنه بخلافه، وقد يكون مثله، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٣)؛ وقوله: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(٤)؛ فاشترط أولاد الصُّلب تنبيهاً على إباحة حلائل أبناء الرضاع^(٥)؛ وليس في ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإماء بملك اليمين. وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعني المخالفة والمماثلة.

وكذلك قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ...﴾^(٦) الآية، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب، ولم يكن فيه إبدؤها لقرابة الرضاع.

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٧). فإن القتل إتلاف والإتلاف عَمْدُه وخطؤه؛ فيستدل به على أن التعمد ليس بشرط.

(١) هذا الفصل غير موجود في النسخة ج، وموجود على هامش النسخة أ.

(٢) سورة: الطلاق آية: ٢.

(٣) سورة: الحجرات آية: ٦.

(٤) سورة: النساء آية: ٢٣.

(٥) على هامش النسخة ب ما نصه: «الظاهر أبناء التبني وإلا فحليلة ابن الرضاع تحرم».

(٦) سورة: الأحزاب آية: ٥٥. (٧) سورة: المائدة آية: ٩٥.

فإن قيل: فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله، وهلا حذفت الصفة واقتصر على قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ؟﴾

قلنا: لتخصيص الشيء بالذكر فوائد: منها اختصاصه في جنسه بشيء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس؛ كما في هذه الآية - أعني قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ إلى قوله: ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١) إن المتعمد إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في العمد دون الخطأ.

ومنها: ما يخص بالذكر تعظيماً له على سائر ما هو من جنسه؛ كقوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقَيْمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسِكُمْ﴾^(٢) فخص النهي عن الظلم فيهن، وإن كان الظلم منهاياً عنه في جميع الأوقات تفضيلاً لهذه الأشهر وتعظيماً للوزر فيها.

وقوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾^(٣).

ومنها: أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ...﴾^(٤) الآية، فإن الغالب من حال الرية أنها تكون في حجر أمها. ونحو: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَاتٍ...﴾^(٥) الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان، لأن الغالب تبدل البدن فيهن، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان. فيجب.

وكذلك قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٦) فالافتداء يجوز مع

الأمر.

(٤) سورة: النساء آية: ٢٣.

(٥) سورة: النور آية: ٥٨.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٢٩.

(١) سورة: المائدة آية: ٩٥.

(٢) سورة: التوبة آية: ٣٦.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

وقوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(١).

وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٣) فجرى التقييد بالسفر؛ لأن الكاتب إنما يُعدم غالباً فيه؛ ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر، كما صار إليه مجاهد.

(١) سورة: النساء آية: ١٠١.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

٣٣- النوع الثالث والثلاثون في معرفة جدله

وقد أفرده من المتأخرين بالتصنيف العلامة نجم الدين الطوفي^(١) رضي الله

عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية

(١) نجم الدين الطوفي، هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلي، من العلماء. ولد بقرية طوف - أو طوفا - (من أعمال صرصر: في العراق) ودخل بغداد سنة ٦٩١ هـ. ورحل إلى دمشق سنة ٧٠٤ هـ. وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفي في بلد الخليل (بفلسطين). له «بغية السائل في أمهات المسائل» في أصول الدين، و«الإكسير في قواعد التفسير - خ» في دار الكتب، و«الرياض النواضر في الأشباه والنظائر» و«معراج الوصول» في أصول الفقه، و«الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة» و«تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب» و«الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية خ» في دار الكتب (٢٠٥٦١ ب) و«العذاب الواصب على أرواح النواصب» حُبس من أجله، وطيف به في القاهرة، و«تعاليق على الأناجيل» و«شرح المقامات الحريرية» و«البلبل في أصول الفقه - خ» اختصر به «روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة، رأيت تصوير نسخة منه في المكتبة السعودية بالرياض، الرقم ٩٣ / ٨٦ و«موائد الحيس في فوائد امرئ القيس - خ» في دار الكتب (٥٦٠١) و«مختصر الجامع الصحيح للترمذي - خ» في مجلدين. أنظر: (الكتبخانة ١: ٤١١) وجلاء العينين ٢٣ والمنهج الأحمد - خ. وشذرات الذهب ٦: ٣٩ والدرر الكامنة ٢: ١٥٤ والأنس الجليل ٢: ٥٩٣ وهو فيه «سليمان بن عبدالله الطوفي» والمخطوطات المصورة ١: ٢٠. ٥٣٨. ٢: ١١٦ ومخطوطات الدار ١: (٤٩).

إلا وكتاب الله تعالى قد نطقَ به، لكنْ أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ...﴾^(١) الآية.

والثاني: أن المائل^(٢) إلى دقيق المحاجة^(٣) هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم يتخطأ إلا الأعمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن مُلغِزاً، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجل صورة تشتمل على أدق دقيق، لتفهم العامة من جليلها ما يُقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص في أثنائها ما يوفي على ما أدركه فهم الخطباء.

وعلى هذا حمل الحديث المروي: «إن لكل آية ظهراً وباطناً ولكل حرف حداً ومطعماً»^(٤)، لا على ما ذهب إليه الباطنية، ومن هذا الوجه كل من كان حظه في العلوم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر. ولذلك إذا ذكر تعالى حجة على ربوبيته ووجدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أولي العقل، ومرة إلى السامعين، ومرة إلى المفكرين، ومرة إلى المتذكرين، تنبيهاً أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها، وذلك نحو قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٥)، وغيرها من الآيات.

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استباط البراهين العقلية على طرق

(١) سورة: إبراهيم آية: ٤. (٣) في النسخة ج: «دقيق الحاجة».

(٢) في النسخة ج: «أن المسائل».

(٤) قال العراقي في تخريج الإحياء ١ / ٢٦٠: أخرجه ابن حبان في صحيحه، من حديث ابن مسعود بنحوه.

قال الغزالي: إن العلوم كلها داخله في أفعال الله عز وجل وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته وأفعاله وصفاته، وهذه العلوم لا نهاية لها (إحياء علوم الدين ١ / ٢٦٠).

(٥) سورة: الرعد آية: ٤.

المتكلمين؛ فمن ذلك الاستدلال على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال، وهو آية الحدوث، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل (١) عليه السلام استدلاله بحدوث الأقل على وجود المحدث والحكم على السموات والأرض بحكم الثيرات الثلاث وهو الحدوث، طرداً للدليل في كل ما هو مدلوله، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية.

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد بدلالة التمانع المشار إليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٢)؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام، ولكن العجز يلحقهما أو أحدهما؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته؛ فإما أن تنفذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف. وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزاً.

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجساني بضروب:

أحدهما: قياس الإعادة على الابتداء، قال تعالى:

﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (٣)، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ (٤)، ﴿أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ (٥).

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو:

﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ (٦)، ﴿لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ (٧).

ثالثها: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات، وهو

(١) سورة: الأنعام آية: ٧٦، ٧٨.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ٢٢.

(٣) سورة: الأعراف آية: ٢٩.

(٤) سورة: الأنبياء آية: ١٠٤.

(٥) سورة: ق آية: ١٥.

(٦) سورة: يس آية: ٨١.

(٧) سورة: غافر آية: ٥٧.

في كل موضع ذكر فيه إنزال المطر غالباً، نحو:
﴿وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾^(١).

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر؛ وقد ورد أن أبي بن خلف لما جاء بعظام بالية ففتها وذرها في الهواء وقال: يا محمد، مَنْ يحيي العظام وهي رميم! فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾^(٢)، فعلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلّة الحدوث، ثم زاد في الحجاج بقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً﴾^(٣)، وهذا في غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراس عليهما.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ. لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾^(٤).

وتقريرها كما قاله ابن السّيد: إن اختلاف المختلفين في الحق لا يُوجب انقلاب الحق في نفسه؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والحق في نفسه واحد، فلما ثبت أن ما هنا حقيقة موجودة لا محالة، وكان لا سبيل لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها ووقفاً يوجب الائتلاف، ويرفع عنا الاختلاف، إذ كان الاختلاف مركزاً في فطرنا، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلّة، ونقلها إلى جبلّة غيرها - صحّ ضرورةً أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد، وهذه هي الحال التي وعد الله بالمصير إليها فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾^(٥)، ولا بد من كون ذلك باضطرار؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الائتلاف، لأنه نوع من المضاف، وكان لا بد من حقيقته، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى - أوضح دليل على كون البعث الذي ينكره المنكرون.

* * *

(٣) سورة: النحل آية: ٣٨ - ٣٩.

(٤) سورة: الحجر آية: ٤٧.

(١) سورة: الروم آية: ١٩.

(٢) سورة: يس آية: ٧٩ - ٨٠.

٣٤ - النوع الرابع والثلاثون معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة السدوسي، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(١)، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، هو: القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد وتعلم بها. وكان مؤدباً. ورحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة. ورحل إلى مصر سنة ٢١٣ وإلى بغداد، فسمع الناس من كتبه. وحج، فتوفي بمكة. وكان منقطعاً للأمير عبدالله بن طاهر، كلما ألف كتاباً أهداه إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم.

من كتبه «الغريب المصنف - ط» مجلدان، في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن، و«الطهور - خ» في الحديث، و«الأجناس من كلام العرب - خ» و«أدب القاضي» و«فضائل القرآن - خ» و«الأمثال - ط» و«المذكر والمؤنث» و«المقصود والممدود» في القراءات. و«الأموال - ط» و«الأحداث» و«النسب» و«الإيمان ومعالمه وسنته واستكمالها ودرجاته - خ» في الظاهرية، بدمشق، سماه لي عبيد، قال عبدالله بن طاهر: علماء الإسلام أربعة: عبدالله بن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والقاسم بن معن في زمانه، والقاسم بن سلام في زمانه. وقال الجاحظ: «لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة». وقال أبو الطيب اللغوي: أبو عبيد مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، أما كتابه «الغريب المصنف» فإنه اعتمد فيه على كتاب عمله رجل من بني هاشم، وأما كتابه في «غريب الحديث» فاعتمد فيه على كتاب معمر بن المثني، وكذلك كتابه في «غريب القرآن» منتزع من كتاب معمر. أنظر: (تذكرة الحفاظ ٢ / ٥، وتهذيب التهذيب ٧ / ٣١٥. وابن خلكان ١ / ٤١٨. وطبقات النحويين ٢١٧. وغاية النهاية ٢ / ١٧. وطبقات الحنابلة ١ / ٢٥٩).

النحاس، وهبة الله بن سلام^(١) الضرير، وابن العربي، وابن الجوزي، وابن الأنباري، ومكي، وغيرهم.

ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^(٢) منسوخ من هذه الجملة ﴿وَأَسِيرًا﴾، والمراد بذلك أسير المشركين، فقرأء الكتاب عليه وابنته تسمع، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت: أخطأت يا أبت في هذا الكتاب! فقال لها: وكيف يا بنية؟ قالت: أجمع المسلمون على أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعاً.

قال الأئمة: ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاصص: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم، قال: هلكت وأهلكت.

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^(٣).

ويأتي بمعنى التبديل كقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾^(٤).

وبمعنى التحويل كتناسخ الموارث - يعني تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

ويأتي بمعنى النقل من موضع إلى موضع، ومنه: «نسخت الكتاب» إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه.

(١) هبة الله بن سلام، هو: هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، أبو القاسم: مفسر، ضرير، من أهل بغداد. وبها وفاته. كانت له حلقة في جامع المنصور. له كتب، منها «الناسخ والمنسوخ في القرآن - ط» صغير، من رواية أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي، و«الناسخ والمنسوخ من الحديث - خ» في التيمورية والأزهرية، و«المسائل المثورة» في النحو. توفي سنة ٤١٠ هـ. أنظر: (تاريخ بغداد ٧٠/١٤ وغاية النهاية ٣٥١/٢. والأعلام ٧٢/٨. وبروكلمان ٣٣٥/١).

(٢) سورة: الإنسان آية: ٨.

(٣) سورة: النحل آية: ١٠١. (٤) سورة: الحج آية: ٥٢.

قال مكِّي: وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك، محتجاً بأن النَّاسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ؛ وإنما يأتي بلفظ آخر.

وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن بركات السعدي^(١): يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) وقال: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمَّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾^(٣)، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ كما قال: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٤).

ثم اختلف العلماء، فقليل: المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيهه، كما رفع العمل به.

وردّ بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل، وهما متلوان.

وقيل: لا يقع النسخ في قرآنٍ يُتلى وينزل. والنسخُ مما خصَّ الله به هذه الأمة في حكم من التيسير^(٥)، ويفرّ هؤلاء^(٦) من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل، ظناً^(٧) منهم أنه بُدِء، كالذي

(١) أبو عبدالله محمد بن بركات السعدي، هو: محمد بن بركات بن هلال بن عبدالواحد السعدي المصري، أبو عبدالله: شيخ مصر في عصره، في اللغة. عاش مئة سنة وثلاثة أشهر. له «الإيجاز - خ» في الناسخ والمنسوخ، ألفه للأفضل ابن أمير الجيوش، وكتاب في «خطط مصر»، توفي ٥٢٠ هـ. أنظر: (حسن المحاضرة ١ / ٣٠٧. ومراة الجنان ٣ / ٢٢٥. وبغية الوعاة ٢٤. وشذرات الذهب ٤ / ٦٢. وكشف الظنون ١ / ٧١٥. والأعلام ٥١ / ٦.

(٢) سورة: الجانية آية: ٢٩.

(٣) سورة: الزخرف آية: ٤.

(٤) سورة: الواقعة آية: ٧٨ - ٧٩.

(٥) في الاتقان للسيوطي ٢ / ٢١: «في حكم منها التيسير».

(٦) في النسختين أ، ج: «ويقرب هؤلاء»

(٧) في النسخة ج: «طعننا منهم».

يرى الرأي ثم يبدو له؛ وهو باطل، لأنه بيان مدة الحكم، ألا ترى الإحياء بعد الإمامة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه؛ وذلك لا يكون بدءاً، فكذا الأمر والنهي.

وقيل: إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، فأنزله على نبيه، والنسخ لا يكون إلا من أصل.

والصحيح: جواز النسخ ووقوعه سمعاً وعقلاً.

ثم اختلفوا فقيل: لا ينسخ قرآن إلا بقرآن، لقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١)، قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن.

وقيل: بل السنة لا تنسخ السنة.

وقيل: السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه. حكاه ابن حبيب النيسابوري في تفسيره.

وقيل: بل إحداهما تنسخ الأخرى.

ثم اختلفوا فقيل: الأيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداهما متقدمة الأخرى، فالمتأخرة ناسخة للأولى، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٢)، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُوْثِقُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(٣) قالوا: فهذه ناسخة للأولى، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث.

وقيل: بل ذلك جائز، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام: «لا وصية لوارث»^(٤). وقيل: ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة.

(٣) سورة: النساء آية: ١١.

(١) سورة: البقرة آية: ١٠٦.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٠.

(٤) أنظر: (سنن الترمذي ٢١٢٠، ٢١٢١. وسنن النسائي الباب ٥ من الوصايا. وسنن ابن =

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخاً، وذلك كقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(١)، نسخها بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢)، ثم نسخ هذه أيضاً بقوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾^(٣).

وقوله: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾^(٤) وناسخه قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٥) ثم نسخها: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٦).

مسألة:

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿مَا نُنسخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٧) وقال: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزلُ﴾، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره.

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة، قال ابن عطية: حذاق الأمة على الجواز، وذلك موجود في قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»، وأبى الشافعي ذلك: والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي ﷺ.

قلنا: أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في «الرسالة»^(٨)، وإنما مراد الشافعي

= ماجة ٢٧١٣، ٢٧١٤. ومسند أحمد بن حنبل ٤ / ١٨٦، ١٨٧، ٢٣٨. والسنن الكبرى، للبيهقي ٦ / ٨٥، ٢٤٤، ٢٦٤، ٣٦٣. والمعجم الكبير، للطبراني ١٧ / ٣٥. ومصنف ابن أبي شيبة ١١ / ١٤٩. وكشف الخفا ٢ / ٥١٤. وسنن الدارقطني ٤ / ٧٠، ٩٧، ٩٨. والكامل لابن عدي ١ / ٢٠٢، ٣٠٧، ٤ / ١٥٧٠، ١٥٧٥، ٥ / ١٨٥٣.

- | | |
|----------------------------|---------------------------------------|
| (١) سورة: الكافرون آية: ٦. | (٦) سورة: التوبة آية: ٢٩. |
| (٢) سورة: التوبة آية: ٥. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٠٦. |
| (٣) سورة: التوبة آية: ٢٩. | (٨) سورة: النحل آية: ١٠١. |
| (٤) سورة: البقرة آية: ١٠٩. | (٩) أنظر الرسالة، للشافعي ص ١٣٧، ١٤٦. |
| (٥) سورة: التوبة آية: ٥. | |

أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده.

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته، وهو: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»^(١).

(١) أنظر: (تفسير ابن كثير ٣ / ٢٦١ . وفتح الباري ١٢ / ٢٦١ . ومسند أحمد بن حنبل ٥ / ١٨٣ . والسنن الكبرى، للبيهقي ٨ / ٢١١ . وسنن الدارمي ٢ / ١٧٩ . والمستدرک ٤ / ٣٦٠ . ومجمع الزوائد ٦ / ٢٦٥ . وفتح الباري ٩ / ٦٥ . وتفسير القرطبي ٥ / ٨٩ . والدر المنثور ٥ / ١٨٠ . وكشف الخفا، للعجلوني ٢ / ٢٣ . وتفسير القرطبي ٥ / ٨٩).

فصل:

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الإخبار وأطلق، وقيدها آخرون بالتي يُراد الأمر والنهي .

تنبيهات التنبيه الأول

اعلم أن سُور القرآن العظيم تنقسم بحسب^(١) ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام^(٢):

أحدها: ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهي ثلاث وأربعون سورة: وهي الفاتحة، ثم يوسف، ثم يس، ثم الحجرات، ثم الرحمن، ثم الحديد، ثم الصف، ثم الجمعة، ثم التحريم، ثم الملك، ثم الحاقة، ثم نوح، ثم الجن، ثم المرسلات، ثم النبأ، ثم النازعات، ثم الانفطار، ثم المطففين، ثم الانشقاق، ثم البروج، ثم الفجر، ثم البلد، ثم الشمس، ثم الليل، ثم الضحى، ثم الانشراح، ثم القلم، ثم القدر^(٣)، ثم الانفكالك، ثم الزلزلة، ثم العاديات، ثم القارعة، ثم الهاكم، ثم الهُمزة، ثم الفيل، ثم قريش، ثم الدين، ثم الكوثر، ثم النصر، ثم تبت، ثم الإخلاص، ثم المعوذتين.

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر.

والثاني: ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ، وهي ست سور: الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والأعلى.

(١) في الأصول: «القرآن العظيم بحسب» والزيادة يقتضيها السياق.

(٢) أنظر هامش أسباب النزول للواحد ص ١٥.

(٣) في الأصول: «ثم القلم، ثم الانفكالك» والإضافة من «الناسخ والمنسوخ» لاین سلامة هبة الله.

والثالث: ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ، وهو أربعون: الأنعام، والأعراف، ويونس، وهود، والرعد، والحجر، والنحل، وبنو إسرائيل، والكهف، وطه، والمؤمنون، والنمل، والقصص، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والمضاجع^(١)، والملائكة، والصفات، وصر، والزمر، والمصاييح^(٢)، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، وسورة محمد، ﷺ، والباسقات، والنجم، والقمر، والرحمن، والمعارج، والمدثر، والقيامة، والإنسان، وعبس، والطارق، والغاشية، والتين، والكافرون.

الرابع: ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ، وهي إحدى وثلاثون سورة^(٣): البقرة وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف، والأنفال، والتوبة، وإبراهيم، والنحل، وبنو إسرائيل، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور، والفرقان، والشعراء، والأحزاب، وسبأ، والمؤمن^(٤)، والشورى، والقتال^(٥)، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والممتحنة، والمزمل، والمدثر، والتكوير، والعصر.

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، قيل ولا نظير لها في القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(٦)، يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا ناسخ لقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ ذكره ابن العربي في أحكامه^(٧).

التنبيه الثاني^(٨)

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

١ - الأول: ما نسخ تلاوته وبقِيَ حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول، كما

- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) سورة المضاجع: سورة السجدة | (٥) سورة القتال: سورة محمد. |
| (٢) سورة المصاييح: سورة فصلت. | (٦) سورة: المائدة آية: ١٠٥. |
| (٣) أورد المؤلف ٣٢ سورة وليست ٣١ سورة. | (٧) ابن العربي، أحكام القرآن ١ / ٢٠٥. |
| (٤) سورة المؤمن: سورة غافر. | (٨) في النسخة أ، ج: «القسم الثاني». |

روى أنه كان يقال في سورة النور: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألْبَتَّة نكالاً من الله»، ولهذا قال عمر: لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله، لكتبتها بيدي. رواه البخاري في صحيحه معلقاً.

وأخرج ابن جبان في صحيحه عن أبي بن كعب قال: كانت سورة الأحزاب تُوازي سورة النور، فكان فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»^(١).

وفي هذا سؤالان: الأول: ما الفائدة في ذكر الشيخ والشيخة؟ وهلاً قال: المحصن والمحصنة؟

وأجاب ابن الحاجب في أماليه عن هذا: بأنه من البديع في المبالغة؛ وهو أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالأنقص فالأنقص، وفي باب المدح بالأكثر والأعلى، فيقال: لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده، والمراد: يسرق ربع دينار فصاعداً إلى أعلى ما يسرق. وقد يبلغ فيذكر ما لا تقطع به؛ كما جاء في الحديث: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده»^(٢) وقد علم أنه لا تقطع في البيضة، وتأويل من أوَّل البيضة الحرب تأباه الفصاحة.

الثاني: أن ظاهر قوله: «لولا أن يقول الناس...» إلخ أن كتابتها جائزة، وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة، لأن هذا شأن المكتوب.

وقد يقال: لو كانت التلاوة باقية لبأدر عمر رضي الله عنه ولم يعرَّج على مقال الناس؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً.

(١) الحديث سبق تخريجه قريباً.

(٢) أنظر: (صحيح البخاري ٨ / ١٩٩، ٢٠٠. وصحيح مسلم، الباب ١، حديث ٧ من

الحدود. وسنن النسائي ٨ / ٦٥. وسنن ابن ماجة ٢٥٨٣. ومسند أحمد بن حنبل ٢ /

٢٥٣. والسنن الكبرى، للبيهقي ٨٠ / ٢٥٣. والمستدرک ٤ / ٣٧٨. وتفسير ابن كثير ٣ /

١٠٠. وتفسير القرطبي ٢ / ١٩٠، ٦ / ١٦١.

وبالجملة: فهذه الملازمة مشكّلة، ولعلّه كان يعتقد أنه خبر واحد، والقرآن لا يثبت به، وإن ثبت الحكم، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع»^(١) عدّ هذا مما نسخ تلاوته، قال: لأنّ خبر الواحد لا يثبت القرآن. قال: وإنما هذا من المنسأ لا النسخ، وهما مما يلتبس^(٢)، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضاً، وكذا قاله غيره في القراءات الشاذة، كإيجاب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآناً فنسخت تلاوتها؛ لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة.

ومنهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنه كان متلوّاً من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة.

ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي موسى الأشعريّ إنّنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتهما، غير أنّي أحفظ منها: لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبّحات^(٣) فأنسيتهما؛ غير أنّي حفظت

(١) ابن ظفر، هو: محمد بن عبدالله أبي محمد بن محمد بن ظفر الصقلي المكي، أبو عبدالله، حجة الدين: أديب رحالة مفسر. ولد في صقلية، ونشأ بمكة. وتنقل في البلاد، فدخل المغرب وجال في إفريقية والأندلس، وعاد إلى الشام فاستوطن «حماه» وتوفي بها. له تصانيف، منها «ينبوع الحياة - خ» في تفسير القرآن، إثنا عشر مجلداً، و«آباء نجباء الأبناء - ط» و«خير البشر بخير البشر - ط» و«سلوان المطاع في عدوان الأتباع - ط» و«الرد على الحريري في درة الغواص» و«المطول» في شرح مقامات الحريري، و«التنقيب على ما في المقامات من الغريب - خ» و«الاشتراك اللغوي والاستنباط المعنوي» و«مُلح اللغة». قال الصفدي: رأيت بعضهم يقول «ابن ظفر» بضم الظاء والفاء، والفتح أشهر. كانت وفاته ٥٦٥ هـ. أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٥٢٢. ولسان الميزان ٥ / ٣٧١. والوافي ١ / ١٤١. وإرشاد الأريب ٧ / ١٠٢. وابن الوردي ٢ / ٧٨. والأعلام ٦ / ٢٣٠، ٢٣١).

(٢) في النسخة ب: «يلتبان».

(٣) هي السور التي تبدأ بتسبيح الله عز وجل.

منها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ فكتب شهادة في أعناقكم ف
فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر^(٢) المنادي في كتابه
«الناسخ والمنسوخ»: مِمَّا رُفِعَ رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه
سورتا القنوت في الوتر، قال: ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنهما مكتوبتان
في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب، وأنه ذكر عن النبي ﷺ أنه أقرأه
إياهما، وتسمى سورتا الخلع والحفد.

وهنا سؤال، وهو أن يقال: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟
وهل أبقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟.

وأجاب صاحب «الفنون» فقال: إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه
الامة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال لطلب طريق
مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام،
والمنام أدنى طرق الوحي.

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٨ / ١١٥). وصحيح مسلم، حديث ١١٦ من الزكاة. وسنن
الترمذي ٢٣٣٧. ومسند أحمد بن حنبل ٣ / ١٢٢، ٢٤٣، ٢٧٢، ٤ / ٣٦٨، ٥٥ / ٦.
وسنن الدارمي ٢ / ٣١٩. والترغيب والترهيب ٢ / ٥٤١. وموارد الظمان ٢٤٨٣.
والمعجم الكبير، للطبراني ٥ / ٢٠٨. ومجمع الزوائد ١٠ / ٢٤٣. ومصنف عبد الرزاق
١٦٦٢٣. والدر المنثور ١ / ١٠٥. وفتح الباري ١١ / ٢٥٥. وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٧،
٢٠ / ١٦٩).

(٢) أبو الحسين أحمد بن جعفر، ابن المنادي: عالم بالتفسير والحديث، من أهل بغداد، دفن
في مقبرة الخيزران. قيل: صنف في علوم القرآن ٤٠٠ كتاب. وقال ابن النديم: له مائة
ونيف وعشرون كتاباً. قال ابن الجوزي: من وقف على مصنفاته علم فضله واطلاعه
ووقف على فوائد لا توجد في غير كتبه، جمع بين الرواية والدراية، ولا حشو في كلامه.
آخر من روى عنه محمد بن فارس الغوري. من كتبه «اختلاف العدد» و«دعاء أنواع
الاستعدادات من سائر الآفات والعاهات». كانت وفاته سنة ٣٣٦ هـ أنظر: (طبقات الحنابلة
٢٩١. والبداية والنهاية ١١ / ٢١٩. والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٩٥. وتاريخ بغداد ٤ / ٦٩.
والأعلام ١ / ١٠٧).

٢ - الضرب الثاني: ما نُسِخ حكمه وبقي تلاوته، وهو في ثلاث وستين سورة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...﴾ (١) الآية، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزمت التريص بعد انقضاء العدة حولاً كاملاً، ونفقتها في مال الزوج، ولا ميراث لها، وهذا معنى قوله: ﴿مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ...﴾ (٢) الآية، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (٣)، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ.

قال القاضي أبو المعالي: وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ، إلا في موضعين، هذا أحدهما، والثاني: قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾ (٤) الآية؛ فإنها ناسخة لقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ (٥).

قلت: وذكر بعضهم موضعاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ﴾ (٦) هي متقدمة في التلاوة، ولكنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (٧).

وقيل: في تقديم الناسخة فائدة، وهي أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها.

ويجيء موضع رابع وهو آية الحشر في قوله تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾ (٨) الآية؛ فإنه لم يذكر فيها شيء للغانمين، ورأى الشافعي أنها منسوخة بآية الأنفال، وهي قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٩).

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢٣٤. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٤٢. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٢٤٠. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٤٤. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٤. | (٨) سورة: الحشر آية: ٧. |
| (٤) سورة: الأحزاب آية: ٥٠. | (٩) سورة: الأنفال آية: ٤١. |
| (٥) سورة: الأحزاب آية: ٥٢. | |

واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يمتنع كقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾^(١) ثم نسخ الوجوب.

ومنه قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢) قيل: منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٣) قيل: منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾^(٥) نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب.

وهنا سؤال، وهو أن يُسأل: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟
والجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه، والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

وثانيهما: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة، وأما حكمة النسخ قبل العمل، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر.

٣- الثالث: نسخهما جميعاً، فلا تجوز قراءته ولا العمل به، كآية التحريم بعشر رضعات فنسخن بخمس؛ قالت عائشة: كان مما أنزل عشر رضعات معلومات، فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهي مما يقرأ من القرآن. رواه مسلم.

وقد تكلموا في قولها: «وهي مما يقرأ» فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، فمنهم من أجاب بأن المراد قارب الوفاة، والأظهر أن التلاوة نسخت

(٣) سورة: البقرة آية: ١٩٤.

(١) سورة: الأنفال آية: ٦٥.

(٤) سورة: الأحقاف آية: ٩.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٩٠.

أيضاً ولم يبلغ ذلك كلَّ الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت.

وجعل الواحدي من هذا ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه قال: كنا نقرأ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر»، وفيه نظر.

وحكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم إنكار هذا القسم، لأنَّ الأخبار، فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرّسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسيهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى. صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾^(١)، ولا يعرف اليوم منها شيء.

ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي ﷺ حتى إذا تُوفِّي لا يكون متلواً في القرآن، أو يموت وهو متلوّ موجود في الرسم، ثم ينسيه الله ويرفعه من أذهانهم، وغيرُ جائر نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ.

فائدة:

قال ابن العربي: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾^(٢) ناسخة لمائة وأربع عشرة آية، ثم صار آخرها ناسخاً لأولها، وهي قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾^(٣).

(٣) سورة: التوبة آية: ١٩.

(١) سورة: الأعلى آية: ١٨ - ١٩.

(٢) سورة: التوبة آية: ٥.

قالوا: وليس في القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾^(١)، وناسخها أول سورة الفتح.

قال ابن العربي: ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٢)، أولها وآخرها منسوخان، ووسطها محكم^(٣).

وقسمه الواحدي أيضاً إلى نسخ ما ليس بثابت التلاوة كعشر رضعات، وإلى نسخ ما هو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم، والرجم غير متلو الآن، وأنه كان يتلى على عهد رسول الله ﷺ فالحكم ثبت والقراءة لا تثبت، كما يجوز أن تثبت التلاوة في بعض ولا يثبت الحكم. وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصالحنا، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه.

التنبيه الثالث

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب:

الأول: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة، كأمر الخليل بذبح ولده، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾^(٤) ثم نسخه سبحانه بقوله: ﴿أَشْفَقْتُمْ...﴾^(٥) الآية.

الثاني: ويسمى نسخاً تجوّزاً، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كحتم القصاص، ولذلك قال عقب تشريع الدية: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٦).

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الأحقاف آية: ٩٠. | (٤) سورة: المجادلة آية: ١٢. |
| (٢) سورة: الأعراف آية: ١٩٩. | (٥) سورة: المجادلة آية: ١٣. |
| (٣) ابن العربي، أحكام القرآن ١ / ٢٣٨. | (٦) سورة: البقرة آية: ٧٨. |

وكذلك ما أمرنا الله به أمراً إجمالياً ثم نسخ، كنسخه التوجه إلى بيت الله المقدس بالكعبة، فإن ذلك كان واجباً علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان.

الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلّة بالصبر وبالمغفرة للذين يرجون^(١) لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها، ثم نسخه إيجاب ذلك. وهذا ليس بنسخ في الحقيقة؛ وإنما هو نَسْء؛ كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنسِئَهَا﴾^(٢) فإلْمُنْسَاء هو الأمر بالقتال، إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى.

وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الأمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف، وليست كذلك بل هي من المنسأ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّة توجب ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً.

وإلى هذا أشار الشافعي في «الرسالة» إلى النهي عن ادّخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة، ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخاً، بل من باب الحكم لزوال علته؛ حتى لو فجأ أهل ناحية جماعة مَضْرُورون تعلق بأهلها النهي.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...﴾^(٣) الآية، كان ذلك في ابتداء الأمر، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمقاتلة عليه.

(١) أنظر: سورة الجاثية، الآية ١٤.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٠٦.

(٣) سورة: المائدة آية: ١٠٥.

ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ»^(١) عاد الحكم.

وقال ﷺ: «فإذا رأيت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأيه برأيه فعليك بخاصة نفسك»^(٢).

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه ﷺ حين ضعفه ما يليق بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة، إذ لو وَجَبَ لأورث حَرَجاً ومشقة؛ فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافيء تلك الحالة من مطالبة الكفار بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب.

ويعود هذان الحكمان - أعني المسالمة عند الضعف والمسايفة عند القوة - يعود سببهما، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة، بل كلُّ منهما يجب امتثاله في وقته.

فائدة:

قيل في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٣) ولم يقل «من القرآن»؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب، وليس يأتي بعده ناسخ له، وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم وهو قليل، بين الله ناسخه عند منسوخه، كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول والعدة والفرار في الجهاد ونحوه؛ وأما غير ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن غالب ذلك من المنسأ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل، كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة، فبيته السنة، وكل ما في القرآن مما

(١) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٢٣٢ من الأعيان. وسنن ابن ماجه ٣٩٨٦، ٣٩٨٨.

وتاريخ بغداد ٣/ ٢٧٤، ١١/ ٣٠٧، ١٢/ ٢٥٧. وتفسير القرطبي ٤/ ١٧٢، ٨/ ١٨١.

ومجمع الزوائد ٧/ ٢٧٨. وفتح الباري ٧٠/ ٧. والدرر المنتثرة، للسيوطي ٥٧).

(٢) أنظر: (تفسير الطبري ٧/ ٦٣).

(٣) سورة: البقرة آية: ١٠٦.

يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم القرآن، وقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(١)، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ؛ وإنما هو نسا وتأخير، أو مجمل أخر بيانه لوقت الحاجة، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره، أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى في معنى.

وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به، وأنه الكتاب المهيم على غيره، وهو في نفسه متعاقد، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢).

* * *

(١) سورة: النحل آية: ٤٤.

(٢) سورة: الحجر آية: ٩.

٣٥ - النوع الخامس والثلاثون معرفة موهم المختلف

وهو ما يوهم التعارض بين آياته، وكلام الله جل جلاله مُنَزَّهٌ عن الاختلاف؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١)، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً وليس به، فاحتيج لإزالته، كما صُنِّفَ في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما، وقد رأيت لقطرب^(٢) فيه تصنيفاً حسناً، جمعه السور.

وقد تكلم فيهِ الصدرُ الأول، ابن عباس وغيره.

وقال الإمام: وقد وفق الحسنُ البصريُّ بين قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا

(١) سورة: النساء آية: ٨٢.

(٢) قطرب، هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع «المثلث» في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه «سيبويه» فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي. من كتبه «معاني القرآن» و«النوادر» لغة، و«الأزمنة - ط» نشر تباعاً في مجلة المجمع العلمي العربي (المجلد الثاني) و«الأضداد - خ» و«خلق الإنسان» و«ما خالف فيه الإنسان البهيمية الوحوش وصفاتها - ط» و«غريب الحديث». أما «المثلثات - ط» فمن نظم سديد الدين أبي القاسم عبد الوهاب بن الحسن ابن بركات المهلي، ابتداءً بقوله: «نظمت مثلث قطرب في قصيدة قتلها أبيتاً على حروف المعجم إلخ». كانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٤٩٤. وتاريخ بغداد ٣ / ٢٩٨. وطبقات النحويين ١٠٦. وبنية الوعاة ١٠٤. ونزهة الألباب ١١٩. شذرات الذهب ٢ / ١٥. والأعلام ٧ / ٩٥).

مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(١)، وقوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾^(٢)، بأن قال: ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره؛ من أن الوعد كان ثلاثين ليلة، ثم بعد ذلك وعده بعشر؛ لكنه وعده أربعين ليلة جميعاً. انتهى.

وقيل: تجري آية الأعراف على ظاهره من أن الوعد كان ثلاثين، ثم أتم بالعشر، فاستقرت الأربعون، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر.

وذكره الخطابي قال: وسمعتُ ابنَ أبي هُرَيْرَةَ يحكي عن أبي العباس بن سُرَيْجٍ قال: سأل رجل بعض العلماء عن قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٣)، فأخبر أنه لا يُقْسَمُ بهذا، ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(٤).

فقال ابن سُرَيْجٍ: أيُّ الأمرين أحب إليك؟ أجيبك ثم أقطعك، أو أقطعك ثم أجيبك؟

فقال: بل اقطعني ثم أجبني.

فقال: اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله ﷺ بحضرة رجال، وبين ظَهْرَانِي قوم، وكانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغزاً، وعليه مطعناً، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به، وأسرعوا بالرد عليه؛ ولكنَّ القوم علموا وجهلت، فلم ينكروا منه ما أنكرت، ثم قال له: إنَّ العرب قد تدخل «لا» في أثناء كلامها وتلغي معناها، وأنشد فيه أبياتاً. والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافاً.

فائدة:

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٥)، فأجاب بما صورته:

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٥١. | (٤) سورة: التين آية: ٣. |
| (٢) سورة: الأعراف آية: ١٤٢. | (٥) سورة: النساء آية: ٨٢. |
| (٣) سورة: البلد آية: ١. | |

الاختلافَ لفظً مشترك بين معان، وليس المراد نفيَ اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، يقال: هذا كلام مختلف، أي: لا يشبه أوله آخره في الفصاحة؛ إذ هو مختلف، أي بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا. أو هو مختلف النظم؛ فبعضه على وزن الشعر، وبعضه مُتَرْجِف، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه، وكلامُ الله تعالى منزّه^(١) عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره، وعلى مرتبة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغث والسمين، ومَسْووقٌ لمعنى واحد؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وصرْفُهُم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الأدميين يَتَطَرَّقُ إليه هذه الاختلافات؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قيسَ عليه وجدَّ فيه اختلافٌ في منهاج النظم، ثم اختلافٌ في درجات الفصاحة؛ بل في أصل الفصاحة حتى يشتمل على الغث والسمين، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة، وأبيات سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء ﴿فِي كُلِّ وَاِدٍ يَهْمُونَ﴾^(٢)، فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حَزْماً، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاً، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صراحة، وتارة يذمونها ويسمونها تهوراً، ولا ينفكُ كلام آدمي عن هذه الاختلافات، لأن منشأ هذه الاختلافات اختلاف الأغراض، واختلاف الأحوال، والإنسان تختلف أحواله، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، ويتعذر عليه عند الانقباض.

ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة، وهي مدة نزول القرآن، فيتكلم على غرض واحد، وعلى منهج واحد، ولقد كان رسول الله ﷺ بشراً تختلف أحواله؛ فلو

(١) في النسختين أ، ج: «وكلام الله تعالى درجة»

(٢) سورة: الشعراء آية: ٢٢٥.

كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لُوجد فيه اختلاف كثير، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن، وكيف يكون هذا المراد، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾^(١)، فقد ذكر في القرآن أنه في نفسه غير مختلف؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق^(٢) في الضلال والهدى؛ فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفاً، وهي أشد أنواع الاختلاف. والله أعلم.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٦.

(٢) من النسخة ب: «الناس» بدلاً من «الخلق».

فصل (١)

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٢): إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب^(٣) [والجمع]^(٤) طُلب التاريخ وتُرك المتقدم منهما بالمتأخر، ويكون ذلك نسخاً له، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماعُ على استعمال إحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها.

قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تُعربان عن هذين الوصفين.

وذكروا عند التعارض مرجحات:

الأول: تقديم المكيّ على المدني؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت

- (١) هذا الفصل بأكمله غير موجود بالنسخة ج، وهو موجود على هامش النسخة.
- (٢) أبو إسحاق الإسفراييني، هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق: عالم بالفقه والأصول. كان يلقب بركن الدين، قال ابن تغري بردي: وهو أول من لقب من الفقهاء. نشأ في أسفرايين (بين نيسابور وجرجان) ثم خرج إلى نيسابور وبنيت له فيها مدرسة عظيمة فدرّس فيها، ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر. له كتاب «الجامع» في أصول الدين، خمس مجلدات، و«رسالة» في أصول الفقه. وكان ثقة في رواية الحديث. وله مناظرات مع المعتزلة. مات في نيسابور، ودفن في إسفرايين. كانت وفاته في سنة ٤١٨ هـ. أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٤. وشذرات الذهب ٣ / ٢٠٩. وطبقات السبكي ٣ / ١١١. والأعلام ١ / ٦١).

(٣) في النسخة ب: «التوفيق».

(٤) «والجمع» سقطت من الأصول، وهي إضافة من كتاب الإتيان للسيوطي.

عليه ﷺ بعد عودته إلى مكة والمدنية قبلها، فيقدم الحكم بالآية المدنية على
المكية في التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة.

الثاني: أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة، والآخر
على غالب أحوال أهل المدينة، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل
المدينة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(١)، مع قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٢). فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البذل جعل
التخصيص في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(٣) كأنه قال: إلا من وجب
عليه القصاص.

ومثل قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٤) ونهيه ﷺ عن قتل صيد مكة،
مع قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ أَطْيَبَاتُ مَا عَلَّمْتُكُمْ مِنْ
الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ﴾^(٥)، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم، وخص من
اصطاده في الحل وأدخله حياً فيه.

الثالث: أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه، والآخر مقتضياً لفظاً يزداد
عليه، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأْتَمُوا
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٦)، مع قوله: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٧)،
وقد أجمعت الأمة على أن الهدْي لا يجب بنفس الحصر، وليس فيه صريح
الإحلال بما يكون سبباً له، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله:
﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٨) على ما عارضه من الآية.

الرابع: أن يكون كل واحد من العمومين محمولاً على ما قصد به في
الظاهر عند الاجتهاد، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود
بالآخر، كقوله:

- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: آل عمران آية: ٩٧. | (٥) سورة: المائدة آية: ٤. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ١٧٨. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٩٦. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ٩٧. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٩٦. |
| (٤) سورة: المائدة آية: ٩٥. | (٨) سورة: البقرة آية: ١٩٦. |

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(١)، بقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢) فيخصّ الجمع بملك اليمين، بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٣) فتحمل الجمع على العموم، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم، وتُحمَل آية الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال.

الخامس: أن يكون تخصيص أحد الاستعماليين على لفظ تعلق بمعناه والآخر باسمه، كقوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٤) مع قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾^(٥) الآية؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق، إذا كان ذلك من كافر على مسلم، أو مسلم فاسق على كافر، وأن يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقاً، أو يحمل ظاهر قوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٦) على القبيلة دون الملة، ويحمل الأمر بالتثبت على عموم النسيان في الملة؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة؛ لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير.

السادس: ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهراً، كتقديم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٧) على قوله: ﴿وَدَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٨) فإن قوله: ﴿وَأَحَلَّ﴾^(٩) يدل على حل البيع ضرورة. ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلاً، أو تكون ظاهرة منحطة عن النص.

(٦) سورة: المائدة آية: ١٠٦.

(٧) سورة: البقرة آية: ٢٧٥.

(٨) سورة: البقرة آية: ٢٧٨.

(٩) سورة: البقرة آية: ٢٧٥.

(١) سورة: النساء آية: ٢٣.

(٢) سورة: النساء آية: ٢٣.

(٣) سورة: النساء آية: ٣٦.

(٤) سورة: المائدة آية: ١٠٦.

(٥) سورة: الحجرات آية: ٦.

فصل (١)

قال القاضي أبو بكر في «التقريب»: لا يجوز تعارضُ آيِ القرآن والآثار وما توجه أدلّة العقل؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١) معارضاً لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٤)، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى، فيتعين تأويل ما عارضه، فيؤول قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾^(٥) بمعنى «تكذبون» لأن الإفك نوع من الكذب، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾^(٦) أي «تصور».

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٧) لا يعارضه قوله: ﴿اتَّبِعُونِ﴾^(٨) الله بما لا يعلم^(٩)، فإن المراد بهذا ما لا يعلمه أنه غير كائن، ويعلمونه وقوع ما ليس بواقع، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه.

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(١٠) معارضاً لقوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾^(١١)، وقوله: ﴿إِلَىٰ

(١) هذا الفصل غير موجود في النسخة جـ. (٧) سورة: المائدة آية: ١١٠.

(٢) سورة: الزمر آية: ٦٢. (٨) سورة: المجادلة آية: ٧.

(٣) سورة: العنكبوت آية: ١٧. (٩) سورة: يونس آية: ١٨.

(٤) سورة: المائدة آية: ١١٠. (١٠) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٥) سورة: المؤمنون آية: ١٤. (١١) سورة: محمد آية: ٣١.

(٦) سورة: العنكبوت آية: ١٧.

رَبِّهَا نَاطِرَةً ﴿١﴾ ، معارضاً لقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ﴿٢﴾ في تجويز الرؤية وإحالتها، لأن دليل العقل يقضي بالجواز، ويجوز تخلص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة.

وكذلك لا يجوز جعل قوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ﴿٣﴾، معارضاً لقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ﴿٤﴾، بل يجب تأويل «أهون» على «هين».

ولا جعل قوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿٥﴾ معارضاً لأمره نبيه وأمهته بالجدال في قوله: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ﴿٦﴾ فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل.

ولا يجوز جعل قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ﴿٧﴾ معارضاً لقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ﴿٨﴾.

-
- (١) سورة: القيامة آية: ٢٣ -
(٢) سورة: الأنعام آية: ١٠٣ -
(٣) سورة ق آية: ٣٨ -
(٤) سورة: الروم آية: ٣٧ -
(٥) سورة غافر آية: ٤ -
(٦) سورة النحل آية: ١٢٥ -
(٧) سورة الرحمن آية: ٢٦ -
(٨) سورة الرحمن آية: ٢٧ -

فصل (١)

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله: ﴿هَٰ أَرْجُلِكُمْ﴾^(٢) بالنصب والجر، وقالوا: يُجمع بينهما بحمل إحداهما: على مسح الخف، والثانية: على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقاً سواهما.

وكذلك قراءة: ﴿وَيَطْهَرْنَ﴾ و﴿يَطْهَرْنَ﴾^(٣)، حملت الحنفية إحداهما على ما دون العشرة، والثانية على العشرة.

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواهما تصدّى لنا الإلغاء أو الجمع، فأما إذا وجدنا متعلقاً سواهما فالمتعلق هو المتبع.

فائدة:

قال أبو بكر الصيرفي^(٤) في شرح «رسالة الشافعي»:

(١) هذا الفصل غير موجود في النسخة ج.

(٢) سورة: المائدة آية: ٦.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٢٢. وانظر (في ذلك تفسير القرطبي ٣ / ٨٨).

(٤) أبو بكر الصيرفي: محمد بن عبدالله الصيرفي، أبو بكر: أحد المتكلمين الفقهاء. من

الشافعية. من أهل بغداد. قال أبو بكر القفال: كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي.

له كتب، منها «البيان في دلائل الإعلام على أصول الأحكام» في أصول الفقه، وكتاب

«الفرائض». كانت وفاته سنة ٣٣٠ هـ. أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٤٥٨. والوافي ٣ /

٣٤٦. وطبقات الشافعية ٢ / ١٦٩. ومفتاح السعادة ٢ / ١٧٨. والأعلام ٦ / ٢٢٤).

جماع الاختلاف والتناقض أن كلَّ كلامٍ صَحَّحَ أن يضافَ بعضُ ما وقع الاسمُ عليه إلى وجهٍ من الوجوه فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ ما ضاذه من كلِّ جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء، ولن يوجد في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك أبداً؛ وإنما يوجد فيه النَّسخ في وقتين، بأن يُوجب حكماً ثم يحلّه، وهذا لا تناقض فيه، وتناقضُ الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي، أو نفي ما أثبت؛ بحيث يشترك المَثْبُوتُ والمنفِيّ في الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة؛ فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما، وفي الآخر مستعاراً، ونفي أحدهما، وأثبت الآخر لم يعد تناقضاً.

هذا كله في الأسماء، وأمّا المعاني وهو باب القياس، فكلُّ مَنْ أوجد علةً وحرّرها، وأوجب بها حكماً من الأحكام، ثم ادّعى تلك العلة بعينها فيما ياباه الحكم، فقد تناقض فإن رام الفرق لم يُسمع منه؛ لأنه في فرقه تناقض، والزيادة في العلة نقص، أو تقصير عن تحريرها في الابتداء، وليس هذا على السائل.

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين: إمّا أن يسأل فيما يستحق الجواب عنه أولاً، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز، وأما ما استحال كونه فلا يستحق جواباً؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والقعود، فسأل: هل يكون الإنسان قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة؟ فقال أحال وسأل عن محال، فلا يستحق الجواب. فإن كان لا يعرف القيام والقعود عرّف، فإذا عرفه فقد استحال عنده ما سأله.

قال: وقد رأيت كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدري أنه محال، ويجاب عنه والآفات تدخل على هؤلاء لقلّة علمهم بحق الكلام.

فصل

وللاختلاف أسباب:

الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى، كقوله تعالى في خلق آدم إنه: ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾^(١)، ومرة ﴿مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾^(٢)، ومرة ﴿مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾^(٣)، ومرة ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾^(٤)؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة، لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

ومنه: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٍ﴾^(٥) وفي موضع: ﴿تَهْتَرُ كَأَنَّهُمَا جَانٌّ﴾^(٦)، والجآن الصغير من الحيات، والشعبان الكبير منها، وذلك لأن خلقها خلق الشعبان العظيم، واهترازا وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

السبب الثاني: لاختلاف الموضوع.

كقوله تعالى: ﴿وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٨) مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٩).

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: آل عمران آية: ٥٩. | (٦) سورة: القصص آية: ٣١. |
| (٢) سورة: الحجر آية: ٢٦، ٢٨، ٣٣. | (٧) سورة: الصافات آية: ٢٤. |
| (٣) سورة: الصافات آية: ١١. | (٨) سورة: الأعراف آية: ٦. |
| (٤) سورة: الرحمن آية: ١٤. | (٩) سورة: الرحمن آية: ٣٦. |
| (٥) سورة: الشعراء آية: ٣٢. | |

قال الحَلِيمِيّ: فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه. حملة غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، فموضع يسأل ويناقش، وموضع آخر يرحم ويُلطّف به، وموضع آخر يعنف ويوبّخ - وهم الكفار - وموضع آخر لا يعنف - وهم المؤمنون.

وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) مع قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وقيل: المنفيّ كلامُ التلطف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة، فلا تنافي.

وكقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٣)، مع قوله: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾^(٤).

والجواب: أن التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف في الحسنات؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم؛ فكان لكلّ مرتكب منها عذاب يخصه، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات؛ لأن السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها، بدليل سياق تلك الآية، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ. الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٥).

فهؤلاء كذبوا على ربهم، وصدّوا عن سبيله وبعّوها عوجاً وكفروا، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها.

(٤) سورة: هود آية: ٢٠.

(١) سورة: البقرة آية: ١٧٤.

(٥) سورة: هود آية: ١٨ - ١٩.

(٢) سورة: الحجر آية: ٩٢ - ٩٣.

(٣) سورة: الشورى آية: ٤٠.

وكقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(١) مع قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(٢)، فَإِنَّ الْأُولَى تَقْتَضِي أَنَّهُمْ كَتَمُوا كَفْرَهُمْ السَّابِق.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أَنَّ لِلْقِيَامَةِ مَوَاطِنَ فِي بَعْضِهَا يَقَعُ مِنْهَا الْكُذْبُ، وَفِي بَعْضِهَا لَا يَقَعُ كَمَا سَبَقَ.

والثاني: أَنَّ الْكُذْبَ يَكُونُ بِأَقْوَالِهِمْ^(٣)، وَالصَّدْقَ يَكُونُ مِنْ جَوَارِحِهِمْ، فَيَأْمُرُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالنُّطْقِ، فَتَنْطَلِقُ بِالصَّدْقِ.

وكقوله: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾^(٤) مع قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٥)، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ: لَا تَكْسِبُ شَرًّا وَلَا إِثْمًا؛ بِدَلِيلِ سَبَبِ النُّزُولِ، أَوْ ضَمْنٍ مَعْنَى «تَجْنِي» وَهَذِهِ الْآيَةُ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى الشَّرِّ وَالْأُخْرَى ذَكَرَ فِيهَا الْأَمْرَانِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ^(٦) الْقَسْمِينَ ذَكَرَ مَا يَمَيِّزُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَهَذَا هُنَا لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ بِ «فَعَلَ» وَلَمْ يَأْتِ بِهِ «افْتَلَّ».

ومنه: قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٧) مع قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٨).

يحكى عن الشيخ العارف أبي الحسن الشاذلي^(٩) رحمه الله أنه جمع

(١) سورة: الأنعام آية: ٢٣.

(٢) سورة: النساء آية: ٤٢.

(٣) في النسخة ب: «أَنْ يَكُونَ الْكُذْبُ بِأَقْوَالِهِمْ».

(٤) سورة: الأنعام آية: ١٦٤.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٨٦.

(٦) في النسخة ج: «ولهذا ذكر».

(٧) سورة: آل عمران آية: ١٠٢.

(٨) سورة: التغابن آية: ١٦.

(٩) أبو الحسن الشاذلي، هو: علي بن عبدالله بن عبد الجبار بن يوسف ابن هرمز الشاذلي المغربي، أبو الحسن: رأس الطائفة الشاذلية، من المتصوفة، وصاحب الأوراد المسماة «حزب الشاذلي - ط». ولد في بلاد «غمارة» بريف المغرب، ونشأ في بني زرويل (قرب =

بينهما، فحمل الآية الأولى على التوحيد، والثانية على الأعمال، والمقام يقتضى ذلك؛ لأنه قال بعد الأولى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

وقيل: بل الثانية ناسخة؛ قال ابن المنير: الظاهر أن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٢) إنما نُسِخَ حكمه لا فضله وأجره؛ وقد فسر النبي ﷺ ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ بأن قال: «هو أن يطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر»، فقالوا: أينا يُطبق ذلك؟ فنزلت ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٣)، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فترة ولا نعاس، كما كانت الصلاة خمسين، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمساً، والاعتدال منزلاً على هذا الاعتبار، ولم ينحط عن درجاته.

وقال الشيخ كمال الدين الزمكاني: وفي كون ذلك منسوخاً نظر، وقوله: ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ هو ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ إذ به أمر، فإن ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ الوقوف على أمره ودينه. وقد قال بذلك كثير من العلماء. انتهى.

والحديث الذي ذكره ابن المنير في تفسيره: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٤) لم يثبت مرفوعاً؛ بل هو من كلام ابن مسعود، رواه النسائي وليس فيه قول الصحابة: «أينا يطبق ذلك» ونزول قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

= شفشاون) وتفقه وتصوف بتونس، وسكن «شاذلة» قرب تونس، فنسب إليها. وطلب «الكيمياء» في ابتداء أمره، ثم تركها، ورحل إلى بلاد المشرق فحج ودخل العراق. ثم سكن الإسكندرية. وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج. وكان ضريراً ينتسب إلى الأدارسة أصحاب المغرب، أخبره بذلك أحد شيوخه عن طريق «المكاشفة» قال الذهبي: نسب مجهول لا يصح ولا يثبت، كان أولى به تركه. وله غير «الحزب» رسالة «الأمين - خ» في آداب التصوف رتبها على أبواب، و«نزهة القلوب وبغية المطلوب - خ» في شترتبي (١: ٦٩) و«السر الجليل في خواص حسبنا الله ونعم الوكيل ط». ولتقي الدين ابن تيمية رد على حزبه. ولأحمد بن محمد بن عياد كتاب «المفاخر العلية في المآثر الشاذلية - ط» في سيرته وطريقته، توفي ٦٥٦ هـ. أنظر: (نكت الهميان ٢١٣. وطبقات الشعراي ٢ / ٤. ونور الأبصار ٢٣٤ وخطط المبارك ١٤ / ٥٧. والأعلام ٤ / ٣٠٥).

(١) سورة: آل عمران آية: ١٠٢. (٣) سورة: التغابن آية: ١٦.

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٠٢. (٤) سورة: آل عمران آية: ١٠٢.

ومنه: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَفِظْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾^(١)، مع قوله في أواخر السورة: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^(٢)، فالأولى تفهم إمكان العدل، والثانية تنفيه.

والجواب: أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه، والمراد به في الثانية الميل القلبي، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض، وقد كان ﷺ يقسم بين نسائه ثم يقول: «اللهم هذا قسَمي في ما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك»^(٣) - يعني ميل القلب.

وكان عمر يقول: «اللهم قلبي فلا أملكه، وأما ما سوى ذلك أرجو أن أعدل».

ويمكن أن يكون المراد بالعدل في الثانية العدل التام، أشار إليه ابن عطية.

وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^(٤) ثم قال سبحانه: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٥).

والأصل في الأولى: وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولي الضرر درجة. والأصل في الثانية: وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولي الضرر درجة. والأصل في الثانية: وفضل الله المجاهدين على القاعدين من الأصحاء درجات.

(١) سورة: النساء آية: ٣.

(٢) سورة: النساء آية: ١٢٩.

(٣) أنظر: (سنن أبي داود ٢١٣٤. وطبقات ابن سعد ٢ / ٢ / ٢٨، ٨ / ١٢١).

(٤) سورة: النساء آية: ٩٥.

(٥) سورة: النساء آية: ٩٥.

وممن ذكر أن المحذوف كذلك الإمام بدر الدين بن مالك^(١) في «شرح الخلاصة» في الكلام على حذف النعت. وللزمخشري فيه كلام آخر^(٢).
وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^(٣) مع قوله: ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾^(٤).

والمعنى: أمرناهم وملكانهم وأردنا منهم الصلاح فأفسدوا. والمراد بالأمر في الأولى أنه لا يأمر به شرعاً ولكن قضاءً، لاستحالة أن يجري في ملكه ما لا يريد، وفرق بين الأمر الكوني والديني.

الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾^(٥) أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم باعتبار التأثير؛ ولهذا قال الجمهور: إن الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين، فنفي الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى.

وكذا قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٦).

أي: ما رميت خلقاً إذ رميت كسباً. وقيل: إن الرمي يشتمل على القبض والإرسال، وهما بكسب الرامي، وعلى التبليغ والإصابة، وهما بفعل الله عز وجل.

(١) بدر الدين بن مالك، هو: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبو عبدالله، بدر الدين: نحوي؛ هو ابن ناظم «الألفية». من أهل دمشق مولداً ووفاء. سكن بعلبك مدة. له «شرح الألفية - ط» يعرف بشرح ابن الناظم، و«المصباح - ط» في المعاني والبيان، و«شرح لامية الأفعال - ط» وكتاب في «العروض» وشرح غريب «تصريف ابن الحاجب» وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين عاماً. توفي سنة ٦٨٦ هـ. أنظر: (مفتاح السعادة / ١ / ١٥٦. والنجوم الزاهرة / ٧ / ٣٧٣. ومرآة الجنان / ٤ / ٢٠٣. وشذرات الذهب / ٥ / ٣٩٨. وبغية الوعاة ٩٦. والأعلام / ٧ / ٣١).

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري / ١ / ٢٢٢).

(٣) سورة: الأعراف آية: ٢٨. (٥) سورة: الأنفال آية: ١٧.

(٤) سورة: الإسراء آية: ١٦. (٦) سورة: الأنفال آية: ١٧.

قال ابن جرير الطبري وهي الدليل على أَنَّ الله خالقُ لأفعال العباد، فإنَّ الله تعالى أضافه إلى نبيِّه ثم نفاه عنه، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم، ومن نبيِّه بالحذف والإرسال، وإذا ثبت هذا لزم مثله في سائر أفعال العباد المكتسبة، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد، ومن الخلق الاكتساب بالقوى^(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُوا لِرَبِّ قَانِتِينَ﴾^(٣)، فقيام الانتصاب لا ينافي القيام بالأمر، لاختلاف جهتي الفعل.

الرابع: لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٤)، ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾^(٥)،

وهو يرجع لقول المناطقة: الاختلاف بالإضافة، أي وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة.

ومثله في الاعتبارين قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ آمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٨)؛ فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار لجواز قولهم: «نظرت إليه فلم أبصره».

الخامس: بوجهين واعتبارين، وهو الجامع للمفترقات، كقوله: ﴿فَبَصْرُكَ

(١) أنظر: (تفسير الطبري ٩ / ١٣٥).
 (٢) سورة: النساء آية: ٣٤.
 (٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٨.
 (٤) سورة: الحج آية: ٢.
 (٥) سورة: إبراهيم آية: ١٧.
 (٦) سورة: البقرة آية: ٨.
 (٧) سورة: الأنفال آية: ٢١.
 (٨) سورة: الأعراف آية: ١٩٨.

الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿١﴾، وقال: ﴿خَاشِعِينَ مَنِ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيِّ﴾ ﴿٢﴾، قال قطرب: ﴿فَبَصْرُكَ﴾ ﴿٣﴾.

أي: علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: «بَصُرَ بِكَذَا وَكَذَا» أي علم، وليس المراد رؤية العين.

قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ ﴿٤﴾، وصف البصر بالحدة.

وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْأَمَلَاءُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرِكَ آلِهَتُكَ﴾ ﴿٥﴾، مع قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ ﴿٦﴾.

ف قيل: يجوز أن يكون معناه: ويزدرك وآلهتك، إن ساغ لهم، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكاً كان يعبد في دين قومه، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى، كما تقول العرب: موالي من فوق وموالي من أسفل، فيكون اعتقادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له، فيحسن قولهم: «وآلهتك».

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ ﴿٧﴾، مع قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ ﴿٨﴾ فقد يُظَنُّ أن الوجَل خلاف الطمأنينة، وجوابه أن الطمأنينة إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك.

وقد جمع بينهما في قوله: ﴿تَقَشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ﴿٩﴾، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ووثقوا به، فانطفى عنهم الشك.

(٦) سورة: النازعات آية: ٢٤.

(٧) سورة: الرعد آية: ٢٨.

(٨) سورة: الأنفال آية: ٢.

(٩) سورة: الزمر آية: ٢٣.

(١) سورة: ق آية: ٢٢.

(٢) سورة: الشورى آية: ٤٥.

(٣) سورة: ق آية: ٢٢.

(٤) سورة: ق آية: ٢٢.

(٥) سورة: الأعراف آية: ١٢٧.

وكقوله: ﴿خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(١) وفي موضع ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٢)، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر، بدليل: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾^(٣).

وكقوله: ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ﴾^(٤) وفي آية أخرى: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾^(٥).

قيل: إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف، وكان الأكثر مدداً للأقل، وكان «الألف مردفين» بفتحها.

وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ آسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٦)، وفي آية أخرى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٧)، ولا تنافي بينهما؛ فالأول^(٨) دلّ على أن الأرض وما فيها خلقت^(٩) قبل السماء، وذلك صحيح، ثم دُحيت الأرض بعد خلق السماء، وبذلك تتفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والنازعات.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(١٠).

وقوله: ﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ. وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(١١) وذلك يبلغ ثمانية أيام.

(١) سورة: المعارج آية: ٤.

(٢) سورة: المعارج آية: ٤.

(٣) سورة: الفرقان آية: ٢٦.

(٤) سورة: النازعات آية: ٣٠.

(٥) سورة: الفرقان آية: ٢٦.

(٦) سورة: النازعات آية: ٣٠.

(٧) سورة: النازعات آية: ٣٠.

(٨) سورة: النازعات آية: ٣٠.

(٩) سورة: النازعات آية: ٣٠.

والجواب: أن المراد بقوله: ﴿قُلْ أَتُنْكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ مع اليومين المتقدمين، ولم يرد بذكر «الأربعة» غير ما تقدم ذكره؛ وهذا كما يقول الفصيح: «سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام»، «وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوماً» ولا يريد سوى العشرة، بل يريد مع العشرة ثلاثة، ثم قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(١)، وأراد سوى الأربعة، وذلك لا مخالفة فيه: لأن المجموع يكون ستة.

ومنه: قوله تعالى في السجدة: ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٢)، بلفظ «الذي» على وصف العذاب، وفي سبأ: ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّتِي﴾^(٣) بلفظ «التي» على وصف النار، وفي أربعة أوجه:

أحدهما: أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع «النار» موقع الضمير الذي لا يوصف، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها، مع قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمْ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٤)، فحق الكلام: «وقيل لهم ذوقوا عذابها»، فلما وضعها موضع المضمرة الذي لا يقبل الوصف عدل إلى وصف العذاب، وأما في «سبأ» فوصفها لعدم المانع من وصفها.

والثاني: أن الذي في «السجدة» وصف النار أيضاً، وذكر حملاً على معنى الجحيم والحريق.

والثالث: أن الذي في «السجدة» في حق من يقرب بالنار ويجحد العذاب، وفي «سبأ» في حق من يجحد أصل النار.

والرابع: أنه إنما وصف العذاب في السجدة لأنه لما تقدم ذكر النار مضمراً ومظهراً عدل إلى وصف العذاب، ليكون تلويحاً للخطاب، فيكون أنشطاً للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب.

(٣) سورة: سبأ آية: ٤٢.

(١) سورة: فصلت آية: ١٢.

(٤) سورة: السجدة آية: ٢٠.

(٢) سورة: السجدة آية: ٢٠.

ومنه: قوله تعالى: ﴿تَوَفَّئَهُ رُسُلُنَا﴾^(١)، وقوله: ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٢)، وبين قوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾^(٣)، وبين قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾^(٤)، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾^(٥). وجمع البغوي بينها، لأن توفِّي الملائكة بالقبض والنزع، وتوفِّي ملك الموت بالدعاء والأمر، يدعو الأرواح فتجيبه، ثم يأمر أعوانه بقبضها، وتوفِّي الله سبحانه خلق الموت فيه.

ومنه: قوله تعالى في البقرة: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٦)، وفي سورة التحريم: ﴿نَاراً﴾^(٧)، بالتنكير، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة، فلم تكن النار التي وقدها الناس والحجارة معروفة فنكرها، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً.

وقال في سورة البقرة: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾^(٨)، وفي سورة إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(٩) لأنه في الدعوة الأولى كان مكاناً، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً، وفي الدعوة الثانية كان بلاً غير آمن فعرفه وطلب له الأمن؛ أو كان بلداً آمناً وطلب ثبات الأمن ودوامه، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكية لا ينافي هذا؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب. أو لأن المكِّي منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدني متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدني، فلم قلت: إن سورة إبراهيم من المكِّي الذي نزل قبل الهجرة.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(٧) سورة: التحريم آية: ٦.

(٨) سورة: البقرة آية: ١٢٦.

(٩) سورة: إبراهيم آية: ٣٥.

(١) سورة: الأنعام آية: ٦٠.

(٢) سورة: النحل آية: ٢٨.

(٣) سورة: السجدة آية: ١١.

(٤) سورة: الزمر آية: ٤٢.

(٥) سورة: الأنعام آية: ٦٠.

فصل

ومما استشكلوه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (١)، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشئيين.

وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ (٢)، فهذا حصر في ثالثٍ غيرهما.

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية: وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيهم سنة من الخسف وغيره، ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ في الآخرة، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين.

ولاشك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي المراد؛ فهذا حصر في السبب الحقيقي؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة.

ومعنى الآية الثانية: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ إلا استغراب بعثه بشراً رسولاً، لأن قولهم ليس مانعاً من الإيمان، لأنه لا يصلح لذلك؛ وهو يدل على الاستغراب بالالتزام، وهو المناسب للمناعية، واستغرابهم ليس مانعاً حقيقياً بل عادياً، لجواز خلو الإيمان معه، بخلاف إرادة الله تعالى،

(١) سورة: الكهف، آية: ٥٥.

(٢) سورة: الإسراء، آية: ٩٤.

فهذا حصر في المانع العادي، والأولى حَصْرُ في المانع الحقيقي، فلا تنافي . انتهى .

وقوله: «ليس مانعاً من الإيمان» فيه نظر، لأن إنكارهم بعثه بشراً رسولاً كفر مانع من الإيمان، وفيه تعظيم لأمر النبي ﷺ وإن إنكارهم بعثته مانع من الإيمان .

فصل

وقد يقع التعارض بين الآية والحديث، ولا بأس بذكر شيء للتنبيه لأمثاله؛ فمنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١) وقد صحَّ أنه شُجَّ يوم أحد.

وأجيب بوجهين:

أحدهما: أن هذا كان قبل نزول هذه الآية؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة، وسورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة.

والثاني: بتقدير تسليم الأخير، فالمراد العصمة من القتل. وفيه تنبيه على أنه يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فما أشد تكليف الأنبياء!

ومنه: قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) مع قوله ﷺ: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»^(٣).

وأجيب بوجهين:

(١) سورة: المائدة آية: ٦٧.

(٢) سورة: النحل آية: ٣٢.

(٣) أنظر: (فتح الباري ١٠ / ١٢٧. صحيح البخاري ٧ / ١٥٧. صحيح مسلم، الباب ١٧، حديث ٧٥ من صفات المنافقين. وزاد المسير، لابن الجوزي ٨ / ١٧٢. وتفسير ابن كثير ٦ / ٥٣٧. وتفسير القرطبي ٧ / ٢٠٩. والمعجم الكبير، للطبراني ٧ / ٣٦٩. ومجمع الزوائد ١٠ / ٣٥٧).

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون: النجاة من النار بعفو الله، ودخول الجنة برحمته^(١)، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال، ويدل له حديث أبي هريرة: «إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم»^(٢). رواه الترمذي.

والثاني: أن الباء في الموضعين مدلولها مختلف، ففي الآية باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعراس؛ وفي الحديث للسيبية؛ لأن المعطي بعوض قد يعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوحد بدون السبب.

ومنهم من عكس هذا الجواب وقال: الباء في الآية للسيبية، وفي الحديث للعوض.

وقد جمع النبي ﷺ بقوله: «سددوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمته»^(٣).

ومنه قوله تعالى مخبراً عن خلق السموات والأرض وما بينهما: ﴿فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٤) فإنه يقتضي أن يكون يوماً من أيام الجمعة بقي لم يخلق فيه شيء.

والظاهر من الأحاديث الصّحاح أن الخلق ابتداء يوم الأحد، وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة؛ ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت، فهذا بخلاف الآية؛ اللهم إلا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم، ثم يكون يوم الجمعة هو الذي لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما.

(١) في النسخة ب: «برحمة الله».

(٢) أنظر: (سنن الترمذي ٢٥٤٩. وسنن ابن ماجة ٢٣٣٦. والشريعة، لأجري ٢٦٠).

(٣) أنظر: (صحيح البخاري ٨ / ١٢٣. وصحيح مسلم، الباب ١٧، حديث ٧٨. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٤٤٦، ٤٦٧. والسنن الكبرى، للبيهقي ٣ / ١٨، ٣٠٧. وفتح الباري ٢٩٤ / ١١).

(٤) سورة: الفرقان آية: ٥٩.

٣٦ - النوع السادس والثلاثون

معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (١).

قيل: ولا يدل على الحصر في هذين الشئين، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه، وقد قال: ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢) والمتشابه لا يرجى بيانه، والمحكم لا توقف معرفته على البيان.

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابوري في هذه المسألة ثلاثة

أقوال:

أحدها: أن القرآن كله محكم؛ لقوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ (٣).

والثاني: كله متشابه لقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا

مُتَشَابِهًا ﴾ (٤).

والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكماً ومنه متشابهاً، لقوله تعالى: ﴿ مِنْهُ

آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (٥).

فأما المحكم: فأصله لغة المنع؛ تقول: أحكمت بمعنى رددت. ومنعت،

والحاكم لمنعه الظالم من الظلم، وحكمة اللجام هي التي تمنع الفرس من الاضطراب.

وأما في الاصطلاح فهو ما أحكمته بالأمر والنهي، وبيان الحلال والحرام.

(٤) سورة: الزمر آية: ٢٣.

(١) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٥) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٢) سورة: النحل آية: ٤٤.

(٣) سورة: هود آية: ١.

وقيل: هو مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١).

وقيل: هو الذي لم يُنسخ لقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾^(٣) إلى آخر الآيات. وهي سبعة عشر حكماً مذكورة في سورة الأنعام وفي سورة بني إسرائيل.

وقيل: هو الناسخ.

وقيل: الفرائض، والوعد، والوعيد.

وقيل: الذي وعد عليه ثواباً أو عقاباً.

وقيل: الذي تأويله تنزيهه بجعل القلوب تعرفه عند سماعه، كقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥).

وقيل: ما لا يحتمل في التأويل إلا وجهاً واحداً.

وقيل: ما تكرر لفظه.

وأما المتشابه: فأصله أن يشته اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني، كما قال تعالى في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾^(٦)، أي: متفق المناظر، مختلف الطعوم، ويقال للغامض: متشابه، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجي.

والمتشابه مثل المِكل، لأنه أشكل، أي: دَخَلَ في شكل غيره وشاكله.

واختلفوا فيه، فقيل: هو المشتبه الذي يُشبه بعضه بعضاً. وقيل: هو المنسوخ غير المعمول به.

وقيل: القصص والأمثال.

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٤٣. | (٤) سورة: الإخلاص آية: ١. |
| (٢) سورة: الأنعام آية: ١٥١. | (٥) سورة: الشورى آية: ١١. |
| (٣) سورة: الإسراء آية: ٢٣. | (٦) سورة: البقرة آية: ٢٥. |

وقيل: ما أمرت أن تؤمن به وتكلِّ علمه إلى عالمه.

وقيل: فواتح السور. وقيل ما لا يُدرى إلا بالتأويل، ولا بد من صرفه إليه، كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(١) و﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٢).

وقيل: الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة، ومجيء الغيث، وانقطاع الأجال؛ كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾^(٣).

وقيل: ما يحتمل وجوهاً، والمحكم ما يحتمل وجاً واحداً.

وقيل: ما لا يستقل بنفسه، إلا برده إلى غيره.

وقيل: غير ذلك. وكلها متقارب.

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده، فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد؛ قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٤) ثم قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(٥) أي: على لسانك وألسنة العلماء من أمتك، وكلام السلف راجع إلى المشبه بوجه لا إلى المقصود المعبر عنه بالمشابه في خطابه، لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها^(٦) واشتبهت؛ أي على من لم يمعن النظر في البحث عن منبعث كل فن منها، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾^(٧) إلى قوله: ﴿مُتَشَابِهًا﴾، وهو على اشتباكه غير متشابه.

وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض، ويتأخر بعضه عن بعض؛ لحكمة الله في ترتيب الخطاب

(٥) سورة: القيامة آية: ١٩.

(٦) في النسخة ب: «أمثالها».

(٧) سورة: الأنعام آية: ١٤١.

(١) سورة: القمر آية: ١٤.

(٢) سورة: الزمر آية: ٥٦.

(٣) سورة: لقمان آية: ٣٤.

(٤) سورة: النحل آية: ٤٤.

والوجود، فتشبتك المعاني وتشكل إلّا على أولي الألباب، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض.

وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضاً في الحق، والصدق، والإعجاز، والبشارة، والندارة، وكلّ ما جاء به وأنه من عند الله، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضليلاً، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصراً وتعاضداً للفتنة والإضلال.

تفريعات

الأول: الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أصولها.

فيجب ردّ المتشابهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١).

ورد المتشابهات في الأفعال إلى قوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^(٢).

وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٣).

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان، أو زمان، أو معية، أو ما يوهم التشبيه، فمحكم ذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٥)، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦).

ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي، ومحكمه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٧) وقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾^(٨).

(٥) سورة: النحل آية: ٦٠.

(٦) سورة: الإخلاص آية: ١.

(٧) سورة: الحجر آية: ٩.

(٨) سورة: النجم آية: ٣.

(١) سورة: الشورى آية: ١١.

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٤٩.

(٣) سورة: الأنعام آية: ١٢٥.

(٤) سورة: الشورى آية: ١١.

ومنه: ضرب في الحلال والحرام، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن.

ومنه: شيء يُتقارب فيه بين اللمتين: لَمَّة المَلَكِ وَلَمَّة الشيطان لعنه الله، ومحكم ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾^(١) الآية، ولهذا قال عَقِبُه: ﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، أي: عندما يلقي العدو الذي لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس.

ومنه: الآيات التي اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية، ولا يقطع على واحد من الأقوال، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به.

الثاني: أن هذه الآية من المتشابه - أعني قوله: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٣)... الآية من حيث تردّد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وبين أن يكون على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^(٤)، وتردّد الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ بين الاستئناف والعطف، ومن ثم ثار الخلاف في ذلك.

فمنهم من رجّح أنها للاستئناف، وأن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون - وهو المتشابه - كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون - وهو التعبدات - ولأن قوله: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ متردّد بين كونه حالاً فضلة، وخبراً عمدة.

والثاني أولى.

ومنهم من رجّح أنها للعطف؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون؛ وضعف الأول، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده؛ ويدلّ به على معنى أَرَادَه، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا^(٥)، ولا يسوغ

(٤) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٥) في النسختين لأ، ج: «غيره للزمنا».

(١) سورة: النحل آية: ٩٠.

(٢) سورة: النحل آية: ٩٠.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٧.

لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يعلم المتشابه؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته، والمفسرون من أمته.

ألا ترى أن ابن عباس كان يقول: أنا من الراسخين في العلم؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٢): أنا من أولئك القليل.

وقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٣): يعلمونه و﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا: ﴿آمَنَّا﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل: لأن الكل قائلون ذلك، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هو متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمره على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة.

فإن قيل: كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون، والله يقول: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين؟ قلنا: إن ﴿يَقُولُونَ﴾ هنا في معنى الحال، كأنه قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ قائلين آمنا؛ كما قال الشاعر:

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي عَمَامَةٍ

أي لامعاً:

وقيل: المعنى: «يعلمون ويقولون»، فحذف واو العطف، كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾^(٤)؛ والمعنى: يقولون: علمنا وآمنّا؛ لأن الإيمان قبل العلم مُحال

(٣) سورة: آل عمران. آية: ٧.

(١) سورة: آل عمران. آية: ٧.

(٤) سورة: القيامة. آية: ٢٢.

(٢) سورة: الكهف. آية: ٢٢.

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل. وأيضاً لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال.

الثالث: ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه: هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله؟

قال الرَّاعِبُ في مقدمة تفسيره: وذهب عامة المتكلمين إلى أن كلَّ القرآن يجب أن يكون معلوماً، وإلا لأدى^(١) إلى إبطال فائدة الانتفاع به، وحملوا قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ بالعطف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ جملة حالية.

قال: ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلا الله، قال ابن عباس: أنزل الله القرآن على أربعة أوجه: حلال وحرام، ووجه لا يسع أحداً جهالته، ووجه تعرفه العرب، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله.

وقال بعضهم: المتشابه اسم لمعنيين:

أحدهما: لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض، نحو قوله: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا...﴾^(٢) الآية.

والثاني: اسم لما يوافق بعضه بعضاً، ويصدق قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي...﴾^(٣) الآية.

فإن كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده، وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه؛ لأنه اللطيف الخبير. وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده.

(١) في النسخة ج: «وإلا أدى».

(٢) سورة: البقرة آية: ٧٠.

(٣) سورة: الزمر آية: ٢٣.

الرابع: قيل: ما الحكمة في إنزال المتشابه من أراد لعباده البيان والهدى؟

قلنا: إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد:

منها: لحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، وحذراً مما قال المشركون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾^(١)، ولیمتحنهم ويثيبهم كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ...﴾^(٢) الآية.

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٣) فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة، وبطلت التفاضل، واستوت منازل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضه محكماً ليكون أصلاً للرجوع إليه، وبعضه متشابهاً يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المحكم، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض، وقد قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٤).

ومنها: إظهار فضل العالم على الجاهل، ويستدعيه علمه إلى المزيد^(٥) في الطلب في تحصيله، ليحصل له درجة الفضل، والأنفس الشريفة تتشوف لطلب العلم وتحصيله.

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد:

منها: إنزاله ابتلاء وامتحاناً بالوقف فيه والتعبّد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به، اعتباراً بتلاوة المنسوخ من القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من المحكم. ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادعوا وجوب رعاية الأصلح.

(٤) سورة: آل عمران آية: ١٤٢.

(٥) في النسخة ب: «إلى المتزايد».

(١) سورة: الزخرف آية: ٢٢.

(٢) سورة: الروم آية: ٢٧.

(٣) سورة: سبأ آية: ٤.

ومنها: إقامة الحجّة بها عليهم؛ وذلك إنّما نزل بلسانهم ولغتهم، ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم؛ فيدلّ على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرّر الوقوف عليها، وهو الله سبحانه!

الخامس: أثار بعضهم سؤالاً، وهو: هل للمحكّم مزيّة على المتشابه بما يدلّ عليه، أو هما سواء؟ والثاني خلاف الإجماع، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء، وأنه نزل بالحكمة!

وأجاب أبو عبدالله محمد بن أحمد البكر أباضي بأن المحكّم كالمتشابه من وجه، ويخالفه من وجه، فيتفقان في أنّ الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع، وأنه لا يختار القبيح^(١)

ويختلفان في أن المحكّم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال^(٢)، والمتشابه يحتاج إلى ذكر مُبتدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمّله على الوجه المطابق؛ ولأن المحكّم أصل، والعلم بالأصل أسبق، ولأن المحكّم يُعلم مفصلاً، والمتشابه لا يعلم إلا مجملاً.

فإن قيل: إذا كان المحكّم بالوضع كالمتشابه، وقد قلتم إنّ من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل، فماذا يُميّز المحكّم في أنّه لا بدّ له من مزيّة، سيما والناس قد اختلفوا فيهما كاختلافهم في المذاهب، فالمحكّم عند السنيّ متشابه عند القدريّ؟.

فالجواب أنّ الوجه الذي أوردته^(٣) يلجئ إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق بالتفريد والتنزيه، فإن العلم بصحة خطابه يفترق إلى العلم بحكمته، وذلك يتعلق بصفاته، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له مخرج كلامه، فأما في الكلام

(١) في النسخة جـ: «وأنه القبيح».

(٢) في النسخة جـ: «أن يستدل في الحال».

(٣) في النسخة جـ: «الذي أوردته».

فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكّم، وهو أن يدلّ ظاهره على المراد أو يقتضي بانضمامه أنّه مما لا يحتمل الوجه الواحد.

وللمحكّم في باب الحجاج عند غير المخالف مزية، لأنه يمكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن، وأنّ ظاهر المحكّم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه، وإن تمسّك بمتشابه القرآن، وعدّل عن محكّمه لما أنه تمسّك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلة السمعية، وذلك لطف وبعث على النظر، لأن المخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل، فإنّ اللغة وإن توقفت محتملة، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل، ثم يختلف، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة.

* * *

٣٧- النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:
أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها؛ بل تجري على ظاهرها، ولا تُؤوّل
شيئاً منها، وهم المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلاً، ولكننا نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه
والتعطيل، ونقول: لا يعلمه إلا الله؛ وهو قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به.

والأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة، فنقل الإمساك عن أم
سلمة أنها سئلت عن الاستواء فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول،
والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة، إلا أنه زاد فيها أن من
عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه.

وكذلك سئل سفيان الثوري فقال: أفهم من قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوَى﴾^(١) ما أفهم من قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٢).

وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

(١) سورة: طه آية: ٥.

(٢) سورة: فصلت آية: ١١.

أَسْتَوَى ﴿١﴾ كما قال: وإني لأراك ضالاً. وسئل ابن زَاهُوِيه عن الَاهْتَوَاءِ: أَقَائِمٌ هُوَ أَم قَاعِدٌ؟ فَقَالَ: لَا يَمَلُّ عَنِ الْقِيَامِ حَتَّى يَقْعُدَ، وَلَا يَمَلُّ عَنِ الْقَعُودِ حَتَّى يَقُومَ، وَأَنْتَ إِلَى غَيْرِ هَذَا السُّؤَالِ أَحْوَجُ.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها.

وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجين ما سواها حتى ألجم آخراً في «إلجامه» كل عالم أو عامي عما عداها.

قال: وهو كتاب «إلجام العوام عن علم الكلام» آخر تصانيف الغزالي مطلقاً، أو آخر تصانيفه في أصول الدين، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم.

وممن نُقِلَ عَنْهُ التَّأْوِيلُ عَلِيُّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ.

وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإسلام والزندقة»: إن الإمام أحمد أول في ثلاثة مواضع، وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين.

قلت: وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾^(٢)، قال: وهل هو إلا أمره، بدليل قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾^(٣).

واختار ابن بَرّهان وغيره من الأشعرين التأويل، قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين: أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يُعلم معناه؟ فعندهم يجوز، فلهذا منعوا التأويل، واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله. وعندنا لا يجوز ذلك، بل الراسخون يعلمونه.

(٣) سورة: النحل آية: ٣٣.

(١) سورة: طه آية: ٥.

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٥٨.

قلت: وإنما حَمَلَهُمْ عَلَى التَّأْوِيلِ وَجُوبُ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ
المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق الباري
تعالى، والخوض في مثل هذه الأمور خطره عظيم، وليس بين المعقول والمنقول
تغاير في الأصول، بل التغاير إنما يكون في الألفاظ، واستعمال المجاز لغة
العرب.

وإنما قلنا لا تغاير بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب
ما ورد به الشرع، إذ لا يردُّ الشرعُ بما لا يفهمه العقل، إذ هو دليلُ الشرع وكونه
حقاً، ولو تُصوِّرُ كذب العقل في شيء لتصوِّرُ كذبه في صدق الشرع، فمن طالت
ممارسته العلوم، وكثر خوضه في بحورها أمكنه التلفيقُ بينهما؛ لكنه لا يخلو من
أحد أمرين، إما تأويلٌ يبعد عن الأفهام، أو موضع لا يتبين فيه وجهُ التأويل
لقصور الأفهام عن إدراك الحقيقة، والطمع في تلفيق كلِّ ما يرد مستحيل^(١)
المرام، والمردُّ إلى قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٢).

ونحن نجري في هذا الباب على طريق المؤولين، حاكين كلامهم.

فمن ذلك صفة الاستواء، فحكى مقاتل، والكلبي، عن ابن عباس أن
الاستوى بمعنى استقر، وهذا إن صحَّ يحتاج إلى تأويل، فإن الاستقرار يُشعر
بالتجسيم.

وعن المعتزلة بمعنى «استولى وقهر»، وردَّ بوجهين:

أحدهما: بأن الله تعالى مستولٍ على^(٣) الكونين، والجنة والنار وأهلها،
فأَيُّ فائدة في تخصيص العرش؟!.

الثاني: أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة، والله تعالى منزّه عن ذلك؛
قاله ابن الأعرابي^(٤).

(١) في النسخة ب: «مستحسن».

(٢) سورة: الشورى آية: ١١.

(٤) ابن الأعرابي، هو: محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبدالله: راوية ناسب =

وقال أبو عبيد: بمعنى «صعد»، وردَّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد، وهو منفي عن الله.

وقيل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى وَالْعَرْشُ اسْتَوَى﴾ فجعل «علا» فعلاً لا حرفاً؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرير^(١) في تفسيره؛ وردَّ^(٢) بوجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة فعلاً، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن «على» هنا حرف، ولو كان فعلاً لكتبوها باللام ألف كقوله: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٣).

والثاني: أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء.

وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ﴾، ثم ابتداء بقوله: ﴿اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، وهذا ركيك يُزيل الآية عن نظمها ومرادها.

قال الأستاذ: والصواب ما قاله الفراء، والأشعري، وجماعة من أهل المعاني: إن معنى قوله: ﴿اسْتَوَى﴾ أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه، فسماه استواء، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾^(٥) أي: قصد وعمد إلى خلق السماء؛ فكذا ها هنا، قال: وهذا القول مرضي عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه.

قال الأشعري: ﴿عَلَى﴾ هنا بمعنى «في» كما قال تعالى: ﴿عَلَى مُلْكِ

= علامة باللغة. من أهل الكوفة. ولد سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٣١ هـ.

(أنظر: وفيات الأعيان ١/ ٤٩٢. وتاريخ بغداد ٥/ ٢٨٢. والوافي ٣/ ٧٩. وإرشاد

الأريب ٧/ ٥. والأعلام ٦/ ١٣١).

(١) إسماعيل الضرير، هو: إسماعيل بن أحمد بن عبدالله الحيري، أبو عبدالرحمن: مفسر، من فقهاء الشافعية، من أهل نيسابور، ونسبته إلى «الحيرة» محلّة كانت فيها. له تصانيف في علم القرآن والقرءات والحديث والوعظ. منها «الكفاية» في التفسير. سمع صحيح البخاري ببغداد. وكان ضريراً. توفي بعد ٤٣٠ هـ.

أنظر: (نكت الهميان ١١٩. وطبقات الشافعية ٣/ ١١٥. والأعلام ١/ ٣٠٩).

(٢) في النسخة ج: «وخطأه بوجهين». (٤) سورة: طه آية: ٥ - ٦.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ٩١. (٥) سورة: فصلت آية: ١١.

سُلَيْمَانَ ﴿١﴾ ومعناه أحدث الله في العرش فعلاً سماه استواء، كما فعل فعلاً سماه فضلاً ونعمة.

قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ إِلِيمَانٌ وَرَبَّنَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ. فَضلاً مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴿٢﴾.

فسمى التحبيب والتكريه فضلاً ونعمة. وكذلك قوله: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴿٣﴾، أي: فخرّب الله بنيانهم، وقال: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ ﴿٤﴾ أي: قصدهم. وكما أن التخريب والتعذيب سأمهما إتياناً؛ فكذلك أحدث فعلاً بالعرش سماه استواء.

قال: وهذا قول مرضي عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل، وللعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات، لأنه أول خلق الله وأعظم، والملائكة حاقون به، ودرجة الوسيلة متصلة به، وأنه سقف الجنة، وغير ذلك.

وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ﴿٥﴾.

قيل: النفس ها هنا الغيب، تشبيهاً لها بالنفس، لأنه مستتر كالنفس.

وقوله ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ﴿٦﴾ أي عقوبته. وقيل: يحذركم الله إياه.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٧﴾ اختار البيهقي، معناه أنه المعبود في السموات والأرض، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ ﴿٨﴾ وهذا القول هو أصح الأقوال.

وقال الأشعري في «الموجز»: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾، أي عالم بما فيهما؛ وقيل: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ جملة تامة: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ كلام آخر، وهذا قول المجسّم، واستدلّت الجهمية بهذه

(١) سورة: البقرة آية: ١٠٢. (٥) سورة: المائدة آية: ١١٦.
 (٢) سورة: الحجرات آية: ٧ - ٨. (٦) سورة: آل عمران آية: ٢٨.
 (٣) سورة: النحل آية: ٢٦. (٧) سورة: الأنعام آية: ٣.
 (٤) سورة: الحشر آية: ٢. (٨) سورة: الزخرف آية: ٨٤.

الآية على أنه تعالى في كل مكان، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال.

قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾^(١).

قيل: استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع، والواو موضوعة للجمع، والحروف ينوب بعضها عن بعض، وتقول عرفا: جاء الأمير بالجيش، إذا كان مجيئهم مضافاً إليه بتسليطه أو بأمره، ولا شك أن المَلَك إنما يجيء بأمره على ما قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾^(٢)، فصار كما لو صرح به.

وقال: جاء الملك بأمر ربك، وهو كقوله: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾^(٣) أي: اذهب أنت بربك، أي: بتوفيق ربك وقوته، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم في العرف.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٤) قال قتادة: عن شدة، وقال إبراهيم النخعي: أي: عن أمر عظيم.
قال الشاعر:

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع في أمر عظيم يحتاج إلى معانة ويجد فيه شمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة.

قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾^(٥)، قال اللغويون: معناه ما فرطت في طاعة الله وأمره، لأن التفريط لا يقع إلا في ذلك، والجنب المعهود من ذوي الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز! قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾^(٦)، فرغ يأتي بمعنى قطع شغلاً،

(٤) سورة: القلم آية: ٤٢.

(٥) سورة: الزمر آية: ٥٦.

(٦) سورة: الرحمن آية: ٣١.

(١) سورة: الفجر آية: ٢٢.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ٢٧.

(٣) سورة: المائدة آية: ٢٤.

أَنْفَرِّغْ لَكَ، أَيِ أَقْصِدْ قَصْدَكَ، وَالآيَةَ مِنْهُ، أَيِ: سَنَقْصِدُ لِعَقُوبَتِكُمْ، وَنَحْكُمُ جَزَاءَكُمْ.

قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾^(١)، إِنْ قِيلَ لِأَيِّ عِلَّةٍ نُسِبَ الظَّنُّ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ شَكٌّ؟

قيل: فِيهِ جَوَابَانِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الظَّنُّ لِفِرْعَوْنَ، وَهُوَ شَكٌّ لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَهُ: ﴿فَأَطَّلِعْ إِلَى إِلِهِ مُوسَى﴾ وَإِنِّي لَأَظُنُّ مُوسَى كَاذِبًا، فَالظَّنُّ عَلَى هَذَا لِفِرْعَوْنَ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ﴾ عَلَى مَعْنَى: وَإِنِّي لِأَعْلَمُهُ كَاذِبًا؛ فَإِذَا كَانَ الظَّنُّ لِلَّهِ. كَانَ عِلْمًا وَبِقِيْنًا، وَلَمْ يَكُنْ شَكًّا كَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً﴾^(٢).

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٣) لَمْ يَرِدْ سَبْحَانَهُ بِنَفْيِ النَّوْمِ وَالسَّنَةِ عَنْ نَفْسِهِ إِثْبَاتِ الْيَقَظَةِ وَالْحَرَكَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى: يَقْظَانُ وَلَا نَائِمٌ، لِأَنَّ الْيَقَظَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ النَّوْمِ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ الْقَدِيمِ بِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ نَفْيَ الْجَهْلِ وَالْغَفْلَةِ، كَقَوْلِهِ: مَا أَنَا عَنْكَ بِغَافِلٍ.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾^(٤).

قَالَ السُّهَيْلِيُّ: الْيَدُ فِي الْأَصْلِ كَالْمَصْدَرِ، عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةِ لِمَوْصُوفٍ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْأَيْدِي مَقْرُونَةٌ مَعَ الْأَبْصَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾^(٥) وَلَمْ يَمْدَحْهُمْ بِالْجَوَارِحِ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ لَا بِالْجَوَاهِرِ، قَالَ: وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَصَحَّ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ: إِنْ الْيَدَيْنِ فِي قَوْلِهِ

(١) سورة: غافر آية: ٣٧.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

(٣) سورة: غافر آية: ٣٧.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

تعالى (١): ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ (٢) صفة ورد بها الشرع ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه، ولا بمعنى النعمة، ولا قطع بشيء من التأويلات تحرزاً منه عن مخالفة السلف، وقطع بأنها صفة تحرزاً عن مذاهب المشبهة.

فإن قيل: وكيف خوطبوا بما لا يعلمون، إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، ولا احتاج إلى شرح وتنبية، وكذلك الكفار، لو كان لا يُعقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول، وقالوا: زعمت أن الله ليس كمثله شيء، ثم تُخبر أن له يداً، ولمَّا لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر، عُلِمَ أن الأمر عندهم كان جلياً لا خفاء به، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً، ثم استمر المجاز (٣) فيها حتى نسيت الحقيقة، ورب مجاز كثير استعمل حتى نُسي أصله، وتركت صفته - والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخص، والقدرة أعم، كالمحبة مع الإرادة والمشية، فاليد أخص من معنى القدرة، ولذا كان فيها تشریف لازم.

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ (٤): في تحقيق الله الثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة، والقوة، والقدرة، وإنما هما صفتان من صفات ذاته

قال مجاهد: اليد هنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه «لما خلقت» كقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (٥).

قال البغوي: وهذا تأويل غير قوي؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول: إن كنت خلقتَه فقد خلقتني، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لأدم في

(١) في النسخة ج: «إن اليد في قوله». (٤) سورة: ص آية: ٧٥.
 (٢) سورة: ص آية: ٧٥.
 (٣) في النسخة ج: «ثم استمر الحال».
 (٥) سورة: الرحمن آية: ٢٧.

الخلق مزيّة على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِينَا﴾^(١) فإن العرب تسمي الإثنين جمعاً ، كقوله تعالى : ﴿هُذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾^(٢) .

وأما العين في الأصل في فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين قال : وحينئذٍ فأضافتها للبارىء في قوله : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾^(٣) حقيقة - لا مجاز كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية العضو بها ، وكلُّ شيءٍ يوهم الكفر والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارىء سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السُّهيليّ : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعني الذي لأجله قال : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾^(٤) بحرف ﴿عَلَىٰ﴾ ، وقال : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٥) ، ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٦) وما الفرق؟

والفرقُ أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكنوناً ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغَدِّون ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يُصنع موسى وَيُغَدِّى وَيُرَبِّى على جَلِيٍّ أَمِنٍ وظهور أمرٍ لا تحت خوف واستسرار دخلت «على» في اللفظ تنبيهاً على المعنى لأنها تعطي معنى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكأنه سبحانه يقول : ولتصنع على أَمِنٍ لا تحت خوف ، وذكر العين لتضمّنها معنى الرعاية والكلأ .

وأما قوله : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٧) ، ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٨) فإنه إنما يريد في رعاية مِنَّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج الكلام إلى معنى «على» .

ولم يتكلم السُّهيليّ على حكمة الأفراد في قصة موسى والجمع في

(٥) سورة: القمر آية: ١٤ .

(٦) سورة: هود آية: ٣٧ .

(٧) سورة: القمر آية: ١٤ .

(٨) سورة: هود آية: ٣٧ .

(١) سورة: يس آية: ٧١ .

(٢) سورة: الحج آية: ١٩ .

(٣) سورة: طه آية: ٣٩ .

(٤) سورة: طه آية: ٣٩ .

الباقى، وهو سرّ لطيف، وهو إظهار الاختصاص الذى خصّ به موسى فى قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾^(١) فاقضى الاختصاص الآخر فى قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾^(٢)، بخلاف قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣)، ﴿وَأَصْنَعُ أَلْفُكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٤) فليس فيه من الاختصاص ما فى صنع موسى على عينه سبحانه.

قال السهيلي رحمه الله: وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد، وقد استعمل من لفظها النفاسة والشىء النفس، فصلحت للتعبير عنه سبحانه، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية.

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة، ويقولون: ذات البارى هي نفسه، ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته.

ويحتجون بقوله ﷺ فى قصة إبراهيم: «ثلاث كذبات كلهن فى ذات الله»^(٥).

قال: وليست هذه اللفظة إذا استقرتها فى اللغة والشريعة كما زعموا، وإلا لقليل: عبادت ذات الله، واحذر ذات الله، وهو غير مسموع، ولا يقال إلا بحرف فى المستحلّ معناه فى حق البارى تعالى، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشريعة التى هي ذات الله، فذات وصف للديانة. هذا هو المفهوم من كلام العرب، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى فى قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾^(٦) على قراءة حمزة والكسائي، بضمّ التاء على معنى أنهم قد حلّوا محل من يتعجب منهم.

قال الحسين بن الفضل: العجب من الله تعالى إنكار الشىء وتعظيمه، وهو لغة العرب، وفى الحديث: «عجب ربكم من زللكم وقنوطكم»^(٧).

(١) سورة: طه آية: ٤١ .

(٤) سورة: هود آية: ٣٧ .

(٢) سورة: طه آية: ٣٩ .

(٥) سبق تخريجه، راجع الفهرست .

(٣) سورة: القمر آية: ١٤ .

(٦) سورة: الصافات آية: ١٢ .

(٧) أنظر: (تفسير القرطبي ١٥ / ٧٠ . والبداية والنهاية ١٤ / ٢٤) .

وقوله: «إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة»^(١).

قال البغوي: وسمعت أبا القاسم النيسابوري قال: سمعت أبا عبد الله البغدادي يقول: سئل الجنيد عن هذه الآية فقال: إن الله لا يعجب من شيء، ولكن الله وافق رسوله فقال: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾^(٢) أي هو كما يقوله.

فائدة:

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ أو ﴿تَتَّقُونَ﴾ أو ﴿تَشْكُرُونَ﴾ فالمعتزلة يفسرونه بالإرادة، لأن عندهم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول، فكأنه قال: كونوا متقين، أو مفلحين؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

* * *

(١) أنظر: (المعجم الكبير، للطبراني ١٧ / ٣٠٩. وعلل الحديث، لابن أبي حاتم ١٨٤٣).

(٢) سورة: الرعد آية: ٥.

٣٨ - النوع الثامن والثلاثون

معرفة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة، وأفردوه بالتصنيف، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني، قال ابن العربي: ولم يصنف مثله، وكتاب الخطابي، والرمانى، والبرهان لعزيري وغيرهم.

وهو علم جليل، عظيم القدر، لأن نبوة النبي ﷺ معجزتها الباقية القرآن، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٢) فلولا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا تكون حجة إلا وهي معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾^(٣) فأخبر أن الكتاب آية من آياته، وأنه كافٍ في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء.

ولما جاء به ﷺ - وكانوا أفصح الفصحاء ومصاقع الخطباء - تحداهم على

(١) سورة: إبراهيم آية: ١.

(٢) سورة: التوبة آية: ٦.

(٣) سورة: العنكبوت آية: ٥٠ - ٥١.

أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين فلم يقدروا، يقال: تحدى فلان فلاناً إذا دعاه إلى أمر ليظهر عجزه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره، ومنه أنا حَدِيَاك، أي أبرز لي وحدك.

واعلم أن النبي ﷺ تحدى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا: افتراه. فأنزل الله عز وجل عليه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ﴾^(١) فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور تُشاكل القرآن، قل تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ﴾^(٢)، ثم كرر هذا فقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ﴾^(٣) أي: من كلام مثله، وقيل: من بشر مثله، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان، فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تُشبه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء^(٤)، قال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْأَجْنُ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^(٥)، فقد ثبت أنه تحداهم به، وأنهم لم يأتوا بمثله لعجزهم عنه، لأنهم لو قدروا على ذلك لفعلوا، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: «سحر» وتارة قالوا: «شعر» وتارة قالوا: «أساطير الأولين» كل ذلك من التحير والانقطاع.

قال ابن أبي طالب مكي^(٦) في «اختصاره نظم القرآن للجرجاني»؛ قال المؤلف: أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب، لكن الأعصار تتغير وتطول، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم، والنظر كله جار على لغة العرب، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من

(١) سورة: هود آية: ١٣.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٤) من أول: «فلم يقدروا، يقال: تحدى فلان... إلى: «البلغاء» ساقط من النسخة ج.

(٥) سورة: الإسراء آية: ٨٨.

(٦) من الأصول: «قال أبو طالب مكي» وما أثبتناه هو الصحيح.

لسانهم؛ لأنه لا يكون حجة عليهم، بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾^(١)، وفي قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾^(٢) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به؛ وهو كلام عربي.

قال أبو محمد: لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أعرضوا عن قبوله، ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه إذ لا يكون عليهم حجة، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز، ولا يمنع. فمن نزل^(٣) عليهم كان يفهمه إذا تدبره؛ لأنه بلغته، ونحن إنما نفهم^(٤) بالتعلم. انتهى.

وهذا الذي قاله مشكل، فإن كبار الصحابة رضي الله عنهم حفظوا البقرة في مدة متطاولة؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم.

وإعجاز القرآن ذكر من وجهين:

أحدهما: إعجاز متعلق بنفسه.

والثاني: بصرف الناس عن معارضته.

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله معجز، واختلفوا في إعجازه.

فقيل: إن التحدي: وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وإن العرب كلّفَت في ذلك ما لا تطيق، وفيه وقع عجزها. والجمهور على أنه إنما وقع بالدال على القديم وهو الألفاظ^(٥).

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصح التحدي بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التي وقع بها التحدي، ولا يتجه قول القائل لمثله: إن صنعت خاتماً كنت قادراً على أن تصنع مثله؛ إلا بعد أن يمكنه من الجهة التي تدّعي عجز المخاطب عنها، فنقول: الإعجاز في القرآن العظيم إما أن يعني بالنسبة إلى

(٤) في النسخة ب: «ونحن إذا نفهم».

(١) سورة: يونس آية ٣٨.

(٥) في النسخة ب: «على التقديم وهو الألفاظ».

(٢) سورة: يونس آية ٣٩.

(٣) في النسخة ج: «فمن نزل».

ذاته، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف، أو إلى مدلوله، أو إلى المجموع، أو إلى أمر خارج عن ذلك؛ لا جائز أن يكون الإعجاز حصل من جهة ذوات الكلم المفردة فقط؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط؛ لأنه يُحوج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماسة: «إنا أعطيناك الجواهر - فصل لربك وهاجر - إن شائتك هو الكافر».

ولو كان الإعجاز راجعاً في الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظٍ معرّبة فضلاً عن كبيرهم، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعاني فقط؛ لأنها ليست من صنيع البشر، وليس لهم قدرة على إظهارها؛ من غير ما يدلّ عليها، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع لأننا قد بينّا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمرٍ خارج عن ذلك.

وقد اختلف فيه على أقوال:

أحدها - وهو قول النظام^(١): إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب

(١) النظام، هو: إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: «الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فإن صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك». تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت «النظامية» نسبة إليه. وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة. وقد ألفت كتب خاصة للرد على النظام وفيها تكفير له وتضليل. أما شهرته بالنظام فأشباعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون أنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة. وفي كتاب «الفرق بين الفرق» أن النظام عاش في زمان شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع. وفي شرح الرسالة الزيدونية أن النظام لم يخل من سقطات عدت عليه لكثرة إصابته. وفي «لسان الميزان» أنه «متهم بالزندقة وكان شاعراً أديباً بليغاً». وذكروا أن له كتباً كثيرة في الفلسفة والاعتزال. ولمحمد عبد الهادي أبي ريدة كتاب «إبراهيم بن سيار النظام - ط» كوفي ٢٣١ هـ.

أنظر: (تاريخ بغداد ٦: ٩٧ وآمال المرتضى ١: ١٣٢ واللباب ٣: ٢٣٠ وخطط =

عقولهم، وكان مقدوراً لهم؛ لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات.

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^(١)؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز؛ بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله.

وأيضاً يلزم من القول بالصفرة فساد آخر، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة.

قال القاضي أبو بكر: ومما يبطل القول بالصفرة أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصفرة - لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون المنع معجزاً فلا يتضمن الكلام فضلاً على غيره في نفسه.

وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرون على الإتيان بمثله؛ وإنما تأخروا عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه، ولا بأعجب من قول فريق منهم: إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب، «وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن، وإنما وضع حكماً».

الثاني: أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف،

= المقريزي ١: ٣٤٦ وسفينة البحار ٢: ٥٩٧ والنجوم الزاهرة ٢: ٢٣٤ والمسعودي، طبعة

الجمعية الآسيوية ٦: (٣٧١).

(١) سورة الإسراء آية: ٨٨.

وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزنه، وَعَلَّتْ مركبته معنى، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى.

واختاره ابن الزمكاني في «البرهان».

الثالث: ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية، ولم يكن ذلك من شأن العرب، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾^(١) وقوله في أهل بدر: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾^(٣) وكقوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، وقوله: ﴿الْمَ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٥) وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوق.

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛ وهو باطل، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها.

الرابع: ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكاية من شاهدتها وحضرها، وقال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...﴾^(٦) الآية.

وهو مردود بما سبق، نعم هذا والذي قبله من أنواع الإعجاز، إلا أنه منحصر فيه.

الخامس: إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل، كقوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾^(٨)، وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ

(٥) سورة: الروم آية: ١ - ٢.

(٦) سورة: هود آية: ٤٩.

(٧) سورة: آل عمران آية: ١٢٢.

(٨) سورة: المجادلة آية: ٨.

(١) سورة: الفتح آية: ١٦.

(٢) سورة: القمر آية: ٤٥.

(٣) سورة: الفتح آية: ٢٧.

(٤) سورة: النور آية: ٥٥.

اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ . . . ﴿١﴾ الآية، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون الموت أبداً.

السادس: وصححه ابن عطية وقال: إنه الذي عليه الجمهور والحدّاق - وهو الصحيح في نفسه - وأن التحدي إنما وقع بنظمه؛ وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه؛ ووجه إعجازه أن الله قد أحاط بكل شيء علماً، وأحاط بالكلام كلّ علماً؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عَلِمَ بِإِحَاطَتِهِ أَي لَفْظَةً تَصْلُحُ أَنْ تَلِيَ الأولى، ويتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره. والبشر معهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلوم بالضرورة أن أحداً من البشر لا يحيط بذلك، وبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة، وبهذا النطق^(٢) يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتها الإتيان بمثله، فلما جاءهم النبي ﷺ صُرفوا عن ذلك وعجزوا عنه.

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين، ولهذا ترى البليغ ينقح الخطبة أو القصيدة حولاً، ثم ينظر فيها، فيغيّر فيها، وهلم جرّاً. وكتاب الله سبحانه لو نزعَت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم توجد.

ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق، وجودة القريحة.

وقامت الحجة على العالم بالعرب إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة، كما قامت الحجة في معجزة عيسى بالأطباء، ومعجزة موسى بالسحرة، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته، وكذا الطب في زمان عيسى، والفصاحة في مدة محمد ﷺ.

(١) سورة: الأنفال آية: ٧.

(٢) في الأصول: «وبهذا يبطل قول من قال» والإضافة مقدمة تفسير ابن عطية ص ٢٧٨.

السابع: أن وجه الإعجاز الفصاحة، وغرابة الأسلوب، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترناً بالتحدي، واختاره الإمام فخر الدين؛ وهو قريب مما سبق، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(١)، والمراد: بمثل نظمه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾^(٢)؛ وقول من قال: إن الضمير في ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ عائد على الله ضعيف، بقوله: ﴿بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾^(٣)، والسياق واحد.

الثامن: ما فيه من النظم والتأليف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم، واختاره القاضي أبو بكر.

قال: ولهذا لم يمكنهم معارضته.

قال: ولا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من أصناف البديع التي ادّعوها في الشعر؛ لأنه ليس مما يخرق العادة، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدريب والتصنع له، كقول الشعر، ورفض الخطب، وصناعة الرسالة، والحدق في البلاغة، وله طريق يُسلك... فأما شأؤ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه، ولا إمام يقتدى به، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً...

قال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعض أدق وأغمض.

ثم قال القاضي: فإن قيل ما الذي وقع التحدي به؟ أهو الحروف المنظومة؟ أو الكلام القائم بالذات؟ أو غيره؟

قلنا: الذي تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حكمها، متتابعة كتابتها، مطّردة كاطرادها، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له.

(٣) سورة: هود آية: ١٣.

(١) سورة: الإسراء آية: ٨٨.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٣.

وقال بعض الأئمة: ليس الإعجاز المتحدّى به إلا في النظم، لا في المفهوم؛ لأن المفهوم لم يمكن الإحاطة به، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه، فكيف يتصور أن يتحدّى بما لا يمكن الوقوف عليه، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء، قوبل به ادّعى أنه غير المراد، ويتسلسل!

التاسع: أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار السكاكي حيث قال في «المفتاح»: واعلم أن شأن الإعجاز عجيب يُدرك^(١) ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحاة. وكما يدرك طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة إلاّ بإتقان علمي المعاني والبيان والتمرّن فيهما.

وقال أبو حيان التوحيدي في «البصائر»^(٢): لم أسمع كلاماً ألصق بالقلب، وأعلّق بالنفس من فصل تكلم به بُندار بن الحسين الفارسي^(٣) - وكان بحرأ في العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال: هذه مسألة فيها حيف على المفتي، وذلك أنه^(٤) شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان؛ بل متى أشرت إلى جُمَلته فقد حَققتَه، ودللت على ذاته، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلاّ وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومَعجزة لمحاوله، وهُدَى لقائله؛ وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده.

العاشر: وهو قول حازم في «منهاج البلغاء»: إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحاءها في جميعه استمراراً لا توجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلامُ العرب ومَنْ تكلم بلغتهم لا تستمر

(١) في الأصول: «الإعجاز يدرك» والإضافة من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٢١.

(٢) في النسخة ج: «التصاوير».

(٣) بندار بن الحسين الفارسي، ستأتي ترجمته بعد قليل.

(٤) في النسخة ب: «على، وذلك أنه». (١) في الأصول: «درجة البيان متفاوتة، فمنها البليغ»

والإضافة من كتاب بيان الإعجاز للخطابي ص ١ ج ٥٩.

الفصاحة والبلاغة في جميع أنحاءها في العالي منه إلا في الشيء السير
المعدود، ثم تعرض الفترات الإنسانية، فتقطع طيب الكلام ورونقه، فلا تستمر
لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفاريق وأجزاء منه، والفترات في
الفصاحة تقع للفصيح، إما بسهو يعرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً
به، أو من جهل به، أو من سامة تعترى فكره، أو من هوى للنفس يغلب عليها
فيما يحوش عليها خاطره، من اقتناص المعاني سمياً كان أو غثاً، فهذه آفات
لا يخلو منها الإنسان الفاضل الطبع الكامل، وهو قريب مما ذكره ابن الزمكاني
وابن عطية.

الحادي عشر: قال الخطابي في كتابه - وإليه ذهب الأكثر من علماء
النظر -: إن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن لما صعب عليهم تفصيلها
صغوا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس.

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجة البيان
متفاوتة، ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية، فمنها البليغ^(١) الرصين
الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائر الطلق الرسل، وهذه أقسام
الكلام الفاضل المحمود.

فالقسم الأول أعلاه، والثاني أوسطه، والثالث أدناه وأقربه، فحازت
بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة، وأخذت من كل نوع شعبة،
فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة
والعذوبة، وهما على الانفراد في نوعتهما كالمتضادين؛ لأن العذوبة نتاج
السهولة، والجزالة والامتانة. يعالجان نوعاً من الوعورة؛ فكان اجتماع الأمرين في
نظمه مع نبوّ كلّ منهما عن الآخر فضيلة خصّ بها القرآن. يسرها الله بلطيف
قدرته^(١)؛ ليكون آية بيّنة لنبيه.

(١) «يسرها الله بلطيف قدرته» ساقطة من الأصول وأضفناها من المرجع السابق، الجزء
والصفحة.

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمرٍ:

منها: أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني والحوامل.

ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها، إلا أن يأتوا بكلام مثله.

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة؛ حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزَلَ ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدَّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه. وأما معانيه، فكل ذي لب يشهد له بالتقديم في أبوابه، والرقي في أعلى درجاته.

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام، وأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم القدير،

فخرج من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف، مضمناً أصح المعاني، من توحيد الله تعالى وتنزيهه في صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان لطريق عبادته في تحليل وتحريم، وحظر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، وزجر عن مساوئها، واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه، ولا يتوهم في صورة العقل أمر أليق به منه، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم، منبهاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الماضية من الزمان، جامعاً في ذلك بين الحجة والمحتج له، والدليل والمدلول عليه، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه، وإنباءً عن وجوب ما أمر به ونهي عنه.

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتنسق، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرتهم، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، ومناقضته في شكله، ثم صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شعر لَمَّا رأوه منظوماً، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزاً عنه، غير مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلب، وقرعاً في النفس، يربيههم ويحيرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا: إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة. وكانوا مرةً لجهلهم وحيرتهم يقولون^(١): ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(٢) مع علمهم أن صاحبهم أمي وليس بحضرته مَنْ يُملي أو يكتب شيئاً؛ ونحو ذلك من الأمور التي أوجبها العناد والجهل والعجز. وقد حكى الله عن بعض مردتهم - وهو الوليد بن المغيرة المخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه، وضرب له الأخماس من رأيه في الأسداس، فلم يقدر على أكثر من قوله: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٣) عناداً وجهلاً به، وذهاباً عن الحجة، وانقطاعاً دونها.

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام، أو إذهاب الرونق الذي تسقط به البلاغة، وذلك أن في الكلام ألفاظاً مترادفة متقاربة المعاني في زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة، والشح والبخل، والنعمة والصفة، وكذا بلى ونعم، ومن وعن، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف؛ والأمر فيها عند الحذاق بخلاف ذلك، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها، وإن اشتركا في بعضها.

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ

(١) في النسخة ب: «لجهلهم وجنونهم يقولون».

(٢) سورة: الفرقان آية: ٥.

(٣) سورة: المدثر آية: ٢٤.

سَاهُونَ»^(١) أنه الذي ينصرف ولا يدري عن شفع أو وتر. فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ»، فلم يفرق أبو العالية بين «في»، و«عن» حتى تنبّه له الحسن وقال: المراد به إخراجها عن وقتها.

فإن قيل: فهلاً جعل في كل سورة نوعاً من الأنواع؟

قيل: إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة، وفي الآي المجموعة القليلة العدد، ليكون أكثر لفائده، وأعمّ لمنفعته، ولو كان لكل باب منه قبيل، ولكل معنى سورة مفردة، لم تكثر عائده، ولكان الواحد من الكفار المنكرين والمعاندين إذا سمع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط، وكان في اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظاً، وأجدى نفعاً من التخيير لما ذكرناه.

قال الخطابي: وقلت في إعجاز القرآن وجه آخر ذهب عنه الناس فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ في آحادهم وهو صنيعة بالقلوب^(٢)، وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا مثوراً إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال، ومن الروعة والمهابة في حال أخرى ما يخلص منه إليه.

قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾^(٤) الآية.

(١) سورة: الماعون آية: ٥.

(٢) في الأصول: «وجهاً ذهب عنه الناس، وهو صنيعة بالقلوب» والإضافات من كتاب بيان الإعجاز ص ٦٤.

(٤) سورة: الزمر آية: ٢٣.

(٣) سورة: الحشر آية: ٢١.

قلت: ولهذا أسلم جبير بن مُطعم لما سمع قراءة النبي ﷺ للطور حتى انتهى إلى قوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾^(١) قال: خشيت أن يدركني العذاب. وفي لفظ: «كاد قلبي يطير فأسلم». وفي أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم، وغير ذلك.

وقد صنف بعضهم كتاباً فيمن مات بسماع آية من القرآن.

الثاني عشر: وهو قول أهل التحقيق: إن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد عن انفراده؛ فإنه جمع ذلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يسبق.

فمنها: الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرين والجاحدين، ثم إن سامعه إن كان مؤمناً به يداخله روعة في أول سماعه وخشية، ثم لا يزال يجد في قلبه هشاشةً إليه، ومحبةً له. وإن كان جاحداً وجَد فيه مع تلك الروعة نفوراً وعباً؛ لانقطاع مادته بحسن سمعه.

ومنها: أنه لم يزل غصاً طرياً في أسماع السامعين، وعلى السنة القارئین.

ومنها: ما يتشعر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً، ومخاطبة أخرى لخلقه، لا في صورة كلام يستمليه من نفسه من قد قُدِف في قلبه، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بألفاظه التي يكسوها إياه، كما يُشاهد من الكتب المتقدمة.

ومنها: جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة وهما كالمتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر؛ لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض الوعورة، والعذوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة، فمن نحا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع، مثل الفصحاء من

(١) سورة: الطور آية: ٧.

الأعراب، وفحول الشعراء منهم، ومن نحا نحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ، مثل أشعار المخضرمين ومن ذاناهم من المولدين المتأخرين.

وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه كلتا الصفتين، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز.

ومنها: جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾^(١).

(١) سورة: النمل آية: ٧٦.

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال: القاضي أبو بكر: ذهب عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة، أو ما كان بقدرها.

قال: فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز.

قال: ولم يقدّم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر.

وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة.

وقد حكى عنهم نحو قولنا، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة، بل شرط الآيات الكبيرة^(١).

وقد علمنا أنه تحدّاهم تحدّياً إلى السور كلّها، ولم يخص. ولم يأتوا بشيء منها، فعلم أن جميع ذلك معجز.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾^(٢) فلا يخالف هذا؛ لأن الحديث التام لا تُتَّحَصَّلُ حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة. وهو يؤكد مذهب

(١) في النسخة ج: «شرط الآيات الكبيرة».

(٢) سورة: الطور آية: ٣٤.

أصحابنا وإن كان قد يتأول قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ على القبيل دون التفصيل.

فإن قيل: هل يُعرف إعجاز السُّورِ القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال؟ وهل يعرف إعجاز كل قدر من القرآن^(١) بلغ الحدّ الذي قدّرتموه على ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها؟

قلنا: إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كلَّ سورة قد عُلم كونها معجزة بعجز العرب عنها. وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول: إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفاً والطريقة الأولى أسد، وتظهر فائدتهما في أن الأولى تبين أن ما عُلم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة؛ قصرت أو طالت، فيجب أن يكون الحكم في الكلّ واحداً. والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكتها.

(١) في الأصول: «وهل يعرف كل قدر من القرآن» والإضافة من كتاب إعجاز القرآن، للباقلاني ٣٨٦.

فصل

اعلم أنه سبحانه تحدّاهم أولاً في الإتيان بمثله، فقال: ﴿قُلْ لئن اجْتَمَعَتِ
الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ
لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^(١)، ثم تحدّاهم بعشر سور منه وقطع عذرهم بقوله: ﴿قُلْ فَاتُوا
بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلَهُ مُفْتَرِيَاتٍ﴾^(٢)، وإنما قال ﴿مفتریات﴾ من أجل أنهم قالوا:
لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية، والقصص البالغة، فقبل لهم: «مفتریات»
إزاحة لعلهم، وقطعاً لأعدائهم، فعجزوا، فردّهم من العشر إلى سورة واحدة
من مثله، مبالغة في التعجيز لهم، فقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ
عَبْدِنَا فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣)،
أي: يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته، فعجزوا فقال تعالى: ﴿فَإِنْ
لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٤) مبالغة في التعجيز وإفحاماً لهم ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٥) وهذه
مبالغة في الوعيد، مع أن اللغة لغتهم، والكلام كلامهم.

وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة - لعنه الله - كان سيّد قريش، وأحد
فصائحهم لما سمعه أحرس لسانه، وبلد جنانه، وأطفىء بيانه، وقطعت حجّته،
وقُصِمَ ظهره، وظهر عجزه، وذهل عقله، حتى قال: «قد عرفنا الشعر كلّ هزّجه
ورجزه، وقريضه ومقبوضه ومبسوطه، فما هو بالشعر! قالت له قريش: فساحر؟»

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(١) سورة: الإسراء آية: ٨٨.

(٢) سورة: هود آية: ١٣.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٣.

قال: وما هو بساحر، قد رأينا السُّحَّارَ وسحرهم، فما هو بنفته ولا عقده، والله إن لقوله لحلاوة، وإن عليه لُطْلُوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر، وإنه ليعلو ولا يُعَلَى، سمعت قولاً يأخذ القلوب: قالوا: مجنون؟ قال: لا والله ما هو بمجنون ولا بخنقه ولا بوسوسته ولا رِعِشته، قالوا: كاهن. قال: قد رأينا الكهَّانَ فما هو بزممة الكهَّانِ ولا بسجعهم. ثم حملته الحمية فنكص على عقبه وكابر حسه فقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (١).

مسألة:

التحدّي إنما وقع للإنس دون الجن، لأن الجن ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذُكروا في قوله: ﴿قُلْ لئنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ (٢) تعظيماً لإعجازه، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن، وظاهر بعضهم بعضاً، وعجزوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجز، ونظيره في الفقه تقدّم الأخ الشقيق على الأخ للأب في ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل في النكاح.

(١) سورة: المدثر آية: ٢٤ - ٢٥.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٨٨.

فصل

في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضي: ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن ظهور ذلك على النبي ﷺ يُعلم ضرورة، وكونه معجزاً يعلم بالاستدلال، وهذا المذهب يحكي عن المخالفين.

والذي نقوله: إن الأعجمي لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً، وكذلك من ليس ببلغ، فأما البليغ الذي قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة، فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله^(١).

مسألة:

قيل: للحكمة في تنزيه الله تعالى نبيه ﷺ عن الشعر وجوه:

أحدها: أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم في كلِّ واد يهيمون، وأنهم يقولون ما لا يفعلون، وأن للشعر شرائط لا يسمي الإنسان بغيرها شاعراً، كما قال بعضهم وقد سئل عن الشاعر، فقال: إن هَزَلَ أضحك، وإن جَدَّ كذب، فالشاعر بين كذب، وإضحاك. فنزه الله نبيه عن هاتين الخصلتين، وعن كل أمر دنيء، وإنا لا نكاد نجد شاعراً إلا مادحاً ضارِعاً، أو هاجياً ذا قَدْع، وهذه أوصاف لا تصلح للنبي.

والثاني: أن أهل العروض مُجمعون كما قال ابن فارس؛ على أنه

(١) أنظر: (إعجاز القرآن للباقلاني ص ٣٩٣).

لا فرق^(١) بين صناعة العروض وصناعة الإيقاع، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم، وصناعة العروض تقسمه بالحروف المتنوعة^(٢)، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع، والإيقاع ضَرَب من الملاهي لم يصلح ذلك لرسول الله ﷺ، وقد قال: «لست من دَدٍ ولا دَدُ مني»^(٣).

وأما ما حكى عنه ﷺ من ألفاظ الوزن، فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أنه لم يقصد بها الشعر، ومن حقيقة الشعر قَصْدُهُ، قال ابن فارس: الشعر كلام موزون مقفى دالٌّ على معنى، ويكون أكثر من بيت. لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد.

والثاني: أنه ﷺ كان إذا أنشد شيئاً من ذلك غيَّره^(٤).

(١) أنظر: (فقه اللغة لابن فارس ص ٢٢٠).

(٢) في النسختين ب، ج: «بالحروف الممنوعة».

(٣) أنظر: (السنن الكبرى، للبيهقي ١٠ / ٢١٧. والمعجم الكبير، للطبراني ١٩ / ٣٤٤. ومجمع الزوائد ٨ / ٢٢٥، ٢٢٦. والضعفاء، للعقيلي ٤ / ٤٢٧. وعلل الحديث لابن أبي حاتم ٢٢٩٥).

(٤) أنظر: (فقه اللغة، لابن فارس ص ٢٢٩، ٢٣٠).

فصل

في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعراً

مع أن الموزون في الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس.

وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾^(١)، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن؛ لأن القرآن مَجْمَعُ الحق، ومنبَعُ الصدق، وقُصَارَى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإفراء، والمبالغة في الذم والإيذاء دون إظهار الحق، وإثبات الصدق منه كان بالعرض، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾^(٢)، أي: كاذب، ولم يعن أنه ليس بشعر؛ فإن وزن الشعر أظهر من أن يشته عليه حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمي المنطقيون القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية.

فإن قيل: فقد وُجد في القرآن ما وافق شعراً موزوناً، إما بيت تام، أو أبيات، أو مصراع، كقول القائل:

وقلت لما حاولوا سلوتي ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣)

وقوله: ﴿وَجُفُونٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾^(٤) قالوا: هذا من الرمل.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ٣٦.

(٤) سورة: سبأ آية: ١٣.

(١) سورة: يس آية: ٦٩.

(٢) سورة: الحاقة آية: ٤٣.

وكقوله: ﴿مَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ (١) قالوا: هو مجزوء من الخفيف (٢).

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ (٣) ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (٤) قالوا: هو من المتقارب، أي بإسقاط «مخرجاً».

وقوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلاً﴾ (٥)، ويشعون حركة الميم فيبقى من الرجز، وحكى أن أبا نواس ضمنه فقال:

وقية في مجلس وجوههم ريحانهم، قد عدموا التثقيلا
دانية عليهم ظلالها ﴿وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلاً﴾

وقوله تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّمُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ (٦) قالوا: هو من الوافر.

وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ (٧) قالوا: هو من الخفيف.

وقوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً. فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً﴾ (٨).

ونحوه قوله: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءاً. فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا. فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾ (٩) وهو عندهم شعر من بحر البسيط.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ (١٠).

وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (١١).

(١) سورة: فاطر آية: ٨.

(٢) في الأصول: «هو من الخفيف» والزيادة يقتضيها السياق.

(٣) سورة: الطلاق آية: ٢.

(٤) سورة: العاديات آية: ١ - ٢.

(٥) سورة: الطلاق آية: ٣.

(٦) سورة: الذاريات آية: ١ - ٣.

(٧) سورة: الإنسان آية: ١٤.

(٨) سورة: ق آية: ٤٠.

(٩) سورة: التوبة آية: ١٤.

(١٠) سورة: آل عمران آية: ١٩٢.

(١١) سورة: الماعون آية: ٢.

وقوله تعالى : ﴿فَلَا تَمَارٍ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾^(١).

وقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٣).

وقوله تعالى : ﴿نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾^(٤).

وقوله تعالى : ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٥).

وقوله تعالى : ﴿إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾^(٦).

ويحكى أنه سمع أعرابي قارئاً يقرأ ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٧) فقال كسرت إنما قال : «يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ» فقليل له : هذا القرآن وليس بشعر.

فالجواب قال القاضي أبو بكر: إن الفصحاء منهم لما أورد عليهم القرآن لو اعتقدوه شعراً ولم يروه خارجاً عن أساليبهم لبادروا إلى معارضته^(٨)؛ لأن الشعر منقاد إليهم، فلما يعمدوا إلى ذلك دلّ على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفى على أولئك النفر، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم إلى الطعن في القرآن، والغض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن، فهو بالجهل حقيق.

وحينئذ فالذي أجاب به العلماء عن هذا أن البيت الواحد وما كان على

(١) سورة: الكهف آية: ٢٢. (٥) سورة: الأنفال آية: ٣٨.

(٢) سورة: هود آية: ٤٣. (٦) سورة: القصص آية: ٧٦.

(٣) سورة: المسد آية: ١. (٧) سورة: الحج آية: ١.

(٤) سورة: الصف آية: ١٣.

(٨) في الأصول: «لو اعتقدوه شعراً لبادروا إلى معارضته» والإضافة من كتاب إعجاز القرآن، للباقلاني ٨٠.

وزنه لا يكون شعراً، وأقل الشعر بيتان فصاعداً، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام.

وقالوا أيضاً: إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنهما وقافيتهما فليس بشعر.

ثم منهم من قال: إن الرجز ليس بشعر أصلاً، لا سيما إذا كان مشطوراً أو منهوكاً، وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء، وعلى هذا نسقط السؤال.

ثم نقول: إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي تُعمد وتُسلك، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامي والجاهل والعالم بالشعر واللسان وتصرفه، وما يتفق من كل واحد^(١) فليس بشعر فلا يسمى صاحبه شاعراً وإلا لكان الناس كلهم شعراء، لأن كل متكلم لا ينفك أن يعرض في جملة كلامه ما يترن بوزن الشعر وينتظم بانتظامه^(٢).

وقيل: أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات، وليس ذلك في القرآن بحال.

قال القاضي: وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب معتمدة، أو أكثرها. ولو كان ذلك شعراً لكانت النفوس تتشوق إلى معارضته، لأن طريق الشعر غير مستصعب على أهل الزمان^(٣) الواحد، وأهله يتقاربون فيه، أو يضربون فيه بسهم.

(١) في الأصول: «الجاهل وما يتفق من كل واحد» والإضافة من كتاب إعجاز القرآن للباقلاني.

(٢) في الأصول: «بوزن الشعر». والزيادة من المرجع السابق.

(٣) في الأصول: «على أهل الزمان». والزيادة من المرجع السابق.

فصل

مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلاوة.

فمن ذلك أن لفظ «الأرض» لم ترد في التنزيل إلا مفردة^(١)، وإذا ذكرت والسماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة، ولما أريد الإتيان بها مجموعة قال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^(٢)، تفادياً من جمعها.

ولفظ «البقعة» لم تستعمل فيه إلا مفردة، كقوله تعالى: ﴿فِي الْأُبُقَعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾^(٣) فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة، كقولهم: «بقاع الأرض».

وكذلك لفظ «اللب» مراداً به العقل، كقوله تعالى: ﴿وَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(٤) ﴿لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(٥) فإنه يعذب دون الأفراد.

وكذلك قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(٦) وفي موضع آخر: ﴿فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٧)، استعمل «الجوف» في الأول «والبطن» في الثاني مع اتفاقهما في المعنى، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من

(١) في النسخة ب: «لم يرد في التنزيل إلا مفرداً».

(٢) سورة: الطلاق آية: ١٢. (٥) سورة: الزمر آية: ٢١.

(٣) سورة: القصص آية: ٣٠. (٦) سورة: الأحزاب آية: ٤.

(٤) سورة: ص آية: ٤٣. (٧) سورة: آل عمران آية: ٣٥.

الحسن والقبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

وأما بالنسبة إلى المقامات، فانظر إلى مقام الترغيب، وإلى مقام الترهيب؛ فمقام الترغيب كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(١) تجده تأليفاً لقلوب العباد، وترغيباً لهم في الإسلام .

قيل : وكان سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبي ربيعة، والوليد بن الوليد، ونفرٌ معهما، ثم قُتِنوا وعذبوا فافتتوا قال: وكنا نقول: قوم لا يقبل الله منهم صرفاً ولا عدلاً أبداً، قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به، فنزلت - وكان عمر كاتباً - فكتب بها عمر^(٢) بن الخطاب إليهم رضي الله عنه حين فهم قصد الترغيب، فأمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر، لكونه من الذنوب، فلا يمكن حملها على فضل الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه:

منها أن قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ عامٌ دخله التخصيص بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(٣) فيبقى معتبراً فيما عداه .

ومنها أن لفظ «العباد» مضافاً إليه في القرآن مخصوص بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٤) .

فإن قلت: فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب!

قلت: كانوا مؤمنين قبله؛ بدليل سبب نزولها، وعوملوا هذه المعاملة من الإضافة مبالغةً في الترغيب .

(١) سورة: الزمر آية: ٣٥ .

(٢) في الأصول: «ولا عدلاً أبداً، فنزلت، فكتب بها عمر» والزيادات من أسباب النزول،

للواحد ٢٧٧ .

(٣) سورة: النساء آية: ٤٨ .

(٤) سورة: الإنسان آية: ٩ .

وأما مقام الترهيب فهو مضاد له؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾^(١)، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي؛ لأن «مَنْ» للعموم لأنها في سياق الشرط، فيعمّ في جميع المعاصي فقد حكم عليهم بالخلود، وهو ينافي المغفرة، وكذلك كلّ مقام يصاد الآخر، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه:

أحدها: المعاني الإفرادية؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأفخم مسمى، وأسلس لفظاً ونحوه.

الثاني: المعاني الإعرابية بأن يكون مسمّاهما أبلغ معنى؛ كالتمييز مع البديل في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢) مع اشتعل الرأس شيبه؛ وهذا أبلغ من «اشتعل شيب الرأس».

الثالث: مواقع التركيب، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٣) فإن الأولى جعل «اثنين» مفعول: «يتخذوا» و«إلهين» صفة له تقدمت، فانصبت على الحال، والتقدير: اتخذوا إلهين اثنين، لأن «اثنين» أعم من «إلهين».

(١) سورة: النساء آية: ١٤.

(٢) سورة: مريم آية: ٤.

(٣) سورة: النحل آية: ٥١.

فصل

في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسباً ولا اعتدالاً في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف في أنه: هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة؟

واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب «الإعجاز»^(١) المنع، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض؛ وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري^(٢) في تفسيره التفاوت فقال: وقد ردّ على

(١) أنظر: (إعجاز القرآن، للباقلاني ٥٤ . وكذلك الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي ١ / (١٢٣).

(٢) أبو نصر القشيري، هو: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، أبو نصر: واعظ، من علماء نيسابور، من بني قشير. علت له شهرة كآبیه. زار بغداد في طريقه إلى الحج، ووعظ بها، فوقعت بسببه فتنة بين الحنابلة والشافعية، فاستدعاه نظام المملك إلى أصبهان (إطفاءً للفتنة ببغداد) فذهب إليه ولقي منه إكراماً. وعاد إلى نيسابور، فلازم الوعظ والتدريس إلى أن فلج. وتوفي بها. كان ذكياً حاضراً الخاطر، فصيحاً، جريئاً، يحفظ كثيراً من الشعر والحكايات. له «المقامات والأدب - خ» تصوف ووعظ.

أنظر: (الاعلام ٣ / ٣٤٦ . مرآة الجنان ٣ : ٢١٠ وتبين كذب المفترى ٣٠٨ - ٣١٧
والبداية والنهاية ١٢ : ١٨٧ ووقع فيه اسم أبيه «عبد الكبير» خطأ. و Brock. S. I: 772
والفهرس التمهيدي (١٤٦).

الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾^(١) بالجر: ومثل هذا من الكلام^(٢) مردود عند أئمة الدين لأن القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ، فمن رد ذلك^(٣)، فكأنما ردّ على النبوة، وهذا مقام محذور، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإن العربية تتلقّى من النبي ﷺ، ولا يشك أحد في فصاحته.

ولعلمهم أرادوا^(٤) أنه صحيح فصيح؛ وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لا ندعي أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة.

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب «المجاز» وأورد سؤالاً فقال: فإن قلت: فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح؟ وقال فيه إشكال يسر الله حلّه.

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله: وقد وقع لي حلٌ هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول: الباري جلت قدرته، له أساليب مختلفة على مجاري تصريف أقداره فإنه كان قادراً على إلباء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٥)، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات، وجاري العوائد الواقعة من أهل الزمان، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالات بينهم وبين الكفار، ويتدىء أمر الأنبياء بأسباب خفيفة، ولا تزال تنمي وتشتد، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم.

إذا عُرف ذلك كان مجيء القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه؛ لأنه

(١) سورة: النساء آية: ١.

(٢) في الأصول: «بالجر، هذا الكلام» والإضافة من تفسير القرطبي ٥ / ٤ نقلاً عن القشيري.

(٣) في الأصول: «وإذا ثبت، فمن رد ذلك» والإضافة من المرجع السابق، الجزء والصفحة.

(٤) في الأصول: «والنحو، ولعلمهم أرادوا» والزيادة من المرجع السابق، الجزء والصفحة.

(٥) سورة: الشعراء آية: ٤.

تحدّاهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نَمَطاً غير النَمَط الذي أَرادَه اللهُ عزَّ وجلَّ في الإعجاز.

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار وغيرها، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها، فيظهر الفلج بالحجة، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا: قد آتيت بما لا قدرة لنا عليه؛ فكما لا يصح من أعمى معارضة المبصر في النظر، لا يحسن من البصير أن يقول: غلبتكم أيها الأعمى بنظري؛ فإن للأعمى أن يقول: إنما تتم لك الغلبة لو كنت قادراً وكان نظرك أقوى من نظري؛ فأما إذا فقد أصل النظر فكيف تصح المعارضة.

فإن قلت: فلو كانت المعجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر، كإحياء الموتى وأمثاله، فكيف كان ذلك أدعى إلى الانقياد.

قلت: هذا السؤال سبق الجواب عنه في الكلام، وإن أساليب الأنبياء تقع على نهج أساليب غيرهم.

فإن قلت: فما ذكرته يدل على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف دواعيهم، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم.

قلت: قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك، ولكن لا أراه حقاً، ويندفع السؤال المذكور. وإن كان الإعجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به؛ إلا أن الذين قالوا: بأن المعجز فيه هو الصرفة مذهبهم أن جميع أساليبه جميعاً ليس على نهج أساليبهم؛ لكن شاركت أساليبهم في أشياء: منها: أنه بلغتهم.

ومنها: أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطبهم وأشعارهم، ولكن تمتاز بأمور أخرى؛ منها غرابة نظمه الخاص الذي ليس مشابهاً لأجزاء الشعر وأوزانه وهزجه ورجزه وغير ذلك من ضروبه؛ فأما توالي نظمه من أوله إلى آخره، بأن يأتي بالأفصح والأملح؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم؛ فبذلك امتاز

هذا المذهب عن مذهب من يقول: إنه كان جميعه مقدوراً لهم، وإنما صرفت
دواعيهم عن المعارضة. انتهى.

وقد سبق اختيار القاضي أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله.

تنبيه:

ذكر ابن أبي الحديد^(١):

أعلم أن معرفة الفصيح والأفصح، والرشيقي والأرشق، والجلبي والأجلى،
والعلبي والأعلى من الكلام أمر لا يدرك إلا بالذوق، ولا يمكن إقامة الدلالة
المنطقية عليه، وهو بمنزلة جاريتين: إحداهما بيضاء مشربة حمرة، دقيقة
الشفنتين، نفية الشعر، كحلاء العين، أسيلة الخد، دقيقة الأنف، معتدلة القامة.
والأخرى دونها في هذه الصفات والمحاسن؛ لكنّها أحلى في العيون والقلوب
منها، وأليق وأملح، ولا يُدْرَى لأي سبب كان ذلك، ولكنه بالذوق والمشاهدة
يُعرف، ولا يمكن تعليقه، وهكذا الكلام؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أنّ
حسن الوجوه وملاحظتها، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كلٌّ من له عين
صحيحة؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق، وليس كلٌّ من اشتغل بالنحو أو
باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق، وممن يصلح لانتقاد الكلام؛ وإنما أهل
الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة
والشعر، وصارت لهم بذلك دُرْبَةٌ وملكة تامة؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في
معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض.

(١) ابن أبي الحديد، هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو
حامد، عز الدين: عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، ولد سنة ٥٨٦ هـ. وتوفي سنة ٩٥٦
هـ. له «الاعتبار» وديوان شعر.

(أنظر: فوات الوفيات ١ / ٢٤٨. والبداية والنهاية ١٣ / ١٩٩. وآداب اللغة ٣ /
٤٢. والاعلام ٣ / ٢٨٩).

٣٩- النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك، أي: يجب أن يكون متواتراً، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادي للخلق إلى الحق المعجز الباقي على صفحات الدهر، الذي هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، فمستحيل ألا يكون متواتراً في ذلك كله، إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر.

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٢)، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر، فما لم يتواتر مما نقل آحاداً نقطع بأنه ليس من القرآن.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو الذي يقتضيه صنع^(٣) الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة.

(١) سورة: الحجر آية: ٩.

(٢) سورة: المائدة: آية: ٦٧.

(٣) في النسخة ب: «يقتضيه صنع».

ورد بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبت كثير مما ليس بقرآن.

أما الأول: فلأننا لو لم نشترط التواتر في المحلّ جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة في القرآن، مثل:

﴿فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبُّكُمْ تَكْذِبُونَ﴾^(١)، و﴿وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٢).

وأما الثاني: فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق، وامتنعوا منه. وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة، وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في اللغة العربية، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأها، بخلاف موجب رأي القياسيين، واجتهاد المجتهدين. وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه، وخطّوا من قال بذلك، وصار إليه.

قال القاضي: وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين، واختلاف الضالّين، وليس المعبر في العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بأن لا يخالف فيه مخالف، وإنما المعبر في ذلك مجيئه عن قومٍ بهم ثبت التواتر، وتقوم الحجة، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يكن من قبل.

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين في القرآن، وذلك دليل على صحة نقل القرآن وحفظه وصيانيته من التعبير، ونقض مطاعن الراضة فيه من دعوى الزيادة

(١) سورة: الرحمن آية: ١٣.

(٢) سورة: المرسلات آية: ١٥.

والنقص، كيف وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١)،
وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (٢).

وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلفين للعمل به وحراسته
من وجوه الغلط والتخليط، وذلك يوجب القطع على صحة نقل مصحف
الجماعة وسلامته.

(١) سورة: الحج آية: ٩.

(٢) سورة: القيامة آية: ١٧.

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن، وأما ما روى عن ابن مسعود.

قال القاضي أبو بكر: فلم يصح عنه أنهما ليسا بقرآن، ولا حُفظ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه لعللٍ وتأويلات.

قال القاضي: ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي بن كعب، أو زيد، أو عثمان، أو عليّ، أو واحد من ولده أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الأحاد، وأن ذلك لا يحلّ، ولا يُسمع، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا، فضلاً عن إضافته إلى رجل من الصحابة، وإن كلام القنوت المروى عن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه لم تقم حجة بأنه قرآن منزل؛ بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآناً لُنُقِلَ نقل القرآن، وحصل العلم بصحته، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ وأبيح الدعاء به، وخلط بكلام ليس بقرآن، ولم يصح ذلك عنه، وإنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن؛ من دعاء وتأويل.

وقال النووي في شرح «المهذب». أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل، وليس بصحيح.

وقال ابن حزم^(١) في أول كتابه «المحلى»: هذا كذب على ابن مسعود موضوع، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة.

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب «التقريب»: لم ينكر عبد الله بن مسعود كون المعوذتين والفاتحة من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته وكتبه، ولم نجده كتب ذلك ولا سمع أمره به.

وهذا تأويل منه، وليس جحداً لكونهما قرآناً.

وفي «صحيح ابن حبان» عن زر: قلنا لأبي بن كعب: إن ابن مسعود

(١) ابن حزم، هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم «الأخزمية». ولد بقرطبة. وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيهاً حافظاً يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيداً عن المصانعة. وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فتمالأوا على بغضه، وأجمعوا على تضليله وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل إلى بادية لبلة (من بلاد الأندلس) فتوفي فيها. روى عن ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو ٤٠٠ مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة. وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان. أشهر مصنفاته «الفصل في الملل والأهواء والنحل - ط» وله المحلى - ط» في ١١ جزءاً، فقه، و«جمهرة الأنساب - ط» و«الناسخ والمنسوخ - ط» و«حجة الوداع - ط» غير كامل، و«ديوان شعر - خ» جزء منه - ذكر في حجة الوداع ١٤٦ الهامش - و«جوامع السيرة - ط» ومعه خمس رسائل له، و«مراتب العلوم - خ» رسالة في الرباط (٢٠٩ ق).

أنظر: (الأعلام ٤ / ٢٥٤، ٢٥٥. واللباب ١ / ٢٩٧. ونفح الطيب ١: ٣٦٤ وسير النبلاء - خ. المجلد الخامس عشر. وآداب اللغة ٣: ٩٦ وأخبار الحكماء ١٥٦ وإرشاد الأريب ٥: ٨٦ - ٩٧ ولسان الميزان ٤: ١٩٨).

لا يكتب في مصحفه المعوذتين، فقال: قال لي رسول الله ﷺ: «قال لي جبريل: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾^(١) فقلتها، وقال لي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾^(٢) فقلتها»، فنحن نقول ما قال رسول الله ﷺ.^(٣)

(١) سورة: الفلق آية: ١ .

(٢) سورة: الناس آية: ١ .

(٣) أنظر: (الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٢ / ٨٤).

٤٠ - النوع الأربعون في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أن القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء الحق وإخراجه من مدارج الحكمة؛ حتى إن كل واحد منهما يخصص عموم الآخر، ويبين إجماله. ثم منه ما هو ظاهر، ومنه ما يُغمض، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف: الإمام أبو الحكم ابن بُرْجان في كتابه المسمى «بالإرشاد» وقال:

ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن، وفيه أصله، قُرب أو بُعد، فهمه من فهمه، وعَمِه عنه مَنْ عَمِه، قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١)؛ ألا تسمع إلى قوله ﷺ في حديث الرجم: «لأقضىنَّ بينكما بكتاب الله»^(٢)، وليس في نصّ كتاب الله الرجم.

وقد أقسم النبي ﷺ أن يحكم بينهما بكتاب الله، ولكن الرّجْم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ﴾^(٣).

(١) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

(٢) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ٢٤١، ٢٥٠، ٨ / ١٦١، ٥٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٩ / ١٤، ٩٤، ١١٠. وصحيح مسلم، الحديث ٢٥، الباب ٥ من الحدود. وسنن أبي داود، الباب ٢٥ من الحدود. والسنن الكبرى، للبيهقي ٨ / ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٢. ومسند الحميدي ٨١١. وفتح الباري ٥ / ٣٠١، ٣ / ١٨٥، ٢٤٩. وتفسير ابن كثير ٦ / ٣. وتفسير القرطبي ٥ / ٨٨، ٦ / ٣٥، ٢٠ / ١٤٣).

(٣) سورة: النور آية: ٨.

وأما تعيين الرجم عن عموم ذكر العذاب، وتفسير هذا المجمل، فهو مبين بحكم الرسول وبأمره به؛ وموجود في عموم قوله:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)، وقوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٢).

وهكذا حكم جميع قضائه، وحكمه على طرده التي أتت عليه؛ وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى؛ لأنه واهب النعم، ومقدر القسَم.

وهذا البيان من العلم جليل، وحظه من اليقين جزيل، وقد نبهنا ﷺ على هذا المطلب في مواضع كثيرة من خطابه.

منها، حين ذكر ما أعدَّ الله تعالى لأولياته في الجنة فقال: «فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بلَّه ما اطلعتم عليه»^(٣)، ثم قال: «اقرأوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾»^(٤).

ومنها، قالوا: يا رسول الله، ألا نتكل وندع العمل؟ فقال: «اعملوا فكلُّ مسير لما خلق له»^(٥)، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى.

(١) سورة: الحشر آية: ٧.

(٢) سورة: النساء آية: ٨٠.

(٣) أنظر: (مسند أحمد بن حنبل ٥ / ٣٣٤. والمستدرک ٢ / ٤١٣. والمعجم الكبير، للطبراني ٦ / ١٩٠، ٢٤٧. والدر المنثور ٥ / ١٧٧. تفسير القرطبي ١ / ٧٧. وتهذيب تاريخ ابن عساکر ١ / ٤١).

(٤) سورة: السجدة آية: ١٧.

(٥) أنظر: (صحيح البخاري ٦ / ٢١١، ٢١٢، ٥٩ / ٨، ١٥٤، ١٩٥ / ٩. وصحيح مسلم، حديث ٧، ٦، ٨ من القدر. وسنن أبي داود، الباب ١٦ من السنة. وسنن الترمذي ٢١٣٦، ٣٣٤٤. ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٨٢، ١٤٠، ١٥٣، ٣٧٥، ٢٩٣ / ٣، ٣٠٤، ٦٧ / ٤، ٤٣١. والمعجم الكبير، للطبراني ٤ / ٢٨٠، ٧ / ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، =

فَسُنِّيَسْرُهُ لِلْيَسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسُنِّيَسْرُهُ
لِللُّعْسْرَى ﴿١﴾ .

ووصف الجنة فقال: «فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام،
ولا يقطعها» (٢) ثم قال: «اقرأوا إن شئتم: ﴿وَزُلْ مَمْدُودٍ﴾» (٣).

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن، ونبههم على مصداق خطابه من
الكتاب، ليستخرج علماء أمته معاني حديثه طلباً لليقين، ولتستبين لهم السبيل،
حرصاً منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتباب، وأن يَرْتَقُوا في الأسباب.

ثم بدأ رضي الله عنه بحديث «إنما الأعمال بالنيات» (٤) وقال: موضعه نصاً
في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ (٥) إلى
قوله: ﴿فَاُولَئِكَ كَانَ سَعِيَهُمْ مَشْكُورًا﴾ (٦).

ونظيرها في هود، والشورى (٧).

= ١٨ / ٣٠ ، ١٣١ . وتفسير ابن كثير ٨ / ٤٤١ . والدر المنثور، للسيوطي ٦ / ١٣٩ . وتفسير
الطبري ٢٧ / ٦٥ ، ٣٠ / ١٤٣ .

(١) سورة: الليل آية: ٥ - ١٠ .

(٢) أنظر: (الدر المنثور، للسيوطي ٤ / ٥٩ . وتفسير ابن كثير ٨ / ٨ . وتفسير الطبري ١٣ /

١٠٠ . ومسند أحمد ابن حنبل ٢ / ٤٣٨ ، ٤٨٢ . ومسند الحميدي ١١٣١ ، ١١٨٠).

(٣) سورة: الواقعة آية: ٣٠ .

(٤) أنظر: (صحيح البخاري ١ / ٢ ، ٨ / ٧٥ ، ٩ / ٢٩ . وسنن أبي داود ٢٢٠١ . وسنن

الترمذي ١٦٤٧ . وصحيح مسلم، الحديث ١٥٥ من الإمارة. وسنن النسائي ١ / ٥٨ ،

٦ / ١٥٨ ، ٧ / ١٣ . ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٥ ، ٤٣ . والسنن الكبرى، للبيهقي ٢ /

١٤ ، ٤ / ١١٢ ، ٥ / ٣٩ ، ٦ / ٣٣١ . وتفسير ابن كثير ٢ / ٣٤٥ . وصحيح ابن خزيمة

١٤٢ ، ٤٥٥ . وفتح الباري ١١ / ٥٧٢ . ومسند الحميدي ٢٨).

(٥) سورة: الإسراء آية ١٨ .

(٦) سورة: الإسراء آية: ١٩ .

(٧) سورة: هود آية: ١٥ .

وسورة: الشورى آية: ٢٠ .

وموضع التصريح به قوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(١) و﴿بِمَا عَقَدْتُمْ الْإِيمَانَ﴾^(٢).

وأما التعريض فكثير، مثل قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِيتُّهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾^(٣)، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾^(٤)، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة؛ فمخطيء أو مصيب؛ فمعنى الآية والله أعلم: بلغ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم، أنهم قد أخطئوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله، وليوالوا من والاه ﴿وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

فكان ظاهر آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين، وظاهر آية المنافقين تعريضاً بنص الحديث المروي.

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان والإسلام، بين فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان، وهو نص الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة في مسنده: «الإسلام ظاهر والإيمان في القلب»^(٦) موضعه من القرآن: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾^(٧) وقوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾^(٨)،

(١) سورة: البقرة آية: ٢٢٥.

(٢) سورة: المائدة آية: ٨٩.

(٣) سورة: النساء آية: ١٣٩.

(٤) سورة: فاطر آية: ١٠.

(٥) سورة: المنافقون آية: ٩.

(٦) أنظر: (مسند أحمد بن حنبل ٣ / ١٣٤. والدر المثور للسيوطي ٦ / ١٠٠. وتفسير ابن

كثير ٧ / ٣٥٢. والمطالب العالية، لابن حجر ٢٨٦١. وميزان الاعتدال ٥٩٤١.

والضعفاء، للعقيلي ٣ / ٢٥٠. والمجروحين، لابن حبان ٢١ / ١١١).

(٧) سورة: آل عمران آية: ٨٣.

(٨) سورة: المجادلة آية: ٢٢.

ونظائرهما ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾^(١).

قال: بَنِيَتْ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعُلْيَا صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى
ظَهُورَهَا - مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى: اسْمُ السَّلَامِ، وَاسْمُ الْمُؤْمِنِ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»^(٢) فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا عَلَى
الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(٣).

وقوله ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^(٤) فِي قَوْلِهِ:
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾^(٥)، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ
قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٦)، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا
النَّارَ مِنْ أَجْلِ اسْتِكْبَارِهِمْ وَإِبَائِهِمْ عَنْ قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مَفْهُومٌ هَذَا أَنَّهُمْ إِذَا
قَالُوا مَخْلَصِينَ بِهَا حُرِّمُوا عَلَى النَّارِ.

وقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»^(٧)، فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾^(٨) وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ

(١) سورة: المجادلة آية: ٢٢.

(٢) أنظر: (السنن الكبرى، للبيهقي ١ / ٣٦١، ٢ / ٤٦٧. وفتح الباري ١ / ١٠٦، ٤ / ١٠٢، ٥ / ٢٨٧، ١١ / ٦١٧، ١٢ / ٣٣٠. وإرواء الغليل ٢ / ٤. وكشف الخفا ١ /

١٧٨. وتهذيب تاريخ ابن عساکر ٧ / ٥٧. والدر المنثور ١ / ١٨٣، ٢٩٣).

(٣) سورة: التوبة آية: ٩١.

(٤) أنظر: (مجمع الزوائد ١٠ / ٨٧).

(٥) سورة: الأنعام آية: ٨٢.

(٦) سورة: الصفات آية: ٣٥.

(٧) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٧٤ من كتاب الأعيان. ومسند أحمد بن حنبل ٤ / ٣١،

٦ / ٤٨٥. وسنن الدارمي ٢ / ٩٨. والسنن الكبرى، للبيهقي ٩ / ١٩٧. والمعجم

الكبير، للطبراني ٤ / ٤٧. ومجمع الزوائد ١ / ٢٧٨، ٨ / ٧٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩،

١٧٦، ١٠ / ٣٠١. وموارد الظمان ٢٣٨، ٢٠٥٣. والمطالب العالية ١٩١. وتفسير

القرطبي ٩ / ٦٤. وفتح الباري ١٠ / ٤٤٥. ومسند أبي عوانة ١ / ٣٤).

(٨) سورة: الذريات آية: ٢٤.

وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿١﴾، وهذه الأربع كلمات جَمَعْنَ حَسَنَ الصَّحْبَةِ لِلخَلْقِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَفَّ شَرَّهُ وَأَذَاهُ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَمَتَ عَنِ الشَّرِّ، وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ، وَأَكْرَمَ ضَيْفَهُ، فَقَدْ نَجَا مِنَ النَّارِ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا، وَسَبَقَتْ لَهُ الْحَسَنَى، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ مُسْتَوْرَةٌ، وَالْأُمُورُ بِخَوَاتِمِهَا؛ وَلِهَذَا قِيلَ: لَا يَغْرُنْكُمْ صَفَاءُ الْأَوْقَاتِ، فَإِنَّ تَحْتَهَا غَوَامِضُ الْأَفَاتِ.

وقوله: «رَأَسَ الْكُفْرَ نَحْوَ الْمَشْرِقِ»^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ. فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى...﴾^(٣) الْآيَةَ.

فَأخْبَرَ أَنَّ النَّازِرَ فِي مَلَكُوتِ اللَّهِ لَا يَدَّ لَهُ مِنْ ضُرُوبِ الْإِمْتِحَانِ، وَأَنَّ الْهَدَايَةَ يَمْنَحُهَا اللَّهُ لِلنَّازِرِ بَعْدَ التَّبَرِّيِ مِنْهَا، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهِدِينَ﴾^(٤) وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(٥) وَطُلُوعَ الْكَوَاكِبِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَمِنْ هُنَاكَ إِقْبَالُهَا، وَذَلِكَ أَشْرَفُ لَهَا وَأَكْبَرُ لَشَأْنِهَا عِنْدَ الْمَفْتُونِينَ، وَغُرُوبُهَا إِدْبَارُهَا، وَطُلُوعُهَا بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لِيُزَيِّنَهَا لَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٦)، وَلَمَّا كَانَ فِي مَطْلَعِ النَّيِّرَاتِ مِنَ الْعِبَرِ بِطُلُوعِهَا مِنْ هُنَاكَ وَظَهُورِهَا عَظُمَتِ الْمِحْنَةُ بِهِنَّ، وَلَمَّا فِي الْغُرُوبِ مِنْ عَدَمِ تِلْكَ الْعِلَّةِ الَّتِي تَتَّبِعُنَّ هُنَاكَ قَرْنَ بِتَزْيِينِ الْعَدُوِّ لَهَا^(٧)، وَإِلَيْهِ

(١) سورة: النساء آية: ٣٦.

(٢) أنظر: (صحيح البخاري ٤ / ١٥٥. وصحيح مسلم، الباب ٢١، حديث ٩٠ من كتاب الأعيان. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٥٢، ٤١٨، ٤٢٦، ٥٠٦. ومسند أبي عوانة ١ / ٥٩، ٦٠).

(٣) سورة: الأنعام آية: ٧٥ - ٧٦.

(٤) سورة: الصافات آية: ٩٩.

(٥) سورة: مريم آية: ٤٩.

(٦) سورة: النمل آية: ٢٤.

(٧) في الأصول: «تتبعن هناك بتزيين العدو لها» والإضافة يقتضيها السياق.

أشار ﷺ بقوله: «وتغربُ بين قرني الشيطان»^(١). ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحاً من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه.

ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾^(٢)، أي وقعت عقولهم عليها، وحجبت بها عن حالتها، مع قوله: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾^(٣).

وفي قوله عند طلوعها: ﴿هَذَا رَبِّي﴾^(٤)، وعند غروبها: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾^(٥)، ﴿لَيْتَن لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾^(٦) ما يبين تصديق النبي ﷺ في قوله: «رأس الفتنة والكفر نحو المشرق، وإن باب التوبة مفتوح من قبل المغرب».

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه: ﴿آتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾^(٧) إلى قوله: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾^(٨).

وقول خديجة: «والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم» وقوله تعالى: ﴿أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾^(٩)، وقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(١٠)، وفي هذا بين ﷺ أصحاب الغار الثلاثة، إذ قال بعضهم لبعض: ليدع كل واحد منكم بأفضل أعماله، لعل الله تعالى أن يفرج عنا.

(١) أنظر: (سنن النسائي ١ / ٢٧٥ . وكنز العمال ١٥٢٠٢ ، ١٩٥٩٠ .

(٢) سورة: الكهف آية : ٩٠ .

(٣) سورة: فصلت آية : ٣٧ .

(٤) سورة: الأنعام آية : ٧٦ .

(٥) سورة: الأنعام آية : ٧٦ .

(٦) سورة: الأنعام آية : ٧٧ .

(٧) سورة: النحل آية : ١ - ٢ .

(٨) سورة: النحل آية : ٢ .

(٩) سورة: الأعراف آية : ١٣٤ .

(١٠) سورة: الصافات آية : ١٤٣ .

وقول وَرَقَّة: «يا ليتني حيّ إذ يُخرجك قومك» إلخ، وقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٢).

وكذلك قوله: «لم يأت أحدٌ بما جئتُ به إلا عودي» من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ. اتَّوَصَّوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾^(٣).

ومن ذلك حديث المعراج، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم.

وقوله ﷺ: «رأيت إبراهيم وأنا أشبهه ولده به»^(٤) من مفهوم قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٥).

وبتصديق كلمة الله، اتبعه كوناً ومِلَّةً، وهكذا حاله حيث جاءت «صدقاً» و«عدلاً». فتطلب صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه، ونظرك في مصنوعاته، فهذا هو قصد سبيل المتقين، وأرفع مراتب الإيمان.

قال تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْنَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾^(٦).

وقال لذكريا: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا﴾^(٧).

(١) سورة: الأعراف آية: ٨٨.

(٢) سورة: إبراهيم آية: ١٣.

(٣) سورة: الذاريات آية: ٥٢ - ٥٣.

(٤) أنظر: (صحيح مسلم، الباب ٧٤، حديث ٧٢، من كتاب الأعيان. وسنن الترمذي ٣١٣١. ومسند أبي عوانة ١/ ١٣).

(٥) سورة: النحل آية: ١٢٣.

(٦) سورة: الأعراف آية: ١٥٨.

(٧) سورة: آل عمران آية: ٣٩.

ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ» في قوله: «سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ»^(١).

وقوله: «ولا ينبغي له أن ينام»^(٢) من قوله: «الْقِيَوْمُ»^(٣)، وفسره ﷺ بقوله: «يخفض القسط ويرفعه، ويرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل»^(٤)، ومصدقه أيضاً قوله تعالى: «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ»^(٥).

ومن ذلك قوله ﷺ: «الصلوات الخمس كفارات لما بينهن».

وقال: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام».

و«رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما»^(٦) في قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا»^(٧) فهذا رمضان بعشرة أشهر العام، ويبقى شهران داخلان في كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(١) سورة: البقرة آية: ٢٥٥ .

(٢) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٢٩٤، ٢٩٥ . وسنن ابن ماجة ١٩٥، ١٩٦ . ومسند أحمد ابن حنبل ٣٩٥/٤، ٤٠١، ٤٠٥ . والدر المنثور، للسيوطي ١٠٢/٥ . وفتح الباري ١٣/٣٩٦ . وتفسير القرطبي ١٣/١٥٩ . وتفسير ابن كثير ١/٤٥٥، ٣/٣٠٤، ٦/١٩٠، ٥٤٤).

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٥٥ .

(٤) أنظر: (المواضع السابقة).

(٥) سورة: آل عمران آية: ٢٦ .

(٦) أنظر: (سنن ابن ماجة ١٠٨٦ . ومسند أحمد بن حنبل ٢/٢٢٩ . والدر المنثور ١/١٨٥، ٣/٦٤ . وتفسير القرطبي ١٨/١١٩).

(٧) سورة: الأنعام آية: ١٦٠ .

قلت: قد جاء في حديث آخر: «وَأَتْبَعَهُ بَسْتٌ مِنْ شَوَالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»^(١)، مع قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢). انتهى.

وقال في الجمعة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، أشار إلى سرِّ في الجمعة، وفضلٍ عظيم، أراهما الزيارة والرؤية في الجنة؛ فإنها تكون في يوم الجمعة.

وكذلك أشار في الصيام بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤) إلى سرِّ في الصيام، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته، فنبه ﷺ: لَخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٥).

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبها الماء: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٦)،

(١) أنظر: (سنن الدارمي ٢ / ٢١. والمعجم الكبير، للطبراني ٢ / ١٠٠. وسنن أبي داود، الباب ٥٧ من الصيام. وسنن الترمذي ٧٥٩. وسنن ابن ماجة ١٧١٦. ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٩٧. وسنن ابن ماجة ١٧١٦. ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٩٧. ومسند أحمد بن حنبل ٥ / ٤١٧، ٤١٩، والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ٢٩٢. وصحيح مسلم، حديث ٢٠٤ من الصيام).

(٢) سورة: الجمعة آية: ٩.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٨٤.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٨٤.

(٥) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ٣٤، ٣٤ / ٤، ٧ / ٢١١، ٩ / ٧٥، ١٩٢. وصحيح مسلم، الباب ٣٠، حديث ١٦٣ من كتاب الصيام. ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٤٤٦، ٢ / ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٨١، ٢ / ٣١٣، ٣٩٥، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٣ / ٤٠. والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ٢٣٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٠٥. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ١٧٩، ١٨٠. وتفسير ابن كثير ١ / ٤٦٨).

(٦) أنظر: (صحيح البخاري ١ / ٢٣، ٣٥، ٥٢، ٥٣. وصحيح مسلم، حديث ٢٥، ٢٨، ٣٠ من كتاب الطهارة. وسنن الترمذي ٤١. وسنن أبي داود ٩٧. وسنن النسائي، الباب ٨٨ طهارة. وسنن ابن ماجة ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٥. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ١٩٣، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤٣٠، ٣ / ٣١٦ =

في مفهوم «فَاغْسِلُوا»^(١)، في معنى قوله: «لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»^(٢)،
وَعَسَلٌ هُوَ قَدَمِيهِ وَعَمَّهَما غَسَلًا.

وقال: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ»^(٣) مع قوله: «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا
خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ»^(٤).

وقوله: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ فغسل وجهه خرج من كل خيطئة نظر إليها
بعينه...»^(٥) الحديث، من قوله تعالى: «وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ»^(٦) أي: من
ذنوبكم «وَلِئْتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»^(٧) أي: تَرْقُونَ في درجة الشكر
فيتقبل أعمالكم القبول الأعلى.

ولهذا قال ﷺ: «وكان مشيئه إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر، والشكر
درجات»^(٨).

وإنما يتبين بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل، وهو النافلة، وهو
المسمى بالباقيات الصالحات، لمن قلت ذنوبه، وكثرت صالحاته، فذلك
الشكر، ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات، فذلك المرجو له
دخول الجنة. ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفارة ذنوبه، فذلك المخوف
عليه، «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا».

= ٤٢٦، ٥ / ٤٢٥، ٦ / ٨١، ٨٤، ٩٩، ١١٢، ٢٥٨. وسنن الدارمي ١ / ١٧٩. والسنن
الكبرى، لليهقي ١ / ٦٩، ٨٤، ٢٣٠، ٢ / ٨٩.

(١) سورة: المائدة. آية: ٦. (٢) سورة: النور آية: ٦٤.

(٣) سورة: النحل آية: ٤٤. (٤) سورة: النساء آية: ١٤.

(٥) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٣٢ طهارة. وسنن الترمذي ٣٢. ومسند أحمد بن حنبل
٣٠٣ / ٢. والسنن الكبرى ١ / ٨١. وصحيح ابن خزيمة ٤. وتفسير ابن كثير ٣ / ٥٦).

(٦) سورة: المائدة آية: ٦.

(٧) سورة: المائدة آية: ٦.

(٨) سيأتي تخريجه، راجع الفهرست.

قوله ﷺ: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة»^(١) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٢).

وكذا قوله ﷺ: «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الضوء»^(٣)، وهذا كله داخل في قوله تعالى: ﴿وَلِيْتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٤) وجاءت «لام كي» ها هنا إشعاراً ووعداً وبشارة لهم بنعم أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأت بعد، ولذلك قال يوم الإكمال في حجة الوداع: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٥).

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله: «أشهد أن لا إله إلا الله» من قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾^(٦) وتكرارها في قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٧).

وقوله: «أشهد أن محمداً رسول الله» في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٨)، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٩) مع قوله: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾^(١٠).

(١) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٣٤ من كتاب الطهارة. والسنن الكبرى، للبيهقي ١ / ٧٧. وفتح الباري، لابن حجر ١ / ٢٣٥. وعلل الحديث، لابن أبي حاتم ١٨١. ومسند أبي عوانة ١ / ٢٤٣).

(٢) سورة: الحديد آية: ١٢.

(٣) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٤٠ من كتاب الطهارة. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٣٧١. والسنن الكبرى، للبيهقي ١ / ٥٧. ومسند أبي عوانة ١ / ٢٤٤. وفتح الباري، لابن حجر ١٠ / ٣٨٦. والدر المنثور، للسيوطي ٤ / ٢٢١. وتفسير ابن كثير ٣ / ٤٥٥، ٥ / ٤٠٢، ٦ / ٥٧٧. وتفسير القرطبي ٦ / ٨٦، ١٠ / ٣٩٦، ١٢ / ٢٩. وزاد المسير، لابن الجوزي ٥ / ٤١٨، ٦ / ٤٩٠).

(٤) سورة: المائدة آية: ٦.

(٥) سورة: المائدة آية: ٣.

(٦) سورة: آل عمران آية: ١٨.

(٧) سورة: آل عمران آية: ١٨.

(٨) سورة: الفتح آية: ٢٩.

(٩) سورة: آل عمران آية: ١٤٤.

(١٠) سورة: النساء آية: ١٦٦.

وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾^(١) والتنبية أول الكثرة، ولأنها عبارة شرعت للإعلام، فتكرارها أكد فيما شرعت له.

وأما إسراره بهما - يعني بالشهادتين - فمن مفهوم قوله: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٢).

وأما إجهاره بهما ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣) والنداء الإعلام، ولا يكون إلا بنهاية الجهر.

وقوله: «حي على الصلاة» في قوله: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٤)، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾^(٥).

وقوله «حي على الفلاح» في قوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٦).

وقوله: «الصلاة خير من النوم» في قوله: ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٨).

وقوله: «الله أكبر، الله أكبر» من قوله: ﴿وَلِتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٩).

وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١٠) كررها وختم بها في قوله: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا

(٧) سورة: الذاريات آية: ٥٥.

(٨) سورة: الأنفال آية: ٢٠.

(٩) سورة: البقرة آية: ١٥٨.

(١٠) سورة: غافر آية: ١٩.

(١) سورة: الأحزاب آية: ٤١.

(٢) سورة: الأعراف آية: ٢٠٥.

(٣) سورة: الجمعة آية: ٩.

(٤) سورة: المائدة آية: ٥٨.

(٥) سورة: الجمعة آية: ٩.

(٦) سورة: الحج آية: ٧٧.

هَذَاكُمْ ﴿١﴾. «وأفضل الذكر لا إله إلا الله» ﴿٢﴾ فحتم بما بدأ به لقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ﴿٣﴾.

وقوله ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّيَ عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا» ﴿٤﴾ في قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ﴿٥﴾.

وقوله ﷺ: «ثم سلوا الله إلى الوسيلة» في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ﴿٦﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ ﴿٧﴾.

وقوله: «حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» في قوله: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ ﴿٨﴾.

وقوله ﷺ: «دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل به، كلما دعا لأخيه بشيء قال الملك: آمين» ﴿٩﴾.

«ولك بمثله» في قوله تعالى: ﴿وَاهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿١٠﴾ إلى آخر

(١) سورة: البقرة آية: ١٩٨.

(٢) أنظر: (سنن الترمذي ٣٣٨٣. وسنن ابن ماجه ٣٨٠٠. والمستدرک ١ / ٤٩٨، ٥٠٣. وموارد الظمان ٢٣٢٦. وتفسير ابن كثير ١ / ٣٨. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ١١، ١٥٥، ٦٢ / ٦. وفتح الباري ١١ / ٢٠٧).

(٣) سورة: الحديد آية: ٣.

(٤) أنظر: (السنن الكبرى ١ / ٤٠٩. وفتح الباري ١١ / ١٦٦. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٣٦٥. ومجمع الزوائد ١ / ٧٣٣٢ وسنن الترمذي ٤٨٤، ٤٨٥. والمستدرک ١ / ٥٥٠. والمعجم الكبير، للطبراني ٥ / ١٠٣. ومصنف عبد الرزاق ٣١١٥. والمعجم الصغير، للطبراني ١ / ٢٠٩، ٤٨ / ٢. وتهذيب تاريخ ابن عساکر ٧ / ٢٥٥).

(٥) سورة: الأنعام آية: ١٦٠. سورة: المائدة آية: ٩٥.

(٦) سورة: الإسراء آية: ٧٩. سورة: النساء آية: ٨٥.

(٩) أنظر: (صحيح مسلم، الباب ٢٣، حديث ٨٨ من الدعاء. وسنن ابن ماجه ٢٨٩٥. وكشف الخفا، للعجلوني ١ / ٤٨٨).

(١٠) سورة: الفاتحة آية: ٦.

السورة، هذا دعاء مَنْ يأتي به لنفسه ولجماعة المسلمين بظهر الغيب، تقول الملائكة في السماء: «آمين» وقد قال تعالى: «ولعبي ما سأل».

ومن ذلك قوله ﷺ: «إن إبراهيم حرم مكة وأنا حرمت المدينة»^(١). وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٢) يريد مكة؛ ثم قال: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٣) يمكن أن يريد به المدينة، ويكون في الآية تعريض بحرمة البلدين؛ حيث أقسم بهما، وتكراره البلد مرتين دليل على ذلك، وجعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكونا لمعنى واحد، وأن يستعمل الخطاب في البلدين أولى من استعماله في أحدهما؛ بدليل وجود الحرمة فيهما.

ومن ذلك حديث الدجال.

قلت: وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه: ما الحكمة في أنه لم يُذكر الدجال في القرآن! وتلمّحوا في ذلك حكماً، ثم رأيت هذا الإمام قال: إن في القرآن تعريضاً بقصته في قصة السامري، وقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ﴾^(٤)، وقوله في سورة الإسراء في قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا﴾^(٥)، فذكر الوعد الأول، ثم ذكر الكرة التي لبني إسرائيل عليه، ثم ذكر الآخرة فقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ...﴾^(٦) الآية، ثم قال: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٧)، وفيه إشارة إلى خروج عيسى.

وكذلك هو في الآيات الأولى من سورة الكهف في قوله: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ

(١) أنظر: (السنن الكبرى ٥ / ١٩٧، ١٩٨. وسنن الدارقطني ٣ / ٩٨. وصحيح مسلم، حديث ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨ من كتاب الحج. ومسنَد أحمد بن حنبل ٥ / ١٩٨. والمعجم الكبير، للطبراني ٤ / ٣٠٥. وتفسير الطبري ١ / ٤٢٦. وتفسير ابن كثير ١ / ٢٤٩. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ١٢١).

(٢) سورة: البلد آية: ١. (٣) سورة: البلد آية: ٢. (٤) سورة: طه آية: ٩٧. (٥) سورة: الإسراء آية: ٤ - ٥. (٦) سورة: الإسراء آية: ٧. (٧) سورة: الإسراء آية: ٨.

مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً^(١)، والدجال مما على الأرض، ولهذا قال ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الآياتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ»^(٢)، يريد والله أعلم: مَنْ قَرَأَهَا بِعِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ. وهو أيضاً في المفهوم من قوله: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»^(٣) ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^(٤).

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمنافقين قوله ﷺ: «تُخْرِجُ الْأَرْضُ أَفْلَادَ كِبْدِهَا، وَيَحْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ»^(٥)، في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا﴾^(٦)، فإن الأرض تُلقِي ما فيها من الذهب والفضة، حتى يكون آخر ما تلقى الأموات أحياء.

ومصادقه أيضاً في عموم قوله: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧)، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها.

وقوله ﷺ: «حتى تعود أرض العرب مروجاً»^(٨) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ...﴾^(٩) الآية.

(١) سورة: الكهف آية: ٨.

(٢) أنظر: (مسند أحمد بن حنبل ٦ / ٤٦٦ .. والدر المنثور ٤ / ٢٠٩). وتفسير ابن كثير ٥ / ١٣٠. وتاريخ بغداد ١ / ٢٩٠).

(٣) سورة: الفتح آية: ٢٩.

(٤) سورة: الأحزاب آية: ٤٠.

(٥) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٦٠٢ من الزكاة. وسنن الترمذي، الباب ٣٦ فتن).

(٦) سورة: الزلزلة آية: ٢.

(٧) سورة: النمل آية: ٢٥.

(٨) أنظر: (صحيح مسلم، الحديث ٦٠ من كتاب الزكاة. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٧٠، ٤١٧).

(٩) سورة: يونس آية: ٢٤.

الشیطان، فتغلق عنه أبواب المعاصي؛ وهي أبواب جهنم، وتفتح له أبواب الطاعة والقربات، وهي أبواب الجنات.

وقوله ﷺ «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»^(١) من آثار قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾^(٢)، ومن بركته حضوره الذي هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة؛ فكأنه ﷺ يتبغى البركة في موضع خطاب ربه، وفي موضع حضوره أو ذكره، أو اسم من أسمائه، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك، واسم القدوس.

وقوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا، وَأَذْبَرَ النَّهَارَ مِنْ هَا هُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمَ» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٤) والبركة في اتباع مجاري خطابه، وإن كان الخطابُ حكمه حكم إباحة؛ كما أن البركة في اتباع السنة والافتداء؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلون المغرب إلا على فطر، وكانوا يؤخرون السحورَ إلى بزوغ الفجر ابتغاء البركة في ذلك، والخير الموعود به.

= الكبير، للطبراني ١٩ / ١٠٦، ١٣٦، ١٤١، ١٤٥، ١٦٠، ١٦٢. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ٣٥٤، ٣٥٥، ٢ / ٢٢١، ٥ / ١٧٥. ومواد الظمان، للهيتمي ٢٦١، ١٥٦٩، ٢٥٥٣. وتفسير ابن كثير ١ / ٤٦٨، ٦ / ٣٦٥، ٨ / ١١. وتفسير القرطبي ١٤ / ١٠٠. وتفسير الطبري ٢١ / ١٤).

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ٧٨. وصحيح مسلم، حديث ٤٥ من الصيام. وسنن الترمذي ٧٠٨. وسنن النسائي، الباب ١٧ من كتاب الصيام. وسنن ابن ماجه ١٦٩٢. ومسنند أحمد بن حنبل ٢ / ٤٧٧، ٣ / ٣٢، ٩٩، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١. وسنن الدارمي ٢ / ٦. والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ٢٣٦. ومجمع الزوائد ٣ / ٥١. ومصنف عبد الرزاق ٧٥٩٨، ٧٦٠١. وتفسير ابن كثير ١ / ٣٢٠. والمعجم الصغير، للطبراني ١ / ٢٩٠. وفتح الباري ٤ / ١٣٩).

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

وقوله ﷺ: «إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»^(١) في معنى قوله حكاية عن خليته: «وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»^(٢) والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون، إنما غذاؤهم التسبيح والتهليل والتحميد.

وقوله ﷺ في حديث الصعب بن جثامة: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حُرْمٌ»^(٣)، في مفهوم قوله تعالى: «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ»^(٤)، والاكل راضٍ والراضي شريك.

وقوله ﷺ في حديث حنظلة: «لو أنكم تدومون على ما كتتم عندي لصافحتكم الملائكة، ولكن ساعة وساعة»^(٥) في قوله: «وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ»^(٦)، وقوله: «ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ. ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ»^(٧) فذكر تعالى اللجأ إليه عندما يلحق الإنسان الضر، وهو ذكر صوري، فلو كان الذكر بينهم على الدوام، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون خلق الذكر، كما قال تعالى عنهم: «يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ»^(٨)، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب لبدت لهم عياناً، ولاكرمهم الله منه بحسن الصحبة وجميل الألفة.

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ٤٨، ٨ / ٢١٦، ٩ / ١٠٦، ١١٩. وصحيح مسلم، حديث ٧٧٤. والسنن الكبرى، لليهيقي ٤ / ٢٨٢. وفتح الباري ٤ / ٢٠٥. ومسند الحميدي ١٠٠٩. والدر المنثور ١ / ٢٠١. وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٦ / ٦٢٥. والبداية والنهاية ٦ / ٦٨).

(٢) سورة: الشعراء آية: ٧٩.

(٣) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٨٥٠. ومسند أحمد بن حنبل ٤ / ٣٨، ٧١. ومسند الشافعي ٨٤. والتمهيد لابن عبد البر ٩ / ٥٤. وفتح الباري ٤ / ٣١).

(٤) سورة: المائدة آية: ٩٥.

(٥) أنظر: (سنن الترمذي ٢٥٢٦. ومسند أحمد ابن حنبل ٢ / ١٠٤، ٧ / ٨٢. والمعجم الكبير، للطبراني ٤ / ١٣. وكتر العمال، للمتقي الهندي ١٠٣٦٢، ١٠٣٦٤).

(٦) سورة: يونس آية: ١٢.

(٧) سورة: النحل آية: ٥٣ - ٥٤. (٨) سورة: الأنبياء آية: ٢٠.

وقوله ﷺ: «يبعث كلُّ عبدٍ على ما مات عليه»^(١) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾^(٢).

وقوله ﷺ: «إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب مَنْ كان منهم ثم يبعثون على أعمالهم»^(٣) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٤).

وقوله ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(٥) في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾^(٦)، ومع قوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾^(٨) مع ما جاء من نبأ أبي آدم.

(١) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٨٣ الجنة. ومسند أحمد بن حنبل ٣ / ٣٣١، ٣٦٦. والمستدرک ١ / ٣٤٠، ٢ / ٣٥٢، ٤٩٠. ومصنف عبد الرزاق ٧٤٦. وفتح الباري ١١ / ٣٨٤، ١٣ / ٦٠. وتفسير ابن كثير ٣ / ٥٤٠، ٤ / ٤١٦).

(٢) سورة: الجاثية آية: ٢١.

(٣) أنظر: (صحيح مسلم، ٨٤ الجنة. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٤٠. والأسماء والصفات ١٥٥).

(٤) سورة: الأنفال آية: ٢٥.

(٥) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ١٥ من كتاب العلم. ومسند أحمد بن حنبل ٤ / ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢. والمعجم الكبير، للطبراني ٢ / ٣٩٤. والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ١٧٥. وسنن ابن ماجه ٢٠٧. وسنن الترمذي ٢٠٦٧٥. وسنن الدارمي ١ / ١٣١. ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ١٠٩. وصحيح ابن خزيمة ٢٤٧٧. وتفسير ابن كثير ٦ / ٥٥١، ٨ / ١٠٢. وتفسير القرطبي ٢ / ٨٧، ٨ / ٨٨١، ١٣ / ٣٣١، ١٩ / ٩٩. والدر المنثور ٦ / ٢٠١).

(٦) سورة: النساء آية: ٨٥.

(٨) سورة: العنكبوت آية: ١٣.

(٧) سورة: النحل آية: ٢٥.

وقوله ﷺ في جواب مَنْ سألَه: أَيُّ الصَّدَقَةِ أعْظَمُ؟ قال: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ صَاحِبٌ وَلَا تَمَهَلْ»، «حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ...» الحديث^(١) في قوله تعالى: «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ»^(٢).

وقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى»^(٣) في قوله تعالى: «وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ»^(٤)، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة، والعليا هي المعطية، وشاهده قوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا»^(٥).

وقوله ﷺ حكاية عن الله تعالى: «من يقرض غير عديم ولا ظلوم»^(٦)، ووجه ذلك أن العطيّة من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقاً وجب عليها،

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٢ / ١٣٧. وصحيح مسلم، حديث ٩٢، ٩٣ من الزكاة. وسنن النسائي ٥ / ٦٨، ٦ / ٢٣٧. وسنن أبي داود ٢٨٦٥. وسنن ابن ماجه ٢٧٠٦. ومسنند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٣١، ٤١٥، ٤٤٧. والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ١٩٠. وفتح الباري ١١ / ٢٧١. وصحيح ابن خزيمة ٢٤٥٤. وزاد المسير، لابن الجوزي ١ / ٤٢٠).

(٢) سورة: إبراهيم آية: ٣١.

(٣) أنظر: (صحيح البخاري ٢ / ١٣٩، ٧ / ٨١، ٨ / ١١٦. وسنن أبي داود ١٦٤٨. وسنن الترمذي ٢٣٤٣، ٢٤٦٣. وسنن النسائي ٥ / ٦١، ٦٩. ومسنند أحمد ابن حنبل ٢ / ٤، ٦٧، ٩٨، ١٥٢، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣١٩، ٣٦٢، ٣٩٤، ٤٣٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٥٠١، ٥٢٤، ٥٢٧، ٣ / ٣٣٠، ٣٤٦، ٥ / ٢٦٢، ٤٠٢، ٤٣٤. والسنن الكبرى، للبيهقي ٤ / ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٧ / ٤٦٦، ٤٧٠. ومصنف عبد الرزاق ٢٠٠٤١. ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٢١١، ٢١٢، ١٣ / ٢٤٣. وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٤ / ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٧ / ٦. والمعجم الكبير، للطبراني ٨ / ١٦٤. وفتح الباري ٩ / ٥٠٠، ١١ / ٢٥٨. وتفسير ابن كثير ١ / ٣٧٤. وتفسير القرطبي ٥ / ٣٢، ٨ / ١١٥. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ٢٣٥، ٢٥٤، ٣٦٠، ٣٦١).

(٤) سورة: غافر آية: ٣٨.

(٥) سورة: الحديد آية: ١١.

(٦) أنظر: (السنن الكبرى، للبيهقي ٣ / ٢. ومشكاة المصابيح، للتبريزي ١٢٢٣. واتحاد السادة المتقين ٥ / ٣١).

ويطهرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها، ولولا اليدُ الآخذة ما قَدَّر صاحب المال على صدقة.

وقوله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ»^(١) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿لَا آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفَ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٥)، ووصف من لم يفهم عن المخلتقات بقوله: ﴿لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾^(٦)، ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون تسبيح المسبحين من خلقه، ثم أعلم بالعلة التي لأجلها حُرِّموا الفقه عن ربهم، وأن ذلك هو ختم عقوبة الإعراض بقوله: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا. وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ...﴾^(٧) الآية.

وبالجملة: فالقرآن كله لم يُنزله منزله تعالى، إلا ليفهمه، ويُعلم ويؤمهم، ولذلك خاطب به أولي الألباب الذين يعقلون، والذين يعلمون، والذين يفقهون، والذين يتفكرون، ليدبروا آياته، وليتذكر أولو الألباب.

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثلاً للآخرة؛ فمن فقه عن ربه عز وجل

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٢ / ٢٧٠، ٤ / ١٠٣، وصحيح مسلم، حديث ٩٨، ١٠٠ من الزكاة. وسنن الترمذي ٢٦٤٥، وسنن ابن ماجة ٢٢٠، ٢٢١. ومسند أحمد ابن حنبل ١ / ٣٠٦، ٢ / ٢٣٤، ٤ / ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١. وسنن الدارمي ١ / ٧٤، ٢ / ٢٩٧. والمستدرک ٣ / ١٢٨. والمعجم الكبير، للطبراني ١٠ / ٣٩٢، ١٩ / ٢٤٢، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١. وفتح الباري ١ / ١٦٠، ١٦٤، ١٣ / ٢٩٢. والدر المنثور، للسيوطي ١ / ٣٥٠. ومجمع الزوائد ١ / ١٢١، ١٢٨، ١٩٣. وتفسير القرطبي ٣ / ٣٣٠، ٧ / ٨١، ٨ / ٢٩٧. وتفسير ابن كثير ٢ / ٢٩٢، ٥ / ٢٦٧. والأسماء والصفات، للبيهقي (١٥٢).

(٢) سورة: الرعد آية: ٤. (٥) سورة: الحشر آية: ١٤.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٦٣. (٦) سورة: الإسراء آية: ٤٥.

(٤) سورة: الأنعام آية: ٦٥. (٧) سورة: الإسراء آية: ٤٦.

مراده منها؛ فقد أراح نفسه، وأجمّ فكره من هذه الجملة.
وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم، وفي تعريفه أتعبوا
قلوبهم، وواصلوا أفكارهم.
رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمشي به في الظلمات، وفرقانا نفرّق به
بين المتشابهات!

٤١ - النوع الحادي والأربعون معرفة تفسيره وتأويله

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه^(١):

قال ابن فارس) معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء، ترجع إلى ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل؛ وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة.

فأما المعنى فهو القصد والمراد؛ يقال: عَنَيْتَ بهذا الكلام كذا، أي قصدت وعَمَدت. وهو مشتق من الإظهار، يقال: عَنَتِ القِرْبَةُ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، ومنه عنوان الكتاب.

وقيل: مشتق من قولهم: عنت الأرض بنبات حسن، إذا أنبت نباتاً حسناً^(٢).

قلت: وحيث قال المفسرون: قال أصحاب المعاني فمرادهم مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجاج ومن قبله وغيرهم، وفي بعض كلام الواحدي: أكبر أهل المعاني الفراء والزجاج وابن الأنباري، قالوا كذا وكذا، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله. وحيث أطلق المتأخرون أهل المعاني، فمرادهم بهم مصنفو العلم المشهور.

وأما التفسير في اللغة، فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وأصله في

(١) في ج: «وتأويله وحقائقه».

(٢) أنظر: (فقه اللغة، لابن فارس ١٦٢).

اللغة من التفسير؛ وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف من علة المريض، فكذلك المفسر، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها، والسبب الذي أنزلت فيه، وكأنه تسمية بالمصدر، لأن مصدر «فَعَلَ» جاء أيضاً على «تَفَعَّلَ»، نحو: جَرَبَ تجربة، وكرَّم تكريمة.

وقال ابن الأنباري: قول العرب: فسرت الدابة وفسرتها، إذا ركضتها محصورة لينطلق حصرها؛ وهو يؤول إلى الكشف أيضاً.

فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به، ويقال: فسرت الشيء أفسره تفسيراً، وفسرته أفسره فسراً، والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال، وبمصدر الثاني منها سمي أبو الفتح بن جني كتبه الشارحة «الفسر».

وقال آخرون: هو مقلوب من «سفر» ومعناه أيضاً الكشف؛ يقال: سفرت المرأة سفوراً، إذا ألفت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح أضواء، وسافر فلان؛ وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، كقوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾^(١)، ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾^(٢)، فكأنه يتبع سورة بعد سورة، وآية بعد أخرى.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾^(٣) أي: تفصيلاً:

وقال الراغب: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جُعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما يبنىء عنه البول: تفسرة، وسمي بها قارورة الماء، وجعل السفر إبراز الأعيان للأبصار، فقيل سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

وفي الإصطلاح: هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات

(٣) سورة: الفرقان آية: ٢٣.

(١) سورة: البقرة آية: ٤٩.

(٢) سورة: يوسف آية: ٢٣.

النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها ومدنيّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامّها، ومطلقها ومقيّدّها، ومجملها ومفسّرها.

وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها؛ وهذا الذي مُنع فيه القول بالرأي.

وأما التأويل فأصله في اللغة من الأول، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي: إلام تؤول العاقبة في المراد به؟ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾^(١) أي: تُكشف عاقبته، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي صار إليه، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾^(٢).

وأصله من المآل، وهو العاقبة والمصير، وقد أوّلته فآل، أي صرفته فانصرف، فكان التأويل صرفُ الآية إلى ما تحتمله من المعاني.

وإنما بنوه على التفعيل لما تقدم ذكره في التفسير.

وقيل: أصله من الإيالة، وهي السياسة، فكان المؤول للكلام يسوي الكلام، ويضع المعنى فيه موضعه.

ثم قيل: التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال: والصحيح تغايرهما. واختلفوا^(٣)، فقيل: التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل، وردّ أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر.

قال الراغب: التفسير أعمّ من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ، وأمر استعمال التأويل في المعاني، كتأويل الرؤيا، وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل في غيرها. والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ.

واعلم أن التفسير في عُرف العلماء كشف معاني القرآن، وبيان المراد،

(٣) في جـ «والصحيح تغايرهما، واختلف».

(١) سورة: الأعراف آية: ٥٣.

(٢) سورة: الكهف آية: ٨٢.

أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره،
والتفسير أكثره في الجمل.

والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ، كالبَحيرة، والسَّائبة،
والوصيلة، أو في وجيز مبيّن بشرح، كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١).

وإما في كلام مضمّن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا
النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ
ظُهُورِهَا﴾^(٣).

وأما التأويل فإنه يستعمل مرة عاماً، ومرة خاصاً، نحو «الكفر» يستعمل تارة
في الجحود المطلق، وتارة في جحود الباري خاصة، و«الإيمان» المستعمل في
التصديق المطلق تارة، وفي تصديق الحق تارة. وإما في لفظ مشترك بين معان
مختلفة.

وقيل: التأويل كشف انغلق من المعنى.

ولهذا قال البجلي: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية؛ وهما
راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الربّ
تعالى.

قال أبو نصر القشيري: ويعتبر في التفسير الإتيان والسماع؛ وإنما
الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل، وما لا يحتمل إلا معنى واحداً حُمِلَ عليه. وما
احتمل معنيين أو أكثر؛ فإن وُضِعَ لأشياء متماثلة كالسواد، حمل على الجنس
عند الإطلاق، وإن وُضِعَ لمعان مختلفة، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على
الظاهر، إلا أن يقوم الدليل، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو
مجازاً، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة «المس» فإن تنافي الجمع

(٣) سورة: البقرة آية: ١٨٩.

(١) سورة: البقرة آية: ٤٣.

(٢) سورة: التوبة آية: ٣٧.

فمَجْمَلٌ يتوقف على البيان من غيره. وإن تنافيا، فقد قال قوم: يحمل على المعنيين. والوجهُ عندنا التوقف.

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري، والبغوي، والكواشي، وغيرهم: التأويلُ صرفُ الآيةِ إلى معنىٍ موافقٍ لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مُخالفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

قالوا: وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير، وقد رخص فيه أهل العلم، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١).

قيل: هو الرجل يَحْمِلُ في الحرب على مائة رجل.

وقيل: هو الذي يَقْنَطُ من رحمة الله.

وقيل: الذي يُمَسِكُ عن النفقة.

وقيل: الذي يُنْفِقُ الخبيث من ماله.

وقيل: الذي يتصدق بماله كله، ثم يتكففُ الناسَ؛ ولكلِّ منه مخرج

ومعنى.

ومثل قوله تعالى للمندوبين إلى الغزو، عند قيام التفير: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٢).

قيل: شيوخاً وشباباً. وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزاباً ومتأهلين. وقيل: نشاطاً وغير نشاط. وقيل: مرضى وأصحاء، وكلها سائغ جائز؛ والآية محمولة عليها؛ لأن الشباب والعزاب والنشاط والأصحاء خفاف، وضدهم ثقال.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾^(٣). قيل: الزكاة المفروضة، وقيل: العارية، أو الماء، أو النار، أو الكلاء، أو الرغد، أو المغرفة؛ وكلها صحيح، لأن مانع الكل آثم.

(٣) سورة: الماعون آية: ٧.

(١) سورة: البقرة آية: ١٩٥.

(٢) سورة: التوبة آية: ٤١.

وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(١).

فسره أبو عبيد، أي: لا يدوم، وقال: ثعلب: أي على شك. وكلاهما قريب؛ لأن المراد أنه غير ثابت على دينه، ولا تستقيم البصيرة فيه.

وقيل: في القرآن ثلاث آيات، في كلٍ منها مائة قول، قوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٣)، و﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٤).

فهذا وأمثاله ليس محظوراً على العلماء استخراجُه، بل معرفته واجبة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(٥).

ولولا أن له تأويلاً سائغاً في اللغة لم يبينه سبحانه.

والوقف على قوله: ﴿والراسخون﴾^(٦).

قال القاضي أبو المعالي: إنه قول الجمهور، وهو مذهب ابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فغلط.

فأما التأويل المخالف للآية والشرع، فمحظورٌ لأنه تأويلُ الجاهلين، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَمِيانِ﴾ أنهما عليٌّ وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٧) يعني الحسن والحسين رضي الله عنهما.

وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾^(٨) إنه معاوية، وغير ذلك.

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري رحمه الله:

وقد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهدتوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية، ما

(١) سورة: الحج آية: ١١.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٥٢.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٤) سورة: الإسراء آية: ٨.

(٥) سورة: الرحمن آية: ١٩ - ٢٠.

(٦) سورة: الرحمن آية: ٦٠.

(٧) سورة: البقرة آية: ٢٠٥.

عندهم إلا التشنيع عند العوام، والتكثُر عند الطَّغام، لنيل ما عندهم من الحُطام، أعفوا أنفسهم من الكدِّ والطلب، وقلوبهم من الفكر والتعب؛ لاجتماع الجهال عليهم، وازدحام ذوي الأغفال لديهم، لا يكفون الناس من السؤال، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال، مفتضحون عند السُّبْر والذُّواق، زائفون عن العلماء عند التلاق، يصادرون الناس مصادرة السلطان، ويختطفون ما عندهم اختطاف السُّرَّحان، يدرسون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرحاً، إذا سئلوا غضبوا، وإذا نُفِّروا هربوا، القحَّة رأس مالهم، والخرق^(١) والطيش خير خصالهم، يتحلون بما ليس فيهم، وينافسون فيما يردلهم، الصيانة عنهم بمعزل، وهم من الخنى والجهل في جوف منزل، وقد قال ﷺ: «المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور»^(٢) وقد قيل:

مَنْ تحلَّى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحانِ
وجرى في السِّباق جريَّة سكيِّت نفته الجيادُ عند الرهانِ

قال: حُكي عن بعضهم أنه سئل عن «الحاقَّة» فقال: الحاقَّة: جماعة من الناس إذا صاروا في المجلس قالوا: كُنَّا في الحاقَّة.

وقال آخر في قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ أَبْلَغِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾^(٣) قال: أمر الأرض بإخراج الماء، والسماء بصب الماء وكأنه على القلب.

وعن بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾^(٤) قال: إن الله ليسألكم عن الموءودات فيما بينكم في الحياة الدنيا.

(١) في ب: «رأس مالهم، والحمق».

(٢) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ١٢٦، ١٢٧ من اللباس، وسنن أبي داود ٢٩٩٧. ومسنَد أحمد بن حنبل ٦ / ١٦٧، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣. والسنن الكبرى ٧ / ٣٠٧. والمعجم الصغير، للطبراني ٢ / ١٠٦. ومجمع الزوائد ٨ / ٩٨. وفتح الباري ٩ / ٣١٧. ومسنَد الحميدي ٣١٩).

(٣) سورة: هود آية: ٤٤.

(٤) سورة: التكوير آية: ٨.

وقال آخر في قوله: ﴿فَلْيَتَنَفَّسْ أَلْمُتَنَفِّسُونَ﴾^(١) قال: إنهم تعبوا في الدنيا، فإذا دخلوا الجنة تنعموا.

قال أبو القاسم: سمعت أبي يقول: سمعت علي بن محمد الوراق يقول: سمعت يحيى ابن معاذ الرازي يقول: أفواه الرجال حوانيتها، وأسنانها صنائعها، فإذا فتح الرجل باب حانوته تبين العطار من البيطار، والتمار من الزمار، والله المستعان على سوء الزمان، وقلة الأعوان.

(١) سورة: المطففين آية: ٢٦.

فصل

كتاب الله بحره عميق، وفهمه دقيق، لا يصلُ إلى فهمه إلا مَنْ تَبَحَّرَ في العلوم، وعامَلَ الله بتقواه في السر والعلانية، وأجَلَّه عند مواقف الشبهات. واللطائف والحقائق لا يفهمها إلا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وهو شهيد، فالعبارات للعموم وهي للسمع، والإشارات للخصوص وهي للعقل، واللطائف للأولياء وهي المشاهد، والحقائق للأنبياء، وهي الاستسلام.

وللكلِّ وصف ظاهر وباطن، وحدّ ومَطْلَع، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحدّ إحكام الحلال والحرام، والمطلع - أي الإشراق - من الوعد والوعيد؛ فمن فهم هذه الملاحظة بَانَ له بسطُ الموازنة، وظهر له حال المعاينة. وفي صحيح ابن جِبَانَ عن ابن مسعود قال، قال رسول الله ﷺ: «أُنزِلَ القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن».

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه، فمن سمعه من التالي ففائده فيه عِلْمُ أحكامه، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي ﷺ يقرؤه على أمته بموعظته وتبيان معجزته، وانشرح صدره بلطائف خطابه، ومَنْ سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام، يقرؤه على النبي ﷺ، يشاهد في ذلك مطالعات الغيوب، والنطق إلى ما فيه من الوعود، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فَنِيَّ عنده، وأمَحَّتْ صفاته، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين.

وقد قال أبو الدرداء رضي الله عنه: لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً.

وقال ابن مسعود: من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن.

قال ابن سبع في «شفاء الصدور»:

هذا الذي قاله أبو الدرداء، وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر، وقد قال بعض العلماء: لكل آية ستون ألف فهم، وما بقي من فهمها أكثر. وقال آخر: القرآن يحوي سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم؛ إذ لكل كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن، وحدّ ومطلع.

وبالجملة: فالعلوم كلها داخله في أفعال الله تعالى وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته وأفعاله، فهذه الأمور تدل على أن في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً، ومتسعاً بالغاً، وأن المنقول من ظاهر التفسير ليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل، والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير، ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، والغرائب التي لا تفهم إلا باستماع فنون كثيرة. ولا بد من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها، ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر.

ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر، فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بد منها للفهم، وما لا بد فيها من استماع كثير؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فما كان الرجوع فيه إلى لغتهم، فلا بد من معرفتها أو معرفة أكثرها، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيه على طريق الفهم ليفتح بابها، ويستدل المرید بتلك المعاني التي ذكرناها من فهم باطن علم القرآن وظاهره؛ على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له، كما لا نهاية للمتكلم به؛ فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يدرك من لذة القرآن شيئاً.

ومن أحاط بظاهر التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١)، فظاهر تفسيره واضح، وحقيقة معناه غامضة؛ فإنه إثبات للرمي، ونفي له، وهما متضادان في الظاهر، ما لم يفهم أنه رمى من وجه، ولم يرم من وجه، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل.

وكذلك قال: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٢)، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله سبحانه هو المعذب، وإن كان تعالى هو المعذب بتحريك أيديهم، فما معنى أمرهم بالقتال!

فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم المكاشفات، فلا بد أن يُعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة، وتفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير.

(١) سورة: الأنفال آية: ١٧.

(٢) سورة: التوبة آية: ١٤.

فصل

لطالب التفسير مأخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

١ - الأول: النقل عن رسول الله ﷺ

وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع؛

فإنه كثير.

وإن سواد الأوراق سواد في القلب.

قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث كتب ليس لها

أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير.

قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح

متصلة، وإلا فقد صحَّح من ذلك كثير.

فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^(١)، وتفسير «الحساب اليسير» بالعرض، رواهما البخاري.

وتفسير «القوة» في: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٢) بالرمي، رواه

مسلم.

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخيل.

(١) سورة: الأنعام آية: ٨٢.

(٢) سورة: الأنفال آية: ٦٠.

وكتفسير العبادة بالدعاء، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾^(١).

٢ - الثاني: الأخذ بقول الصحابي

فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ، كما قاله الحاكم في تفسيره.

وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة:

والصواب الأول؛ لأنه من باب الرواية لا الرأي.

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال: قال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله إلا هو، ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلت، وأين نزلت؛ ولو أعلم مكاناً أحدي أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته.

وقال أيضاً: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن، والعمل بهن.

وصدور المفسرين من الصحابة: علي، ثم ابن عباس - وهو تجرد لهذا الشأن، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن علي، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن علي - ويتلوه عبدالله بن عمرو بن العاص، وكل ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدم.

مسألة:

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه. وقد حكوا في كتبهم

(١) سورة: غافر آية: ٦٠.

أقوالهم، كالضحاك ابن مزاحم، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، وأبي العالية الرياحي، والحسن البصري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومرة الهمداني وعلي بن أبي طلحة الوبلي، ومحمد بن كعب القرظي، وأبي بكر الأصب عبد الرحمن بن كيسان، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطية العوفي، وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن زيد بن أسلم.

فهذه تفاسير القدماء المشهورين، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة، ولعلّ اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآراءهم.

ومن المبرزين في التابعين الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، يتلوهم عكرمة والضحاك - وإن لم يلتق ابن عباس، وإنما أخذ عن ابن جبير.

وأما عامر السدي فكان عامر الشعبي يطعن عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراهما مقصرين في النظر.

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه «الكامل»^(١): للكلي أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول

(١) ابن عدي، هو: عبدالله بن عدي بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد: علامة بالحديث ورجاله. أخذ عن أكثر من ألف شيخ. كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي له «الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة - خ» ثمانية عشر جزءاً منه وهو - كما في كشف الظنون - ستون جزءاً، و«الانتصار» على مختصر المزني في فروع الشافعية، و«علل الحديث» ثمانية أجزاء، و«معجم» في أسماء شيوخه. و«أسماء» من روى عنهم البخاري - خ» و«أسماء الصحابة - خ» في تذكرة النوادر. وكان ضعيفاً في العربية، قد يلحن، وهو من الأئمة الثقات في الحديث. توفي سنة ٣٦٥ هـ.

أنظر: (الأعلام ٤ / ١٠٣). وسير النبلاء - خ. الطبقة العشرون. والتبيان - خ. والفهرس التمهيدي ٤١٩. وسماء السبكي في الطبقات ٢: ٢٣٣ «عبدالله بن محمد بن عدي» ومثله في كشف الظنون ١٣٨٢ ومخطوطات الظاهرية ٢٠٦. ٢٣٨ وتذكرة النوادر (٩٤).

منه، ولا أشيع فيه. وبعده مقاتل بن سليمان؛ إلا أن الكلبي يفضّل على مقاتل؛ لما في مقاتل من المذاهب الرديئة. ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين، كتفسير سُفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، والمفضل، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عباد، ويحيى بن قريش، ومالك بن سليمان الهروي، وعبد بن حميد الكشي، وعبدالله بن الجراح، وهشيم بن بشير، وصالح بن محمد اليزيدي، وعلي بن حجر بن إياس السعدي، ويحيى بن محمد بن عبدالله الهروي، وعلي بن أبي طلحة، وابن مردويه، وسنيد، والنسائي، وغيرهم.

ووقع في مسند أحمد، والبخاري، ومعجم الطبراني، وغيرهم كثير من ذلك. ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفسير، وقرب البعيد. وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. وأما أبو بكر النقاش، وأبو جعفر النحاس، فكثيراً ما استدرك الناس عليهما، وعلى سننهما مكّي، والمهدوي حسن التأليف، وكذلك من تبعهم كابن عطية، وكلهم متقن مأجور، فجزاهم الله خيراً.

تنبيه:

يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظنّ من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كلّ واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل. وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً، والمراد الجميع، فليُتفطن لذلك؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات، اختلاف المرادات، كما قيل:

عبارتُنا شتّى وحسُنك واحدٌ وكلُّ إلى ذاك الجمالِ يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع، فأما إذا لم يمكن الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة، وإلا فالصحيح المقدم، وكثيراً ما يذكر المفسرون شيئاً في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية، فيظن بعض الناس أنه قَصَرَ الآية على ذلك ولقد بلغني عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١): ما ذهب الله بوليّ إلا أتى بخير منه أو مثله.

٣ - الثالث: الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢).

وقد ذكره جماعة، ونصّ عليه أحمد بن حنبل في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل عن القرآن - تمثّل له رجل بيت من الشعر، فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنع، ولهذا قال بعضهم: في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل: الكراهة تحمّل على من يَصْرِفُ الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» عن مالك بن أنس قال: لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلته نكالاً.

٤ - الرابع: التفسير بالمقتضى

من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذي دعا به ﷺ لابن عباس في قوله: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(٣).

(١) سورة: البقرة آية: ١٠٦. (٢) سورة: الشعراء آية: ١٩٥.

(٣) أنظر: (صحيح البخاري ١ / ٤٨. وصحيح مسلم، حديث ١٣٨ من فضائل الصحابة.. =

وروى البخاري رحمه الله في كتاب «الجهاد» في «صحيحه» عن عليّ: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة، أو فهم يؤتاه الرجل^(١).

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق^(٢): للقرآن نزول وتنزل، فالنزول قد مضى، والتنزل باق إلى قيام الساعة.

ومن ها هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره في المقتضى.

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٥) فأضاف البيان إليهم.

وعليه حملوا قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»^(٦)، رواه البيهقي من طرق، من حديث ابن عباس.

وقوله ﷺ: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»^(٧)، أخرجه: أبو

= ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥. وكشف الخف ١ / ٢٢٠.
وتفسير القرطبي ١ / ٣٣، ٤ / ١٨. ومجمع الزوائد ٩ / ٢٧٦. ودلائل النبوة، للبيهقي ٦ / ١٩٢، ١٩٣. والمعجم الكبير، للطبراني ١٠ / ٣٢٠، ١١ / ١١٠، ١٢ / ٧٠. وطبقات ابن سعد ٢ / ٢ / ١٢٠.

(١) أنظر: (صحيح البخاري، الباب ١٧١ من كتاب الجهاد).

(٢) في ج: «أهل الفروق».

(٣) سورة: الإسراء آية: ٣٦.

(٤) سورة: النحل آية: ٤٤.

(٦) أنظر: (سنن الترمذي ٢٩٥٠، ٢٩٥١. ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٦٩. وتفسير القرطبي

١ / ٣٢. وتفسير الطبري ١ / ٢٧).

(٧) أنظر: (سنن الترمذي ٢٩٥٠، ٢٩٥١. ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٣٣. والمعجم

الكبير، للطبراني ٢ / ١٧٥).

داود، والترمذي، والنسائي، وقال: غريب من حديث ابن جندب.
وقال البيهقي في «شعب الإيمان»: هذا إن صح؛ فإنما أراد - والله أعلم -
الرأي الذي يَغْلِبُ من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في
النوازل، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به.

وأما الرأي الذي يُسندُه برهان فالحكم به في النوازل جائز، وهذا معنى
قول الصديق: «أَيَّ سماءَ تُظَلِّني، وأَيَّ أرضٍ تَقْلَني إذا قلت في كتاب الله
برأيي!». .

وقال في «المدخل»: في هذا الحديث نظر، وإن صحَّ فإنما أراد - والله
أعلم: فقد أخطأ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي
معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة؛
الذين شاهدوا تنزيله، وأدوا إلينا من سنن رسول الله ﷺ ما يكون تبيانا لكتاب
الله، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١).

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع، ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لم
يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم
يرد.

قال: وقد يكون المرادُ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم
وفروعه، فتكون موافقته للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمودة.

وقال الإمام أبو الحسن الماوردي في نكته: قد حمل بعض المتورعة هذا
الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده. ولو صحبتها
الشواهد، ولم يعارض شواهدَها نص صريح. وهذا عدول عما تعبدنا من معرفته
من النظر في القرآن واستنباط الأحكام منه، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ
يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٢).

(٢) سورة: النساء آية: ٨٣.

(١) سورة: النحل آية: ٤٤.

ولو صحَّ ما ذهب إليه لم يعلم شيءٌ بالاستنباط، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً، وإن صح الحديث فتأويله أن مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه، ولم يعرج على سوى لفظه، وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق، وإصابته إنفاق، إذ الغرض أنه مجرد رأي لا شاهد له، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «القرآن ذلول ذو وجوه محتملة، فاحملوه على أحسن وجوهه»^(١).

وقوله «ذلول» يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه مطيع لحامله، ينطق بألسنتهم.

الثاني: أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصُر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: «ذو وجوه» يحتمل معنيين:

أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل.

والثاني: أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي، والترغيب والترهيب، والتحليل والتحريم.

وقوله «فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: الحمل على أحسن معانيه.

الثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعمفو دون الانتقام؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله.

وقال أبو الليث: النهي إنما انصرف إلى المتشابه منه؛ لا إلى جميعه؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾؛ لأن القرآن إنما نزل حجةً على الخلق؛ فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسره، وأما مَنْ كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللغة، فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع، فيكون

(١) أنظر: (سنن الدارقطني ٤ / ١٤٥). وكنز العمال للمتقي الهندي (٢٤٦٩).

ذلك على وجه الحكاية لا على سبيل التفسير، فلا بأس به، ولو أنه يعلم التفسير، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم فلا بأس به.

ولو قال: المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحل، وهو الذي نهى عنه. انتهى.

وقال الراغب في مقدمة تفسيره:

اختلف الناس في تفسير القرآن: هل يجوز لكل ذي علم الخوض فيه؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر في العلوم، وآتسع باعه في المعارف - إلا بتوقيف عن النبي ﷺ، أو عمن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين، واحتجوا بقوله ﷺ: «مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ»، وفي رواية: «من قال في القرآن برأيه فقد كفر»^(١).

وقيل: إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره؛ والعقلاء والأدباء فوضى في معرفة الأغراض، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٢).

وقد روى عبد الرزاق في تفسيره: حدثنا الثوري عن ابن عباس؛ أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام:

قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته، يقول من الحلال والحرام، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب. وهذا تقسيم صحيح.

فأما الذي تعرفه العرب، فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب.

(١) أنظر: (سنن الترمذي ٢٩٥٠، ٢٩٥١. والمعجم الكبير للطبراني ١٧٥ / ٢. وتبليس إبليس (٣٣٤).

(٢) سورة: ص آية: ٢٩.

فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ. ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ، وتكثر شواهد من الشعر.

وأما الإعراب؛ فما كان اختلافه مُجِلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن، وإن لم يكن مجيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر ليتوصل إلى المقصود دونه؛ على أن جهله نقص في حق الجميع.

إذا تقرر ذلك؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسيبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين.

الثاني: ما لا يعذر واحد بجهله، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى.

فهذا القسم لا يختلف حكمه، ولا يلتبس تأويله، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، وأنه لا شريك له في إلهيته، وإن لم يعلم أن «لا» موضوعة في اللغة للنفي، و«إلا» للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن معنى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٢)، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به في الوجود، وإن لم يعلم أن صيغة «أفعل» مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً،

(١) سورة: محمد آية: ١٩.

(٢) سورة: البقرة آية: ٤٣.

فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعي الجهل بمعاني ألفاظه، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة.

الثالث: ما لا يعلمه إلا الله تعالى؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة، ونزول الغيث، وما في الأرحام، وتفسير الروح، والحروف المقطعة. وكل مشابه في القرآن عند أهل الحق، فلا مساع نلاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه: إما نص من التنزيل، أو بيان من النبي ﷺ، أو إجماع الأمة على تأويله؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه.

والرابع: ما يرجع إلى اجتهاد العلماء، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه، فالمفسر ناقل، والمؤول مستنبط، وذلك استنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العموم.

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه، على ما تقدم بيانه.

وكل لفظ احتمل معنيين، فهو قسمان:

أحدهما: أن يكون أحدهما أظهر من الآخر، فيجب الحمل على الظاهر إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي دون الجلي فيحمل عليه.

الثاني: أن يكونا جليتين والاستعمال فيهما حقيقة.

وهذا على ضربين:

أحدهما: أن تختلف أصل الحقيقة فيهما، فيدور اللفظ بين معنيين؛ هو في أحدهما حقيقة لغوية، وفي الآخر حقيقة شرعية، فالشرعية أولى إلا أن تدل قرينته على إرادة اللغوية، نحو قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(١)، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية، فالعرفية أولى لطريقتها على

(١) سورة: التوبة آية: ١٠٣.

اللغة، ولو دار بين الشرعية والعرفية، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم.

الضرب الثاني: لا تختلف أصل الحقيقة، بل كلا المعنيين استعمل فيهما، في اللغة أو في الشرع أو العرف على حدّ سواء.
وهذا أيضاً على ضربين:

أحدهما: أن يتنافيا اجتماعاً، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقرء؛ حقيقة في الحيض والطمهر، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله في حقه، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدى اجتهاده إلى المعنى الآخر كان ذلك مراد الله تعالى في حقه؛ لأنه نتيجة اجتهاده، وما كلف به، فإن لم يترجح أحد الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم، فمنهم من قال يُخَيَّرُ في الحَمَلِ على أيهما شاء، ومنهم من قال: يأخذ بأعظهما حكماً. ولا يبعدُ إطراد وجه ثالث، وهو أن يأخذ بالأخف. باختلاف جواب المفتين.

الضرب الثاني: ألا يتنافيا اجتماعاً، فيجب الحملُ عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، وأحفظ في حق المكلف؛ إلا أن يدلّ دليل على إرادة أحدهما. وهذا أيضاً ضربان:

أحدهما: أن تكون دلالاته مقتضية لبطلان المعنى الآخر، فيتعيّن المدلول عليه للإرادة.

الثاني: ألا يقتضي بطلانه، وهذا اختلف العلماء فيه، فمنهم من قال: يثبتُ حكمُ المدلول عليه ويكون مراداً، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر، بل يجوز أن يكون مراداً أيضاً، وإن لم يدلّ عليه دليل من خارج، لأنّ موجب اللفظ عليهما، فاستويا في حكمه - وإن ترجّح أحدهما بدليل من خارج. ومنهم من قال: ما ترجّح بدليل من خارج أثبتُ حكماً من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر.

فهذا أصل نافع معتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل، والله أعلم.

إذا تقرر ذلك فينزل قوله ﷺ: «مَنْ تكلم في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» على قسمين من هذه الأربعة:

١ - أحدهما: تفسير اللفظ لاحتياج المفسر له إلى التبحر في معرفة لسان العرب.

٢ - الثاني: حَمَل اللفظ المحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم: علم العربية واللغة والتبحر فيهما، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغ الأمر والنهي، والخبر، والمجمل والمبين، والعموم والخصوص، والظاهر والمضمر، والمحكم والمتشابه والمؤول، والحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، والمطلق والمقيّد. ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباطاً، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه؛ ومع ذلك فهو على خطر، فعليه أن يقول: يحتمل كذا ولا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به، فأدى اجتهاده إليه، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله.

فإن قيل: فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «ما نزل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبطن ولكل حرف حدّ، ولكل حد مطلع»، فما معنى ذلك؟ قلت: أما قوله: «ظهر وبطن» ففي تأويله أربعة أقوال:

١ - أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقستة على ظاهرها وقعت على معناها.

٢ - الثاني - قول أبي عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين، وباطنها عظة للآخرين.

٣ - الثالث - قول ابن مسعود رضي الله عنه - إنه ما من آية إلا عمل بها قوم، ولها قوم سيعملون بها.

٤ - الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها، وباطنها تأويلها. وقول أبي عبيدة أقربها.

وأما قوله «ولكل حرف حدّ»، ففيه تأويلان:

- ١- أحدهما: لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه.
- ٢- الثاني: معناه أن لكل حكم مقداراً من الثواب والعقاب.

وأما قوله: «ولكل حدّ مطلع» ففيه قولان:

- ١- أحدهما: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته، ويوقف على المراد به.
- ٢- والثاني: لكل ما يستحقه من الثواب والعقاب مطلع يطلع عليه في الآخرة، ويراه عند المجازاة.

وقال بعضهم: منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك آجال حادثة في أوقات آتية، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى ابن مريم وما أشبه ذلك لقوله: ﴿لَا يُجَلِّئُهَا لَوَقْتَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ومنه ما يعلم تأويله كلّ ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن؛ وذلك إبانة غرائبه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها، والموصوفات بصفاتهما الخاصة دون ما سواها، فإن ذلك لا يجمله أحد منهم، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ. أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾^(١).

لم يجهل أن معنى الفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضر، وأن الصّلاح مما ينبغي فعله مما هو منفعة، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إصلاحاً، فأما تعليم التفسير ونقله عن قوله حجة ففيه ثواب وأجر عظيم؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام.

(١) سورة: البقرة آية: ١١ - ١٢.

تنبیه :

فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن، فقليل ليس تفسيراً، وإنما هي معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة.

كقول بعضهم في ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾^(١):
إن المراد النفس، فأمرنا بقتال مَنْ يلينا، لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه.

قال ابن الصلاح في فتاويه: وقد وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي أنه صنف أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير» فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.

قال: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن، فإن النظير يُذكر بالنظير، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة، فكأنه قال: أمرنا بقتال النفس ومَنْ يلينا من الكفار، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك، كما فيه من الإبهام والالتباس! انتهى.

(١) سورة: التوبة آية: ١٢٣.

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر علي السابق.

والحق أن علم التفسير، منه ما يتوقف على النقل، كسبب النزول، والنسخ، وتعيين المبهم، وتبيين المجمل. ومنه ما لا يتوقف، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعبر.

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط، ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستنبط، تجويزاً له وأزدياداً، وهذا من الفروع في الدين.

تنخيل لما سبق:

واعلم أن القرآن قسمان:

أحدهما: ورد تفسيره بالنقل عمّن يعتبر تفسيره، وقسم: لم يرد.

١- والأول ثلاثة أنواع:

إما أن يرد التفسير عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

والثاني يُنظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم «أهل اللسان» فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قُدّم ابن عباس؛ لأن النبي ﷺ بشره بذلك حيث قال: «اللهم علمه التأويل» وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض، لقوله ﷺ «أفرضكم زيد»^(١) فإن تعذر الجمع جاز للمقلد أن يأخذ بأيها شاء.

وأما الثالث: وهم رؤوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي ﷺ ولا إلى أحد من الصحابة، رضي الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق، فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

٢ - الثاني: ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين، وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب «المفردات» فيذكر قيماً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنه اقتنصه من السياق.

(١) أنظر: (الدر المنثور، للسيوطي ٢ / ١٢٧. وطبقات ابن سعد ٢ / ٢ / ١١٥. وفتح الباري ٢٠ / ١٢. وتهذيب تاريخ ابن عساکر ٥ / ٤٤٩. وكشف الخفا ١ / ١٦٨. وسنن سعيد ابن منصور ٤).

فصل

الذي يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن، لمن يريد أن يدرك معانيه؛ وهو كتصنيف اللبني من أوائل المعادن في بناء ما يريد أن يبينه.

قالوا: وليس ذلك في علم القرآن فقط؛ بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع وغيره: وهو كما قالوا: إن المركب لا يُعلم إلا بعد العلم بمفرداته؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود من الذهني والخارجي، فنقول النظر في التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها.

أما بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة:

من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ المفردة بإزائها، وهو يتعلق بعلم اللغة^(١).

ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة، وهو من علم التصريف.

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها، وهو من علم الاشتقاق.

وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة:

(١) في ج: «وهو يتعلق بعلم العربية».

الأول: باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدّية أصل المعنى، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك مُتعلّق بعلم النحو.

الثاني: باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى؛ أعني لازم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء، وهو الذي يتكفل بإبراز محاسن علم المعاني.

الثالث: باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها، وباعتبار الحقيقة والمجاز، والاستعارة والكناية والتشبيه؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان.

والرابع: باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله، وهو يتعلق بعلم البديع.

مسألة:

وقد سبق لنا في باب الإعجاز أنّ إعجاز القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التي يتركب منها الكلام، مع ما تضمنه من المعاني، مع ملاءمته التي هي نظوم تأليفه.

فأما الأول: وهو معرفة الألفاظ، فهو أمر نقلي يؤخذ عن أرباب التفسير، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ قوله تعالى: ﴿فَاكِهَةٌ وَأَبَّاءُ﴾^(١)، فلا يعرفه، فيراجع نفسه ويقول: ما الأب؟ ويقول: إنّ هذا منك تكلف. وكان ابن عباس - وهو ترجمان القرآن - يقول: لا أعرف ﴿حناناً﴾^(٢) ولا ﴿غسلين﴾^(٣) ولا ﴿الرقيم﴾^(٤).

وأما المعاني التي تحتملها الألفاظ، فالأمر في معاناتها أشدّ لأنها نتائج العقول.

(٣) سورة: الحاقة آية: ٣٥ - ٣٦.

(٤) سورة: الكهف آية: ٩.

(١) سورة: عبس آية: ٣١.

(٢) سورة: مريم آية: ٣١.

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذف فيها أكثر؛ لأنها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه يتصل أجزاء الكلام، ويتسم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان، فليس المفرد بذرب اللسان وطلاقة كافيًا لهذا الشأن، ولا كلٌّ مَنْ أوتي خطابَ بديهة ناهضاً بحمله ما لم يجمع إليها سائر الشروط.

مسألة:

قيل: أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فقد فَصِّلَ في موضع آخر، وما اختصر في مكان فإنه قد بُسِطَ في آخر؛ فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن، وموضحة له، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

ولهذا قال ﷺ «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» (٢)، يعني: السنة؛ فإن لم يوجد في السنة يرجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب، فإن لم يوجد ذلك يرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق.

مسألة:

ويجب أن يتحرى في التفسير مطابقة المفسر، وأن يتحرز في ذلك من نقص المفسر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر، أو أن يكون في ذلك المعنى زيادة لا تليق بالعرض، أو أن يكون في المفسر زيغ عن المعنى المفسر

(١) سورة: النحل آية: ٦٤.

(٢) أنظر: (سنن أبي داود، الباب ٦ من السنة. ومسنند أحمد بن حنبل ٤ / ١٣١. و زاد المسير، لابن الجوزي ٢ / ١١٦. والتمهيد، لابن عبد البر ١ / ١٥٠. والشريعة، نلاجري ٥١).

وعدولاً عن طريقه، حتى يكون غير مناسب له ولو من بعض أنحاء، بل يجتهد في أن يكون وفقه من جميع الأنحاء وعليه بمراعاة الوضع الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف، وأن يوافي بين المفردات وتلميح الوقائع، فعند ذلك تتفجر له ينابيع الفوائد.

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾^(١) ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول به.

ومن شواهد النظم قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(٢) فإنها منتظمة مع ما قبلها منقطعة عما بعدها.

وقد يظهر الارتباط، وقد يشكل أمره؛ فمن الظاهر قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(٣) ووجه ظهوره، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فتعين أن يكون قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب سؤال؛ كأنهم لما سألوا، سمعوا ما قبله من رسول الله ﷺ، وهو: ﴿مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ أجابهم بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فترك ذكر السؤال.

ونظيره: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾^(٤).

مسألة:

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعد الحروف الواردة في القرآن.

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير «حكى الله تعالى»، وينبغي تجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري في كتابه «المرشد»: قال معظم أئمتنا:

(٣) سورة: يونس آية: ٣٤.

(٤) سورة: يونس آية: ٣٥.

(١) سورة: البقرة آية: ٣٧.

(٢) سورة: الطلاق آية: ٤.

لا يقال: «كلام الله يحكى»، ولا يقال: «حكى الله» لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء، وليس لكلامه مثل. وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف، كـ «ما»^(١) في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢)، والكاف في نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) ونحوه.

والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد ما لا معنى له، وكلامُ الله منزّه عن ذلك.

ومن نص على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري^(٤)، فذكر أبو عبدالله أحمد بن يحيى بن سعيد الداودي في الكتاب «المرشد» له، في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري: وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان أنه كان يقول: ليس في القرآن صلة بوجه، وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا، ثم حكى عن أبي داود مثله، يزعم الصلة فيها، كقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٥)، وقال: إن «ما» ها هنا للتعليل، مثل: «أحبب حبيبك هوناً ما».

(١) في أ، ب: «كالباء».

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٥٩.

(٣) سورة: الشورى آية: ١١.

(٤) أبو داود الظاهري، هو داود بن علي، وقد سبق الترجمة له.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٦.

فصل

التأويل ينقسم إلى مُنقاد ومستكره:

فالأول ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح، وقد يقع فيه الخلاف بين

الأئمة:

إما لاشتراك في اللفظ، نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(١): هل هو من بَصَرَ العين أو القلب؟

وإما لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(٢)، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده أو عائد إلى الجميع؟

وإما لغموض المعنى ووجازة النظم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

وإما لغير ذلك.

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرض على الحجة، وذلك على أربعة

أوجه:

الأول: أن يكون لفظاً عاماً، فيختص ببعض ما يدخل تحته، كقوله:

﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، فحمله بعضهم على علي رضي الله عنه فقط.

(١) سورة: الأنعام آية: ١٠٣ . (٢) سورة: البقرة آية: ٢٢٧ .

(٣) سورة: النور آية: ٤ . (٤) سورة: التحريم آية: ٤ .

والثاني: أن يُلَفَّقَ بين اثنين؛ كقول مَنْ زعم تكليفَ الحيوانات في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(١) مع قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٢): إنهم مكلفون كما نحن.

الثالث: ما استعير فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٣) في حَمَلِهِ على حقيقته.

الرابع: ما أشعر به باشتقاق بعيد، كما قال بعض الباطنية في البقرة إنه إنسان يَبْقُرُ عن أسرار العلوم، وفي الهدهد إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب.

والأول أكثر ما يروج على المتفهمة الذين لم يتبحروا في معرفة الأصول، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات.

فائدة:

رُوي عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلَقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾^(٤) فقال: الموت.

قال السهيلي: وهو تفسير يحتاج لتفسير.

ورأيت لبعض المتأخرين أن مُراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء، كما جاء أنه يُذبح على الصراط، فكانَ المعنى: لو كنتم حجارة أو حديدًا لبادر إليكم الموت، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بد لكم من الموت. والله أعلم بتأويل ذلك.

قال: وبقي في نفسي من تأويل هذه الأشياء حتى يكمل الله نعمته في فهمها.

(٣) سورة: القلم آية: ٤٢.

(١) سورة: فاطر آية: ٢٤.

(٤) سورة: الإسراء آية: ٥١.

(٢) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

فصل

أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر والتفكر :

واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبر أو هوى، أو حب الدنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو معتمداً على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعاً إلى معقوله؛ وهذه كلها حجب وموانع، وبعضها أكد من بعض؛ إذا كان العبد مُصْغِياً إلى كلام ربّه، ملقياً السمع وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه، ناظراً إلى قدرته، تاركاً للمعهود من علمه ومعقوله، متبرئاً من حوله وقوته، معظماً للمتكلم، مفتقراً إلى التّهم، بحلٍ مستقيم، وقلب سليم، وقوة علم وتمكّن سمع لفهم الخطاب، وشهادة غيب الجواب، بدعاء وتضرع، وابتئاس وتمسك، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتح العليم. وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف المتكلم؛ من الوعد بالتشويق، والوعيد بالتخويف، والإنذار بالتشديد؛ فهذا القارىء أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن؛ وفي مثل هذا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (١).

وهذا هو الراسخ في العلم؛ جعلنا الله من هذا الصنف، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٢).

(٢) سورة: الأحزاب آية: ٤.

(١) سورة: البقرة آية: ١٢١.

فصل

وفي القرآن علم الأولين والآخرين، وما من شيء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهمه الله تعالى، حتى إن بعضهم استنبط عمر النبي ﷺ ثلاثاً وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين: ﴿وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾^(١)، فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن في فقدته.

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿أُبَعَثُ حَيًّا﴾^(٣) ثلاث وثلاثون كلمة، وعمره ثلاث وثلاثون سنة.

وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعمائة من قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾^(٤) فإن الألف بائتين والداد بسبعمائة.

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس ومخيلصه من أيدي العدو في أول سورة الروم بحساب الجمل، وغير ذلك.

(٣) سورة: مريم آية: ٣٣.

(٤) سورة: الزلزلة آية: ١.

(١) سورة: المنافقون آية: ١١.

(٢) سورة: مريم آية: ٣٠.

فصل

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشيء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُدِينَنَّ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...﴾^(١) الآية، ولم يذكرُ الأعمام والأخوال، وهم من المحارم، وحكمهم حكم مَنْ سُمِّيَ في الآية.

وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال: لثلا يضعها العم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها، وكذا الخال، فيُفضي إلى الفتنة. والمعنى فيه أن كلَّ من استثنى مشترك بابنه في المحرمية إلا العم والخال. وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن.

ولقائل أن يقول: هذه المفسدة محتملة في أبناء بعولتهن، لاحتمال أن يذرهما أبو البعل عند ابنه الآخر، وهو ليس بمحرم لها، وأبو البعل ينقض: قولهم إن من استثنى اشترك هو وابنه في المحرمية.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ...﴾^(٢) الآية، ولم يذكر الأولاد، فقليل لدخولهم في قوله: ﴿بُيُوتِكُمْ﴾^(٣).

(١) سورة: النور آية: ٣١.

(٢) سورة: النور آية: ٦١.

(٣) سورة: النور آية: ٦١.

فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بين في نفسه
فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين بنفسه، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره، وهو كثير.
ومنه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ...﴾ (١) الآية.

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ (٢) الآية.

وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٣).

وقوله: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ (٤).

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا﴾ (٥).

وإلى ما ليس بين بنفسه فيحتاج إلى بيان.

وبيانه إما فيه في آية أخرى، أو في السنة، لأنها موضوعة للبيان، قال
تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٦).

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: التوبة آية: ١١٢. | (٤) سورة: يس آية: ١٣. |
| (٢) سورة: الأحزاب آية: ٣٥. | (٥) سورة: النساء آية: ٤٧. |
| (٣) سورة: المؤمنون آية: ١. | (٦) سورة: النحل آية: ٤٤. |

والثاني ككثيرٍ من أحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج والمعاملات، والأنكحة، والجنايات، وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١)، ولم يذكر كيفية الزكاة، ولا نصابها، ولا أوقاتها، ولا شروطها، ولا أحوالها، ولا مَنْ تجب عليه مَمَّن لا تجب عليه، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها.

وكقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢) ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٣) ولم يبين أركانه ولا شروطه، ولا ما يحل في الإحرام وما لا يحل، ولا ما يوجب الدم ولا ما لا يوجبه، وغير ذلك.

والأول قد أرشدنا النبي ﷺ، بما ثبت في الصحيحين: عن ابن مسعود لما نزل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^(٤)، شق ذلك على المسلمين فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه! قال: «ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٥).

فحمل^(٦) النبي ﷺ الظلم ما هنا على الشرك، لمقابلته بالإيمان. واستأنس عليه بقول لقمان.

وقد يكون بيانه مضمراً فيه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٧)، فهذا يحتاج إلى بيان؛ لأن ﴿حَتَّىٰ﴾ لا بد لها من تمام، وتأويله: حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها.

(٤) سورة الأنعام آية: ٨٢.

(٥) سورة: لقمان آية: ١٣.

(١) سورة: الأنعام آية: ١٤١.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٥.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٩٧.

(٦) أنظر: (صحيح البخاري ٤ / ١٩٨. وسنن الترمذي ٣٦٠١٧. ومشكاة المصابيح،

للتبريزي ٥١٣١).

(٧) سورة: الزمر آية: ٧٣.

ومثله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(١) أي: «لكان هذا القرآن»، على رأي النحويين.

قال ابن فارس: ويسمى هذا عند العرب الكف.

وقد يُومىء إلى المحذوف، إما متأخر كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٢) فإنه لم يجيء له جواب في اللفظ، لكن أوماً إليه قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، وتقديره: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ كمن قسا قلبه؟

وإما متقدم كقوله تعالى: ﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ آتَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٤)، فإنه أوماً إلى ما قبله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾^(٥)، كأنه قال: أهدا الذي هو هكذا خير أم من هو قانت؟ فأضمر المبتدأ.

ونظيره: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ﴾^(٦)، ومن هذه صفته ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾^(٧).

وقد يكون بيانه واضحاً وهو أقسام:

أحدها: أن يكون عقبه، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٨)

قال محمد بن كعب القرظي تفسيره: ﴿لَمْ يَلِدْ. وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٩).

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(١٠).

-
- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: الرعد آية: ٣١. | (٦) سورة: محمد آية: ١٥. |
| (٢) سورة: الزمر آية: ٢٢. | (٧) سورة: محمد آية: ١٥. |
| (٣) سورة: الزمر آية: ٢٢. | (٨) سورة: الإخلاص آية: ٢. |
| (٤) سورة: الزمر آية: ٩. | (٩) سورة: الإخلاص آية ٣ - ٤. |
| (٥) سورة: الزمر آية: ٨. | (١٠) سورة: المعارج آية: ١٩. |

قال أبو العالية تفسيره: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً. وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً﴾ (١).

وقال ثعلب: سألني محمد بن طاهر: ما الهلع؟ فقلت: قد فسره الله تعالى.

وكقوله: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ (٢) فسره بقوله: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾ (٣).

وقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ (٤) ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعزيراً فنزلت الآية مطلقة، اكتفاء بالدلالة الظاهرة، على أنه لا يعذبهما الله، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ، فلما قال المشركون: هذا المسيح وعزير قد عبدا من دون الله أنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (٥).

وقوله: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (٦) ففسر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار.

وفيها لطيفة، وهي تقديم الخوف على الطمع إذ كانت الصواعق تقع من أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد تواتر البرقات، فإن تواترها لا يكاد يكذب، فقدم الخوف على الطمع، ناسخاً للخوف، كمجيء الفرج بعد الشدة.

وكقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ...﴾ (٧) الآية.

وفيها لطيفة: حيث بدأ بالماشي على بطنه؛ فإنها سيقت لبيان القدرة، وهو

(٥) سورة: الأنبياء آية: ١٠١.

(٦) سورة: الرعد آية: ١٢.

(٧) سورة: النور آية: ٤٥.

(١) سورة: المعارج آية: ٢١.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٩٧.

(٣) سورة: آل عمران: ٩٧.

(٤) سورة: الأنبياء آية: ٩٨.

أعجب من الذي بعده، وكذا ما يمشي على رجلين أعجب ممن يمشي على أربع.

وكقوله تعالى: ﴿فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١)، فهذا عام في المسلم والكافر، ثم بين أن المراد^(٢) «المؤمنات» بقوله: ﴿مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٣) فخرج تزوج الأمة الكافرة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾^(٤) فإن الأول اسم منه والثاني «أفعل» تفضيل، بدليل قوله بعده: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٥)، ولهذا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم، والثاني بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم، وما هو «أفعل» منه بالإمالة وتركها.

فإن قلت: فقد قال النحويون: «أفعل» التفضيل لا يأتي من الخلق، فلا يقال: زيد أعمي من عمرو، لأنه لا يتفاوت!

قلت: إنما جاز في الآية لأنه من عمي القلب، أي من كان في هذه الدنيا أعمي القلب عما يرى من القدرة الإلهية، ولا يؤمن به، فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة أعمي أن يؤمن به؛ أي أشد عمى. ولا شك أن عمي البصيرة متفاوت^(٦).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾^(٧).

قال: البيهقي في «شعب الإيمان»؛ الأشبه أن المراد بالصبر هنا الصبر على الشدائد؛ لأنه أتبع مدح الصابرين بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَنَبِّشِرِ الصَّابِرِينَ. الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ﴾^(٨).

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة: النساء آية: ٢٥. | (٥) سورة: الإسراء آية: ٧٢. |
| (٢) في ج: «ثم ولم المراد». | (٦) في ج: «عمي البصيرة متقارب». |
| (٣) سورة: النساء آية: ٢٥. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٥٣. |
| (٤) سورة: الإسراء آية: ٧٢. | (٨) سورة: البقرة آية: ١٥٤، ١٥٥. |

الثاني: أن يكون بيانه منفصلاً عنه في السورة معه أو في غيره، كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١) وبيانه في سورة الانفطار، بقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ. يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٢).

وقوله في سورتي النمل والقصص: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾^(٣)، ولم يبين في ليل ولا نهار، وبيته في سورة الدخان بقوله: ﴿في ليلة مباركة﴾^(٤) ثم بينها في ليلة القدر بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٥) فالمباركة في الزمان، هي ليلة القدر في هذه السورة؛ لأنَّ الإنزال واحد، وبذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان، وعجبُ كيف غفل عن ذلك.

وقد استنبط بعضهم هنا بياناً آخر، وهو أنها ليلة سبعة عشر، من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّمَيِّ الْجَمْعَانِ﴾^(٦) وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان؛ وفي ذلك كلام.

وقوله تعالى: ﴿أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٧) فسرّه في آية الفتح: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٨).

وقوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ. وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٩)، وقد فسرّه في سورة فاطر: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(١٠).

وقوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا﴾^(١١)، بين ذلك بقوله في النحل: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَى﴾^(١٢).

(١) سورة: الفاتحة آية: ٤. (٧) سورة: المائدة آية: ٥٤.

(٢) سورة: الانفطار آية: ١٧ - ١٩. (٨) سورة: الفتح آية: ٢٩.

(٣) سورة: النمل، القصص آية: ٨٩ - ٨٤. (٩) سورة: الحج آية: ٢٣ - ٢٤.

(٤) سورة: الدخان آية: ٣. (١٠) سورة: فاطر آية: ٣٤.

(٥) سورة: القدر آية: ١. (١١) سورة: الزخرف آية: ١٧.

(٦) سورة: الأنفال آية: ٤١. (١٢) سورة: النحل آية: ٥٨.

وذكر الله الطلاق مجملاً، وفسره في سورة الطلاق.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١)، فاستثنى الأزواج وملك اليمين، ثم حظر تعالى الجمع بين الأختين، وبين الأم والابنة والرابّة بالآية الأخرى^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾^(٣) فإن ظاهرة مشكل؛ لأن الله سبحانه قد هدى كثيراً كثيراً وماتوا مسلمين، وإنما المراد لا يهدي مَنْ كان في علمه أنه قد حقت عليه كلمة العذاب، وبيانه بقوله تعالى في السورة: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(٤).

وقوله في سورة أخرى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٦) وكثير من الناس يدعون فلا يستجاب لهم، وبيانه بقوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾^(٧)، فيبين أن الإجابة متعلقة بالمشيئة؛ على أن النبي ﷺ قد فسّر الإجابة بقوله: «ما من مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطيعة رحيم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث خصال، إما أن يعجل دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها»^(٨).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٩) وكثير من

(١) سورة: المؤمنون آية: ٦. (٥) سورة: يونس آية: ٩٦ - ٩٧.

(٢) سورة: النساء آية: ٢٣. (٦) سورة: البقرة آية: ١٨٦.

(٣) سورة: الزمر آية: ٣. (٧) سورة: الأنعام آية: ٤١.

(٤) سورة: الزمر آية: ١٩.

(٨) أنظر: (مسند أحمد بن حنبل ٣ / ١٨. ومجمع الزوائد ١١ / ٩٦. والترغيب والترهيب ٢ /

٤٧٨. ومشكاة المصابيح، للتبريزي ٢٢٥٩. والتمهيد، لابن عبد البر ١٠ / ١٩٧.

وتفسير القرطبي ١ / ٣١٠).

(٩) سورة: الشورى آية: ٢٠.

الناس يريد ذلك فلا يحصل له، وبيانه في قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾^(١) فهو كالذي قبله متعلق بالمشيئة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢)، وقال في آية أخرى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣)؛ فإنه قد يستشكل اجتماعهما؛ لأن الوجَل خلاف الطمأنينة؛ وهذا غفلة عن المراد؛ لأن الاطمئنان إنما يكون عن ثلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم؛ وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل، والوجَل إنما يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى، وما يستحق به الوعيد بتوجيه القلوب كذلك.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٤) لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم، ووثقوا به، فانفض عنهم الشك والارتباب الذي يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام تعوداً، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب لثلج الصدور وانتفاء الشك، ونظائره كثيرة.

ومنه قوله تعالى في قصة لوط: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾^(٥)، فلم يستن امرأته في هذا الموضوع، وهي مستثناة في المعنى بقوله في الآية الأخرى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾^(٦) فأظهر الاستثناء في هذه الآية.

وكقوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٧)؛ اختصر جوابه لبيانه في موضع آخر: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٨).

-
- (١) سورة: الإسراء آية: ١٨ .
(٢) سورة: الرعد آية: ٢٨ .
(٣) سورة: الأنفال آية: ٢ .
(٤) سورة: الزمر آية: ٢٣ .
(٥) سورة: الحجر آية: ٦٥ .
(٦) سورة: هود آية: ٨١ .
(٧) سورة: الحجر آية: ٥٢ .
(٨) سورة: الذاريات آية: ٢٥ .

وكقوله: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ...﴾ (١) الآية؛ فإنها نزلت تفسيراً
وبياناً لمجمل قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (٢)، لأن هذه لما
نزلت لم يفهم مرادها.

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ (٣) هي تفسير لقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ
آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ (٤) الآية.

وقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ
نَصِيبٌ...﴾ (٥) الآية، فإن هذه الآية مجملة، لا يعلم منها من يرث من الرجال
والنساء بالفرض والتعصيب، ومن يرث ومن لا يرث، ثم بينه في آية أخرى
بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾ (٦) الآيات.

وكقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (٧)؛ فهذا
الاستثناء مجمل، بينه في آية أخرى بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدُكُمْ وَلَحْمُ
الْخَنزِيرِ﴾ (٨).

وكقوله: ﴿لَيْسَ لَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ...﴾ (٩) الآية، فهذا الابتلاء
مجمل لا يعلم أحد في الحل أم في الحرم! بينه قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ
حُرْمٌ...﴾ (١٠) الآية.

وكقوله: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (١١) وهذا المجمل بينه في آية
أخرى بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ...﴾ (١٢) الآية.

-
- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ١٧٨. | (٧) سورة: المائدة آية: ١. |
| (٢) سورة: المائدة آية: ٤٥. | (٨) سورة: المائدة آية: ٣. |
| (٣) سورة: النساء آية: ٧. | (٩) سورة: المائدة آية: ٩٤. |
| (٤) سورة: النساء آية: ٢٢. | (١٠) سورة: المائدة آية: ٩٥. |
| (٥) سورة: النساء آية: ٧. | (١١) سورة: الروم آية: ٣. |
| (٦) سورة: النساء آية: ١١. | (١٢) سورة: الفتح آية: ٢٨. |

وكقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾^(١).

قال العلماء: بيان هذا العهد قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ...﴾^(٢) الآية، فهذا عهده عز وجل، وعهدهم تمام الآية: في قوله: ﴿لَا كُفْرَانَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ...﴾^(٣) فإذا وفوا العهد الأول أعطوا ما وعدهوا.

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾^(٤) يُرَدُّ عَلَيْهِمْ بقوله: ﴿يَسْ. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ. إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، فقيل لهم: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٧)، وقيل بل نزل بعده: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾^(٨) والتقدير: إن كشفنا العذاب تعودوا.

وقوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^(٩)، فردَّ عليهم بقوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾^(١٠).

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾^(١١)، بيانه: ﴿الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾^(١٢).

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾^(١٣) فقيل لهم: ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(١٤).

(٨) سورة: للدخان آية: ١٥.

(٩) سورة: الزخرف آية: ٣١.

(١٠) سورة: القصص آية: ٦٨.

(١١) سورة: الفرقان آية: ٦٠.

(١٢) سورة: الرحمن آية: ٢، ١.

(١٣) سورة: الأنفال آية: ٣١.

(١٤) سورة: الإسراء آية: ٨٨.

(١) سورة: البقرة آية: ٤٠.

(٢) سورة: المائدة آية: ١٢.

(٣) سورة: المائدة آية: ١٢.

(٤) سورة: الرعد آية: ٤٣.

(٥) سورة: يس آية: ١ - ٣.

(٦) سورة: الدخان آية: ١٢.

(٧) سورة: المؤمنون آية: ٧٥.

وقوله: ﴿وَانظَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾ (١)، فقيل لهم في الجواب: ﴿فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ...﴾ (٢) الآية.

ومنه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنتَصِرُونَ﴾ (٣) فقيل لهم: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ (٤).

ومنه: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ (٥)؛ فرد عليهم بقوله: ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ (٦).

وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾ (٧) ردّ عليهم بقوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ (٨).

وقوله: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ (٩)، فقيل لهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (١٠).

وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (١١) فقيل في سورة أخرى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ (١٢).

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (١٣)، تفسيرُ هذا الاختصاص ما قال في سورة أخرى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾ (١٤) الآية.

(٨) سورة: الحاقة آية: ٤٤ - ٤٥.

(٩) سورة: الفرقان آية: ٧.

(١٠) سورة: الفرقان آية: ٢٠.

(١١) سورة: الفرقان آية: ٣٢.

(١٢) سورة: الإسراء آية: ١٠٦.

(١٣) سورة: النمل آية: ٤٥.

(١٤) سورة: الأعراف آية: ٧٥.

(١) سورة: ص آية: ٦.

(٢) سورة: فصلت آية: ٢٤.

(٣) سورة: القمر آية: ٤٤.

(٤) سورة: الصافات آية: ١٥.

(٥) سورة: آل عمران آية: ١٦٨.

(٦) سورة: آل عمران آية: ١٥٤.

(٧) سورة: الطور آية: ٣٣.

وقوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (١) وفسرها في موضع آخر بقوله: ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (٢).

ومنه حكاية عن فرعون لعنه الله: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (٣)، فردّ عليه في قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (٤).

وقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾ (٥)، وذكر هذا الحلف في قوله: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (٦).

وقوله في قصة نوح عليه السلام: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾ (٧) بين في مواضع أخرى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (٨).

وقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ (٩) أي أوعية للعلم، فقليل لهم: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٠).

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (١١) قال: فإن آية البقرة وهي قوله: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (١٢) تدل على أن قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ (١٣) لم يكن عن نفسه، وإنما أراد به مطالبة قومه، ولم يثبت في التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه، وسؤالهم ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (١٤) بينه في آية النساء بقوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ (١٥).

(١) سورة: يونس آية: ٦٤.

(٢) سورة: فصلت آية: ٣٠.

(٣) سورة: غافر آية: ٢٩.

(٤) سورة، هود آية: ٩٧.

(٥) سورة: المجادلة آية: ١٨.

(٦) سورة: الأنعام آية: ٢٣.

(٧) سورة: القمر آية: ١٠.

(٨) سورة: الأنبياء آية: ٧٧.

(٩) سورة: البقرة آية: ٨٨.

(١٠) سورة: الإسراء آية: ٩٥.

(١١) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(١٢) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(١٣) سورة: البقرة آية: ٥٥.

(١٤) سورة: الفاتحة آية: ٧.

(١٥) سورة: النساء آية: ٦٩.

فإن قيل: فهلاً فسرها آية مريم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ...﴾ (١) الآية! قيل: لا نسلّم أولاً أن هذه الآية في النبيين فقط، لقوله: ﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ (٢)، وقوله: ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ (٣)، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم.

كيف وقد ذكرت مريم وهي صديقة على أحد القولين؟ ولو سلّم أنها في الأنبياء خاصة، فهم بعض من أنعم الله عليهم، وجعلهم في آية النساء صنفاً من المنعم عليهم، فكانت آية النساء من حيث هي عامة أولى بتفسير قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (٤)؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أنعم عليهم، وذلك هو معنى قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٥).

والرغبة إلى الله تعالى في الثبات عليها، هي نفس الطاعة لله ولرسوله، فإن العبد إذا هُدي إلى الصراط المستقيم، فقد هُدي إلى الطاعة المقتضية أن يكون مع المنعم عليهم.

وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التي في سورة

مريم.

(١) سورة: مريم آية: ٥٨.

(٢) سورة: مريم آية: ٥٨.

(٣) سورة: مريم آية: ٥٨.

(٤) سورة: الفاتحة آية: ٧.

(٥) سورة: الفاتحة آية: ٦.

فصل

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمر ويحمل على غيره، لأنه أولى بذلك الاسم منه:

وله أمثلة: منها تفسيرهم السبع المثاني^(١) بالفاتحة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثاني^(٢).

ومنها قوله عن أهل الكساء: «هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»^(٣).

وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج، وفيهن نزلت، ولا يمكن خروجن عن الآية، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٤) فعلم أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت: الذكور والإناث. بخلاف قوله: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾^(٥).

ودل على أن علياً وفاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج.

(١) سورة: الحجر آية: ٨٧.

(٢) سورة: الزمر آية: ٢٣.

(٣) أنظر: (تاريخ بغداد ١٠ / ٢٧٨ . والضعفاء، للعقيلي ٣ / ٣٠٤). والمعجم الكبير، للطبراني ٩ / ١١).

(٤) سورة: الأحزاب آية: ٣٣.

(٥) سورة: الأحزاب آية: ٣٢.

ومنها قوله ﷺ عن المسجد الذي أسس على التقوى: «هو مسجدي هذا»^(١) وهو يقتضي أنّ ما ذكره أحقّ بهذا الإسم من غيره، والحصر المذكور حصر الكمال، كما يقال: هذا هو العالم العدل، وإلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى، وسياق القرآن يدلّ على أنه مراد بالآية.

(١) أنظر: (صحيح مسلم، حديث ٥١٤ من كتاب الحج. وسنن الترمذي ٣٠٩٩. وسنن النسائي ٣٦ / ٢. ومسند أحمد بن حنبل ٣ / ٨، ٨٩، ٩١ / ٥، ١١٦، ٣٣١، ٣٣٥. والسنن الكبرى، للبيهقي ٥ / ٢٤٦. والمستدرک ١ / ٤٨٧، ٢ / ٣٣٤. والمعجم الكبير، للطبراني ٥ / ١٤٥، ٦ / ٢٥٤. ومصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٣٧٢. وزاد المسير ٣ / ٥٠١. ودلائل النبوة، للبيهقي ٥ / ٢٦٤. والدر المنثور ٣ / ٧).

فصل

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين وفي موضع آخر ما يعينه لأحدهما:

كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾^(١) فيحتمل أن يكون السمع معطوفاً على ﴿ختم﴾ ويحتمل الوقف على ﴿قلوبهم﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب؛ وهذا أولى، لقوله في الجاثية: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾^(٢).

وقوله تعالى في سورة الحجر: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٣)، فالاستثناء منقطع لقوله في الإسراء: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٤)، ولو كان متصلاً لاستثناهم، فلما لم يستثنهم دلّ على أنهم لم يدخلوا.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾^(٥).

فقد قيل: إن حياة كل شيء إنما هو بالماء.

قال ابن درستويه: وهذا غير جائز في العربية، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿حي﴾ مجروراً، ولكان منصوباً، وإنما ﴿حي﴾ صفة لشيء. ومعنى

(٤) سورة: الإسراء آية: ٦٥.

(٥) سورة: الأنبياء آية: ٣٠.

(١) سورة: البقرة آية: ٧.

(٢) سورة: الجاثية آية: ٢٣.

(٣) سورة: الحجر آية: ٤٢.

الآية: خَلَقَ الخَلْقَ من الماء، ويدلُّ له قوله في موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾^(١).

ومما يحتمل قوله تعالى: ﴿فَأَقْذِفِي فِي الْيَمِّ فَأَلِيْقِيهِ الْيَمِّمَ بِالسَّاحِلِ﴾^(٢)، فإن ﴿فَلْيَلْقِهِ﴾ يحتمل الأمر والخبر، كأنه قال: «فاقذفيه في اليم يلقى اليم» ويحتمل أن يكون أمراً بالقاءه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾^(٣)، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيداً فريداً من ماله وولده.

وفي الآية بحث آخر، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها، وفي قوله: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾^(٤)، أن تكون الواو عاطفة^(٥)؛ وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه ﷺ أن يتركه، وكأنه قال: اتركني واطرك مَنْ خلقت وحيداً، وكذلك اتركني واطرك المكذِّبين، فيتعين أن يكون المراد: خَلُّ بيني وبينهم، وهي وأو «مع» كقوله: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها».

وقد يكون للفظ ظاهر وباطن، كقوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾^(٦)، ظاهره الكعبة، وباطنه القلب.

قال العلماء: ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم، والأولى عند آخرين، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه.

(١) سورة: النور آية: ٤٥.

(٢) سورة: طه آية: ٣٩.

(٣) سورة: المدثر آية: ١١.

(٤) سورة: المزمل آية: ١١.

(٥) أنظر: (إملاء ما من به الرحمن، للعكبري ١٤٦).

(٦) سورة: البقرة آية: ١٢٥.

فصل

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور:

أحدها: ردّ الكلمة لصدّها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْع مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١) أي «ولا كفوراً» والطريقة أن يردّ النهي منه إلى الأمر، فنقول معنى: «أطع هذا أو هذا»: أطع أحدهما، وعلى هذا معناه في النهي: ولا تطع واحداً منهما.

الثاني: ردها إلى نظيرها، كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢)، فهذا عام، وقوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾^(٣) قولٌ حدّ أحد طرفيه وأرخصي الطرف الآخر إلى غير نهاية؛ لأن أول ما فوق اثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له. وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾^(٤) محدودة الطرفين، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل، وأمسك الله عن ذكر اثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها.

وأما قوله في الأخوات: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ...﴾^(٥) الآية فذكر الواحدة والاثنتين، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن، فضمّن كلّ واحدٍ من الفصلين ما كفّ عن ذكره في الآخر، فوجب حمل كل واحدٍ منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره.

(٤) سورة: النساء آية: ١١.

(٥) سورة: النساء آية: ١٧٦.

(١) سورة: الإنسان آية: ٢٤.

(٢) سورة: النساء آية: ١١.

(٣) سورة: النساء آية: ١١.

الثالث: ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾^(١)، يحتمل أن يكون معناها: من كان يريد أن يعز أو تكون العز له؛ لكن قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾^(٢)، يحتمل أن يكون معناها: من كان يريد أن يعلم لمن العزة، فإنها لله.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٣)، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته المعينة، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المال، والصلب على من جمعهما، والقطع على من أخذ المال ولم يقتل، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السعي في الأرض بالفساد.

الرابع: دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظرته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٤) كيف تجد سياقه يدل على أنه اللذيل الحقير!

الخامس: ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي، وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهة، ثم يستعار من المشابهة لمشابهة المشابه، ويتباعد عن المسمى الحقيقي بدرجات، فيذهب عن الذهن الجهة المسوغة لنقله من الأول إلى الآخر؛ وطريق معرفة ذلك بالتدرج، كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)؛ وذلك أن أصل «دون» للمكان الذي هو أنزل من مكان غيره، ومنه الشيء الدون للحقير، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقليل: زيد دون عمرو في العلم والشرف، ثم اتسع فيه، فاستعير في كل ما يتجاوز حداً إلى

(٤) سورة: الدخان آية: ٤٩.

(٥) سورة: آل عمران آية: ٢٨.

(١) سورة: فاطر آية: ١٠.

(٢) سورة: فاطر آية: ١٠.

(٣) سورة: المائدة آية: ٣٣.

حدّ، وتخطّى حكماً إلى حكم آخر، كما في الآية المذكورة، والتقدير: لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١) أي: تجاوزوا الله في دعائكم إلى دعاء آلهتكم، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة، أي: لا تستشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن البيّنات من الناس، بل اثبتوا بيّنة تكون حجة عند الحكام. وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم: «الله يشهد لنا عليكم» هذا إذا جعلت «من دون الله» متعلقاً «بادعوا» فإن جعلته متعلقاً بـ ﴿شهداءكم﴾ احتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون المعنى: ادعوا الذين تجاوزتم في زعمكم شهادة الله، أي شهادتهم لكم يوم القيامة.

والثاني: على أن يراد بشهادتكم آلهتكم، أي ادعوا الذين تجاوزتم في اتخاذكم ألوهية الله، إلى ألوهيتهم.

ويحمل أن يكون التقدير: «من دون الله» أي: من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله؛ وفي هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجليّ بالباطل اللجلجيّ. وتعليقه بادعوا على هذا جائز.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾^(٢)، فإنه عطفه على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾^(٣) لأنها بمعنى «هل رأيت».

السادس: معرفة النزول، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى، وسبق منه في أول الكتاب جملة، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه، وكان عروة بن الزبير، قد فهم من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٤) أن السعي

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٥٨.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٥٨.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٥٩.

ليس بركن، فردت عليه عائشة ذلك وقالت: لو كان كما قلت، لقال: ﴿فلا جناح عليه ألا يطوف بهما﴾، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة؛ لأنه كان وقع فرع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام؛ فلما جاء الإسلام، كرهوا الفعل الذي كانوا يشركون به، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم، وأمرهم بالطواف. رواه البخاري في صحيحه. فثبت أنها نزلت ردًّا على من كان يمتنع من السعي^(١).

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم في سؤاله ابن عباس: ﴿لئن كان كلُّ امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون﴾. فقال ابن عباس: هذه الآيات نزلت في الكتاب، ثم تلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٢)، وتلا: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(٣).

قال ابن عباس: سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه، وأخبروه بغيره فخرجوا، وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ما سألهم عنه^(٤).

وقد سبق فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره.

ومن هذا ما قاله الشافعي^(٥) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(٦) أنه لا متمسك فيها لمالك على العموم؛ لأنهم سألوا رسول الله ﷺ عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء، وحكاها غير سعيد بن جبير.

السابع: السلامة من التدافع، كقوله تعالى:

(١) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ١٠١. وتفسير الطبري ٣ / ٢٢٢).

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٨٧.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٨٨.

(٤) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ١١٥).

(٥) أنظر: (الرسالة، للشافعي ٢٠٦ : ٢٠٨).

(٦) سورة: الأنعام آية: ١٤٥.

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾^(١).

فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة؛ بل بعضهم لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله ﷺ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم.

والفائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن نفيه.

ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي من تسير مع رسول الله ﷺ في مغازيه وسراياه؛ والمعنى حينئذ: أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله ﷺ في مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء من يبقى في المدينة، والفئة النافرة مع رسول الله ﷺ تتفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه؛ فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم في صحبة الرسول ﷺ من العلم.

والاحتمالان قولان للمفسرين.

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد^(٢): والأقرب عندي هو الاحتمال

(١) سورة: التوبة آية: ١٢٢.

(٢) ابن دقيق العيد، هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كآبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. أصل أبيه من منفلوط (بمصر) انتقل إلى قوص، وولد له صاحب الترجمة في ينبع (على ساحل البحر الأحمر) فنشأ بقوص، وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة. وولي قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٥ هـ، فاستمر إلى أن توفي (بالقاهرة). له تصانيف، منها «إحكام الأحكام - ط» مجلدان، في الحديث، و«الإمام بأحاديث الأحكام - ط» صغير، و«الإمام في شرح الإمام - خ» الجزء الأول منه، في الأزهرية، من نحو ٢٠ جزءاً، ويقال إنه لم يتمه، وله «الاقتراح في بيان الاصطلاح - خ» و«تحفة اللبيب في شرح التقريب - ط» و«شرح الأربعين حديثاً للنووي - خ» و«اقتناص السوانح» فوائد ومباحث مختلفة، و«شرح =

الأول: لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني لخالفه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعاً﴾^(٢).

فإن ذلك يقتضي إما طلبَ الجميع بالنفير، أو إباحته؛ وذلك في ظاهره يخالف النهي عن نفر الجميع، وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر، فالثاني أولى. ولا نعني بلزوم التعارض لزوماً لإيجاب عنه، ولا يتخرج على وجه مقبول؛ بل ما هو أعم من ذلك؛ فإن ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل، ﴿أو﴾ في قوله: ﴿أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعاً﴾^(٣) على التفصيل دون التخيير، كما رضىه بعض المتأخرين من النحاة، فيكون نفيرهم ثبات مما لا تدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعاً. ونفيرهم جميعاً فيما تدعو الحاجة إليه، ويحمل قوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾^(٤) على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ، أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفير جميعاً.

ومن المفسرين من يقول: إن منع النفير جميعاً حيث يكون رسول الله ﷺ بالمدينة، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده.

والحمل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أولى من هذا؛ لأن اللفظ

= مقدمة المطرزي في أصول الفقه، وكتاب في «أصول الدين». وكان مع غزارة علمه، ظريفاً، له أشعار وملح وأخبار توفي ٧٠٢ هـ. أنظر: (الأعلام ٦/ ٢٨٣ الدرر الكامنة ٤: ٩١ ومفتاح السعادة ٢: ٢١٩ وفوات الوفيات ٢: ٢٤٤ وخطط مبارك ١٤: ١٣٥ والطالع السعيد ٣١٧).

(١) سورة: التوبة آية: ١٢٠.

(٢) سورة: النساء آية: ٧١.

(٣) سورة: التوبة آية: ١٢٠.

(٤) سورة: النساء آية: ٧١.

يقتضي أن نفيهم للتفقه في الدين والإنذار، ونفيهم مع بقاء رسول الله ﷺ بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين؛ إذ التفقه منه ﷺ وتعلم الشرائع من جهته، فكيف يكون خروجهم عليه معللاً للتفقه في الدين!؟

ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١) فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف، ويحتمل أن يكون من باب التشديد؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا، أي لا تبقى من الاستطاعة شيء.

وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى: فاتقوا الله ما تيسر عليكم، أو ما أمكنكم من غير عسر.

قال الشيخ تقي الدين القشيري: ويصلح معنى التخصيص قوله ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

(١) سورة: التغابن آية: ١٦.

فصل

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين، وهو في أحدهما أظهر، فيسمى
الراجع ظاهراً، والمرجوح مؤولاً:

مثال المؤول قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾^(١)، فإنه يستحيل حمل
المعية على القرب بالذات، فتعين صرفه عن ذلك، وحمله إما على الحفظ
والرعاية، أو على القدرة والعلم والرؤية، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ
حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٢).

وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(٣)، فإنه يستحيل
حمله على الظاهر، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة، فيحمل على الخضوع
وحسن الخلق.

وكقوله: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾، يستحيل أن يشد في
القيامة في عنق كل طائع وعاصٍ وغيرهما طير من الطيور، فوجب حمله على
التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه.

ومثال الظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٤)، فإن الباغي

(٣) سورة: الإسراء آية: ٢٤.

(٤) سورة: الأنعام آية: ١٠٥.

(١) سورة: الحديد آية: ٤.

(٢) سورة: ق آية: ١٦.

يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب، كقوله: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيِّنُصْرَتَهُ اللَّهُ﴾ (١).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ (٢)؛ فيقال للانقطاع طهر، وللوضوء والغسل؛ غير أن الثاني أظهر.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٣)، فيقال: للابتداء التمام والفراغ؛ غير أن الفراغ أظهر.

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلَ عَوَّلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (٤) فيحتمل أن يكون الخيار في الأجل أو بعده؛ والظاهر الأول، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل.

وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ (٥)، والظاهر يقتضي حمله على الاستحباب، لأن قوله: ﴿لَا جُنَاحَ﴾ بمنزلة قوله: «لا بأس» وذلك لا يقتضي الوجوب، ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب، لأن طواف الإفاضة واجب، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ (٦)، فدل على أن النهي السابق نهى عن ترك واجب، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب.

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر، كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (٧) والأشهر اسم لثلاثة، لأنه أقل الجمع.

وكقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ﴾ (٨) فالظاهر اشتراط (٩) ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد إثنان، لأنهما يحجبانها عن الثلث إلى السدس.

-
- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الحج آية: ٦٠. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٥٨. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٢٢. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٩٧. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ١٩٦. | (٨) سورة: النساء آية: ١١. |
| (٤) سورة: الطلاق آية: ٢. | (٩) في ب: «فالظاهر اشتراك». |
| (٥) سورة: البقرة آية: ١٥٨. | |

فصل

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً:

كقوله تعالى: ﴿لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(١) قيل: «المراد «بضارر» وقيل: «بضارر» أي الكاتب والشهيد لا يضارر، فيكتم الشهادة والخط؛ وهذا أظهر.

ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضاررهُ فيطلبه في وقت فيه ضرر. وكذلك قوله: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا﴾^(٢)، فعلى هذا يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين؛ أما إذا قلنا: بجواز استعمال المشترك في معنيه فظاهر، وأما إذا قلنا بالمنع، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين: مرة أريد هذا ومرة هذا.

وقد جاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه: لا يفقه الرجلُ كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة. رواه أحمد^(٣).

أي اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة، ولا يقتصر به على ذلك المعنى، بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٣٣. (٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) أنظر: (إتحاف السادة المتقين، للزبيدي ٤ / ٥٢٧).

وقال ابن القشيري في مقدمة تفسيره: ما لا يحتمل إلا معنى واحداً حُمل عليه، وما احتمل معنيين فصاعداً بأن وُضِعَ لأشياء متماثلة، كالسواد حُمل على الجنس عند الإطلاق، وإن وضع لمعانٍ مختلفة؛ فإن ظهر أحدُ المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل، وإن استويا، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً؛ أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً كلفظ العين والقرء واللمس، فإن تنافي الجمع بينهما فهو مجمل، فيطلب البيان من غيره وإن لم يتناف، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين؛ والوجه التوقف فيه، لأنه ما وضع للجميع، بل وضع لأحاد مسميات على البدل، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد؛ نعم يجوز أن يريد المتكلم به جميع المحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً، وفي مثل هذا يقال: يحتمل أن يكون المراد كذا، ويحتمل أن يكون كذا.

فصل

وقد يُنفى الشيء ويثبت باعتبارين :

كما سبق في قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١)، ثم أثبت له سرغامض؛ وهو أنّ الرمي الثاني غير الأول؛ فإن الأول عَنَى به الرمي بالرعب، والثاني عَنَى به بالتراب حين رمى النبي ﷺ في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال: «شاهت الوجوه» فانهمزوا فأنزل الله يخبره أن انهزمهم لم يكن لأجل التراب، وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرعب^(٢).

(١) سورة: الأنفال آية: ١٧.

(٢) أنظر: (صحيح مسلم، الباب ٢٨، حديث ٨١ من كتاب الجهاد. ومسند أحمد بن حنبل / ١ / ٣٠٣، ٣٦٨، ٥ / ٢٨٦. وسنن الدارمي ٢ / ٢٢٠. والمستدرك ١ / ١٦٣، ٣ / ١٥٧. ومجمع الزوائد ٦ / ٨٤، ١٨٤، ٨ / ٢٢٨. والمعجم الكبير، للطبراني ٣ / ٢٢٧. وسنن سعيد بن منصور ٢٩١٣. ومصنف ابن أبي شيبة ١٤ / ٥٣٠. ودلائل النبوة، للبيهقي ٥ / ١٤١، ٦ / ٢٤٠. والمطالب العالية ٤٣٧٠. وفتح الباري ٧ / ١٦٩، ٨ / ٣٢. والدر المنثور، للسيوطي ٥ / ١٧٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٤٥. وزاد المسير ٣ / ٣٣٢. وتفسير الطبري ٩ / ١٣، ١٠ / ٧١، ٧٣. وتفسير ابن كثير ٣ / ٥٧١، ٥٨٦، ٤ / ٦٩. وتفسير القرطبي ٨ / ٩٨، ١٦ / ٢٦٣. والبداية والنهاية لابن كثير ٣ / ٨٤).

فصل

وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير، وله أسباب:

أحدها: أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾^(١)

قيل: معناه كالنهار مبيضة لاشيء فيها، وقيل: كالليل مظلمة لاشيء فيها.

وكقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾^(٢)، قيل: أقبل، وأدبر.

وكالأمة في قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾^(٣) بمعنى الجماعة، وفي قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾^(٤) بمعنى الرجل الجامع للخير المقتدى به. وبمعنى الدين في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾^(٥). وبمعنى الزمان في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٦).

وكالذرية فإنها في الاستعمال العرفي «الأذنى»، ومنه: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾^(٧)، وقد يطلق على «الأعلى» بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ

(٥) سورة: الزخرف آية: ٢٢ - ٢٣.

(٦) سورة: يوسف آية: ٤٥.

(٧) سورة: الأنعام آية: ٨٤.

(١) سورة: القلم آية: ٢٠.

(٢) سورة: التكويد آية: ١٧.

(٣) سورة: القصص آية: ٢٣.

(٤) سورة: النحل آية: ١٢٠.

آدم... ﴿١﴾ الآية، ثم قال: ﴿ذَرِيَّةٌ﴾^(٢) وبها يجاب على الإشكال المشهور في قوله تعالى: ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾^(٣) على بحث فيه^(٤).

وقال مكي في قوله تعالى: ﴿فَأَنَّا أَوْلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٥) أي: أول من يعبد الله. ومن قال: «الأنفين» فقوله مردود^(٦)، لأنه يلزم أن يكون العبدین لأنه إنما يقال: عبد من كذا، أي أنف.

الثاني: من حذف في الكلام، كقوله: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾^(٧).

قيل: معناه ترغبون في نكاحهن لمالهن. وقيل معناه: عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن. والكلام يحتمل الوجهين، لأن العرب تقول: رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه، ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه، فلما ركب الكلام تركيباً حذف معه حرف الجر احتمال التأويلين جميعاً. وجعل منه بعضهم قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا. مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٨)، أي يقولون: ﴿ما أصابك﴾، قال: ولولا هذا التقدير لكان مناقضاً لقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٩).

وقوله: ﴿وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾^(١٠)، أي: مبصرة، فظلموا أنفسهم بقتلها، وليس المراد أن الناقة كانت مبصرة لا عمياء.

الثالث: من تعيين الضمير، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(١١)، فالضمير في ﴿بِيَدِهِ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج، ورجح

(١) سورة: آل عمران آية: ٣٣.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٣٤.

(٣) سورة: يس آية: ٤١.

(٤) أنظر: (البحر المحيط، لابن حيان ٧ / ٣٣٨).

(٥) سورة: الزخرف آية: ٨١.

(٦) أنظر: (تفسير ابن كثير ٤ / ١٢٦).

(٧) سورة: الإسراء آية: ٥٩.

(٨) سورة: النساء آية: ١٢٧.

(٩) سورة: البقرة آية: ٢٣٧.

(١٠) سورة: النساء آية: ٧٨.

الثاني لموافقته للقواعد، فإن الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يتيمه بوجه من الوجوه، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى.

فإن قيل: لو كان خطاباً للأزواج لقال «إلا أن تعفوا» بالخطاب؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾^(١)، إلى قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢).

قلنا: هو التفات من الخطاب إلى الغيبة، وهو من أنواع البديع.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٣)، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعلي الذي في ﴿يرفعه﴾ عائداً على العمل، والمعنى أن الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح؛ لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان. ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على الكلم، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض.

وقوله تعالى: ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا. فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾^(٤)؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهي موريات، أي أثرن بالحوافر نقعاً، والثانية كناية عن الإغارة، أي: المغيرات صباحاً، ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾^(٥) جمع المشركين، فأغاروا بجمعهم.

وقد صنف ابن الأنباري كتاباً في تعيين الضمائر الواقعة في القرآن في مجلدين.

الرابع: من مواقع الوقف والابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٦) فقوله: ﴿الرَّاسِخُونَ﴾، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام.

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢٣٧. | (٤) سورة: العاديات آية: ٤. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٢٣٧. | (٥) سورة: العاديات آية: ٥. |
| (٣) سورة: فاطر آية: ١٠. | (٦) سورة: آل عمران آية: ٧. |

وهذا الثاني هو الظاهر ويكون حذف «أما» المقابلة كقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(١)، ويؤيده آية البقرة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾^(٢).

الخامس: من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُمْ﴾^(٣).

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾^(٤).

﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾^(٥)، وغير ذلك مما صنّف فيه العلماء من كتب غريب

القرآن.

السادس: من جهة عدم كثرة استعماله الآن، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(٦).

﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^(٧) بمعنى: «يسمعون» ولا يقول أحد الآن: ألقى سمعي..

وكذا قوله: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾^(٨) أي: متكبراً.

وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَشْتُونَ صُدُورَهُمْ﴾^(٩)، أي: يسرون ما في ضمائرهم.

وكذا: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّهِ﴾^(١٠) أي: نادماً.

وكذا: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١١) أي: لم يتلقوا النعم بشكر.

السابع: من جهة التقديم والتأخير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾^(١٢)، تقديره: «ولا كلمة سبقت من ربك وأجل

(٧) سورة: الشعراء آية: ٢٢٣.

(٨) سورة: الحج آية: ٩.

(٩) سورة: هود آية: ٥.

(١٠) سورة: الكهف آية: ٤٢.

(١١) سورة: إبراهيم آية: ٩.

(١٢) سورة: طه آية: ١٢٩.

(١) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٦.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٢.

(٤) سورة: الحج آية: ١١.

(٥) سورة: آل عمران آية: ٣٩.

(٦) سورة: ق آية: ٣٧.

مسمى لكان لزاماً» ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام.

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾^(١)، أي يسألونك عنها كأنك.

وقوله: ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ. كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾^(٢)، فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٣)، ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾^(٤) فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بخروجك وهم كارهون، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره.

وقوله: ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾^(٥) معناه ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾^(٦).

الثامن: من جهة المنقول المنقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورٍ سِينِينَ﴾^(٧)،

أي «طورسينا»

وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾^(٨) أي الناس، وقيل: «إدريس» وفي حرف

ابن مسعود: «إدرااس»^(٩).

التاسع: المكرر القاطع لموصل الكلام في الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(١٠) معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ لَا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ

أَمِنَ مِنْهُمْ﴾^(١١) معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

(١) سورة: الأعراف آية: ١٨٧ . (٥) سورة: الممتحنة آية: ٤ .

(٢) سورة: الأنفال آية: ١ . (٦) سورة: الممتحنة آية: ٤ .

(٣) سورة: الأنفال آية: ٤ . (٧) سورة التين آية: ٢ .

(٤) سورة: الأنفال آية: ٥ . (٨) سورة: الصفات آية: ١٣ .

(٩) انظر: (الكشاف للزمخشري ٢/٢٧٠ واتحاف فضلاء البشر للدماطي - ٣٧).

(١٠) سورة: يونس آية: ٦٦ .

(١١) سورة: الأعراف آية: ٧٥ .

فصل

فيما ورد فيه مبيّناً للإجمال

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتلوّ، وهو إما نص، وهو ما لا يحتمل إلا معنى، كقوله تعالى:

﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١)

وإما ظاهر، وهو ما دلّ على معنى مع تجويز غيره.

والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى: متصلة، ومنفصلة.

أما المتصلة، فنوعان: نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً. ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢)، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٣) البعض دون الكلّ الذي هو ظاهر بأصل الوضع، وبين أنه ظاهر في الاحتمال الذي دلت عليه القرينة في سياق الكلام، وللشافعي

(١) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٧٥.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٧٥.

رحمه الله قولٌ بإجمال البيع؛ لأن الربا مجمل، وهو في حكم المستثنى من البيع، واستثناء المجهول من المعلوم يعود^(١) بالإجمال على أصل الكلام.

والصحيح الأول؛ فإن الربا عام في الزيادات كلها، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع.

ومثال النوع الثاني: قوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٢) فإنه فسر مجمل قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾^(٣)؛ إذا لولا ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ لبقى الكلام الأول على تردده وإجماله.

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط في رجله الخيط الأبيض والأسود، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له لونهما، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٤) فعلموا أنه أراد الليل والنهار.

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً: تأويل وبيان.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٥)، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٦) الطلاق الرجعي؛ إذ لولا هذه القرينة لكان الكل منحصراً في الطلقتين؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة في سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت في آية أخرى، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٧) فإنه دلّ على جواز الرؤية، ويفسر به قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٨)، حيث كان متردداً بين نفي الرؤية أصلاً وبين نفي الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية.

(١) من: «إجمال البيع» حتى: «المعلوم يعود» ساقط من جـ.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٧٥.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٢٩.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٣٠.

(٧) سورة: القيامة آية: ٢٢ - ٢٣.

(٨) سورة: الأنعام آية: ١٠٣.

وأيضاً: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾^(١)، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيًا لهم دل على إثباتها للأبرار، وارتفع به الإجمال في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢).

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر. ومن مثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣)؛ فإن صيغته صيغة الخبر؛ ولكن لا يمكن حملها على حقيقتها، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خير الله بخلاف مخبره وهو محال، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال.

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر؛ والمراد بها الأمر.

(١) سورة: المطففين آية: ١٥ .

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٠٣ .

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٠ .

٤٢ - النوع الثاني والأربعون في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن

يأتي على نحو من أربعين وجهاً^(١):

الأول: خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^(٤).

وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾^(٥) ﴿هُوَ

الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^(٦).

﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾^(٧). وهو كثير في القرآن.

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٨).

الثاني: خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من قوله تعالى: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٩).

(١) لم يذكر المؤلف سوى ثلاثة وثلاثين وجهاً.

(٢) سورة: غافر آية: ٦٧.

(٣) سورة: المجادلة آية: ٧.

(٤) سورة: غافر آية: ٦٤.

(٥) سورة: يونس آية: ٤٤.

(٦) سورة: الانفطار آية: ٦.

(٧) سورة: الكهف آية: ٤٩.

(٨) سورة: آل عمران آية: ١٠٦.

(٩) سورة: الروم آية: ٤٠.

﴿هُذَا مَا كُنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (١).
 ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٢).
 ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (٣).
 وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْلَا﴾ (٤)؛ وغير ذلك.

الثالث: خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (٥)، فافتتح الخطاب بالنبي ﷺ والمراد سائر من يملك الطلاق.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتُ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَأُمَّرَاءَ مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦).

وقال أبو بكر الصيرفي: كان ابتداء الخطاب له فلما قال في الموهوبة: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ (٧) علم أن ما قبلها له ولغيره ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ (٨) وجرى أن يوسف على الظاهر فقال: إن صلاة الخوف من خصائص النبي ﷺ.

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿فيهم﴾ على أنه شرط، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعيّن.

وقد يخرج على غير معيّن ليفيد العموم؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَبِّشِرَ الَّذِينَ آمَنُوا

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: التوبة آية: ٣٥. | (٥) سورة: الطلاق آية: ١. |
| (٢) سورة: الدخان آية: ٤٩. | (٦) سورة: الأحزاب آية: ٥٠. |
| (٣) سورة: المائدة آية: ٦٧. | (٧) سورة: الأحزاب آية: ٥٠. |
| (٤) سورة: الأحزاب آية: ٣٧. | (٨) سورة: النساء آية: ١٠٢. |

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّ لَهُمْ جَنَاتٍ ﴿١﴾، وفائدته الإيدان بأنه خليق بأن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ ﴿٢﴾، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم، للقصود إلى تفضيع حالهم، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تخص بها رؤية راء، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ ﴿٣﴾، لم يُردَّ به مخاطب معين، بل عُبر بالخطاب ليحصل لكل أحد فيه مدخل، مبالغة فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك، ولبناء الكلام في الموضوعين على العموم لم يجعل لـ: «ترى» ولا لـ: «رأيت» مفعولاً ظاهراً ولا مقدرأً ليشيع ويعم .

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ﴿٤﴾، فقليل إنه من هذا الباب، ومنعه قوم وقال: الخطاب للنبي ﷺ، ولو للتمني لرسول الله ﷺ كالترجي في: ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ﴿٥﴾، لأنه تجرّع من عداوتهم الغصص، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة، من نكس الرؤوس صماً عمياً ليشمت بهم .

ويجوز أن تكون: «لو» «امتناعية»، وجوابها محذوف؛ أي لرأيت أسوأ حال يرى .

الرابع: خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء في وقوع ذلك في القرآن، فأنكره بعضهم؛ لأن الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة، كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ﴿٦﴾، والصحيح أنه واقع .

- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢٥ . | (٤) سورة: السجدة آية: ١٢ . |
| (٢) سورة: سبأ آية: ٥١ . | (٥) سورة: الأنبياء آية: ٣١ . |
| (٣) سورة: الإنسان آية: ٢٠ . | (٦) سورة: العنكبوت آية: ١٤ . |

وكقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾^(١) وعمومه يقتضي دخول جميع الناس في اللفظين جميعاً؛ والمراد بعضهم، لأن القائلين غير المقول لهم، والمراد بالأول نعيم بن سعيد الثقفي، والثاني أبو سفيان وأصحابه.

قال الفارسي: ومما يقوى أن المراد بالناس في قوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾^(٢). وأحد قوله ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٣)، فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذَلِكَ﴾^(٤) إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً لكان «إنما الشياطين الشياطين» فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ وقيل بل وضع فيه «الذين» موضع «الذي».

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾^(٥) يعني عبدالله بن سلام. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادونك من وراء الحجرات﴾^(٦) قال الضحاك: وهو الأقرع بن حابس^(٧).

وقوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾^(٨) لم يدخل فيه الأطفال والمجانين.

(١) سورة: آل عمران آية: ١٧٣. (٤) سورة: آل عمران آية: ١٧٥.

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٧٣. (٥) سورة: البقرة آية: ١٣.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٧٥. (٦) سورة: الحجرات آية: ٤.

(٧) الأقرع بن حابس. هو: الأقرع بن عقاب المجاشعي الدارمي التميمي: صحابي، من سادات العرب في الجاهلية. قدم على رسول الله ﷺ في وفد من بني دارم (من تميم) فأسلموا. وشهد حنيناً وفتح مكة والطائف. وسكن المدينة. وكان من المؤلفة قلوبهم ورحل إلى دومة الجندل في خلافة أبي بكر. وكان مع خالد بن الوليد في أكثر وقائعه حتى اليمامة. واستشهد بالجوزجان. وفي المؤرخين من يرى أن اسمه «فراس» وأن الأقرع لقب له، لقرع كان برأسه. وكان حكماً في الجاهلية. توفي ٣١ هـ.

أنظر: (تهذيب ابن عساكر ٣ / ٨٦. وذيل المذيل ٣٢. وعيون الأثر ٢ / ٢٠٥. والأعلام ٢ / ٥).

(٨) سورة: النساء، الحج، آية: ١.

ثم التخصيص يجيء تارة في آخر الآية، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(١)، فهذا عام في البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة، ثم خص في آخرها بقوله: ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا...﴾^(٢) الآية، فخصها بالعاقلة البالغة، لأن مَنْ عداها عبارتها ملغاة في العفو.

ونظيره قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٣)، فإنه عام في البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله: ﴿وَيُبْعَثُوهُنَّ أَحَقَّ بَرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(٤)، لأن البائنة لا تراجع.

وتارة في أولها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾^(٥)، فإن هذا خاص في الذي أعطاها الزوج. ثم قال بعد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٦)، فهذا عام فيما أعطاها الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها.

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَةٌ...﴾^(٧) الآية، فهذا عام في المقاتل كثيراً أو قليلاً، ثم قال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ...﴾^(٨) الآية.

ونظيره قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٩) وهذا عام في جميع الميتات، ثم خصه بقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(١٠)، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح المعلم.

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾^(١١) تقديره: «وإن كانت ميتة» فخص بهذه الآية عموم تلك.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٢٩.

(٧) سورة: الأنفال آية: ١٦.

(٨) سورة: المائدة آية: ٣.

(٩) سورة: المائدة آية: ٤.

(١٠) سورة: المائدة آية: ٩٦.

(١) سورة: النساء آية: ٤.

(٢) سورة: النساء آية: ٤.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٢٨.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٢٨.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٢٩.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ (١).

ونظيره قوله: ﴿وَالدَّم﴾ (٢) وقال في آية أخرى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (٣) يعني إلا الكبد والطحال؛ فهو حلال.

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية، والآية العامة في سورة المائدة (٤) وهي مدنية، وقد تقدّم الخاصُّ على العام في هذا الموضع، كما تقدّم في النزول آية الوضوء؛ على أنه التيمّم، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعي في أن العبرة بالخاص سواء تقدم أم تأخر.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ (٥) الآية؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا، ثم خصّها بقوله: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ (٦)، وخصّها بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (٧).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ...﴾ (٨) الآية، فهذا عام في المدخول بها وغيرها، ثم خصّها فقال: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ...﴾ (٩) الآية، فخصّ الأيسة والصغيرة والحامل؛ فالأيسة والصغيرة بالأشهر، والحامل بالوضع.

ونظيره قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ...﴾ (١٠) الآية، وهذا عام في الحامل والحائل، ثم خص بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (١١).

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ (١٢)، الآية

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: النور آية: ٢٩. | (٧) سورة: البقرة آية: ٢٢٩. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ١٧٣. | (٨) سورة: البقرة آية: ٢٢٨. |
| (٣) سورة: الأنعام آية: ١٤٥. | (٩) سورة: الأحزاب آية: ٤٩. |
| (٤) سورة: المائدة آية: ٣. | (١٠) سورة: البقرة آية: ٢٣٤. |
| (٥) سورة: النساء آية: ٢٠. | (١١) سورة: الطلاق آية: ٤. |
| (٦) سورة: النساء آية: ٤. | (١٢) سورة: النساء آية: ٣. |

وهذا عام في ذوات المحارم والأجنبيات، ثم خص بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ (١) الآية.

وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (٢) عام في الحرائر والإماء، ثم خصه بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٣).

وقوله: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (٤) فإن الخلة عامة، ثم خصها بقوله: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ (٥).
وكذلك قوله: ﴿وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (٦) بشفاعة النبي ﷺ.

فائدة:

قد يكون الكلامان متصلين، وقد يكون أحدهما خاصاً والآخر عاماً؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهماً: أعط عمراً، فإن لم تفعل فما أعطيت؛ يريد: إن لم تعط عمراً فأنت لم تعط زيدا أيضاً، وذاك غير محسوب لك.

ذكره ابن فارس، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (٧) قال: فهذا خاص به، يريد هذا الأمر المحدد بلغه ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ ولم تبلِّغ هذا (٨) ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾؛ يريد جميع ما أرسلت به.

قلت وهو وجه حسن؛ وفي الآية وجوه آخر:

أحدها: أن المعنى أنك إن تركت منها شيئاً كنت كمن لا يبلي شيئاً منها فيكون ترك البعض محبطاً للباقي. قال الراغب: وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز

-
- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: النساء آية: ٢٣. | (٥) سورة: الزخرف آية: ٦٧. |
| (٢) سورة: النور آية: ٢. | (٦) سورة: البقرة آية: ٢٥٤. |
| (٣) سورة: النساء آية: ٢٥. | (٧) سورة: المائدة آية: ٦٧. |
| (٤) سورة: البقرة آية: ٢٥٤. | |

(٨) في الأصول: «ولم تبلِّغ» (فما بلغت رسالته). والإضافة من: (فقه اللغة، لابن فارس

(١٧٨).

عنهم إذا خَلَطُوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

والثاني قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله:

* أنا أبو النجم وشِعْري وشِعْري *

معناه: أن شعري قد بلغ في المتانة والفصاحة إلى حد شيء قيل في نظمٍ إنه شعري فقد انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة في المدح من هذا الوجه.

وكذا جواب الشرط ها هنا، يعني به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلغ تهديداً أعظم من أنه ترك التبليغ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد.

وضَعَف الوجه الذي قبله بأن من أتى بالبعض وترك البعض، لو قيل إنه ترك الكل كان كذباً، ولو قيل: إن الخلل في ترك البعض، كالخلل في ترك الكل، فإنه أيضاً محال.

وفي هذا التضعيف الذي ذكره الإمام نظر؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير معتد به فوجوده كالعدم، كقول الشاعر:

سُئِلْتُ فلم تمنع ولم تُعْطِ نائلاً فسيان لا ذمٌ عليك ولا حمدٌ

أي: ولم تعط ما يعدّ نائلاً؛ وإلا يتكاذب البيت.

الثالث: أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جعله ككتمان الكل، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾^(١).

الرابع: أنه وضع السبب موضع المسبب، ومعناه: إن لم تفعل ذلك [فلك] ما يوجب [كتمان الوحي كله من العذاب]^(٢).

(١) سورة: المائدة آية: ٣٢.

(٢) «كتمان الوحي كله من العذاب» غير موجود بالأصول واستدرك من الكشاف، للزمخشري

ذكر هذا والذي قبله صاحب الكشاف.

تنبيه:

قال الإمام أبو بكر الرازي: وفي هذه الآية دلالة على أن كل ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي ﷺ قد بلغه الكافة، وإنما وروده ينبغي أن يكون من طريق التواتر؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة، ومما مست النار ونحوها، لعموم البلوى بها^(١)، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة وارداً من طريق التواتر، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل. انتهى.

وهذه الدلالة ممنوعة، لأن التبليغ مطلق غير مقيد بصورة التواتر فيما تعم به البلوى، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل. ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله ﷺ إشاعة شيء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن؛ لأنه المعجز الأكبر، وطريق معرفته القطع، فأما باقي الأحكام فقد كان النبي ﷺ يرسل بها إلى الأحاد والقبائل، وهي مشتملة على ما تعم به البلوى قطعاً.

الخامس: خطاب الجنس

نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢)، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد، وإلا فمعلوم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب، وهذا يغلب في خطاب أهل مكة كما سبق، ورجح الأصوليون دخول النبي ﷺ في الخطاب بـ «يأيها الناس».

وفي القرآن سورتان، أولهما ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، إحداهما: في النصف الأول، وهي السورة الرابعة منه، وهي سورة النساء، والثانية: في النصف الثاني منه، وهي سورة الحج.

والأولى تشتمل على شرح المبدأ^(٣)، والثانية تشتمل على شرح المعاد، فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه في البلاغة!

(٣) في جـ: «تشتمل على شرح المبدأ».

(١) في ب: «لعموم البلوى فيها».

(٢) سورة: البقرة آية: ٢١، ١٦٨.

قال الراغب: و«الناس» قد يذكر ويراد به الفضلاء دون من يتناوله اسم «الناس» تجوّزاً، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية، وهو وجود العقل والذّكر وسائر القوى المختصة به، فإن كل شيء عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه، كاليد، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير، ومثله بقوله تعالى: ﴿آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾^(١) أي: كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية، ولم يقصد بالإنسان عيناً واحداً، بل قصد المعنى، وكذلك قوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾^(٢) أي: من وجد فيهم معنى الإنسانية، أي إنسان كان.

قال: «وربما قصد به النوع من حيث هو، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(٣).

السادس: خطاب النوع

نحو: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤)، والمراد «بنو يعقوب»، وإنما صرّح به للطفة سبقت في النوع السادس وهو علم المبهمات.

السابع: خطاب العين

نحو ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥).

﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾^(٦) ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(٧).

﴿يَا مُوسَى﴾^(٨). ﴿يَا عِيسَى﴾^(٩).

(٦) سورة: هود آية: ٤٨.

(٧) سورة: الصافات آية: ١٠٥.

(٨) سورة: الأعراف آية: ١٤٤.

(٩) سورة: آل عمران آية: ٥٥.

(١) سورة: البقرة آية: ١٣.

(٢) سورة: النساء آية: ٥٤.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٥١.

(٤) سورة: البقرة آية: ٤٠.

(٥) سورة: البقرة آية: ٣٥.

ولم يقع في القرآن النداء ب «يا محمد» بل، بـ «يأيها النبي»، و«يأيها الرسول» تعظيماً له وتبجيلاً، وتخصيصاً بذلك عن سواه.

الثامن: خطاب المدح

نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وهذا وقع خطاباً لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا، تمييزاً لهم عن أهل مكة، وقد سبق أن كل آية فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ لأهل مكة، وحكمة ذلك أنه يأتي بعد ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان، ويأتي بعد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة، وإن جاء بعدها الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب.

وقوله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١).

قيل: يردُّ الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند المخاطب؛ وهم المنافقون، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان، كما قال سبحانه: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢).

وقد جوز الزمخشري في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾^(٣) أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بالستهم، وأن يكون للمؤمنين^(٤).

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يأيها النبي» «يأيها الرسول»، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول، وكذا عكسه، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٥)، وفي مقام الخاص: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٦)، ومثله: ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧).

(١) سورة: النور آية: ٣١. (٥) سورة: المائدة آية: ٦٧.

(٢) سورة: المائدة آية: ٤١. (٦) سورة: التحريم آية: ١.

(٣) سورة: المجادلة آية: ١٢. (٧) سورة: الأحزاب آية: ٥٠.

(٤) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٤٤٢).

وتأمل قوله: ﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١) في مقام الاقتداء بالكتاب والسنة، ثم قال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (٢) فكأنه جمع له المقامين: معنى النبوة والرسالة؛ تعديداً للنعم في الحاليين.

وقريب منه في المضاف إلى الخاص: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ (٣)، ولم يقل: «يا نساء الرسول» لما قصد اختصاصهن عن بقية الأمة.

وقد يعبر بالنبوي في مقام التشريع العام، لكن مع قرينة إرادة التعميم، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (٤)، ولم يقل: «طلقت».

التاسع: خطاب الذم

نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ (٥).

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (٦).

وتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين.

وكثر الخطاب بـ «يا أيها الذين آمنوا» على المواجهة، وفي جانب الكفار على الغيبة، إعراضاً عنهم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ﴾ (٧)، ثم قال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٨)، فواجه بالخطاب المؤمنين، وأعرض بالخطاب عن الكافرين؛ ولهذا كان ﷺ إذا عتب على قوم قال: «ما بال رجال يفعلون كذا!»، فكفى عنهم تكراً، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً.

العاشر: خطاب الكرامة

نحو: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (٩).

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| ١ (٦) سورة: الكافرون آية: ١ | ١ (١) سورة: الحجرات آية: ١ |
| ٢ (٧) سورة: الأنفال آية: ٣٨ | ٢ (٢) سورة: الحجرات آية: ٢ |
| ٣ (٨) سورة: الأنفال آية: ٣٩ | ٣ (٣) سورة: الأحزاب آية: ٣٢ |
| ٤ (٩) سورة: الأعراف آية: ١٩ | ٤ (٤) سورة: الطلاق آية: ١ |
| | ٥ (٥) سورة: التحريم آية: ٧ |

وقوله: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾^(١).

الحادي عشر: خطاب الإهانة:

نحو قوله لإبليس: ﴿فَأِنَّكَ رَجِيمٌ. وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿قَالَ أَحْسَاؤَا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾^(٤).

قالوا: ليس هذا إباحة لإبليس، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضر

عبادي، كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٥).

الثاني عشر: خطاب التهكم

وهو الاستهزاء بالمخاطب، مأخوذ من «تهكمت البئر» إذا تهدمت؛ كقوله

تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٦)، وهو خطاب لأبي جهل؛ لأنه قال:

«ما بين جبليةا - يعني مكة - أعز ولا أكرم»^(٧).

وقال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٨)، جعل العذاب مبشراً به.

وقوله: ﴿هَذَا نَزْلُكُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٩).

وقوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكْذِبِينَ الضَّالِّينَ. فَنُزِّلْ مِنْ حَمِيمٍ. وَتَصْلِيَةً

جَحِيمٍ﴾^(١٠)، والنزل لغة: هو الذي يقدم للنازل تكرمة له قبل حضور الضيافة.

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ

(٦) سورة: الدخان آية: ٥٠.

(٧) أنظر: (تفسير ابن كثير ٤/١٤٦).

(٨) سورة: التوبة آية: ٣٤.

(٩) سورة: الواقعة آية: ٥٦.

(١٠) سورة: الواقعة آية: ٩٢ - ٩٤.

(١) سورة: الحجر آية: ٤٦.

(٢) سورة: الحجر آية: ٣٤، ٣٥.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ١٠٨.

(٤) سورة: الإسراء آية: ٦٤.

(٥) سورة: الإسراء آية: ٦٥.

بِاللَّيْلِ وَسَارِبَ بِالنَّهَارِ. لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴿١﴾.

على تفسير «المعقبات» بالحرس حول السلطان، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله، وهو تهكم، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْرُوقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٢)، وهو تعالى يعلمهم حقيقتهم، و﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٣)، لا تخفى عليه خافية!

وقوله تعالى: ﴿وَوَظَلٍ مِّنْ يَّحْمُومٍ. لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾^(٤)، وذلك لأن الظل من شأنه الاسترواح واللطافة، فنفي هنا، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم.

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله: ﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾^(٥).

﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٦).

والمراد الجميع بدليل قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٧).

وكان الحجاج يقول في خطبته: «يأياها الإنسان، وكلكم ذلك الإنسان».

وكثيراً ما يجيء ذلك في الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾^(٨)،

ولم يقل: «ضيوفي»، لأنه مصدر.

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: الرعد آية: ١٠ - ١١. | (٥) سورة: الانشقاق آية: ٦. |
| (٢) سورة: الأحزاب آية: ١٨. | (٦) سورة: الانفطار آية: ٦. |
| (٣) سورة: هود آية: ٥. | (٧) سورة: العصر آية: ٢، ٣. |
| (٤) سورة: الواقعة آية: ٤٣ - ٤٤. | (٨) سورة: الحجر آية: ٦٨. |

وقوله: ﴿هُمُ أَلْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ﴾^(١) ولم يقل الأعداء.

وقوله: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا﴾^(٢) أي: رفقاء.

وقوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾^(٣). ﴿فَمَا مِنكُم مِّن أَحَدٍ عَنَّهُ حَاجِزِينَ﴾^(٤).

وفي الوصف كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٥).

وقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٦).

وقوله: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾^(٧)، وجمعه أنجية، من المناجاة.

وقوله: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٨)، فأوقع الطِّفْل جنسًا.

قال ابن جني: وهذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك، قال تعالى: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾^(٩). ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا﴾^(١٠). ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(١١).

ومن مجيئه في الصفة قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾^(١٢)، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفَّارُ لِمَن عُقِيَ الدَّارِ﴾^(١٣).

وقال: وكل واحدة من هذه الصفات لا توقع هذا الموقع إلا بعد أن تجري

مجري الاسم الصريح.

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: المنافقون آية: ٤. | (٨) سورة: النور آية: ٣١. |
| (٢) سورة: النساء آية: ٦٩. | (٩) سورة: الحاقة آية: ١٧. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٢٨٥. | (١٠) سورة: الفجر آية: ٢٢. |
| (٤) سورة: الحاقة آية: ٤٧. | (١١) سورة: العصر آية: ٢. |
| (٥) سورة: المائدة آية: ٦. | (١٢) سورة: الفرقان آية: ٢٧. |
| (٦) سورة: التحريم آية: ٤. | (١٣) سورة: الرعد آية: ٤٢. |
| (٧) سورة: يوسف آية: ٨٠. | |

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾ إلى قوله: ﴿فَذَرُهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ﴾ (١) فهذا خطاب للنبي ﷺ وحده، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده.

وقوله ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ (٢)، خاطب به النبي ﷺ، بدليل قوله: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ...﴾ (٣) الآية.

وقوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى...﴾ (٤) الآية؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرم مسطحاً رَفَدَهُ حين تكلم في حديث الإفك.

وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا﴾ (٥)، والمخاطب النبي ﷺ أيضاً، لقوله: ﴿قُلْ فَاتُوا﴾ (٦).

وقوله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْكُمْ﴾ (٧).

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٨) أي «ارجعني»؛ وإنما خاطب الواحد المعظم بذلك؛ لأنه يقول: نحن فعلنا، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما في الجواب. وقيل: ﴿رَبِّ﴾ استغاثة، و﴿ارْجِعُونِ﴾ خطاب للملائكة، فيكون إلفاتاً أو جمعاً لتكرار القول؛ كما قال: «قفا نيك» (٩).

وقال السهيلي: هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب، فاختلط

(١) سورة: المؤمنون آية: ٥١ - ٥٤.

(٢) سورة: النحل آية: ١٢٦.

(٣) سورة: النحل آية: ١٢٧.

(٤) سورة: النور آية: ٢٢.

(٥) سورة: هود آية: ١٣.

(٦) سورة: هود آية: ١٤.

(٧) سورة: الشعراء آية: ٢١.

(٨) سورة: المؤمنون آية: ٩٩.

(٩) وهو قول امرئ القيس.

ولا يدري ما يقول من الشطط، وقد اعتاد أمراً يقوله في الحياة، من ردّ الأمر إلى المخلوقين.

ومنه: قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ (١) الآية. وهذا مما لا تشريك فيه.

وقال المبرد في «الكامل»: لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام، لأن ذلك كِبْرٌ وهو، مختصّ به سبحانه.

ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح «الملحة» عن بعضهم أنه منع من إطلاق لفظة «نحن» على غير الله تعالى من المخلوقين، لما فيها من التعظيم، وهو غريب. وحكى بعضهم خلافاً في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى، فقيل: جاءت للعظمة يُوصَفُ بها سبحانه، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها؛ فعلى هذا القول (٢) يكره للملوك استعمالها في قولهم: «نحن نفعل كذا».

وقيل في علتها: إنها لما كانت تصاريفُ أفضيته تجري على أيدي خلقه تنزلت (٣) أفعالهم منزلة فعله، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا القول (٤) يجوز مباشرة النون لكل من لا يباشر العمل بنفسه.

فأما قول العالم: «نحن نبين» و«نحن نشرح» فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته.

وقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ (٥)، والمراد: الإنس؛ لأنّ الرسل لا تكون إلا من بني آدم.

(١) سورة: الزخرف آية: ٣٢.

(٢) في الأصول: «وعلى هذا يكره» والإضافة من ملحمة الأعراب في صناعة الإعراب، للحريري ص ١٣.

(٣) في الأصول: «تنزل»، وهو تحريف.

(٤) في الأصول: «وعلى هذا».

(٥) سورة: الأنعام آية: ١٣٠.

وحكى بعضهم فيه الإجماع، لكن عن الضحاك^(١) أن من الجن رسولاً اسمه يوسف، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(٢) واحتج الجمهور بقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾^(٣) ليحصل الاستثناس، وذلك مفقود في الجن ويقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا...﴾ الآية^(٤)، وأجمعوا أن المراد بالاصطفاء النبوة.

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بني آدم، ولا يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات نفر من الجن، يستمعون القرآن من رسول الإنس، ويبلغونه إلى قومهم، وينذرونهم، ويصدق على أولئك النفر - من حيث إنهم رسل - الرسل.

وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾^(٥).

وفي تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحوري^(٦) قال قوم: من الجن رسل، للآية.

(١) الضحاك، هو: الضحاك بن مخلد، راجع الفهرس.

(٢) سورة: فاطر آية: ٢٤.

(٣) سورة: الأنعام آية: ٩.

(٤) سورة: آل عمران آية: ٣٣.

(٥) سورة: يس آية: ١٤.

(٦) هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة: من أعلام الحفاظ. كان إماماً في التفسير والحديث واللغة. وهو من شيوخ السمعاني في الحديث. من كتبه «الجامع» في التفسير، ثلاثون مجلدة، و«الإيضاح» في التفسير، أربع مجلدات، وتفسيران آخران، وتفسير بالفارسية، عدة مجلدات، و«دلائل النبوة» و«التذكرة» نحو ٣٠ جزءاً، و«سير السلف - خ» في تراجم الصحابة والتابعين، و«الترغيب والترهيب» و«شرح الصحيحين» و«الحجة في بيان المحجة - خ» في استمبول و«إعراب القرآن - خ» في شسترتي (٣٦٧٢) و«المبعث والمغازي - خ» ورد ذكره في فهرس المخطوطات المصورة: القسم الثاني، من الجزء الثاني ١٢٦. توفي سنة ٥٣٥ هـ.

أنظر: (شذرات الذهب / ٤ / ١٠٥. والكشاف لطلس ٢٢٦. والأعلام / ١ / ٣٢٣).

وقال الأكثرون: الرسل من الإنس، ويجيء من الجن، كقوله في قصة بلقيس: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(١)، والمراد به واحد، بدليل قوله: ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

وفيه نظر، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم؛ فإن العادة جارية لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحداً وقرأ ابن مسعود: «ارْجِعُوا إِلَيْهِمْ»، أراد الرسول ومن معه.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾^(٣) - يعني عائشة، وصفوان^(٤).

وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥) والمراد بالمرسلين نوح، كقولك: فلان يركب الدواب ويلبس البرود، وماله إلا دابة وبرود. قاله الزمخشري^(٦).

وقوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾^(٧) قال قتادة: هذا رجل كان لا يمالئهم على ما كانوا يقولون في النبي ﷺ، فسماه الله سبحانه طائفة. وقال البخاري: ويسمى الرجل طائفة.

وقوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾^(٨) والمراد «خلة»، بدليل الآية الأخرى^(٩)، والموجب للجمع مناسبة رؤوس الآي.

فائدة:

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(١٠) فجوز الفارسي فيه تقديرين: أحدهما: أن «إمام» هنا جمع، لأنه المفعول الثاني لجعل، والمفعول

-
- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------------|
| (١) سورة: النمل آية: ٣٥. | (٦) انظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ١٢٧). |
| (٢) سورة: النمل آية: ٣٧. | (٧) سورة: التوبة آية: ٦٦. |
| (٣) سورة: النور آية: ٢٦. | (٨) سورة: إبراهيم آية: ٣١. |
| (٤) أنظر: (تفسير القرطبي ١٢ / ٢١١). | (٩) سورة: البقرة آية: ٢٥٤. |
| (٥) سورة: الشعراء آية: ١٠٥. | (١٠) سورة: الفرقان آية: ٧٤. |

الأول جمع، والثاني هو الأول، فوجب أن يكون جمعاً، وواحد «آم» لأنه قد سمع هذا في واحد، قال تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ﴾^(١) فهذا جمع «آم» مسلماً وقياسه على حد قيام وقائم، فأما أئمة فجمع «إمام» الذي هو مقدر، على حد عنان وأعنة، وسنان وأسنة، والأصل فأئمة، فقلبت الفاء.

والثاني: أنه جمع لإمام، لأن المعنى «أئمة» فيكون «إمام» على هذا واحداً، وجمعه أئمة [وإمام]^(٢).

وقال ابن الضائع^(٣): قيدت عن شيخنا الشلّوبين^(٤) فيه احتمالين غير هذين: أن يكون مصدراً كالإمام، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر في ترك التثنية والجمع كحسب.

(١) سورة: المائدة آية: ٢.

(٢) ما بين المعقوفتين: ساقط من الأصول.

(٣) ابن الضائع، هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. عاش نحو سبعين سنة. من كتبه «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي - خ» و«الرد على ابن عصفور. توفي سنة ٦٨٠ هـ.

أنظر: (بغية الوعاة ٣٥٤. والأعلام ٤ / ٣٣٣، ٣٣٤).

(٤) الشلّوبين، هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، أبو علي، الشلّوبيني أو الشلّوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيلية. من كتبه «القوانين» في علم العربية، ومختصره «التوطئة» و«شرح المقدمة الجزولية» في النحر، كبير وصغير، و«حواش على كتاب المفصل للزمخشري - خ» في شسترتي (٥٠٢٦) و«تعلق على كتاب سيبويه» نحو. والشلّوبيني نسبة إلى حصن «الشلّوبين» أو «شلّوبينية» بجنوب الأندلس ويسميه الإسبان Salobrena وفي المؤرخين من يقول إن لقب صاحب الترجمة «الشلّوبين» بغير نسبة، ويفسره بأن معنى هذه الكلمة: الأبيض الأشقر. وفي اختصار القدر أنه «ينسب إلى شلّوبينية، من حصون غرناطة الساحلية» وأنه اشتهر بحدة المزاج، وكان يسب من يمر بذكره من أئمة النحو غيرهم. وتروى عنه حكايات في الغفلة. وكان أبوه خبازاً بإشبيلية. توفي سنة ٦٤٥ هـ.

أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٣٨٢. وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٢. والديباج المذهب ١٨٥.

والتاج ٩ / ٢٥٥. والأعلام ٥ / ٦٢).

ويحتمل أن يكون محمولاً على المعنى، كقولهم: دخلنا على الأمير وكسانا حلة؛ والمراد: كل واحدٍ منا حلة، وكذلك هو «واجعل كل واحدٍ منا إماماً».

الخامس عشر: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(١)، والمراد: مالك، خازن النار.

وقال الفراء: الخطاب لخزنة النار والزبانية؛ وأصل ذلك أن الرفقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد^(٢) على صاحبيه. ويجوز أن يكون الخطاب للملكين الموكلين، من قوله: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾^(٣).

وقال أبو عثمان^(٤): لما ثنى الضمير استغنى عن أن يقول: ألق ألق، يشير إلى إرادة التأكيد اللفظي.

وجعل المهدوي منه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(٥)، قال: الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي، وقيل: لهما - وكان هارون قد آمن على دعائه، والمؤمن أحد الداعيين.

(١) سورة: ق آية: ٢٤.

(٢) في ب: «فجرى الكلام الواحد».

(٣) سورة: ق آية: ٢١.

(٤) أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب «ما تلحن فيه العامة» و«الألف واللام» و«التصريف» و«العروض» و«الديباج».

توفي سنة ٢٤٩ هـ.

أنظر: (وفيات الأعيان ١ / ٩٢. ومعجم الأدباء ٢ / ٢٨٠. وإنباه الرواة ١ / ٢٤٦.

والأعلام للزركلي ٢ / ٦٩).

(٥) سورة: يونس آية: ٨٩.

السادس عشر: خطاب الإثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى^(١): ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ أي «ويا هارون»، وفيه وجهان؛ أحدهما: أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف؛ إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكريم الآيات. ذكره ابن عطية. والثاني: لما كان هارون أفصح لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد. ذكره صاحب «الكشاف». وانظر إلى الفرق بين الجوابين^(٢).

ومثله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(٣).

قال ابن عطية: إنما أفرد به الشفاء من حيث كان المخاطب أولاً والمقصود في الكلام.

وقيل بل ذلك لأن الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة، ولهذا قيل: من الكرم ستر الحرم. وقوله: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٥).

وقال: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾^(٦)، ولم يقل: «اختصما».

وقال: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾^(٧)، ولم يقل: «عليهما» اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه.

السابع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ

(١) سورة: طه آية: ٤٩.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٢٦).

(٣) سورة: طه آية: ١٦.

(٤) سورة: الشعراء آية: ١٦.

(٥) سورة: التحريم آية: ٤.

(٦) سورة: الحج آية: ١٩.

(٧) سورة: البقرة آية: ٣٧.

عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا... ﴿ الآية، فجمع ثالثها، والخطاب للنبي ﷺ.

قال ابن الأنباري: إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي ﷺ وحده، وإنما جمع تفخيماً له وتعظيماً، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾^(١).

وكذلك قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَ بِيوتًا وَاجْعَلُوا بُيوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) فثني في الأول^(٣)، ثم جمع، ثم أفرد، لأنه خوطب أولاً موسى وهارون، لأنهما المتبوعان، ثم سبق الخطاب عاماً لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها؛ لأنه واجب عليهم، ثم خصَّ موسى بالبشارة تعظيماً له.

الثامن عشر: خطاب عين والمراد غيره

كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾^(٤).

الخطاب له والمراد المؤمنون؛ لأنه ﷺ كان تقياً، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين! والدليل على ذلك قوله في سياق الآية: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٦)، بدليل قوله في صدر الآية بعدها^(٧): ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي﴾^(٨).

ومنهم مَنْ أجراه على حقيقته وأوله، قال أبو عمر الزاهد في «الياقوتة»:

(١) سورة: البقرة آية: ٧٥.

(٢) سورة: الأحزاب آية: ١ - ٢.

(٣) سورة: يونس آية: ٨٧.

(٤) سورة: يونس آية: ٩٤.

(٥) «بعدها» غير موجودة بالأصول، والسياق يقتضي إثباتها.

(٦) سورة: يونس آية: ١٠٤.

سمعت الإمامين ثعلب والمبرد يقولان: معنى ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ﴾ أي: قل يا محمد: إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود؛ إنهم أعلم^(١) به من أجل أنهم أصحاب كتاب.

وقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾^(٢).

قال ابن فورك: معناه وسَّعَ اللهُ عَنْكَ! على وجه الدعاء، و﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ تغليظ على المنافقين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم؛ وإن كان في الظاهر للنبي ﷺ، كقوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾^(٣).

وقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾^(٤)، قيل إنه أمية؛ وهو الذي تولى دون النبي ﷺ، ألا ترى أنه لم يقل: «عبست»^(٥).

وقوله: ﴿لِيَحْبِظَنَّ عَمَلَكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿وَلَيْتَنِ اتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لِمَنْ الظَّالِمِينَ﴾^(٧).

وبهذا يزول الإشكال المشهور في أنه: كيف يصح خطابه ﷺ مع ثبوت عصمته عن ذلك كله؟

ويجاب أيضاً بأن ذلك على سبيل الفرض، والمُحال يصح فرضه لغرض. والتحقيق: أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين؛ والمعنى اتفاق جميع الشرائع على ذلك. ويستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله.

وعكس هذا أن يكون المراد عاماً، والمراد الرسول قوله: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا

(٥) أنظر: (تفسير القرطبي ١٩ / ٢١٠).

(٦) سورة: الزمر آية: ٦٥.

(٧) سورة: البقرة آية: ١٤٥.

(١) في ج: «إنهم أعلم بهم».

(٢) سورة: التوبة آية: ٤٣.

(٣) سورة: يونس. آية ٩٤.

(٤) سورة: عبس آية: ١.

إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ... ﴿١﴾ بدليل قوله في سياقها: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢﴾.

وأما قوله في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿٣﴾ فليس من هذا الباب.

قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون التقدير: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ في ألا تعلم أن الله لو شاء لجمعهم. ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراده.

ثم قال: ويظهر تباين ما بين قوله تعالى لمحمد ﷺ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿٤﴾، وقد تقرر أن محمداً ﷺ أفضل الأنبياء.

وقال مكي، والمهدوي: الخطاب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ للنبي ﷺ، والمراد أمته، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ. وقال قوم: وقر نوح عليه السلام لسنه وشيبه.

وقال قوم: جاء الحمل على النبي ﷺ لقربه من الله ومكانته، كما يحمل العاتب على قريبه أكثر من حملة على الأجانب.

قال: والوجه القوي عندي في الآية هو أن ذلك لم يجيء بحسب التبيين، وإنما جاء بحسب الأمر من الله، ووقع النبي عنهما والعقاب فيهما.

التاسع عشر: خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكياً عن صالح لما هلك قومه: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولًا مِنْ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ ﴿٥﴾، خاطبهم

-
- (١) سورة: الأنبياء آية: ١٠ .
(٢) سورة: يونس آية: ٩٩ .
(٣) سورة: الأنعام آية: ٣٥ .
(٤) سورة: هود آية: ٤٦ .
(٥) سورة: الأعراف آية: ٧٩ .

بعد هلاكهم؛ إما لأنهم يسمعون ذلك كما فعل النبي ﷺ بأهل بدر وقال: «والله ما أنتم بأسمع منهم»، وإما للاعتبار كقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾^(١). وقوله: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٢).

العشرون: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره

كقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾^(٣)، الخطاب للنبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾^(٤)، بدليل قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٥). وقوله: ﴿ذَلِكَ أَذُنِي أَلَّا تَعُولُوا﴾^(٦).

قال ابن خالويه^(٧): في كتاب «المبتدأ»^(٨).

- (١) سورة: العنكبوت آية: ٢٠. (٤) سورة: هود آية: ١٤.
 (٢) سورة: الأنعام آية: ٩٩. (٥) سورة: هود آية: ١٤.
 (٣) سورة: هود آية: ١٤. (٦) سورة: النساء آية: ٣.

(٧) ابن خالويه، هو: الحسين بن أحمد بن خالد بن خالويه، أبو عبدالله: لغوي، من كبار النحاة. أصله من همدان. زار اليمن وأقام بدمار، مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب. وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة. وكانت له مع المتنبّي مجالس ومباحث عند سيف الدولة. وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده. وتوفي في حلب. من كتبه «شرح مقصورة ابن دريد - خ» و«مختصر في شواذ القرآن - ط» و«إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز - ط» و«ليس في كلام العرب - ط» و«ليس في كلام العرب - ط» و«الشجر - ط» ويقال إنه لأبي زيد، و«الآل» و«الاشتقاق» و«الجملة» في النحو، و«المقصود» و«البديع - خ» في شسترتي (٣٠٥١) توفي سنة ٣٧٠ هـ.

أنظر: (الأعلام): ٢ / ٢٣١. وفيات الأعيان: ١٥٧. وبغية الوعاة: ٢٣١ والمكتبة الأزهرية: ١ / ١١٢. وغاية النهاية: ١ / ٢٣٧. وآداب اللغة: ٢ / ٣٠١. ولسان الميزان: ٢ / ٢٦٧. ودائرة المعارف الإسلامية: ١ / ١٤٨. وإنباه الرواة: ١ / ٣٢٤. وهو فيه «الحسين بن محمد» و«يتمة الدهر»: ١ / ٧٦. وهو فيه «الحسن بن خالويه».

(٨) في النسخة ج: «كتاب البشري».

الحادي العشرون: خطاب التلوين

وسماه الثعلبي^(١) المتلون. كقوله تعالى: ﴿يَأْيَهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ
النِّسَاءَ﴾^(٢).

﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾^(٣). وتسميه أهل المعاني الالتفات؛ وستكلم
عليه إن شاء الله تعالى بأقسامه.

الثاني والعشرون: خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا
طَائِعِينَ﴾^(٤). تقديره: «طائعة».

وقيل: لما كانت ممن يقول، وهي حالة عقل، جرى الضمير في
﴿طائعين﴾ عليه، كقولهم: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٥).

وقد اختلف - أن هذه المقالة حقيقة، بأن جعل لها حياة وإدراكاً يقتضي
نطقها، أو مجازاً، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول
- على قولين:

قال ابن عطية: والأول أحسن، لأنه لا شيء يدفعه، والعبارة فيه أتم،
والقدرة فيه أظهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ﴾^(٦)، فأمرها كما تؤمر الواحدة
المخاطبة المؤنثة لأن جميع ما لا يعقل كذلك يؤمر.

(١) الثعلبي، هو: أحمد بن محمد، راجع الفهرس.

(٢) سورة: الطلاق آية: ١.

(٣) سورة: طه آية: ٤٩.

(٤) سورة: فصلت آية: ١١.

(٥) سورة: يوسف آية: ٤.

(٦) سورة: سبأ آية: ١٠.

الثالث والعشرون: خطاب التهيج

كقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، ولا يدل على أن من لم يتوكل ينتفي عنهم الإيمان، بل حث لهم على التوكل.

وقوله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فقصده حثهم على ترك الربا، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا^(٤) ذلك.

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَافِي الْأَجْمَعَانِ﴾^(٧).

وهذا أحسن من قول من قال: «إن» ها هنا بمعنى: «إذ».

الرابع والعشرون: خطاب الإغضاب

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٨).

وقوله: ﴿أَفَتَخَذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٩).

- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: المائدة آية: ٢٣. | (٦) سورة: يونس آية: ٨٤. |
| (٢) سورة: التوبة آية: ١٣. | (٧) سورة: الأنفال آية: ٤١. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٢٧٨. | (٨) سورة: الممتحنة آية: ٩. |
| (٤) في ج: «حقهم أن يعملوا ذلك». | (٩) سورة: الكهف آية: ٥٠. |
| (٥) سورة: الأنفال آية: ١. | |

وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ
أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (١).

الخامس والعشرون: خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الاتِّصاف بالصفات الجميلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُيُوتٌ مَرْصُوصَةٌ﴾ (٢)، وكفى بحث الله
سبحانه تشجيعاً على منازلة الأقران، ومباشرة الطعان!

وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ
رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ﴾ (٤) وكيف لا يكون للقوم صبر
والملك الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال: ﴿وَمَا أَلْنَصْرُ إِلَّا مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ
مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ (٦).

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالحزم والتأني بالحرب
والاستظهار عليها بالعدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٧)،
وقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (٨).

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ما جاء في قصص الأشقياء تحذيراً لما
نزل من العذاب، وإخباراً للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب.

السادس والعشرون: خطاب التنفير

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

-
- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: النساء آية: ٨٩. | (٥) سورة: آل عمران آية: ١٢٦. |
| (٢) سورة: الصف آية: ٤. | (٦) سورة: النساء آية: ١٠٤. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ١٢٥. | (٧) سورة: البقرة آية: ١٩٥. |
| (٤) سورة: الأنفال آية: ١٦. | (٨) سورة: الأنفال آية: ٦٠. |

مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾.

فقد جمعت هذه الآية أوصافاً وتصويراً لما يناله المغتاب من عرض من يغتابه على أفظع وجه؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التقرير والتوبيخ، وجعل ما هو الغاية في الكراهة موصولاً بالمحبة، وإسناد الفعل إلى ﴿أحدكم﴾. وفيه إشعار بأن أحداً لا يحب ذلك، ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله «أخاً»، ولم يقتصر على لحم الأخ حتى جعله «ميتاً» وهذه مبالغات عظيمة، ومنها أن المغتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت.

السابع والعشرون: خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ (٢).

الثامن والعشرون: خطاب التحبيب

نحو: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ (٣).

﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ (٤).

﴿يَا بَنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ (٥).

ومنه قوله ﷺ: «يا عباس يا عم رسول الله» (٦).

(١) سورة: الحجرات آية: ١٢. (٤) سورة: لقمان آية: ١٦.

(٢) سورة: الزمر آية: ٥٣. (٥) سورة: طه آية: ٩٤.

(٣) سورة: مريم آية: ٤٢.

(٦) أنظر: (حلبة الأولياء ٦ / ٣٨، ولسان الميزان ٢ / ٧٥٠. وطبقات ابن سعد ٤ / ١ / ١٨.

ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٠٩، ٦ / ٣٣٩. والسنن الكبرى، للبيهقي ٣ / ٥٢، ١٠ /

٩٦. ومصنف ابن أبي شيبة ١٢ / ٢١٦. ومسند الحميدي (٤٦٢).

التاسع والعشرون: خطاب التعجيز

نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾^(١).

﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾^(٢).

﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾^(٣).

﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾^(٤).

وجعل منه بعضهم: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾^(٥).

وردّه ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب؛ وإنما معنى الآية: كونوا بالتوهم والتقدير كذا.

الثلاثون: التحسير والتلهف

كقوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾^(٦).

الحادي والثلاثون: التكذيب

نحو قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٧).

﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾^(٨).

الثاني والثلاثون: خطاب التشريف

وهو كل ما في القرآن العزيز مخاطبه بقل، كالقلاقل^(٩).

(٦) سورة: آل عمران آية: ١١٩.

(٧) سورة: آل عمران آية: ٩٣.

(٨) سورة: الأنعام آية: ١٥٠.

(٩) هي: سورة الإخلاص، والناس، والفلق.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٢) سورة: الطور آية: ٣٤.

(٣) سورة: هود آية: ١٣.

(٤) سورة: آل عمران آية: ١٦٨.

(٥) سورة: الإسراء آية: ٥٠.

وكقوله: ﴿قُلْ آمَنَّا﴾^(١)، وهو تشریف منه سبحانه لهذه الأمة؛ بأن يخاطبها بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة؛ إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسل إليه: قال لي المرسل: «قل كذا وكذا»؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها؛ فدل على أن المراد بقاءها، ولا بد لها من فائدة، فتكون أمراً من المتكلم بما يتكلم به أمره شفاهاً بلا واسطة؛ كقولك لمن تخاطبه: افعل كذا.

الثالث والثلاثون: خطاب المعدوم

ويصح ذلك تبعاً لموجود، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾^(٢)، فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان، ولكل من بعدهم، وهو على نحو ما يجري من الوصايا في خطاب الإنسان لولده وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته.

قال الرماني في تفسيره: وإنما جاز خطاب المعدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة للمخاطب دون غيره، وأما قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) فعند الأشاعرة أن وجود العالم حصل بخطاب «كن».

وقالت: الحنفية: التكوين أزلي قائم بذات الباري سبحانه، وهو تكوين لكل جزء من أجزاء العالم عند وجوده، لا أنه يوجد عند «كاف ونون».

وذهب فخر الإسلام شمس الأئمة^(٤) منهم إلى أن خطاب «كن» موجود

(١) سورة: آل عمران آية: ٨٤.

(٢) سورة: الأعراف آية: ٢٦.

(٣) سورة: النحل آية: ٤٠.

(٤) شمس الأئمة، هو: محمد بن أحمد بن سهل، وأبو بكر، شمس الأئمة: قاض، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس (في خراسان). أشهر كتبه «المبسوط - ط» في الفقه والتشريع، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالجيب في أوزجند (بفرغانة) وله «شرح الجامع الكبير للإمام محمد» منه مجلد مخطوط، و«شرح السير الكبير للإمام محمد - ط» أربع مجلدات، و«النكت - ط» وهو شرح لزيادات للشيبياني، و«الأصول - خ» في أصول الفقه، و«شرح مختصر الطحاوي - خ». وكان سبب سجنه كلمة نصح بها الخاقان =

عند إيجاد كل شيء، فالحاصل عندهم في إيجاد الشيء شيثان: الإيجاد وخطاب «كن».

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١).

وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢).

وقوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣).

ولو حصل وجود العالم بالتكوين لم يكن في خطاب «كن» فائدة عند الإيجاد.

وأجاب الحنفية بأنا نقول لموجبها ولا تستقل بالفائدة؛ كالمشابه، فيقول بوجود خطاب «كن» عند الإيجاد في غير تشبيهه ولا تعطيل.

* * *

= ولما أطلق سكن فرغانة إلى أن توفي سنة ٤٨٣ هـ.
أنظر: (الفوائد البهية ١٥٨ والجواهر المضية ٢ : ٢٨ و Brock. I: 460 (373), S. I: 638).
والفهرس التمهيدي ١٦٠ ومفتاح السعادة ٢ : ٥٥).

(١) سورة: النحل آية: ٤٠.

(٢) سورة: يس آية: ٨٢.

(٣) سورة: البقرة آية: ١١٧.

٤٣- النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالأيات التي لم يتجاوز فيها؛ وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه، والداعية إلى أسمائه^(١) وصفاته، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ...﴾^(٢) الآية.

وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾^(٣)، ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا...﴾^(٤)، ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَّرَّ إِذَا دَعَا...﴾^(٥)، ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾^(٦)، ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٨).

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾^(٩). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾^(١٠). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾^(١١). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾^(١٢).

قيل: ومنه الآيات التي لم تُنسخ، وهي كالأيات المحكمات،؟ والآيات

(١) في ج: «والدالة على أسمائه».

(٢) سورة: الحشر آية: ٢٢.

(٣) سورة: النمل آية: ٦٠.

(٤) سورة: النمل آية: ٦٣.

(٥) سورة: النمل آية: ٦٢.

(٦) سورة: النمل آية: ٦٣.

(٧) سورة: النمل آية: ٦٤.

(٨) سورة: يس آية: ٧٨.

(٩) سورة: الواقعة آية: ٥٨.

(١٠) سورة: الواقعة آية: ٦٣.

(١١) سورة: الواقعة آية: ٦٨.

(١٢) سورة: الواقعة آية: ٧١.

المشتملة^(١)، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٢)، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا.

وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة، منهم ابن القاص من الشافعية، وابن خُويز منداذ^(٣) من المالكية. وحكى عن داود الظاهري وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني^(٤).

وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه.

وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن.

وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام، وجمع فأوعى.

وأما معناه، فقال الحاتمي^(٥): معناه طريق القول، ومأخذه مصدر «جزت مجازاً» كما يقال: «قمت مقاماً».

(١) في أ: كتب فوق «المشتملة»: «كذا».

(٢) سورة: البقرة آية: ٤.

(٣) ابن خُويز منداذ، تلميذ الإمام الأبهري من علماء المالكية بالبصرة، توفي سنة ٤٠٠ هـ تقريباً (أنظر: شهاب الشفاع / ١٧٠).

(٤) أبو مسلم الأصبهاني، هو محمد بن بحر الأصبهاني. وسيأتي التعريف به في الجزء الثالث، راجع الفهرس.

(٥) الحاتمي، هو: محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، أبو علي: أديب نقاد، من أهل بغداد. نسبته إلى جد له اسمه «حاتم». له «الرسالة الحاتمية - ط» مقتطفات منها، واسمها «الموضحة» في نقد شعر المتنبي، أو كما يقول الذهبي: «فيما جرى بينه وبين المتنبي من إظهار سرقاته وعيوب شعره وحمقه وتيهه!» و«حلية المحاضرة - خ» في الأدب والأخبار، مجلدان، ومنه نسخة في القرويين بفاس (الرقم ٥٩٠) و«سر الصناعة» في الشعر، =

قال الأصمعيّ: كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي.

وله سبيان:

أحدهما: الشبه، ويسمى المجاز اللغويّ وهو الذي يتكلم فيه الأصوليّ.

والثاني: الملاسة، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان، ويسمى المجاز العقلي، وهو أن تُسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالةً بضرب من التأويل، كسبّ زيد أباه، إذا كان سبياً فيه.

والأول مجاز في المفرد، وهذا مجاز في المركب.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(١)، نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبياً فيها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾^(٢).

وقوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾^(٣)، والفاعل غيره، ونسب الفعل إليه لكونه الأمر

به.

وكقوله: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٤)، نسب النزاع الذي هو فعل الله إلى

إبليس لعنه الله؛ لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

= «الحالي والعاقل» أدب، و«مختصر العربية» وغير ذلك.

أنظر: (الأعلام ٦/ ٨٢. وبغية الوعاة ٣٥ وتاريخ بغداد ٢: ٢١٤ وإرشاد الأريب ٦:

٥٠١ والوفيات ١: ٥١٠ والإمتاع والمؤانسة ١: ١٣٥).

(١) سورة: الأنفال آية: ٢.

(٢) سورة: فصلت آية: ٢٣.

(٣) سورة: القصص آية: ٤.

(٤) سورة الأعراف آية: ٢٧.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾^(١)، جعل التجارة الرابعة .

وقوله: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾^(٢)، لأن الأمر هو المعزوم عليه؛ بدليل: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٣).

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبُورِ﴾^(٤)، فنسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم؛ لأن سببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٥)، نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه .

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٦).

وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(٧).

وقد يقال إن النزاع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما؛ فالمجاز إفرادي لا إسنادي .

وقوله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٨)، يحتمل معناه: يجعل هوله، فهو من مجاز الحذف .

وأما قوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٩).

ف قيل: على النسب، أي: ذات رضا .

وقيل: بمعنى «مرضية»، وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد؛ لأن المجاز

(١) سورة: البقرة آية: ١٦ .

(٢) سورة: محمد آية: ٢١ .

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٥٩ .

(٤) سورة: إبراهيم آية: ٢٨ .

(٥) سورة: المزمّل آية: ١٧ .

(٦) سورة: الزلزلة آية: ٢ .

(٧) سورة: طه آية: ١١٧ .

(٨) سورة: المزمّل آية: ١٧ .

(٩) سورة: القارعة آية: ٧ .

في لفظ «راضية» لافي إسنادها؛ ولكنهم كأنهم قدروا أنهم قالوا: رضيت عيشته، فقالوا: «عيشة راضية».

وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما طرفاه حقيقتان، نحو:

أُنبِتَ المَطَرُ البَقْلَ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٢).

والثاني: مجازيان، نحو: ﴿فَمَا رَبَّحْتُ تِجَارَتُتُهُمْ﴾^(٣).

والثالث: ما كان أحد طرفيه مجازاً دون الآخر، كقوله: ﴿تُوْتِي أكلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾^(٤)، وقوله: ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾^(٥).

قال بعضهم: ومن شرط هذا المجاز أن يكون للمسنَد إليه شبه بالمتروك، في تعلقه بالعامل.

وأنواع الإفرادي في القرآن كثيرة يعجز العدّ عن إحصائها:

كقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَظَى. نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى. تَدْعُو﴾^(٦) قال: الدعاء من النار مجاز.

وكقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا...﴾^(٧) الآية، والسلطان هنا هو البرهان، أي برهاناً يستدلون به^(٨)، فيكون صامتاً ناطقاً، كالدلائل المخبرة، والعبرة والموعظة.

وقوله: ﴿فَأَمَّهُ هَاوِيَةً﴾^(٩) فاسم الأم الهاوية مجاز؛ أي: كما أن الأم كافلة

(١) سورة: الأنفال آية: ٢ .

(٢) سورة الروم آية: ٣٥ .

(٣) في ج: «أي برهان يشركون به» .

(٤) سورة: القارعة آية: ٩ .

(١) سورة: الأنفال آية: ٢ .

(٢) سورة: الزلزلة آية: ٢ .

(٣) سورة: البقرة آية: ١٦ .

(٤) سورة: إبراهيم آية: ٢٥ .

(٥) سورة: محمد آية: ٤ .

لولدها وملجأ له، كذلك أيضاً النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع.

وقوله: ﴿قَتَلَ الْخَرَّاصُونَ﴾^(١)، ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرُهُ﴾^(٢) ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(٣).

والفعل في هذه المواضع مجاز أيضاً؛ لأنه بمعنى أبعد الله وأذله.

وقيل: قهره وغلبه وهو كثير، فلنذكر أنواعه^(٤) لتكون ضوابط لبقية الآيات

الشريفة:

الأول: إيقاع المسبب موقع السبب

كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾^(٥) وإنما نزل سببه، وهو الماء.

وكقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾^(٦)، ولم يقل: «كما فتن أبويكم»، لأن الخروج من الجنة هو المسبب الناشئ عن الفتنة، فأوقع المسبب موقع السبب، أي لا تفتنوا بفتنة الشيطان، فأقيم فيه السبب مقام المسبب، وهو سبب خاص، فإذا عدم فيعدم المسبب، فالنهي في الحقيقة لبني آدم، والمقصود عدم وقوع هذا الفعل منهم، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهي عليه، كان أدل على امتناع النهي بطريق الأولى.

وقوله تعالى: ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾^(٧) وهم لم يدعوه إلى النار، إنما دعوه إلى الكفر؛ بدليل قوله: ﴿تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾^(٨)؛ لكن لما كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه.

-
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: الذاريات آية: ١٠. | (٥) سورة: الأعراف آية: ٢٧. |
| (٢) سورة: عبس آية: ١٧. | (٦) سورة: الأعراف آية: ٢٧. |
| (٣) المنافقون آية: ٥. | (٧) سورة: غافر آية: ٤١. |
| (٤) في ج: «قلت ذكر أنواعه». | (٨) سورة: غافر آية: ٤٢. |

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(١) أي: العناد المستلزم للنار.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢) لاستلزام أموال اليتامى إياها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾^(٣) إنما أراد - والله أعلم - الشيء الذي يُنكح به، من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٤)، أي: لا تأكلوها بالسبب الباطل الذي هو القمار.

وقوله: ﴿وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ﴾^(٥)، أي: عبادة الأصنام لأن العذاب مسبب عنها.

وقوله: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٦) أي: وأغلظوا عليهم، ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه.

الثاني: عكسه، وهو إيقاع السبب موقع المسبب

كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٨) سمي الجزاء الذي هو السبب سيئة واعتداء، فسُمي الشيء باسم سببه وإن عبرت السيئة عما ساء - أي أحزن - لم يكن من هذا الباب، لأن الإساءة تحزن في الحقيقة، كالجناية.

(٥) سورة: المدثر آية: ٥.

(٦) سورة: التوبة آية: ١٢٣.

(٧) سورة: الشورى آية: ٤٠.

(٨) سورة: البقرة آية: ١٩٤.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(٢) سورة: النساء آية: ١٠.

(٣) سورة: النور آية: ٣٣.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٨٨.

ومنه: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(١) تجوز بلفظ «المكر» عن عقوبته لأنه سبب لها^(٢).

ومنه قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلال لا ليقع الضلال؛ فلما كان الضلال سبباً للتذكير أقيم مقامه.

ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ، أي: المكتوب فإن الكتابة سبب له، كقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾^(٤) أي: سنحفظه حتى نجازيهم عليه.

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾^(٥)، أي: ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به، لأن قبول الشيء مرتب على سماعه ومسبب عنه. ويجوز أن يكون نفي السمع لابتغاء فائدته.

ومنه قول الشاعر:

وإن حلفت لا ينقضُ النَّأْيُ عَهْدَهَا فليسَ لمخضوبِ البَنَانِ يَمِينُ
أي وفاء يمين.

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(٦). ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾^(٧) أي: أفتعلمون ببعض التوراة - وهو فداء الأسارى - وتتركون العمل ببعض - وهو قتل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم؟

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع نسبة الفعل إلى سبب سببه، كقوله

(١) سورة: آل عمران آية: ٥٤.

(٢) في أ، ج: «عن عقوبته، لأنها سبب لها».

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٤) سورة: آل عمران آية: ١٨١.

(٥) سورة: هود آية: ٢٠.

(٦) سورة: البقرة آية: ١٤٣.

(٧) سورة: البقرة آية: ٨٥.

تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾^(١) أي: كما أخرج أبويكم فلا يخرجكما من الجنة. ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٢).

المخرج والنازع في الحقيقة هو الله عز وجل، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين.

وقد مثل البيانون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب.

وقوله: ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٣) لما أمرهم بالكفر الموجب لحلول النار نسب ذلك إليهم لأنهم أمرهم به؛ فالله هو المحلّ لدار البوار، وسبب إحلالها كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابره إياهم بالكفر الموجب لحلول النار^(٤).

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾^(٥) أي أناملهم؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد، فراراً من الشدة، فكانهم جعلوا الأصابع.

وقال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾^(٦) واليد حقيقة إلى المنكب، هذا إن جعلنا «إلى» بمعنى «مع»، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعض الشعور الكثيفة.

(١) سورة: البقرة آية: ٣٦.

(٢) سورة: الأعراف آية: ٢٧.

(٣) سورة: إبراهيم آية: ٢٨.

(٤) من: «نسب ذلك» إلى آخر الفقرة: «لحلول النار». غير موجود بالأصول، والإضافة من «الإشارة إلى المجاز» لابن عبد السلام ص ٤٥، الفصل (٢٨).

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩.

(٦) سورة: المائدة آية: ٦.

وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، والمراد هو: البعض الذي هو الرسغ.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ﴾^(٢) أي: من لم يذق.

وقوله: ﴿تَعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾^(٣) والمراد: وجوههم؛ لأنه لم ير جملتهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) استشكله الإمام في تفسيره؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر، وهو اسمٌ لثلاثين يوماً.

وحاصل جوابه أنه أوقع الشهرَ وأراد جزءاً منه، وإرادة الكل باسم الجزء مجاز شهير.

ونقل عن علي رضي الله عنه أن المعنى مَنْ: شهد أول الشهر فليصم جميعه، وأن الشخص متى كان مقيماً أوفى البر ثم سافر، يجب عليه صوم الجميع.

والجمهور على أن هذا عام، مخصّص بقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً...﴾^(٥) الآية.

ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان: هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجنوناً في أوله؟ فيه قولان:

الرابع: إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٦)، أي: ذاته. ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٧).

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٦) سورة: القصص آية: ٨٨.

(٧) سورة: الرحمن آية: ٢٧.

(١) سورة: المائدة آية: ٣٨.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٤٩.

(٣) سورة: المنافقون آية: ٤.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٨٥.

وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١).

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ. عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾^(٢)؛ يريد الأجساد، لأن العمل والنصب^(٣) من صفاتها. وأما قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾^(٤)؛ فيجوز أن يكون من هذا؛ عبّر بالوجوه عن الرجال.

ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التمتع منسوب إلى جميع الجسد.

ومنه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾^(٥)؛ فالوجه المراد به: جميع ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده.

وقد اختلف في تأويل «الوجه» الذي جاء مضافاً إلى الله في مواضع من القرآن، فنقل ابن عطية عن الحذاق: أنه راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه مجاز؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدراً.

وقيل - وهو الصواب -: هي صفة ثابتة بالسمع، زائدة على ما توجه العقول من صفات الله تعالى.

وضمّفه إمام الحرمين. وأما قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٦) فالمراد الجهة التي وجّهنا إليها في القبلة.

وقيل: المراد به الجاه، أي تمّ جلالُ الله وعظمته.

وقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٧). ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٨) تجوز بذلك عن الجملة.

(١) سورة: البقرة آية: ١٤٤.

(٢) سورة: الغاشية آية: ٢ - ٣.

(٣) النصب: التعب.

(٤) سورة: الغاشية آية: ٨.

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩٥.

(٦) سورة: الشورى آية: ٣٠.

(٧) سورة: البقرة آية: ٢٢.

وقوله: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾^(١)، البنان الإصبع؛ تجوز بها عن الأيدي والأرجل، عكس قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ﴾^(٢).

وقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ﴾^(٣).

وقوله: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطومِ﴾^(٤)، عبر بالأنف عن الوجه.

﴿لَا أَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾^(٥).

وكقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهٗ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٦)، أضاف الإثم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها آثمة؛ من حيث كان محلاً لاعتقاد الإثم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها تفعل بها في قوله تعالى: ﴿مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٧)، وإن كانت الجملة كلها كاتبة ولهذا قال: ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(٨).

وكذا قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٩).

وقيل: المعنى على حذف المضاف؛ لأن المدرك هو الجملة دون الحاسة، فأسند الإدراك إلى الأبصار، لأنه بها يكون.

وكقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾^(١٠)، أي: إياه.

﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي﴾^(١١).

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(١٢).

وحكى ابن فارس عن جماعة أن «من» هنا للتبعيض؛ لأنهم أمروا بالغض عما يحرم النظر إليه.

-
- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأنفال آية: ١٢. | (٧) سورة: البقرة آية: ٧٩. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ١٩. | (٨) سورة: البقرة آية: ٧٩. |
| (٣) سورة: المجادلة آية: ٣. | (٩) سورة: الأنعام آية: ١٠٣. |
| (٤) سورة: القلم آية: ١٦. | (١٠) سورة: آل عمران آية: ٢٨. |
| (٥) سورة: الحاقة آية: ٤٥. | (١١) سورة: المائدة آية: ١١٦. |
| (٦) سورة: البقرة آية: ٢٨٣. | (١٢) سورة: النور آية: ٣٠. |

وقوله: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾^(١) ، أي: صلّ في الليل؛ لأن القيام بعض الصلاة.

وكقوله: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾^(٢) ، أي: صلاة الفجر.

ومنه «المسجد الحرام» والمراد: جميع الحرم.

وقوله: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٣) أي: المصلين.

﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾^(٤) ، ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَنكِبُونَ﴾^(٥) ، أي:

الوجوه.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٦).

فعبّر بالأرض والسماء عن العالم؛ لأن المقام مقام الوعيد؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم؛ فيكون المراد بالسماء والأرض العالم؛ إطلاقاً للجزء على الكل.

وقوله: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٧).

قال الفارسي: جعله على المجاز «أذناً» لأجل إصغائه؛ قال: ولو صُغرت

«أذناً» هذه التي في هذه الآية، كان في لحاق التاء فيها وتركها نظر.

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ

وَأَمْنًا﴾^(٨) المراد به جميع الحرم، لا صفة الكعبة فقط، بدليل قوله: ﴿أَنَا جَعَلْنَا

حَرَمًا آمِنًا﴾^(٩) وقوله: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(١٠) ، والمراد: الحرم كله؛ لأنه لا يُذبح

في الكعبة.

(٦) سورة: آل عمران آية: ٥.

(٧) سورة: التوبة آية: ٦١.

(٨) سورة: البقرة آية: ١٢٥.

(٩) سورة: العنكبوت آية: ٦٧.

(١٠) سورة: المائدة آية: ٩٥.

(١) سورة: المزمل آية: ١.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٧٨.

(٣) سورة: البقرة آية: ٤٣.

(٤) سورة: الإسراء آية: ١٠٧.

(٥) سورة: الإسراء آية: ١٠٩.

قال: وكذلك «المسجد الحرام» في قوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^(١)؛ والمراد: منعهم من الحج وحضور مواضع النسك.

وقيل في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾^(٢)، أي: نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة، كالكتابة والخياطة ونحوها من الأعمال التي يُستعان فيها بالأصابع، قالوا: وذكرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان؛ فاختصَّ منها أظفها.

وجوز أبو عبيدة ورود البعض وإرادة الكل؛ وخرَجَ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ﴾^(٣) أي: كله، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضَ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾^(٤) وأنشد بيت لبيد:

تَرَاكَ أُمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامُهَا

قال: والموت لا يعتلق بعض النفوس دون بعض؛ ويقال للمنيّة: علوق، وعلاقة. انتهى.

وهذا الذي قاله فيه أمران:

أحدهما: أنه ظنَّ أن النبي يجب عليه أن يبيِّن في شريعته جميع ما اختلفوا فيه؛ وليس كذلك؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرهما مما لا يعلمه إلا الله. وأما الآية الأخرى، فقال ثعلب: إنه كان وعدهم بشيء من العذاب: عذاب الدنيا وعذاب الآخرة فقال: يصيبكم هذا العذاب في الدنيا - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة.

الثاني: أنه أخطأ في فهم البيت؛ وإنما مرادُ الشاعر ببعض النفوس نفسه هو، لأنها بعض النفوس حقيقة؛ ومعنى البيت: أنا إذا لم أرض الأمانة أتركها

(٣) سورة: الزخرف آية: ٦٣.

(٤) سورة: غافر آية: ٢٨.

(١) سورة: التوبة آية: ٢٨.

(٢) سورة: القيامة آية: ٤.

إلى أن أموت؛ أي: إذا تركت شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت، كقول الآخر:
 إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع
 وقال الزمخشري: إن صحّت الرواية عن أبي عبيدة، فيدخل فيه قول
 المازني في مسألة «العَلْقِي»: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له.

وأشار الزمخشري بذلك إلى أن أبا عبيدة قال للمازني: ما أكذب
 النحويين! يقولون: هاء التانيث تدخل على ألف التانيث وإن الألف في «عَلْقِي»
 ملحقة، قال: فقلت له: وما أنكرت من ذلك؟ قال سمعت رؤبة ينشد:

* فَحَطُّ فِي عَلْقِي وَفِي مُكُورٍ ^(١) *

فلم ينونها: ما واحد العَلْقِي؟ فقال: علقاة، قال المازني: فأسفت ولم
 أفسر له لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا!

قلت: ويحتمل قوله: ﴿يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ ^(٢) أن الوعيد مما
 لا يستنكر ترك جميعه، فكيف بعضه! ويدلّ قوله في آخر هذه السورة: ﴿فَاصْبِرْ
 إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ﴾ ^(٣)،
 وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضاً.

وقد يوصف البعض، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ ^(٤) وقوله:

(١) رؤبة بن العجاج، هو: رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف،
 أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.
 كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون
 بإمامته في اللغة. مات في البادية، وقد أسن. وله «ديوان رجز - ط» وفي الوفيات. لما
 مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة توفي ١٤٥ هـ.

أنظر: (وفيات الأعيان ١: ١٨٧ والبداية والنهاية ١٠: ٩٦ وخزائن الأدب ١: ٤٣
 والآمدني ١٢١ ولسان الميزان ٢: ٤٦٤ وغربال الزمان).

(٢) سورة: غافر آية: ٢٨.

(٣) سورة: غافر آية: ٧٧.

(٤) سورة: غافر آية: ١٩.

﴿نَاصِبَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(١) الخطأ صفة الكلّ فوصف به الناصية، وأما الكاذبة فصفة اللسان.

وقد يوصف الكلّ بصفة البعض كقوله: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٢)، والوجل صفة القلب.

وقوله: ﴿وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾^(٣)، والرعب إنما يكون في القلب.

الخامس: إطلاق اسم الملزوم على اللازم

كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهَوْا يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾^(٤). أي: أنزلنا برهاناً يستدلون به، وهو يدلهم، سمي الدلالة «كلاماً»، لأنها من لوازم الكلام.

وقوله: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(٥)، فإن الأصل «عمى» لقوله في موضع آخر: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمَى﴾^(٦)؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى.

فإن قيل: ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن العمى بخلافه في الآية الأخرى^(٧).

السادس: إطلاق اسم اللازم على الملزوم

كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٨) أي: المصلين.

-
- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: العلق آية: ١٦. | (٥) سورة: الأنعام آية: ٣٩. |
| (٢) سورة: الحجر آية: ١٦. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٨. |
| (٣) سورة: الكهف آية: ١٨. | (٧) لم يذكر جواب المسألة. |
| (٤) سورة: الروم آية: ٣٥. | (٨) سورة: النصافات آية: ١٤٣. |

السابع : إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾^(١) ، والعاقر لها من قوم صالح قدار؛ لكنهم لما رَضُوا الفعل نَزَلُوا منزلةَ الفاعل .

الثامن : عكسه

كقوله تعالى : ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢) ، والمراد : كلمة الشهادة ، وهي عدة كلمات .

التاسع : إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿إِنِّي رَسُولٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) أي : رسله .

وقال : ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾^(٤) ، أي : الأعداء .

﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٥) أي : الذين .

وقوله : ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ﴾^(٦) ، أي : كل نفس .

وقوله : ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٧) ، أي : كل سيئة .

وقوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ﴾^(٨) ، الخطاب

للنبي ﷺ ، والمراد الناس جميعاً .

العاشر : إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٩) أي : للمؤمنين ، بدليل

(٦) سورة: التكوير آية: ١٤ .

(٧) سورة: الشورى آية: ٤٠ .

(٨) سورة: الأحزاب آية: ١ .

(٩) سورة: الشورى آية: ٥ .

(١) سورة: الأعراف آية: ٧٧ .

(٢) سورة: آل عمران آية: ٦٤ .

(٣) سورة: الزخرف آية: ٤٦ .

(٤) سورة: المنافقون آية: ٤ .

(٥) سورة: التوبة آية: ٦٩ .

قوله في موضع آخر: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١)، ولما خفي هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية.

وكقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهُ قَاتُونَ﴾^(٢)، أي: أهل طاعته، لا الناس أجمعون، حكاه الواحدي عن ابن عباس وغيره، واختاره الفراء.

وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٣)، قيل: المراد بالناس هنا نوح ومن معه في السفينة. وقيل: آدم وحواء.

وقوله: ﴿وَأَلَّ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، أي: عالمي زمانه، ولا يصح العموم؛ لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم؛ لأنه من العالمين، فإذا فضل الآخرين على العالمين فقد فضلهم أيضاً على الأول؛ لأنه من العالمين، فيصير الفاضل مفضولاً؛ ولا يصح.

وقوله: ﴿مَا تَذُرُّ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾^(٥) أي: شيء يحكم عليه بالذهاب، بدليل قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾^(٦).

وقوله: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾^(٧)، ولم تجتح هوداً والمسلمين معه.

وقوله: ﴿وَأَوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٨)؛ مع أنها لم تؤت لحية ولا ذكراً.

وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٩) أي: كل شيء^(١٠) أحبوه.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾^(١١) أي: مما ظنه وقدره.

وقوله حكاية عن نبيه ﷺ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١٢) وعن موسى ﴿وَأَنَا

-
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: غافر آية: ٧. | (٦) سورة: الأحقاف آية: ٢٥. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ١١٦. | (٧) سورة: النحل آية: ٢٣. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٢١٣. | (٨) سورة: الأنعام آية: ٤٤. |
| (٤) سورة: آل عمران آية: ٢٣. | (٩) «كل شيء» ساقطة من أ، ب. |
| (٥) سورة: الذاريات آية: ٤٢. | (١٠) سورة: النور آية: ٣٩. |
| (٦) سورة: الأحقاف آية: ٢٥. | (١١) سورة: الأنعام آية: ١٦٣. |

أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٢) ، ولم يعن كل الشعراء .

وقوله : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ (٣) ، أي : أخوان فصاعداً .

وقوله : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ (٤) أي : باباً من أبوابها ، قاله

المفسرون .

وقوله : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ (٥) ، وإنما قاله فريق منهم .

﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ﴾ (٦) ، وأراد الآيات

التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على المكذِّب .

وقوله : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (٧) ، أي : من المؤمنين .

وقوله : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٨) .

وقوله : ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (٩) ، والمراد بعضهم ، فإنَّ منهم

أفاضل المسلمين والصدِّيقِ وعلياً رضي الله عنهما .

وقوله : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (١٠) ، فإنَّ

﴿النَّاسِ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك :

﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ ، ولأنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ من ﴿النَّاسِ﴾ ؛ فلا يكون الثاني مستغرقاً ، ضرورة

خروج ﴿الَّذِينَ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (١١) والمراد : شهران وبعض الثالث .

(٧) سورة : الشورى آية : ٥ .

(٨) سورة : غافر آية : ٧ .

(٩) سورة : الأنعام آية : ٦٦ .

(١٠) سورة : آل عمران آية : ١٧٣ .

(١١) سورة : البقرة آية : ١٩٧ .

(١) سورة : الأعراف آية : ١٤٣ .

(٢) سورة : الشعراء آية : ٢٢٤ .

(٣) سورة : النساء آية : ١١ .

(٤) سورة : الأعراف آية : ١٦١ .

(٥) سورة : الحجرات آية : ١٤ .

(٦) سورة : الإسراء آية : ٥٩ .

الحادي عشر: إطلاق الجمع وإرادة المثنى

كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١)؛ أطلق اسم القلوب على القلبين.

الثاني عشر: النقصان

ومنه حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٢)، أي أهلها.

وقوله: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾^(٣) أي على لسان رسلك.

وقالوا: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾^(٤)، أي أنصار دين الله.

وقال: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾^(٥) أي حبه.

﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾^(٦)، أي من قومه. قالوا: وإنما يحسن الحذف إذا

كان فيه زيادة مبالغة، والمحذوفات في القرآن على هذا النمط، وسيأتي الإشباع فيه وفي شروطه إن شاء الله تعالى. وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له، ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف، كالأمثلة السابقة.

الثالث عشر: الزيادة

كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٧)، ذكره الأصوليون.

(٥) سورة: البقرة آية: ٩٣.

(٦) سورة: الأعراف آية: ١٥٥.

(٧) سورة: الشورى آية: ١١.

(١) سورة: التحريم آية: ٤.

(٢) سورة: يوسف آية: ٨٢.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٩٤.

(٤) سورة: الصف آية: ١٤.

وللنحويين فيها قولان:

أحدهما: أن «مثل» زائدة؛ والتقدير: ليس كهو شيء.

والثاني - وهو المشهور -: أن الكاف هي الزائدة، وأن «مثل» خبر ليس. ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم.

وممن قال به ابن جنّي، والسّيرافي، وغيرهما، فقالوا: المعنى ليس مثله شيء، والكاف زائدة، وإلا لاستحال الكلام، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى «مثل»، وإن كانت حرفاً، فيكون التقدير: ليس مثل مثله شيء، وإذا قُدّر هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ، ونُفي الشبه عن مثله؛ وهذا محال من وجهين:

أحدهما: أن الله عز وجل لا مثل له.

والثاني: أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد، وذلك أنا لو قلنا: ليس مثل مثل زيد، لاستحال ذلك، لأن فيه إثبات أن لزيد مثلاً، وذلك يستلزم جعل زيد مثلاً له؛ لأن ما مائل الشيء فقد مائله ذلك الشيء. وغير جائز أن يكون زيد مثلاً لعمرو، وعمرو ليس مثلاً لزيد، فإذا نفينا المثل عن مثل زيد، وزيد هو مثل مثله، فقد اختلفا. ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المثل، لأن مثل المثل لا يصح نفيه ضرورة كونه مثلاً لشيء وهو مثل له.

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات المثل، غاية ما فيه نفي مثل مثل الله؛ وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلاً، ضرورة أن مثل كل شيء فذلك الشيء مثله، فإذا انتفى عن شيء أن يكون مثل عمرو انتفى عن عمرو أن يكون مثله.

وأما الثاني فهو مبني على أن هذه العبارة يلزم منها إثبات المثل، ونحن قد منعناه، بل أحلناه من العبارة.

وقيل: ليست زائدة، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن المعدوم، كما تسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم، أو يحمل المثل على المثل، أي الصفة،

كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾^(١)، أي: صفتها، فالتقدير: ليس كصفته شيء.
وبهذين التقديرين يحصل التخلص عن لزوم إثبات «مثل» وإن لم تكن
زائدة.

وأما القائلون بأن الزائد «مثل»، وإلا لزم إثبات المثل، ففيه نظر، لاستلزام
تقدير دخول الكاف على الضمير؛ وهو ضعيف لا يجيء إلا في الشعر. وقد
ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل.

وقيل: المراد الذات والعين، كقوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٢)
وقول امرئ القيس:

* على مثل ليلي يقتل المرء نفسه *

فالكاف على بابها، وليس كذلك، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيًا عن
الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات. ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك
الذات الممدوحة مثل في الخارج حَصَلَ النفي عنه؛ بل هو من باب التخيل في
الاستعارة التي يتكلم فيها البياني.

فإن قيل: إنما يكون هذا نفيًا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت
المماثلة تستدعي المساواة في الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال؛ فإن اتفاق
الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما.

قيل: ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية، بل المراد
مَنْ هو مثل حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له، وليس المراد مَنْ
هو^(٣) مثل في كل شيء لأن لفظه «مثل» لا تستدعي المشابهة من كل وجه.

وقال الكواشي: يجوز أن يقال: إن الكاف و«مثل» ليسا زائدتين، بل يكون

(١) سورة: الرعد - محمد آية: ٣٥ ، ١٥ .

(٢) سورة: البقرة آية: ١٣٧ .

(٣) حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له وليس المراد من هو ساقط من جـ.

التمثيل هنا على سبيل الفرض، كقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) وتقديرُ الكلام: لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يُشبه ذلك المثل المفروض شيء؛ وهذا أبلغ في نفي المماثلة.

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾^(٢).

فقال: إن «ما» فيه مصدرية. وهذا فيه نظر، لأن «ما» لو كانت مصدرية لم يُعدَّ إليها من الصلة ضميرٌ، وهو الهاء في ﴿به﴾ لأن الضمير لا يعود على الحروف، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة، والاسم لا يعود عليه ضمير ما هو صفته؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط.

وجوابه: أن تكون «ما» موصولة، صلتها ﴿آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٣).

وقيل: مزيدة، والتقدير: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، أي: بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء.

وقيل: إن «مثلاً» صفة لمحذوف تقديره: فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به.

وفيه نظر، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل.

وحكى الواحدي عن أكثر المفسرين في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٤)، أن «الوجه» صلة، والمعنى: فتمَّ الله يعلم ويرى، قال: والوجه قد ورد صلة مع اسم الله كثيراً، كقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾^(٥)، ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾^(٦)، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٧).

قلت: والأشبه حمله على أن المراد به الذات، كما في قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾^(٨) وهو أولى من دعوى الزيادة.

(٥) سورة: الرحمن آية: ٢٧.

(٦) سورة: الإنسان آية: ٩.

(٧) سورة: القصص آية: ٨٨.

(٨) سورة: البقرة آية: ١١٢.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٢٢.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٣٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٣٧.

(٤) سورة: البقرة آية: ١١٥.

ومن الزيادة دعوى أبي عبيدة ﴿يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(١) أن ﴿إِذْ﴾ زائدة.

وقوله: ﴿وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضَ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾^(٣)، وقد سبق.

الرابع عشر: تسمية الشيء بما يؤول إليه

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجْرًا كَفَّارًا﴾^(٤)، أي: صائراً إلى الفجور

والكفر.

وقوله: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمَلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾^(٥)، أي: لأن الذي تأكل

الطير منه إنما هو البر لا الخبز. ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة؛ إنما اقتصروا في التمثيل على قوله: ﴿أَعَصِرُ خَمْراً﴾^(٦)، أي: عنباً، فعبر عنه لأنه آيل إلى الخمرية.

وقيل: لا مجاز فيه، فإن الخمر العنب بعينه، لغة لأزدعمان؛ نقله

الفارسي في «التذكرة»، عن «غريب القرآن» لابن دريد.

وقيل: اكتفى بالمسبب، الذي هو الخمر، عن السبب، الذي هو العنب

قاله ابن جني في «الخصائص»^(٧).

وقيل: لا مجاز في الاسم بل في الفعل، وهو ﴿أَعَصِرُ﴾؛ فإنه أطلق وأريد

به أستخرج، وإليه ذهب ابن عزيز في غريبه^(٨).

(١) سورة: الشعراء آية: ٧٢.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٥٠.

(٣) سورة: غافر آية: ٢٨.

(٤) سورة: نوح آية: ٢٧.

(٥) سورة: يوسف آية: ٣٦.

(٦) سورة: يوسف آية: ٣٦.

(٧) أنظر: (الخصائص، لابن جني ٣/ ١٧٧).

(٨) ابن جني، ستأتي ترجمته في الجزء الثالث. راجع الفهرس.

وقوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١)، سماه زوجاً لأنَّ العقد يؤول إلى زوجية، لأنها لا تنكح في حال كونه زوجاً.

وقوله: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٢)، ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(٣) وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحلم.

تنبيه:

ليس هذا من الحال المقدره - كما يتبادر إلى الذهن - لأنَّ الذي يقترن بالفاعل، أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته، فيكون المعنى في قوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٤) مقدرًا ضحكه.

وكذا قوله: ﴿وَوَخَّرُوا لَهُ سُجْدًا﴾^(٥) على قول أبي عليّ.

وهذا حمل منه للخرور على ابتدائه، وإنَّ حَمَلَهُ على انتهائه كانت الحال الملفوظ بها ناجزة غير مقدرة.

وكذلك قوله: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(٦) أي: ادخلوها مقدرين الخلود فيها، فإنَّ مَنْ دخل مدخلاً كريماً مقدرًا ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أتمَّ لسروره ونعيمه، ولو توهم انقطاعه لتغصص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق.

الخامس عشر: تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٧)، أي: الذين كانوا يتامى إذ لا يُتَمُّ بعد البلوغ.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٣٠.

(٢) سورة: الزمر آية: ٧٣.

(٣) سورة: النساء آية: ٢.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٣٠.

(٥) سورة: الصافات آية: ١٠١.

(٦) سورة: الذاريات آية: ٢٨.

(٧) سورة: النمل آية: ١٩.

وقيل: بل هم يتامى حقيقة، وأما حديث: «لا يُتَمَّ بعد احتلام»^(١) فهو من تعليم الشرع لا اللغة، وهو غريب.

وقوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٢)، وإذا مِتُّنْ لم يكن أزواجاً، فسماهن بذلك لأنهن كن أزواجاً.

وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(٣)، أي: الذين كانوا أزواجهن.

وكذلك: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾^(٤) لانقطاع الزوجية بالموت.

وقوله: ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾^(٥)، سَمَاءُ مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجمام.

وقوله: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٦)، ولكن ما ردَّ عليهم مالهم، وإنما كانوا قد اشتروا بها الميرة، فجعلها يوسف في متاعهم، وهي له دونهم، فنسبها الله إليهم، بمعنى أنها كانت لهم.

السادس عشر: إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿وَقُرْشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾^(٨)، أي: نساؤه، بدليل قوله: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾^(٩).

(١) أنظر: (سنن أبي داود، الباب ٩ من الوصايا. والسنن الكبرى، للبيهقي ٧ / ٧، ٣٢٠. والمعجم الصغير للطبراني ١ / ٩٦. والدر المنثور ١ / ٢٨٨. وفتح الباري ٩ / ٣٨٢. وكشف الخفا ٢ / ٥١٧. ومجمع الزوائد ٤ / ٢٢٦. وزاد المسير، لابن الجوزي ٣ / ٣٦٠).

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (٢) سورة: النساء آية: ١٢. | (٦) سورة: يوسف آية: ٦٥. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٢. | (٧) سورة: العلق آية: ١٧. |
| (٤) سورة: البقرة آية: ٢٣٤. | (٨) سورة: الواقعة آية: ٣٤. |
| (٥) سورة: طه آية: ٧٤. | (٩) سورة: الواقعة آية: ٣٥. |

والتعبير باليد عن القدرة، كقوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(١)، ونحوه.
 والتعبير بالقلب عن الفعل، كقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾^(٢) أي:
 عقول.

وبالأفواه عن الألسن، كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ﴾^(٣)، ﴿يَقُولُونَ
 بِأَفْوَاهِهِمْ﴾^(٤).

وإطلاق الألسن على اللغات، كقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٥).
 والتعبير بالقرية عن ساكنها، نحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٦).

السابع عشر: إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آتَيْتُمْ وُجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا
 خَالِدُونَ﴾^(٧)، أي: في الجنة لأنها محل الرحمة.

وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٨)، أي: في الليل.

وقال الحسن في قوله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾^(٩)، أي: في عينك،
 واستبعده الزمخشري وقدر: يعني في رؤياك.

وقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(١٠)، وصف البلد بالأمن، وهو صفة
 لأهله. ومثله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(١١). ﴿إِنَّ الْأَمْتَقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(١٢).

وقوله: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾^(١٣)، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها.

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الملك آية: ١. | (٨) سورة: سبأ آية: ٣٣. |
| (٢) سورة: الأعراف آية: ١٧٩. | (٩) سورة: الأنفال آية: ٤٣. |
| (٣) سورة: المائدة آية: ٤١. | (١٠) سورة: إبراهيم آية: ٣٥. |
| (٤) سورة: آل عمران آية: ١٦٧. | (١١) سورة: التين آية: ٣. |
| (٥) سورة: الشعراء آية: ١٩٥. | (١٢) سورة: الدخان آية: ٥١. |
| (٦) سورة: يوسف آية: ٨٢. | (١٣) سورة: سبأ آية: ١٥. |
| (٧) سورة آل عمران آية: ١٧. | |

وقد اجتمع هذا والذي قبله في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١)، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن، لأنها مصدر فيكون المراد محلّ الزينة، ولا يجب أخذُ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة، فأطلق اسم المحل على الحال وفي الزينة بالعكس.

الثامن عشر: إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(٢)، أي: ذكراً حسناً، أطلق اللسان وعبر به عن الذكر؛ لأن اللسان آية الذكر.

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣)، أي: بمرأى منا، لما كانت العين آلة الرؤية.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾^(٤)، أي: بلغة قومه.

التاسع عشر: إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٥) وهي من المبتدئ سيئة ومن الله حسنة، فحمل اللفظ على اللفظ.

وعكسه: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٦)، سُمِّيَ الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان، والأول طاعة، كأنه قال: هل جزاء الطاعة إلا الثواب؟!

وكذلك: ﴿وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَهُهُ﴾^(٧)، حُمِلَ اللفظ على اللفظ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب، لأن الله لا يمكر.

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الأعراف آية: ٣١. | (٥) سورة: الشورى آية: ٤٠. |
| (٢) سورة: الشعراء آية: ٨٤. | (٦) سورة: الرحمن آية: ٦٠. |
| (٣) سورة: القمر آية: ١٤. | (٧) سورة: آل عمران آية: ٥٤. |
| (٤) سورة: إبراهيم آية: ٤. | |

وأما قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْأَقْوَمُ
الْخَاسِرُونَ﴾^(١)، فهو وإن لم يتقدم ذكرُ مكرهم في اللفظ لكن تقدم في سياق
الآية قبله ما يصير إلى مكر، والمقابلة لا يُشترط فيها ذكر المقابل لفظاً، بل هو،
أو ما في معناه.

وكذلك قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢)، لما قال: بشر هؤلاء بالجنة
قال: بشر هؤلاء بالعذاب؛ والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر.
وقوله: ﴿إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ﴾^(٣)، والفعل الثاني ليس
بسخرية.

العشرون: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه

لما بينهما من التعلق، ذكره السكاكي، وخرَجَ عليه قوله تعالى: ﴿مَا
مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ﴾^(٤) يعني: «ما دعاك ألا تسجد»؟ واعتصم بذلك في عدم
زيادة^(٥) «لا»:

وقيل: معناه: ما حماك في ألا تسجد - أي من العقوبة - أي ما جعلك في
منعة من عقوبة ترك السجود.

وهذا لا يصح؛ أما الأول فلم يثبت في اللغة وأما الثاني فكان تركيبي: «ما
يمنعك» سؤالاً عما يمنعه لا بلفظ الماضي، لأنه لا تخويف بماض.

ويجاب بأن المخالفة تقتضي الأمانة، كأنه قيل: ما أمنك حتى خالفت!
بيانا لاغتراره وعدم رشده، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب
ربه، فكفى عنه بـ «ما يمنعك» تهكماً، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من
هو في منعة.

(٤) سورة: الأعراف آية: ٢.

(٥) أنظر: (مفتاح العلوم، للسكاكي ١٩٦).

(١) سورة: الأعراف آية: ٩٩.

(٢) سورة: التوبة آية: ٣٤.

(٣) سورة: هود آية: ٣٨.

ورد أيضاً بأنه أجاب بـ ﴿أنا خير﴾، وهو لا يصلح جواباً إلا لترك السجود.
وأجيب بأنه لم يجب، ولكن عدل بذلك عن جواب ما لا يمكن جوابه.

الحادي والعشرون: إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور:

فمنه: «فاعل» بمعنى «مفعول»، كقوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١)، أي: لا معصوم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(٢) أي مدفوق.

و﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٣)، أي: مرضية بها. وقيل: على النسب، أي: ذات رضاً، وهو مجاز لإفراد لا تركيب.

وقوله: ﴿أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾^(٤) أي: مأموناً.

وعكسه: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٥)، أي آتياً.

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾^(٦)، أي: ساتراً، وحكى الهروي في «الغريب» عن أصل اللغة، و«تأويل الحجاب الطبع».

وقال السهيلي: الصحيح أنه على بابه، أي: مستوراً عن العيون، لا يحس به أحد، والمعنى «مستور عنك وعنهم»، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾^(٧).

وقال الجوهري: «أي حجاباً على حجاب، والأول مستور بالثاني، يراد

-
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: هود آية: ٤٣. | (٥) سورة: مريم آية: ٦١. |
| (٢) سورة: الطارق آية: ٦. | (٦) سورة: الإسراء آية: ٤٥. |
| (٣) سورة: القارعة آية: ٧. | (٧) سورة: المدثر آية: ٣١. |
| (٤) سورة: العنكبوت آية: ٦٧. | |

بذلك كثافة الحجاب، لأنه جعل على قلوبهم أكنة وفي آذانهم وقراً..

قال أبو الفتح في كتابه «هذا القَدْ»: وسألته - يعني الفارسي - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول، فعلام ترفع الضمير الذي فيه؟ أعلى حدّ ارتفاع الضمير في اسم الفاعل أم اسم المفعول؟ فقال: إن كان بمعنى «مفعول» ارتفاع الضمير فيه ارتفاع الضمير في اسم الفاعل، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل.

ومنه: «فعليل» بمعنى «مفعول» كقوله ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾^(١) أي: مظهوراً فيه، ومنه ظهرت به فلم ألتفت إليه.

أما نحو: ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) فقال بعض النحويين: إنه بمعنى «مؤلم» وردّه النحاس، بأن «مؤلماً» يجوز أن يكون قد ألم ثم زال، و«أليم» أبلغ، لأنه يدلّ على الملازمة، قال: ولهذا منع النحويون إلا سبويه أن يعدّي «فعليل».

ومنه: مجيء المصدر على «فعلول»، كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ سُكُورًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾^(٤)، فإنه ليس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا تريد منكم شكراً أصلاً، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع.

وزعم السهيلي أنه جمع «شكر»، وليس كذلك لفوات هذا المعنى.

ومنها: إقامة الفاعل مقام المصدر، نحو: ﴿لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٥) أي: تكذيب، وإقامة المفعول مقام المصدر، نحو: ﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٦)، أي: الفتنة.

ومنه: وصف الشيء بالمصدر، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾^(٧)، قالوا:

-
- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: الفرقان آية: ٥٥. | (٥) سورة: الواقعة آية: ٢. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ١٧٨. | (٦) سورة: القلم آية: ٦. |
| (٣) سورة: الفرقان آية: ٦٢. | (٧) سورة: الشعراء آية: ٧٧. |
| (٤) سورة: الإنسان آية: ٩. | |

إنما وحده، لأنه في معنى المصدر، كأنه قال: «فإنهم عداوة».

ومجيء المصدر بمعنى المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾^(١)، أي: من معلومه.

وقوله: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(٢)، أي: من العلوم.

وقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٣)، أي: مصنوعه.

وقوله: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(٤)، أي: مترحم، قاله الفارسي.

وكذا قوله: ﴿فَاعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾^(٥)، أي: مقوى به، ألا ترى أنه أراد منهم زبر الحديد والنفخ عليها!؟

وقوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾^(٦)، أي: مظلوماً فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾^(٧)، أي مكذوب فيه، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام. وقال الفراء: يجوز في النحو «بدم كذباً» بالنصب على المصدر؛ لأن ﴿جاءوا﴾ فيه معنى «كذبوا كذباً»، كما قال تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾^(٨). لأن «العاديات» بمعنى «الضابحات».

وعكسه: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾^(٩).

ومنه «فعليل» بمعنى الجمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(١٠).

وقوله: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾^(١١).

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢٥٥. | (٧) سورة: يوسف آية: ١٨. |
| (٢) سورة: النجم آية: ٣٠. | (٨) سورة: العاديات آية: ١. |
| (٣) سورة: النمل آية: ٨٨. | (٩) سورة: يوسف آية: ٦٨. |
| (٤) سورة: الكهف آية: ٩٨. | (١٠) سورة: التحريم آية: ٤. |
| (٥) سورة: الكهف آية: ١٨. | (١١) سورة: يوسف آية: ٨٠. |
| (٦) سورة: طه آية: ١١١. | |

وقوله: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا﴾^(١).

وشرط بعضهم أن يكون المخبر عنه جمعاً، وأنه لا يجيء ذلك في المثني؛ ويردّه قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(٢)، فإنه نقله الهادي عن المبرّد، وابن عطية عن الفراء أن «قعيد» أسند لهما.

وقد يقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع، وإن أريد معناه لنكته، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنتَصِرٌ﴾^(٣)، فإن سبب النزول وهو قول أبي جهل «نحن نتصر اليوم» يقضي بإعراب «منتصر» خبراً.

ومنه: إطلاق الخبر وإرادة الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْلَادَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٤) أي: ليرضع الودادات أولادهن.

وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾^(٥)، أي: تتربص المتوفى عنها.

وقوله: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾^(٦)، والمعنى: «ازرعوا سبع سنين»، بدليل قوله: ﴿فَدَرَوْهُ فِي سُنْبِلِهِ﴾^(٧).

وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾^(٨)، معناه: آمنوا وجاهدوا، ولذلك أوجب بالجزم في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٩)، ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ﴾^(١٠)؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ قاله أبو البقاء والشيخ عز الدين.

والتحقيق ما قاله النيلي أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها، والتجارة هي الإيمان، ولذلك فسرها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾^(١١)، فعلم أن التجارة من

(٧) سورة: يوسف آية: ٤٧.

(٨) سورة: الصف آية: ١١.

(٩) سورة: الصف آية: ١٥.

(١٠) سورة: الصف آية: ١٠.

(١١) سورة: الصف آية: ١٥.

(١) سورة: النساء آية: ٦٩.

(٢) سورة: ق آية: ١٧.

(٣) سورة: القمر آية: ٤٤.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٣٣.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٣٤.

(٦) سورة: يوسف آية: ٤٧.

جهة الدلالة هي الإيمان، فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب. وهذا النوع فيه تأكيد؛ وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لا بدّ من وقوعه، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان أكد.

ومنه: عكسه كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(١) والتقدير: مده الرحمن مَدًّا.

وقوله: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(٢)، أي: نحمل.

قال الكواشي: والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم، نحو: إن زرتنا فلنكرمك. يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم، كذا قال الشيخ عز الدين؛ مقصوده تأكيد الخبر؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه.

وجعل الفارسيّ منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣)، قال: ﴿كُنْ﴾ لفظه أمر والمراد الخبر، والتقدير: «يكون فيكون» أو على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي فهو يكون.

قال: ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿فيكون﴾ ورفضوا فيه النصب؛ إلا ما روي عن ابن عامر، وسوّغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال: ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿نقول﴾ فيجيء النصب على الفعل المنصوب؛ لأن ذلك لا يطرد، بدليل قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤)؛ إذا لا يستقيم هنا العطف المذكور؛ لأن ﴿قال﴾ ماضٍ ﴿ويكون﴾ مضارعاً، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.

قلت: وهذا الذي قاله الفارسيّ ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة.

(١) سورة: مريم آية: ٧٥.

(٢) سورة: النحل آية: ٤٠.

(٣) سورة: العنكبوت آية: ١٢.

(٤) سورة: آل عمران آية: ٥٩.

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهي، كقوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١)، ومعناه: «لا تعبدوا».

وقوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢)، أي: لا تسفكوا ولا تخرجوا.

وقوله: ﴿وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾^(٣)، أي: ولا تنفقوا.

الثاني والعشرون: إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلويح

وغير ذلك من المعاني الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز؛ ولم يذكره هنا في أقسامه.

الثالث والعشرون: إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له في الحقيقة

إما على التشبيه، كقوله تعالى: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(٤)، فإنه شبهه ميله للوقوع بشبه المرید له.

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل، كقوله تعالى: ﴿الْمَ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٥)، فالغلبة واقعة بهم من غيرهم، ثم قال: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٦)، فأضاف الغلب إليهم؛ وإنما كان كذلك؛ لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم.

ومثله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٧) ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٨) فالحب في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال؛ وهو في الحقيقة لصاحبهما.

(٥) سورة: الروم آية: ١ - ٢.

(٦) سورة: الروم آية: ٦.

(٧) سورة: البقرة آية: ١٧٧.

(٨) سورة: الإنسان آية: ٨.

(١) سورة: البقرة آية: ٨٣.

(٢) سورة: البقرة آية: ٨٤.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٧٢.

(٤) سورة: الكهف آية: ٧٧.

ومثله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جِتَّانٍ﴾^(١)، ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾^(٢) أي: مقامه بين يدي.

وإما لوقوعه فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٣).

وإما لأنه سببه، كقوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٤). ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ﴾^(٥). ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٦). ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٧)، كما تقدّم في أمثلة المجاز العقلي.

وقد يقال: إن النزاع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما، فالمجاز إفرادي لا إسنادي.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٨)، أي: يجعل هولاء؛ فهو من مجاز الحذف.

الرابع والعشرون: إطلاق الفعل والمراد مقاربه ومشارفته لا حقيقته

كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٩)، أي: قاربن بلوغ الأجل، أي: انقضاء العدة، لأن الإمساك لا يكون بعد انقضاء العدة، فيكون بلوغ الأجل تمامه؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾^(١٠)، أي: أتممن العدة وأردن مراجعة الأزواج.

ولو كانت مقاربه لم يكن للولي حكم في إزالة الرجعة؛ لأنها بيد الزوج، ولو كان الطلاق غير رجعي لم يكن للولي أيضاً عليها حكم قبل تمام العدة، ولا تسمى عاضلاً حتى يمنعها تمام العدة من المراجعة.

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الرحمن آية: ٤٦. | (٦) سورة: الأعراف آية: ٢٧. |
| (٢) سورة: إبراهيم آية: ١٤. | (٧) سورة: إبراهيم آية: ٢٨. |
| (٣) سورة: المزمل آية: ١٧. | (٨) سورة: المزمل آية: ١٧. |
| (٤) سورة: التوبة آية: ١٢٤. | (٩) سورة: الطلاق آية: ٢. |
| (٥) سورة: فصلت آية: ٢٣. | (١٠) سورة: البقرة آية: ٢٣٢. |

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾^(١)، المعنى قارب، وبه يندفع السؤال المشهور فيها، إن عند مجيء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير.

وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٢)، أي قارب حضور الموت.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ. فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾^(٣)، أي: حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها.

ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها؛ وذلك على أن يكون: يرونه فلا يظنونه عذاباً: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾^(٤)، ولا يظنونه واقعاً بهم، وحينئذ فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته.

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾^(٥)، المراد قارب النداء، لا أوقع النداء، لدخول الفاء في ﴿فَقَالَ﴾^(٦) فإنه لو وقع النداء لسقطت، وكان ما ذكر تفسيراً للنداء، كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا. قَالَ رَبِّ﴾^(٨)، لَمَا فَسَّرَ النداء سقطت الفاء^(٩).

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية؛ لأنها عطفت مفسراً على مجمل، كقوله: «توضأ فغسل وجهه»، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك، فرد القصد إليه ولم يقع، لا عن قصد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١٠)، أي: وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا، وإنما أول الترك بمشارفة

(٦) سورة: هود آية: ٤٥.

(١) سورة: النحل آية: ٦١.

(٧) سورة: آل عمران آية: ٣٨.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٠.

(٨) سورة: مريم آية: ٣ - ٤.

(٣) سورة: الشعراء آية: ٢٠٠ - ٢٠٢.

(٩) في ب: «وفسر النداء سقطت الفاء».

(٤) سورة: الطور آية: ٤٤.

(١٠) سورة: النساء آية: ٩.

(٥) سورة: هود آية: ٤٥.

الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات.
وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾^(١)، أي: إذا أردت.

وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^(٢)، أي: إذا أردتم؛ لأن الإرادة سبب القيام.

﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾^(٣)، أي: أراد.

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾^(٤)، أي: أردت الحكم.

ومثله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ﴾^(٥).

﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾^(٦) أي: أردتم مناجاته.

﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٧).

وقوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾^(٨).

قال ابن عباس: مَنْ يرد الله هدايته؛ ولقد أحسن رضي الله عنه لتلا يتحد الشرط والجزاء.

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾^(٩)، أي: أردتم القول.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾^(١٠)، أي: أرادوا الإنفاق.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(١١)؛ لأن الإهلاك

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (٧) سورة: النحل آية: ٩٨. | (١) سورة: المائدة آية: ٦. |
| (٨) سورة: الأعراف آية: ١٧٨. | (٢) سورة: مريم آية: ٣٥. |
| (٩) سورة: الأنعام آية: ١٥٢. | (٣) سورة: المائدة آية: ٤٢. |
| (١٠) سورة: الفرقان آية: ٦٧. | (٤) سورة: النساء آية: ٥٨. |
| (١١) سورة: الأعراف آية: ٤. | (٥) سورة: المجادلة آية: ١٢. |

إنما هو بعد مجيء البأس؛ وإنما خصَّ هذين الوقتين - أعني البيات والقبيلة - لأنهما وقت الغفلة والدُّعة، فيكون نزول العذاب فيهما أشدَّ وأفظع.

وقوله تعالى: ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(١)، أي: أردنا إهلاكها.

﴿فَأَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ﴾^(٢)، أي: فأردنا الانتقام منهم؛ وحكمته أنا إذا أردنا أمراً نقدر فيه إرادتنا، وإن كان خارقاً للعادة.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾^(٣) أي: أردت جدالنا وشرعت فيه؛ وكان الموجب لهذا التقدير خوف التكرار، لأنَّ «جادلت» «فاعلت»، وهو يعطي التكرار، أو أن المعنى: لم تُرد منا غير الجدال له لا النصيحة.

قلت: وإنما عبَّروا عن إرادة الفعل بالفعل؛ لأنَّ الفعل يُوجد بقدرة الفاعل وإرادته وقصده إليه، كما عبر بالفعل عن القدرة على الفعل في قولهم: الإنسان لا يطير، والأعمى لا يبصر؛ أي لا يقدر على الطيران والإبصار؛ وإنما حُمِلَ على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ. ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة. وفساده بيِّن.

الخامس والعشرون: إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) هكذا أجاب به الزمخشري وغيره.

وأصل السؤال غير وارد؛ لأنَّ الأمر لا يتعلق بالماضي ولا بالحال، وإنما يتعلق بالمستقبل المعدوم حالة توجه الخطاب، فليس ذلك تحصيلاً للحاصل بل

(٣) سورة: هود آية: ٣٢.

(٤) سورة: النساء آية: ١٣٦.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٦.

(٢) سورة: الأعراف آية: ١٣٦.

تحصيلاً للمعدوم؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا، لأن الذي هو عليه عند الخطاب مثل المأمور به لا نفس المأمور به.

والحاصل أن الكل مأمور بالإنشاء، فالمؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله.

السادس والعشرون: إطلاق اسم البشري على الم بشر به

كقوله تعالى: ﴿بُشْرَاكُمْ أَلْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾^(١)

قال أبو علي الفارسي: التقدير: بشراكم دخول جنات أو خلود جنات؛ لأن البشري مصدر، والجنات ذات، فلا يخبر بالذات عن المعنى.

ونحوه إطلاق اسم المقول على القول، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾^(٢).

ومنه: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(٣)، أي: عن مدلول قولهم.

ومنه: ﴿فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾^(٤)، أي: من مقولهم؛ وهو الأذرة.

وإطلاق الاسم على المسمى؛ كقوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا﴾^(٥) أي: مسميات.

﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٦)، أي: ربك.

وإطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ

(١) سورة: الحديد آية: ١٢. (٤) سورة: الأحزاب آية: ٦٩.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٤٢. (٥) سورة: يوسف آية: ٤٠.

(٣) سورة: الإسراء آية: ٤٣. (٦) سورة: الأعلى آية: ١.

الله^(١)، أي لمقتضى عذاب الله، و﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِكَلِمَةِ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٢)، تجوز بالكلمة عن المسيح، لكونه تكون بها من غير أب، بدليل قوله: ﴿وَجِهَاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٣) ولا تتصف الكلمة بذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى﴾^(٤)، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة، والمراد بالاسم: المسمى، فالمعنى: المسمى المبشر به المسيح ابن مريم.

وإطلاق اسم اليمين على المحلوف به؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾^(٥)؛ أي: لا تجعلوا يمين الله أو قسم الله مانعاً لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس.

إطلاق الهوى عن المهوي، ومنه: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾^(٦) أي: عما تهواه من المعاصي، ولا يصح نهئها عن هواها، وهو ميلها، لأنه تكليف لما لا يطاق؛ إلا على حذف مضاف، أي نهى النفس عن اتباع الهوى.

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما.

مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾^(٧)، فإنه مجاز عن مجاز؛ فإن الوطاء تجوز عنه بالسّر، لأنه لا يقع غالباً إلا في السّر وتجاوز بالسّر عن

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: يونس آية: ٦٤. | (٥) سورة: البقرة آية: ٢٢٤. |
| (٢) سورة: آل عمران آية: ٤٥. | (٦) سورة: النازعات آية: ٤٠. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ٤٥. | (٧) سورة: البقرة آية: ٢٣٥. |
| (٤) سورة: آل عمران آية: ٤٥. | |

العقد؛ لأنه مسبب عنه، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: «لا تواعدوهن عقد نكاح».

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾^(١)، إن حُيِلَ على ظاهره كان من مجاز المجاز، لأن قول: «لا إله إلا الله» مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوجدانية من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه؛ والأول من مجاز السببية؛ لأن توحيد اللسان، مسبب عن توحيد الجنان.

قلت: وهذا تسمية ابن السيد مجاز المراتب؛ وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾^(٢)، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس؛ بل الماء المنبت للزرع، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

* * *

(١) سورة المائدة آية: ٥.

(٢) سورة: الأعراف آية: ٢٦.

٤٤ - النوع الرابع والأربعون في الكِنَايَاتِ والتَّعْرِیضِ في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة؛ وهي عندهم أبلغ من التصريح.

قال الطرطوسي^(١): وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجاري الكِنَايَاتِ؛ وقد ألف أبو عبيد وغيره كتباً في الأمثال؛ ومنها قولهم: فلان عفيفُ الإزار، طاهر الذيل، ولم يُحصن فرجه.

وفي الحديث: «كان إذا دخل العشر أيقظ أهله، وشد المِئزر»^(٢).
فَكَتَوْنَا عن ترك الوطء بشدِّ المِئزر، وكني عن الجماع بالعُسيلة، وعن النساء بالقوارير لضعف قلوب النساء.

ويكنون عن الزوجة بربّة البيت؛ وعن الأعمى بالمحجوب والمكفوف، وعن الأبرص بالوضّاع، وبالأبرص، وغير ذلك، وهو كثير في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ﴾^(٣).
والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه.

(١) سبقت الترجمة له، راجع الفهرس.

(٢) أنظر: (مجمع الزوائد ٣ / ١٧٤). ومشكاة المصابيح للتبريزي ٢٠٩٠ وكثر العمال

١٨٠٩٠. وصحيح البخاري ٣ / ٦١. وصحيح مسلم، الباب ٣ الاعتكاف).

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٣٥.

وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة؛ ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورديفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، فيدلُّ على المراد من طريق أولي؛ مثاله، قولهم: «طويل النُّجاد» و«كثير الرماد»؛ يعنون طويل القامة وكثير الضيافة؛ فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به؛ ولكن توصّلوا إليه بذكر معنى آخر، هو رديفه في الوجود: لأن القامة إذا طالت طال النُّجاد؛ وإذا كثر القَرى كثر الرماد.

وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز، فقال الطرطوسي في «العمدة»: «قد اختلف في وجود الكناية في القرآن، وهو كالخلاف في المجاز؛ فمن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكناية؛ وهو قول الجمهور، ومن أنكر ذلك أنكر هذا.

وقال الشيخ عز الدين: الظاهر أنها ليست بمجاز؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له؛ وهذا شبيه بدليل الخطاب، في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾^(١). انتهى.

ولها أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدرة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٢) كناية عن آدم.

ثانيها: فطنة المخاطب، كقوله تعالى في قصة داود: ﴿خَصَمَانِ بَنِي بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾^(٣)، فكنى داود بخصم على لسان ملكين تعريضاً.

وقوله في قصة النبي ﷺ وزيد: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٤) أي: زيد ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٥).

(٤) سورة: الأحزاب آية: ٤٠.

(٥) سورة: الأحزاب آية: ٤٠.

(١) سورة: الإسراء آية: ٢٣.

(٢) سورة: الأعراف آية: ١٨٩.

(٣) سورة: ص آية: ٢٢.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(١)؛ فإنه كناية عن ألا تعاندوا عند ظهور المعجزة فتمسكم هذه النار العظيمة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا...﴾^(٣) الآيات؛ فإن هذه تسلية للنبي ﷺ. والمعنى: لا تظن أنك مقصر في إنذارهم؛ فإننا نحن المانعون لهم من الإيمان؛ فقد جعلناهم حطباً للنار؛ ليقوي التذاذ المؤمن بالنعيم، كما لا تتبين لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض.

ثالثها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٤)، فكنى بالمرأة عن النعجة كعادة العرب، أنها تكنى بها عن المرأة.

وقوله: ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ﴾^(٥)، كنى بالتحيز عن الهزيمة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ﴾^(٦)، كنى بنفي قبول التوبة عن الموت على الكفر؛ لأنه يرادفه.

رابعها: أن يفحش ذكره في السمع، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللُّغُومِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٧)، أي: كنوا عن لفظه، ولم يوردوه على صيغته.

ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾^(٨). ﴿قَالَ يَا

(٥) سورة: الأنفال آية: ١٦.

(٦) سورة: آل عمران آية: ٩٠.

(٧) سورة: الفرقان آية: ٧٧.

(٨) سورة: الأعراف آية: ٦٦.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٣) سورة: يس آية: ٨.

(٤) سورة: ص آية: ٢٣.

قَوْمٍ لَيْسَ بِي سَفَاهَةً وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾، فكفى عن تكذيبهم بأحسن.

ومنه قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ (٢)، فكفى عن الجماع بالسر. وفيه لطيفة أخرى:

لأنه يكون من الأدميين في السر غالباً، ولا يُسرّه - ما عدا الأدميين - إلا الغراب. فإنه يسره؛ ويحكى أن بعض الأدباء أسر إلى أبي عليّ الحاتميّ كلاماً فقال: «ليكنّ عندك أخفى من سيفاد الغراب، ومن الرّاء في كلام الأثغ»، فقال: نعم يا سيدنا؛ ومن ليلة القدر، وعلم الغيب.

ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس، والملامسة، والرّفث، والدخول، والنكاح، ونحوهنّ، قال تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ (٣)، فكفى بالمباشرة عن الجماع، لما فيه من النقاء البشريتين.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (٤) إذ لا يدخلو الجماع عن الملامسة.

وقوله في الكناية عنهنّ: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ (٥)، واللباس من الملابس، وهي الاختلاط والجماع.

وكفى عنهن في موضع آخر بقوله: ﴿نَسْأَلُكُمْ خَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْثَكُمْ أَنِّي سِتُّمٌ﴾ (٦).

وقوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ (٧)، كناية عما تطلب المرأة من الرجل.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا﴾ (٨).

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الأعراف آية: ٦٧. | (٥) سورة: البقرة آية: ١٨٧. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٢٣٥. | (٦) سورة: البقرة آية: ٢٢٣. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ١٨٧. | (٧) سورة: يوسف آية: ٢٣. |
| (٤) سورة: النساء آية: ٤٣. | (٨) سورة: الأعراف آية: ١٨٩. |

ومنه قوله تعالى في مريم وابنها: ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(١)، فكُنِيَ بأكل الطعام عن البول والغائط؛ لأنهما منه مَسِيَّان، إذ لا بَدَّ للأكل منهما، لكن استقبح في المخاطب ذكرَ الغائط، فكُنِيَ به عنه.

فإن قيل: فقد صرَّح به في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾^(٢).

قلنا: لأنه جاء على خطاب العرب وما يألَفون؛ والمراد تعريفهم الأحكام فكان لا بَدَّ من التصريح به؛ على أن الغائط أيضاً كناية عن النَّجْوِ؛ وإنما هو في الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبعَدُوا عن العيون إلى منخفض من الأرض، فسَمِّيَ به لذلك؛ ولكنه كثر استعماله في كلامهم؛ فصَارَ بمنزلة التصريح.

وما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(٣) هو المشهور، وأنكره الجاحظ، وقال: بل الكلام على ظاهره، ويكفي في الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل الطعام؛ لأن الإله هو الذي لا يحتاج إلى شيء يأكله؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً، قال الخفاجي: «وهذا صحيح».

ويقال لهما: الكناية عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة على من اتخذهما آلهة؛ فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمْسُوكَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾^(٤)، فهو على حقيقته.

قال الوزير ابن هبيرة^(٥): وفي هذه الآية فضل العالم المتصدّي للخلق

(٣) سورة: المائدة آية: ٦.

(١) سورة: المائدة آية: ٧٥.

(٤) سورة: الفرقان آية: ٢٠.

(٢) سورة: المائدة آية: ٧٥.

(٥) الوزير ابن هبيرة، هو: يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين: من كبار الوزراء في الدولة العباسية. عالم بالفقه والأدب. له نظم جيد. ولد في قرية من أعمال دجيل (بالعراق) ودخل بغداد في صباه، فتعلم صناعة الإنشاء، وقرأ =

على الزاهد المنقطع؛ فإن النبي كالطبيب، والطبيب يكون عند المرضى؛ فلو انقطع عنهم هلكوا.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾^(١)، كنى به عن مصيرهم إلى العذرة، فإن الورق إذا أكل انتهى حاله إلى ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِيَجْلُوذِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾^(٢)، أي: لفروجهم، فكنى عنها بالجلود، على ما ذكره المفسرون.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾^(٣)، فصرح بالفرج؟

قلنا: أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي؛ وإنما هو من لطيف الكنايات

= التاريخ والأدب وعلوم الدين. واتصل بالمقتفي لأمر الله، فولاه بعض الأعمال، وظهرت كفاءته، فارتفعت مكانته. ثم استوزره المقتفي (سنة ٥٤٤ هـ) وكان يقول: ما ورز ليني العباس مثله. وهو الذي لقبه بعون الدين؛ وكان لقبه جلال الدين؛ ونعته بالوزير العالم العادل. وقام ابن هبيرة بشؤون الوزارة حكماً وسياسة وإدارة، وأفضل قيام. وتوفرت له أسباب السعادة. ولما توفي المقتفي وبويع المستنجد، أقره في الوزارة، وعرف قدره؛ فاستمر في نعمة وحسن تصرف بالأمور، إلى أن توفي ببغداد. وكان مكرماً لأهل العلم، يحضر مجلسه الفضلاء على اختلاف فنونهم. وصنف كتاباً، منها «الإيضاح والتبيين في اختلاف الأئمة المجتهدين - خ» و«الإشراف على مذاهب الأشراف - خ» فقه، و«الإفصاح عن معاني الصحاح - ط» الجزآن الأول والثاني، أنظر: وفيات الأعيان ٢: ٢٤٦ وذييل طبقات الحنابلة، طبعة الفقي ١: ٢٥١ - ٢٨٩ وابن خلدون ٣: ٥٢٤ وما قبلها. والإعلام - خ. والروضتين ١: ١٤١ والشذرات ٤: ١٩١ والمقصد الأرشد - خ. والنجوم الزاهرة ٥: ٣٦٩ ومطالع البدور ٢: ١١٤٣ ومفرج الكرب ١: ١٤٧ ومراة الزمان ٠٨ ٢٥٥ Huart و 257 ودار الكتب ١: ٥٠٠ ومفتاح الكنوز ٧٨ و Brock. S. I: 687-8 ومراة الجنان ٣: ٣٤٤ ونعته بشيخ الطب جالينوس.

(١) سورة: الفيل آية: ٥.

(٢) سورة: فصلت آية: ٢٢.

(٣) سورة: الأنبياء آية: ٩١.

وأحسنها، وهي كناية عن فرج القميص؛ أي: لم يعلّق ثوبها ربية، فهي طاهرة الأثواب، وفروج القميص أربعة: الكمان: الأعلى، والأسفل؛ وليس المراد غير هذا؛ فإن القرآن أنزه معنيًا، وألطف إشارة، وأملح^(١) عبارة من أن يريد ما ذهب إليه وهم الجاهل، لا سيما والنفخ من روح القدس بأمر القدوس، فأضيف القدس إلى القدوس، ونزهت القائنة المطهرة عن الظن الكاذب والحدس. ذكره صاحب «التعريف والإعلام»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾^(٣)، يريد الزناة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِيَهُتَانٍ يَقْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾^(٤)؛ فإنه كناية عن الزنا.

وقيل: أراد الولد على زوجها من غيره؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل.

وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(٥)؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدبًا، لاشتقاقها من السب؛ ألا تراهم كنوا عنها بالمسبحة؛ والدعاء، وإنما يعبر بهما عنها لأنها ألفاظ مستحدثة! قاله الزمخشري.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح «الإمام»: يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع ها هنا جامع لأمرين:

أحدهما: التنزه عن اللفظ المكروه.

والثاني: حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود، والأعم يفيد

(١) في ج «الطف بشارة وأحسن».

(٢) أنظر: (التعريف والإعلام، للسهيلى ص ٨٤).

(٣) سورة: النور آية: ٢٦.

(٤) سورة: الممتحنة آية: ١٢.

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩.

المقصودين معاً، فأتى به وهو لفظ الإصبع؛ وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح، كما في حديث: «من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأنفه ويخرج»^(١)، أمر بذلك إرشاداً إلى إيهاً سبب أحسن من الحدث؛ وهو الرعاف، وهو أدب حسن من الشرع في ستر العورة وإخفاء القبيح.

وقد صحَّ نهيه عليه السلام أن يقال لشجرة العنب^(٢): الكرم، وقال: «إنما الكرم الرجل المسلم»^(٣)، كره الشارع تسميتها بالكرم، لأنها تعصّر منها أم الخبائث.

وحديث: «كان يصيب من الرأس وهو صائم»^(٤).

قيل: هو إشارة إلى القبلة، وليس لفظ القبلة مستهجنًا.

وقوله: «إياكم وخضراء الدمن»^(٥).

خامسها: تحسين اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿يَبْضُ مَكْنُونٌ﴾^(٦)، فإن العرب كانت من عاداتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض.

قال امرؤ القيس:

(١) أنظر: (سنن الدارقطني، باب في الوضوء من الخارج من البدن، حديث ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥ / ١، ١٥٧، ١٥٨).

(٢) في الأصول: «أن يقال: الكرم. والزيادة من الحديث.

(٣) أنظر: (صحيح البخاري، الباب ١٠١ من كتاب الأدب. وصحيح مسلم، حديث ٦: ١٠، ١٢ من الألفاظ. وسنن أبي داود، الباب ٧٤ من كتاب الأدب. وسنن الدارمي، الباب ١٦ من الأشربة. ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٣٩، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣١٦، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٩).

(٤) أنظر: (مسند أحمد بن حنبل ١ / ٤٢٩، ٣٦٠، ٦ / ٢٦٥. ومجمع الزوائد ٣ / ١٦٧. ومصنف عبد الرزاق ٨٤٠٧. وشرح معاني الآثار ٢ / ١٠).

(٥) أنظر: (كنز العمال، للمتقي الهندي ٤٥٨٧، ٤٥٦١٥، ٤٥٦٢٠. والدرر المنتشرة، للسيوطي ٥٦. والأسرار المرفوعة، للقاري. ١٣٨، ١٣٩. والفوائد الموضوعة للشوكاني ١٣٠. وكشف الخف للعجلوني ١ / ٣١٩. والأحاديث الضعيفة، للألباني ١٤).

(٦) سورة: الصافات آية: ٤٩.

وَبَيِّضَةُ خِدْرِ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعَتْ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعَجَّلٍ
وقوله تعالى: ﴿وَرِيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾^(١).

ومثله قول عترة:

فَشَكَّكَتْ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمَ عَلَى الْقَنَا بِمَحْرَمٍ^(٢)

سادسها: قصد البلاغة، كقوله تعالى: ﴿أَوْمَنْ يُنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي
الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(٣)، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن يُنْشَأْنَ فِي التَّرَفِّهِ،
والتزيين، والتشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء لم
يشعر بذلك؛ والمراد نفي ذلك - أعني الأنوثة - عن الملائكة، وكونهم بنات الله
تعالى الله عن ذلك.

وقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٤)، أي هم في التمثيل بمنزلة
المتعجب منه بهذا التعجب.

سابعها: قصد المبالغة في التشنيع؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم
الله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾^(٥) فإن الغل كناية عن البخل.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾^(٦).

لأن جماعة كانوا متمولين، فكذبوا النبي ﷺ فكفَّ الله عنهم ما أعطاهم،
وهو سبب نزولها.

وأما قوله تعالى: ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٧) فيحمل على المجاز على وجه الدعاء
والمطابقة للفظ.

(١) سورة: المدثر آية: ٤.

(٢) البيت: ساقط من جـ.

(٣) سورة: الزخرف آية: ١٨.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٧٥.

(٥) سورة: المائدة آية: ٦٤.

(٦) سورة: الإسراء آية: ٢٩.

(٧) سورة: المائدة آية: ٦٤.

ولهذا قيل: إنهم أبخلُ خلق الله، والحقيقة أنهم تغلَّ أيديهم في الدنيا بالإسار، وفي الآخرة بالعذاب وإغلال النار.

وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(١)، كناية عن كرمه، وثنى اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود.

ثامنها: التنبيه على مصيره، كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٢)، أي: جهنمي مصيره إلى اللهب.

وكقوله: ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٣)، أي: تامة، ومصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم.

تاسعها: قصد الاختصار؛ ومنه الكناية عن أفعال متعدّدة بلفظ «فعل».

كقوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٥)، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٦)، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا.

عاشرها: أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز، فتعبر بها عن مقصودك؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشري، وخرج عليها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٧)؛ فإنه كناية عن الملك؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك، فجعلوه كناية عنه.

وكقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾^(٨) الآية، إنه كناية عن عظمته وجلالته من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة ومجاز.

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: المائدة آية: ٦٤. | (٥) سورة، النساء آية: ٦٦. |
| (٢) سورة: المسد آية: ١. | (٦) سورة: البقرة آية: ٢٤. |
| (٣) سورة: المسد آية: ٧. | (٧) سورة: طه آية: ٥. |
| (٤) سورة: المائدة آية: ٧٩. | (٨) سورة: الزمر آية: ٦٧. |

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية،
فلهم أن يقولوا: المراد من قوله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾^(١): الاستغراق في الخدمة
من غير الذهاب إلى نعل وخلعه، وكذا نظائره. انتهى.

وهذا مردود لأن هذه الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على
ظاهره، كما سبق من الأمثلة، بخلاف خلع النعلين ونحوه.

تنبيهان:

الأول: في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالمجاز؟

هذا يبنى على الخلاف السابق إنها مجاز أم لا.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، في سورة آل
عمران: إنه مجاز عن الاستهانة بهم، والسخط عليهم، تقول: فلان لا ينظر إلى
فلان، تريد نفي اعتداده به وإحسانه إليه، قال: وأصله فيمن يجوز عليه
[النظر]^(٣) الكناية؛ لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه، وأعاره نظر عينيه، ثم كثر
حتى صار عبارة عن الاعتداد والإحسان، وإن لم يكن ثمَّ نظر، ثم جاء فيمن
لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز
عليه النظر. انتهى.

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نفي الرؤية؛ وفيه تصريح بأن الكناية
مجاز، وبه صرح في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ
النِّسَاءِ﴾^(٤).

(١) سورة: طه آية: ١٢.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٧٧.

(٣) في الأصول: «يجوز عليه الكناية» والزيادة من الكشاف ١ / ٢٨٨.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٣٥.

وصرح الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(١) في «الدلائل» بأن الكناية لا بُدَّ لها من قرينة.

الثاني: قيل من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره؛ إلا إذا كان يقبح ذكره، وذكروا احتمالين في قوله: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾^(٢).

أحدهما: أنه كنى بالإفشاء عن الإصابة.

والثاني: أنه كنى عن الخلوة.

ورجحوا الأول؛ لأن العرب إنما تكني عما يقبح ذكره في اللفظ، ولا يقبح ذكر الخلوة. وهذا حسن، لكنه يصلح للترجيح.

وأما دعوى كون العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره فغلط، فكنا عن القلب بالثوب، كما في قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ﴾^(٣)، وغير ذلك مما سبق.

وأما التعريض:

فقيل: إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم، وسمي تعريضاً لأن

(١) عبد القاهر الجرجاني، هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه «أسرار البلاغة - ط» و«دلائل الإعجاز - ط» و«الجملة - خ» في النحو، و«التتمة - خ» في النحو، و«المغني» في شرح الإيضاح، ثلاثون جزءاً، اختصره في شرح آخر سماه «المقتصد - خ» في الظاهرية، و«إعجاز القرآن - ط» و«العمدة» في تعريف الأفعال، و«العوامل المئة - ط».

فوات الوفيات ١: ٢٩٧ ومفتاح السعادة ١: ١٤٣ وبغية الوعاة ٣١٠ وآداب اللغة ٣: ٤٤ ومرآة الجنان ٣: ١٠١ وطبقات الشافعية ٣: ٢٤٢ ونزهة الألباب ٤٣٤ وإنباه الرواة

٢: ١٨٨ وانظر Brock. I: 341, S.I: 503

(٢) سورة: النساء آية: ٢١.

(٣) سورة: المدثر آية: ٤.

المعنى باعتباره يُفهم من عُرِضَ اللفظ، أي: من جانبه، ويسمى التلويح؛ لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد، كقوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(١)، لأن غرضه بقوله: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ﴾، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عُرِضَ لهم به، من عجز كبير الأصنام عن الفعل، مُستدلاً على ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا، ولم يرد بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٢)، نسبة الفعل الصاد ر عنه إلى الصنم، فدلالة هذا الكلام عجز كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة.

ومن أقسامه أن يخاطب الشخص والمراد غيره، سواء كان الخطاب مع نفسه، أو مع غيره؛ كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٣).

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٤)

﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٥)، تعريضاً بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم، وزلوا فيما مضى من الزمان؛ لأن الرسول لم يقع منه ذلك، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء.

وقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٦)، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب؛ لأن الزلل لهم لا للمؤمنين.

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور: مخاطبة النبي ﷺ والمراد غيره، وإخراج المحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي. وأمر رابع وهو «إن» الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التي هي لازمة الشرط والجزاء، مع العلم باستحالة الشرط، أو وجوبه، أو وقوعه.

وعلى هذا يُحمل قول مَنْ لَمْ يَرِ مِنَ الْمَفْسَرِينَ حَمْلَ الْخَطَابِ عَلَى غَيْرِهِ؛

(٤) سورة: البقرة آية: ١٢٠.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٠٩.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٠٩.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٦٣.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ٦٣.

(٣) سورة: الزمر آية: ٦٥.

إذ لا يلزم من فرض أمر - لا بد منه - صحّة وقوعه؛ بل يكون في الممكن،
والواجب، والمحال.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(١)؛ إذا
جُعِلَتْ شرطية لا نافية.

ومنه: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٣)؛ المراد: ما لكم
لا تعبدون، بدليل قوله: ﴿وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٤)، ولولا التعريض لكان المناسب
«وإليه أرجع».

وكذا قوله: ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾^(٥) والمراد: أتخذون من دونه آلِهَةً.
﴿إِنْ يُرِدِ الْرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُون﴾. إني إذا لفي
ضلالٍ مبين، ولذلك قيل: ﴿أَمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُون﴾^(٦) دون «ربي»،
و«أتبعه»، «فاسمعه».

ووجه حسنه ظاهر؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضي
مواجهته بالخطاب المنكر، كأنك لم تعنه، وهو أعلى في محاسن الأخلاق
وأقرب للقبول، وأدعى للتواضع، والكلام ممن هو رب العالمين نزله بلغتهم،
وتعليماً للذين يعقلون.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا
تَعْمَلُونَ﴾^(٧)، فحصل المقصود في قالب التلطف، وكان حق الحال من حيث
الظاهر، لولاه أن يقال: «لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون».

(٥) سورة: يس آية: ٢٣.

(٦) سورة: يس آية: ٢٣ - ٢٤ - ٢٥.

(٧) سورة: سبأ آية: ٢٥.

(١) سورة: الزخرف آية: ٨١.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ١٧.

(٣) سورة: يس آية: ٢٢.

(٤) سورة: يس آية: ٢٢.

وكذا مثله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، حيثُ ردد الضلالَ بينهم وبين أنفسهم؛ والمراد: إنا على هدى وأنتم في ضلال؛ وإنما لم يصرِّح به لكلا تصير هنا نكتة، هو أنه خولف في هذا الخطاب بين «على»، و«في» بدخول «على» على الحق، و«في» على الباطل، لأن صاحب الحق، كأنه على فرس جواد يركض به، حيث أراد، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدري أين يتوجّه.

قال السكاكي: ويسمى هذا النوع الخطاب المُنصف؛ أي لأنه يوجب أن يُنصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه أستدرجاً لاستدراجه الخصم إلى الإدغان والتسليم، وهو شبيه بالجدل، لأنه تصرف في المغالطات الخطائية.

ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾^(٢)، المقصود التعريض بدم من ليست له هذه الخشية، وأن يعرف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع، ولا قلب يعقل، وأن الإنذار له كلاً إنذار، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة، وليس له.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٣) القصد التعريض، وأنهم لغلبة هواهم في حكم من ليس له عقل.

وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٤)، نزلت في أبي جهل، لأنه قال: «ما بين أخشبيها - أي جبلتها، يعني مكة - أعز مني ولا أكرم»، وقيل: بل خوطب بذلك استهزاء.

وأما التوجيه:

وهو ما احتمال معنيين ويؤتي به عند فطنة المخاطب، كقوله تعالى حكاية

- عند اخذ موسى ع. هـ. ١١ هل أردكم على أهل بيت يكفونكم من جنين
 ناسم الضمير له كقول أم تكوم لموسى ما لم تكوم لفرعون
 بهذا تخلصت أخت موسى من قولهم انك عرفتة وقالت
 أردت نا محوم للملك
- (١) سورة: سبأ آية: ٢٤.
 (٢) سورة: فاطر آية: ١٨.
 (٣) سورة: الرعد آية: ١٩.
 (٤) سورة: الدخان آية: ٤٩.

عن أخت موسى عليه السلام: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾^(١)، فَإِنَّ الضمير في ﴿له﴾ يحتمل أن يكون لموسى، وأن يكون لفرعون.

قال ابن جريج: وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم: «إنك عرفته»، فقالت: أردت: «ناصرحون للملك»، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي. وهذا مردود، فإن الحكاية مطابقة لما قالته؛ وإن كانت بلغة أخرى.

ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له: من كان أفضل عند النبي ﷺ؟ أبو بكر أم علي؟ فقال: من كانت ابنته تحته.

وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن.

(١) سورة: القصص آية: ١٢.

٤٥ - النوع الخامس والأربعون في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر، ولم يتعرضوا لحصرها^(١)، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه.

وقيل: قسمان^(٢): خَبَر، وغير خبر.

وقيل: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقَسَم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

وقيل: تسعة، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة.

وقيل: ثمانية، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة.

وقيل: سبعة، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر.

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضاً، وهي عنده: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمني.

وقيل: خمسة: الخبر، والأمر، والتصريح، والطلب، والنداء، وقيل غير

ذلك.

(١) في ب: «فلم يتعرضوا لحصرها».

(٢) كلمة: «قسمان» غير موجودة في ب.

الأول: الخبر

والقصد به إفادة المخاطب وقد يشرب مع ذلك معاني أُخر:

منها التعجب:

قال ابن فارس: وهو تفضيل الشيء على أضرابه بوصف^(١).

وقال ابن الضائع: استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره، نحو: ما أحسن زيدا، وأحسِنَ به، استعظمت حسنه على حسن غيره.

وقال الزمخشري في تفسير سورة الصف: معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله^(٢).

وقال الرماني: المطلوب في التعجب الإبهام؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يعرف سببه، وكلما استبهم السبب^(٣) كان التعجب أحسن، قال: وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفي سببه، والصيغة الدالة عليه تسمى تعجباً، يعني مجازاً. قال: ومن أجل الإبهام لم تعمل «نعم» إلا في الجنس من أجل التفخيم؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر.

ثم قد وضعوا للتعجب صيغاً من لفظه، وهي: «ما أفعله» و«أفعل به»، وصيغاً من غير لفظه نحو «كَبُرَ»، [في] نحو:

(١) أنظر: (فقه اللغة، لابن فارس ص ١٥٨).

(٢) أنظر: (الكشاف للزمخشري ٤ / ٤١٨). (٣) في ب: «فكلما استبهم السبب».

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١)، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٢)، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣).

واحتج الثمانيني^(٤) على أنه خير بقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٥)، تقديره: ما أسمعهم وأبصرهم! والله سبحانه لم يتعجب بهم، ولكن دلّ المكلفين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه.

هنا مسألتان:

الأولى: قيل لا يتعجب من فعل الله؛ فلا يقال: «ما أعظم الله!»، لأنه يؤول: «إلى شيء عظم الله» كما في غيره من صيغ التعجب، وصفات الله تعالى قديمة.

وقيل: بجوازه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته، وقد قال الشاعر:

ما أقدر الله أن يُدني على شَحَطٍ مَن دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّن دَارُهُ صَوْلٌ

والأولون قالوا: هذا أعرابي جاهل بصفات الله.

وقال بعض المحققين: التعجب إنما يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه، ولا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله.

والثانية: هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله تعالى؟ فقيل بالمنع؛ لأن

(١) سورة: الكهف آية: ٥. (٣) سورة: البقرة آية: ٢٨.

(٢) سورة: الصف آية: ٣.

(٤) الثمانيني: هو عمر بن ثابت الثمانيني، أبو القاسم: عالم بالعربية. ضرير، من سكان بغداد. نسبته إلى «الثمانين» من قرى جزيرة ابن عمر. له «شرح اللمع لابن جني - خ» في أربع مجلدات، و«المقيد» في النحو، و«شرح التصريف الملوكي» توفي ٤٤٢ هـ. أنظر: (الأعلام ٥ / ٤٣. و إرشاد الأريب ٦ : ٤٦ ووفيات الأعيان ١ : ٣٧٩ ومكتبة فاروق. فهرس النحو ١٣ ونكت الهميان ٢٢٠ وغية الوعاة ٣٦٠).

(٥) سورة: مريم آية: ٣٨.

التعجب استعظام ويصعبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك، وبه جزم ابن عصفور في «المقرب».

قال: فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب؛ كقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١)، أي: هؤلاء يجب أن يتعجب منهم^(٢).

وقيل: بالجواز، لقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٣)، إن قلنا: «ما» تعجيبية لا استفهامية، وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾^(٤) في قراءة بعضهم بالضم.

والمختار الأول، وما وقع منه أوّل بالنظر إلى المخاطب، أي: علمت أسباب ما يتعجب منه العباد، فسمي العلم بالعبء عجباً.

وأصل الخلاف في هذه المسألة يلتفّ على خلاف آخر، وهو أن حقيقة التعجب؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتحرر فيه المتعجب منه، أولاً؟

ولم يقع في القرآن صيغة التعجب إلا قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، وقوله: ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾^(٥)، و﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ﴾^(٦)، في قراءة من زاد الهمزة.

ثم قال المحققون: التعجب مصروف إلى المخاطب، ولهذا تلتطف الزمخشري فيعبر عنه بالتعجب، ومجيء التعجب من الله كمجيء الدعاء منه والترجي؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب، أي هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه.

وكذلك تفسير سيويه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٧) قال: المعنى: اذهبوا على رجائكما وطمعكما.

قال ابن الضائع: وهو حسن جداً.

(١) سورة: البقرة آية: ١٧٥.

(٢) «هؤلاء يجب أن يتعجب منهم» ساقط من ج.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٧٥.

(٤) سورة: الصافات آية: ١٢. (٦) سورة: الانفطار آية: ٦.

(٥) سورة: عبس آية: ١٧. (٧) سورة: طه آية: ٤٤.

قلت: وذكر سيبويه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(١)، ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٢)، فقال: لا ينبغي^(٣) أن تقول^(٤) دعاء ها هنا، لأن الكلام بذلك^(٥) واللفظ به^(٦) قبيح، ولكن العباد إنما كلموا^(٧) بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون؛ فكأنه - والله أعلم - قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، و ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الهلكة، ووجب لهم هذا. انتهى.

ومنها الأمر:

كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٨)، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٩)، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك؛ لا أنه خبر، وإلا لزم الخلف في الخبر، وسبق في المجاز.

ومنها النهي: كقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١٠).

ومنها الوعد: كقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ﴾^(١١).

ومنها الوعيد: كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(١٢).

ومنها الإنكار والتبكي: نحو: ﴿دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(١٣).

(١) سورة: المرسلات آية: ١٥.

(٢) سورة: المطففين آية: ١١.

(٣) في الأصول: «لا أن تقول» والزيادة من الكتاب لسيبويه ص ١٦٧.

(٤) في الأصول: «أن تقول دعاء ها هنا» والإضافة من الموضع السابق.

(٥) في ج: «لأن الكلام في ذلك».

(٦) في الأصول: «بذلك قبيح».

(٧) في ب: «إنما تكلموا».

(٨) سورة: البقرة آية: ٢٢٨.

(٩) سورة: البقرة آية: ٢٢٣.

(١٠) سورة: الواقعة آية: ٧٩.

(١١) سورة: فصلت آية: ٥٣.

(١٢) سورة: الشعراء آية: ٢٢٧.

(١٣) سورة: الدخان آية: ٤٩.

ومنها الدعاء: كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، أي أعنا على عبادتك.

وربما كان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاء؛ كقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(٢)؛ فظاهره خبر، والمعنى: إِنَّا إِنْ^(٣) نكشف عنكم العذاب تعودوا.

ومنه قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٤)، المعنى: مَنْ طلق امرأته مرتين فليُمسكها بعدهما بمعروف، أو يسرحها بإحسان.

ومنها التمني: وكلمته الموضوعة له «ليت»، وقد تستعمل ثلاثة أحرف:

أحدها: «هل»، كقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٥)، حُمِلت «هل» على إفادة التمني لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المقام، فيتولد التمني^(٦). بمعونة قرينة الحال.

والثاني: «لو» سواء كانت مع «ود» كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾^(٧) بالنصب، أو لم تكن، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾^(٨)، وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾^(٩)، ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَآكُونَ﴾^(١٠).

والثالث: «لعل»، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(١١)، في قراءة النصب.

واختلف: هل التمني خبر ومعناه النفي، أو ليس بخبر ولهذا لا يدخله

-
- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة: الفاتحة آية: ٥. | (٧) سورة: القلم آية: ٩. |
| (٢) سورة: الدخان آية: ١٥. | (٨) سورة: هود آية: ٨٠. |
| (٣) في جـ: «ظاهره خبر إما أن». | (٩) سورة: البقرة آية: ١٦٧. |
| (٤) سورة: البقرة آية: ٢٢٩. | (١٠) سورة: الزمر آية: ٥٨. |
| (٥) سورة: الأعراف آية: ٥٣. | (١١) سورة: غافر آية: ٣٦ - ٣٧. |
| (٦) في جـ: «فيؤكد التمني». | |

التصديق والتكذيب؟ قولان عن أهل العربية، حكاهما ابن فارس في كتاب «فقه العربية»^(١).

والزمخشري بنى كلامه على أنه ليس بخبر، واستشكل دخول التكذيب في جوابه، في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ﴾^(٢)، إلى قوله: ﴿وَأَيْنَهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٣)، وأجاب بتضمنه معنى العِدَّة فدخله التكذيب^(٤).

وقال ابن الضائع: التمني حقيقة لا يصح فيه الكذب؛ وإنما يرد الكذب في التمني الذي يترجح عند صاحبه وقوعه؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد، الذي هو ظن، وهو خبر صحيح.

قال: وليس المعنى في قوله: ﴿وَأَيْنَهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ أن ما تمنوا ليس بواقع، لأنه ورد في معرض الذم لهم، وليس في ذلك المعنى ذم، بل التكذيب ورد على أخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون، وأنهم يؤمنون.

ومنها الترجي:

والفرق بينه وبين التمني أن الترجي لا يكون إلا في الممكنات، والتمني يدخل المستحيلات.

ومنها النداء:

وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف مخصوص، وإنما يصحب في الأكثر الأمر والنهي، كقوله:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾^(٥). ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾^(٦). ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٧). ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾^(٨). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ

(١) سورة: ص آية: ١٥٨.

(٢) سورة: الأنعام آية: ٢٧.

(٣) سورة: الأنعام آية: ٢٨.

(٤) أنظر: (الكشاف للزمخشري ١١/٢). سورة: هود آية: ٥٢.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢١.

(٦) سورة: الأحزاب آية: ١.

(٧) سورة: الزمر آية: ١٦.

(٨) سورة: هود آية: ٥٢.

يَدِيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿١﴾. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ ﴿٢﴾.

وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء؛ كقوله تعالى:

﴿وَتَوُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٣﴾.

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء تتبعها ﴿٤﴾ جملة الأمر، كما في قوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ﴾ ﴿٥﴾.

وقد تجيء معه الجمل الاستفهامية والخبرية؛ كقوله تعالى في الخبر: ﴿يَا

عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿٦﴾، وفي الاستفهام: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا

يُبْصِرُ﴾ ﴿٧﴾. ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ﴾ ﴿٨﴾. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ

تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ ﴿٩﴾. ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ﴿١٠﴾.

وهما فائدتان:

إحدهما: قال الزمخشري رحمه الله: كل نداء في كتاب الله يعقبه بهم

في الدين، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي عقدت بها سعادة الدارين، وإما

مواعظ، وزواجر، وقصص لهذا المعنى؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذي خلق

الخلق لأجله، وقامت السموات والأرض به، فكان حق هذه أن تُدرك بهذه

الصيغة البليغة.

الثانية: النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أو حكماً.

وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ ﴿١١﴾

لطيفة.

(١) سورة: الحجرات آية: ١.

(٢) سورة: مريم آية: ٤٢.

(٣) سورة: التحريم آية: ٧.

(٤) سورة: النور آية: ٣١.

(٥) سورة: الحج آية: ٧٣.

(٦) سورة: الزخرف آية: ٦٨.

(٧) سورة: النور آية: ١٠.

(٨) سورة: مريم آية: ٥٢.

فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه نجاه أيضاً؛ والنداء مخاطبة الأبعد، والمناجاة مخاطبة الأقرب؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، وفي موضع: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾^(٢)، ثم لما حكى عنهما ملابسة المخالفة، قال في وصف خطابه لهما: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾^(٣)، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة، كما أشعر اللفظ الأول بالقرب عند السلامة منها.

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازاً في مواضع:

الأول: الإغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٤)، والإغراء أمر معناه الترغيب والتحريض، ولهذا خصوا به المخاطب.

الثاني: الاختصاص، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه.

الثالث: التنبيه، نحو: ﴿يَا لَيْتِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾^(٥)؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء.

وقال النحاس في قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتِي﴾^(٦) نداء مضاف، والفائدة فيه أن معناه: هذا وقت حضور الويل.

وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾^(٧)، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداءه لكان هذا وقتها.

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا، قال أبو البقاء في شرح «الإيضاح»: ذهب الجميع إلى أن قولك: «يا زيد» ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت.

(٥) سورة: مريم آية: ٢٣.

(٦) سورة: الفرقان آية: ٢٨.

(٧) سورة: يس آية: ٣٠.

(١) سورة: البقرة آية: ٣٥.

(٢) سورة: الأعراف آية: ١٩.

(٣) سورة: الأعراف آية: ٢٢.

(٤) سورة: الشمس آية: ١٣.

واختلفوا في قولك^(١): «يا فاسق»، فالأكثر على أنه ليس بخبر أيضاً.

قال أبو علي الفارسي: خبر؛ لأنه تضمّن نسبه للفسق.

ومنها الدعاء: نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قَاتِلَهُمُ اللَّهُ﴾^(٣)،
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٤)، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٥).

قال سيبويه: هذا دعاء، وأنكره ابن الطراوة^(٦) لاستحالاته هنا، وجوابه أنه
مصروفٌ للخلق وإعلامهم بأنهم أهلٌ لأن يُدعى عليهم، كما في الرجاء وغيره
مما سبق^(٧).

فائدة^(٨):

ذكر الزمخشري أن الاستعطاف، نحو «تالله هل قام زيد» قسم، والصحيح
أنه ليس، بقسم، لكونه خبراً.

(١) في ج: «اختلفوا في ذلك».

(٢) سورة: المسد آية: ١.

(٣) سورة: المنافقون آية: ٤.

(٤) سورة: النساء آية: ٩٠.

(٥) سورة: المطففين آية: ١.

(٦) ابن الطراوة، وهو: سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن
الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النحو تفرّد بها. تجول كثيراً في
بلاد الأندلس وألف «الترشيح» في النحو، مختصر، و«المقدمات على كتاب سيبويه»
و«مقالة في الاسم والمسمى» قال ابن سمحون: ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو!
توفي سنة ٥٢٨ هـ.

أنظر: (الأعلام ٣ / ١٣٢ . وبغية الوعاة ٢٦٣).

(٧) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ١٦٧).

(٨) الفائدة كلها ساقطة من جـ.

الثاني: الاستخبار

وهو طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى الاستفهام؛ أي: طلب الفهم.

ومنهم من فرّق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم؛ فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً؛ حكاه ابن فارس في «فقه العربية»^(١).

ولكون الاستفهام طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن لزم ألا يكون حقيقةً إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدّق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام.

وفي الاستفهام فوائد:

(١) الأولى: قال بعض الأئمة: ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن وإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل، فيستفهم عنه نفسه تخبره به، إذ قد وضعه الله عندها، فالإثبات كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(٢) والنفي كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٣) ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤).

(١) أنظر: (فقه اللغة، لابن فارس ١٥١). (٣) سورة الانسان آية: ١.

(٢) سورة: النساء آية: ٨٧. (٤) سورة: هود آية: ١٤.

ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهتكم أنفسكم عنه، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء، وإنما يستفهمهم ليقرّهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن، وهو في كلام البشر مختلف.

(٢) الثانية: الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على جوابه، أي جواب كان؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب؛ لثلا يكون إirاده قبله عبثاً، فيفيد حينئذ تعميماً، نحو «من جاءك فأكرمه» بالنصب؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام «أكرمه» عُلم أنه يكرم من يقول المجيب: إنه جاء، أي جاء كان، وكذا حكم «من ذا جاءك أكرمه»، بالجزم.

(٣) الثالثة: قد يخرج الاستفهام عن حقيقته؛ بأن يقع ممن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام.

وهو قسمان^(١): بمعنى الخبر، وبمعنى الإنشاء:

(١) أي: الاستفهام.

١ - الأول: بمعنى الخبر:

هو ضربان: أحدهما: نفي، وإثبات، فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير؛ لأنه يطلب بالأول إنكار المخاطب، وبالثاني إقراره به.

فالأول^(١): المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي. ولذلك تصحبه «إلاً».

كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(٣)

ويعطف عليه المنفي، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ

مِنْ نَاصِرِينَ﴾^(٤)، أي: لا يهدي؛ وهو كثير.

ومنه ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(٥)، أي: لست تنقذ من في النار.

﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٦).

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾^(٧).

وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^(٨).

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) أي: استفهام الأذكار. | (٥) سورة: الزمر آية: ١٩. |
| (٢) سورة: الأحقاف آية: ٣٥. | (٦) سورة: يونس آية: ٩٩. |
| (٣) سورة: سبأ آية: ١٧. | (٧) سورة: الأنعام آية: ١١٤. |
| (٤) سورة: الروم آية: ٢٩. | (٨) سورة: الشعراء آية: ٧١. |

﴿قَالُوا أَنْزِمُنْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾^(١)، أي: لا تؤمن.

وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾^(٢)، أي: لا يكون هذا.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾^(٣)، أي: ما أنزل.

وقوله تعالى: ﴿أَشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾^(٤)، أي: ما شهدوا ذلك.

وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾^(٥)، أي: ليس ذلك

إليك؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿أَفَعَبَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾^(٧)، أي: لم يع به.

وهنا أمران:

أحدهما:

أن الإنكار قد يجيء بتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممتنع عليه؛ وليس من قدرته؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾^(٨)؛ لأن إسماع الصم لا يدعيه أحد؛ بل المعنى أن إسماعهم لا يمكن؛ لأنهم بمنزلة الصم والعمي؛ وإنما قدم الاسم في الآية: ولم يقل: «أتسمع الصم»؟ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع من به صم، وأنه ادعى القدرة على ذلك، وهذا أبلغ من إنكار الفعل.

وفيه دخول الاستفهام على المضارع، فإذا قلت: أتفعل؟ أو أنت تفعل؟

احتمل وجهين:

أحدهما: إنكار وجود الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ كُفْرًا وَأَنْتُمْ لَهَا

(١) سورة: الزخرف آية: ٤٠.

(١) سورة: المؤمنون آية: ٤٧.

(٢) سورة: النمل آية: ٨٠.

(٢) سورة: الطور آية: ٣٩.

(٣) سورة: ق آية: ١٥.

(٣) سورة: ص آية: ٨.

(٤) سورة: الزخرف آية: ٤٠.

(٤) سورة: الزخرف آية: ١٩.

كَارَهُونَ ﴿١﴾، والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام، وإنْ غَبَرْنَا بفعل ذلك، جَلَّ اللهُ تعالى عن ذلك، بل المعنى إنكار أصل الإلزام.

والثاني: قولك لمن يركب الخطر: أتذهب في غير طريق؟ انظر لنفسك واستبصر. فإذا قَدِمْتَ المفعول توجَّهَ الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل.

كقوله: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا﴾ (٢)، وقوله: ﴿أَعْيَرَ اللهُ تَدْعُونَ﴾ (٣)، المعنى: أعير الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا!

ومنه: ﴿أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾ (٤)؛ لأنهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل؛ إما أن يكون للحال، نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا﴾ (٥).

أو للاستقبال، نحو: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾ (٦).

الثاني:

قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادَّعاه وقصد تكذيبه.

كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (٧). ﴿الْكُفْرُ وَهُوَ الْإِنْتَى﴾ (٨). ﴿ءَالِهَةٌ مَعَ اللهِ﴾ (٩).

وسواء كان زعمهم له صريحاً، مثل: ﴿أَفَسِحْرُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (١٠)، أو التزاماً، مثل: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ (١١)، فإنهم لما حزموا بذلك جزم مَنْ يشاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم.

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: هود آية: ٢٨. | (٧) سورة: الصفات آية: ١٥٣. |
| (٢) سورة: الأنعام آية: ١٤. | (٨) سورة: النجم آية: ٢١. |
| (٣) سورة: الأنعام آية: ٤٠. | (٩) سورة: النمل آية: ٦٠. |
| (٤) سورة: القمر آية: ٢٤. | (١٠) سورة: الطور آية: ١٥. |
| (٥) سورة: يونس آية: ٩٩. | (١١) سورة: الإسراء آية: ٤٠. |
| (٦) سورة: الزخرف آية: ٣٢. | |

وتسمية هذا استفهام إنكار؛ من أنكر إذا جحد، وهو إما بمعنى «لم يكن» كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾^(١)، أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنْزَلْنَاكُمْوهَا﴾^(٢).

والحاصل أن الإنكار قسمان: إبطالي، وحقيقي.

فالإبطالي: أن يكون ما بعدها غير واقع، ومدعيه كاذب كما ذكرنا.

والحقيقي: يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم؛ نحو:

﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾^(٣). ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾^(٤). ﴿إِنكأَ إِلَهَةً﴾^(٥).
﴿أَتَاتُونَ الذِّكْرَانَ﴾^(٦). ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾^(٧).

ب - وأما الثاني، وهو استفهام التقرير: والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده.

قال أبو الفتح في «الخطريات»: ولا يستعمل ذلك بهل، وقال في قوله:

* جاءوا بمَدْقٍ هل رأيت الذئب قط *

و«هل» لا تقع تقريراً كما يَقَعُ غيرها مما هو للاستفهام. انتهى.

وقال الكندي^(٨): ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾^(٩) إلى أن «هل» تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ؛ إلا أنني رأيت أبا عليّ أبي ذلك، وهو معذور، فإن ذلك من قبيل الإنكار. انتهى.

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل؛ إنما

(١) سورة: الإسماء آية: ٤٠. (٧) سورة: الصافات آية: ٨١.

(٢) سورة: هود آية: ٢٨. (٨) سورة: الشعراء آية: ١٦٥.

(٣) سورة: الصافات آية: ٩٥. (٩) سورة: النساء آية: ٢٠.

(٤) سورة: الأنعام آية: ٤٠.

(٥) الكندي، هو، زيد بن الحسن اليمني، سبق ترجمته، راجع الفهرس.

(٦) سورة الشعراء آية: ٧٦.

تستعمل فيه الهمزة. ثم نقل عن بعضهم أن «هل» تأتي تقريراً، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾^(١).

والكلام مع التقرير موجب؛ ولذلك يُعطف عليه صريح الموجب، ويُعطف على صريح الموجب.

فالأول: كقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى. وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾^(٢).

وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ. وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾^(٣).

﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾^(٤).

والثاني: كقوله: ﴿أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾^(٥)، على ما قرره الجرجاني في النظم؛ حيث جعلها مثل قوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾^(٦).

ويجب أن يلي الأداة الشيء الذي تقرر بها، فتقول في تقرير الفعل: «أضربت زيداً؟»، والفاعل نحو: «أأنت ضربت؟»، أو المفعول «أزيداً ضربت»، كما يجب في الاستفهام الحقيقي.

وقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا﴾^(٧)، يحتمل الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، والتقريرى بأن يكونوا علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل، ولا تقريراً له، لأنه لم يله، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾^(٨).

وجعل الزمخشري منه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٩).

-
- | | |
|--------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الفجر آية: ٥. | (٦) سورة: النحل آية: ١٤. |
| (٢) سورة: الضحى آية: ٦ - ٧. | (٧) سورة: الأنبياء آية: ٦٢. |
| (٣) سورة: الانشراح آية: ١ - ٢. | (٨) سورة: الأنبياء آية: ٦٣. |
| (٤) سورة: الفيل آية: ٢. | (٩) سورة: البقرة آية: ١٠٦. |
| (٥) سورة: النحل آية: ٨٤. | |

وقيل: أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي، والأولى أن يجعل على الإنكار، أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ!

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار، والإنكار نفي، وقد دخل على المنفي ونفي المنفي إثبات. والذي يُقرَّر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج: فإذا أدخلت على «ليس» ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها «أحد»؛ لأن «أحداً» إنما يجوز مع حقيقة النفي؛ لا تقول: ليس أحد في الدار؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار، وأحد لا تستعمل في الواجب. انتهى.

وامثله كثيرة، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(١)، أي: أنا ربكم.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾^(٢).

﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣).

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٤).

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾^(٥).

﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾^(٦).

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾^(٧).

ومنه قوله ﷺ: «أينقص الرطب إذا جف»^(٨).

(١) سورة: الأعراف آية: ١٧٢. (٥) سورة: الزمر آية: ٣٦.

(٢) سورة: القيامة آية: ٤٠. (٦) سورة: الزمر آية: ٣٢.

(٣) سورة: يس آية: ٨١. (٧) سورة: العنكبوت آية: ٥١.

(٤) سورة: الزمر آية: ٣٦.

(٨) أنظر: (سنن النسائي ٧ / ٢٦٩. و سنن الترمذي ١٢٢٥. و سنن أبي داود، الباب ١٨ من

البيوع. و سنن ابن ماجة ٢٢٦٤. و السنن الكبرى، للبيهقي ٥ / ٢٩٤. و المستدرك ٢ /

٣٨. و فتح الباري ٤ / ٣٨٥. و الدر المنثور، للسيوطي ١ / ٣٦٨. و سنن الدارقطني ٣ /

(٤٩).

وقول جرير:

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا *

واعلم أن في جعلهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالاً، لأنه لو خرج الكلام عن النفي لجاز أن يجاب بنعم، وقد قيل: إنهم لو قالوا: «نعم» كفروا، ولما حَسُنَ دخول الباء في الخبر، ولو لم تفتد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب، إذ لا سؤال حينئذ.

والجواب يتوقف على مقدّمة، وهي أن الاستفهام إذا دخل على النفي، يدخل بأحد وجهين:

إما أن يكون الاستفهام عن النفي: هل وجد أم لا؟ فيبقى النفي على ما كان عليه، أو للتقرير كقوله: أَلَمْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ! وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١)، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾^(٢).

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول «نعم» في جوابه إذا أردت إيجابه، بل تدخل عليه «بلى». وإن كان بالمعنى الثاني - وهو التقرير - فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه نفي داخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه بلى، وبالنظر إلى معناه، وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم.

وقد أنكر عبد القاهر كون الهمزة للإيجاب؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب، وقال: إنها إذا دخلت على «ما» أو «ليس» يكون تقريراً وتحقيقاً، فالتقرير كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(٣)، ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾^(٤).

واعلم أن هذا النوع يأتي على وجوه:

الأول: مجرد الإثبات، كما ذكرنا.

(٣) سورة: المائدة آية: ١١٦.

(٤) سورة: الأنبياء آية: ٦٢.

(١) سورة: الشرح آية: ١.

(٢) سورة: الضحى آية: ٦.

استفهام التقرير أنواع
الأول: بحرر الأبناء كقول تعالى «أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ» (١)
الثاني: الإثبات مع الافتخار:

كقوله تعالى عن فرعون: «أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ» (١).

الثالث: الإثبات مع التوبيخ:

كقوله تعالى: «أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً» (٢) أي: هي واسعة، فهلاً

هاجرتم فيها!

الرابع: مع العتاب:

كقوله تعالى: «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ» (٣).

قال ابن مسعود: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلا أربع سنين (٤).

وما أظف ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى: «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ» (٥)، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله تعالى في هذه الآية.

الخامس: التبكيت:

كقوله تعالى: «أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْمِينَ» (٦) هو تبكيت للنصارى فيما ادَّعوه؛ كذا جعل السكاكي وغيره هذه الآية من نوع التقرير (٧) وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه.

السادس: التسوية (٨):

وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، كقوله تعالى:

- (١) سورة: الزخرف آية: ٥١. (٥) سورة: التوبة آية: ٤٣.
(٢) سورة: الأنبياء آية: ٩٧. (٦) سورة: المائدة آية: ١١٦.
(٣) سورة: الحديد آية: ١٦. (٧) في ج: «هذه الآية من هذا النوع».
(٤) إلا أربع سنين» ساقط من ج.
(٨) كذا في الأصول. أنظر: (الإتقان للسيوطي ٢ / ٩٠).

﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١)، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، مجردة للتسوية، مضمحلاً عنها معنى الاستفهام.

ومعنى الاستواء فيه استواؤهما في علم المستفهم؛ لأنه قد عُلم أنه أحد الأمرين كائن، إما الإنذار وإما عدمه؛ ولكن لا يعينه، وكلاهما معلومٌ بعلم غير معين.

فإن قيل: الاستواء يُعلم من لفظة «سواء»، لا من الهمزة، مع أنه لو عُلم منه لزم التكرار.

قيل: هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة «سواء».

وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرد عن الاستفهام، وبقي الحديث عن المستويين. ولا يكون في إدخال «سواء» عليه لتغايرهما، لأن المعنى أن المستويين في العلم يستويان في عدم الإيمان. وهذا - أعني حذف مقدر واستعماله فيما بقي - كثير في كلام العرب، كما في النداء، فإنه لتخصيص المنادي وطلب إقباله، فيحذف قيد الطلب، ويستعمل مطلق الاختصاص، نحو «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، فإنه ينسلخ عن معنى الكلمة؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصابات.

ومنه: قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٣).

﴿أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾^(٤).

وتارة تكون التسوية مصرحاً بها كما ذكرناه، وتارة لا تكون.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدٌ﴾^(٥).

(١) سورة: يس آية: ١٠.

(٢) سورة: الشعراء آية: ١٣٦.

(٣) سورة: إبراهيم آية: ٢١.

(٤) سورة: المنافقون آية: ٦.

(٥) سورة: الأنبياء آية: ١٠٩.

السابع: التعظيم:

كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(١).

الثامن: التهويل:

نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٣).

وقوله: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(٤)، تخفيف للعذاب الذي يستعجلونه.

التاسع: التسهيل والتخفيف:

كقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾^(٥).

العاشر: التفجع:

نحو: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾^(٦).

الحادي عشر: التكثير:

نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٧).

الثاني عشر: الاسترشاد:

نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾^(٨)؛ والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين، وإنما فرق بين العبارتين أدباً. وقيل: هي هنا للتعجب.

(٥) سورة: النساء آية: ٣٩.

(٦) سورة: الكهف آية: ٤٩.

(٧) سورة: الأعراف آية: ٤.

(٨) سورة: البقرة آية: ٣٠.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

(٢) سورة: الحاقة آية: ١.

(٣) سورة: القارعة آية: ١٠.

(٤) سورة: يونس آية: ٥٠.

٢ - القسم الثاني: الاستفهام المراد به الإنشاء:

وهو على ضروب:

الأول: مجرد الطلب، وهو الأمر، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، أي اذكروا.

وقوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ اسْلَمْتُمْ﴾^(٢) أي أسلموا.

وقوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٣) أي أحبوا.

وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤)، أي قاتلوا.

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٦) انتهوا، ولهذا قال عمر رضي الله عنه:

«انتهينا».

وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾^(٨)، وقال ابن عطية والزمخشري: المعنى

(٥) سورة: النساء آية: ٨٢.

(٦) سورة: المائدة آية: ٩١.

(٧) سورة: البقرة آية: ١٠٦.

(٨) سورة: الفرقان آية: ٢٠.

(١) سورة: يونس آية: ٣.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٢٠.

(٣) سورة: النور آية: ٢٢.

(٤) سورة: النساء آية: ٧٥.

أتصبرون أم لا تصبرون؟ والجرجاني في «النظم» على حذف مضاف، أي لنعلم أتصبرون.

الثاني: النهي:

كقوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(١)، أي لا يغرك.

وقوله في سورة التوبة: ﴿اتَّخَشَوْنَهُمْ فَاَللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾^(٢)، بدليل قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ﴾^(٣).

الثالث: التحذير:

كقوله: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأُولِينَ﴾^(٤)، أي قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

الرابع: التذكير:

كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾^(٥).

وجعل بعضهم منه: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾^(٦). ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٧).

الخامس: التنبيه:

وهو من أقسام الأمر، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾^(٨).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٩).

(٦) سورة: الضحى آية: ٦.

(٧) سورة: الانشراح آية: ١.

(٨) سورة: البقرة آية: ٢٥٨.

(٩) سورة: الفرقان آية: ٤٥.

(١) سورة: الانفطار آية: ٦.

(٢) سورة: التوبة آية: ١٣.

(٣) سورة: المائدة آية: ٤٤.

(٤) سورة: المرسلات آية: ١٦.

(٥) سورة: يوسف آية: ٨٩.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾^(١).

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^(٢)، المعنى في كذل ذلك:

أنظر بفكرك في هذه الأمور وتنبه.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ

مُخْضِرَةً﴾^(٣)، حكاها صاحب «الكافي» عن الخليل، ولذلك رفع الفعل ولم

ينصبه.

وجعل منه بعضهم ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٤)، للتنبيه على الضلال.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥).

السادس: الترغيب:

كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٦).

﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ﴾^(٧).

السابع: التمني:

كقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾^(٨).

﴿أَتَىٰ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٩)، قال العزيمي، في تفسيره: أي

كيف، وما أعجب معاينة الإحياء!

الثامن: الدعاء:

وهو كالنهي، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا

فَعَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾^(١٠).

- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٢٤٣. | (٦) سورة: الحديد آية: ١١. |
| (٢) سورة: الفيل آية: ١. | (٧) سورة: الصف آية: ١٠. |
| (٣) سورة: الحج آية: ٦٣. | (٨) سورة: الأعراف آية: ٥٣. |
| (٤) سورة: التكويد آية: ٢٦. | (٩) سورة: البقرة آية: ٢٥٩. |
| (٥) سورة: البقرة آية: ١٣٠. | (١٠) سورة: الأعراف آية: ١٥٥. |

وقوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾^(١)، وهم لم يستفهموا، لأن الله قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٢).

وقيل: المعنى إنك ستجعل؛ وشبهه أبو عبيدة بقول الرجل لغلامه وهو يضربه: ألسنت الفاعل كذا!

وقيل: بل هو تعجب، وضعف.

وقال النحاس: الأولى ما قاله ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما: أن الله تعالى لما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣) قالوا: وما ذاك الخليفة! يكون له ذرية يفسدون، ويقتل بعضهم بعضاً!

وقيل: المعنى: أتجعلهم فيها أم تجعلنا.

وقيل: المعنى: تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير.

التاسع والعاشر: العرض والتحضيض:

والفرق بينهما: الأول طلب برفق، والثاني بشق؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤)، ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾^(٥).

ومن الثاني: ﴿إِنَّ أَنْتَ آلِقَوْمِ الظَّالِمِينَ. قَوْمٌ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾^(٦)، المعنى اتتهم وأمرهم بالاتقاء.

الحادي عشر: الاستبطاء:

قوله: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٧)، بدليل: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾^(٨).

(٥) سورة: التوبة آية: ١٣.

(٦) سورة: الشعراء آية: ١٠ - ١١.

(٧) سورة: يس آية: ٤٨.

(٨) سورة: الحج آية: ٤٧.

(١) سورة: البقرة آية: ٣٠.

(٢) سورة: البقرة آية: ٣٠.

(٣) سورة: البقرة آية: ٣٠.

(٤) سورة: النور آية: ٢٢.

ومنه ما قال صاحب الإيضاح^(١) البياني: «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ»^(٢).

وقال الجرجاني: في الآية تقديم وتأخير؛ أي: «حتى يقول الرسول: أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ، وَالَّذِينَ آمَنُوا: متى نصر الله؟» وهو حسن.

الثاني عشر: الإياس:

[نحو]: «فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ»^(٣).

الثالث عشر: الإيناس:

نحو: «وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى»^(٤).

(١) صاحب الإيضاح، هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق. من أحفاد أبي دلف العجلي: قاض، من أدباء الفقهاء. أصله من قزوين، ومولده بالموصل. ولي القضاء في ناحية بالروم، ثم قضاء دمشق سنة ٧٢٤ هـ، فقضاء القضاة بمصر (سنة ٧٢٧) ونفاه السلطان الملك الناصر إلى دمشق سنة ٧٣٨ ثم ولاة القضاء بها، فاستمر إلى أن توفي. من كتبه «تلخيص المفتاح - ط» في المعاني والبيان، و«الإيضاح - ط» في شرح التلخيص، و«السور المرجاني من شعر الأرجاني». وكان حلوا العبارة، أديباً بالعربية والتركية والفارسية، سمحاً، كثير الفضائل.

أنظر: (لفظ الفوائد - خ. ومفتاح السعادة ١: ١٦٨ ثم ٢: ٢١٧ وبغية الوعاة ٦٦ وابن الوردى ٢: ٣٢٤ والبدر الطالع ١: ١٨٣ والبداية والنهاية ١٤: ١٨٥ وكشف الظنون ٤٧٣ و١٠٠٩ والنجوم الزاهرة ٩: ٣١٨ ومراة الجنان ٤: ٣٠١ والوافي بالوفيات ٣: ٢٤٢ وطبقات الشافعية ٥: ٢٣٨ والدرر الكامنة ٤: ٣ وفهرس المؤلفين ٢٥٠).

(٢) سورة: البقرة آية: ٢١٤.

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٤) سورة: التكوير آية: ٢٦.

(٥) سورة: طه آية: ١٧.

وقال ابن فارس : المراد به (١) الإفهام؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام فأعلم من حالها ما لم يعلم.
وقيل: هو للتقرير، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية.

الرابع عشر: التهكم والاستهزاء:

[نحو: (٢) ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ (٣).

﴿أَلَا تَأْكُلُونَ. مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ (٤).

الخامس عشر: التحقير:

كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٥).

ومنه ما حكى صاحب الكتاب: مَنْ أنت زيداً؟ على معنى من أنت تذكر زيداً!

السادس عشر: التعجب:

نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ﴾ (٦).

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ (٧). ومنهم من جعله للتنبيه.

(١) في الأصول: «وقال ابن فارس: الإفهام» والزيادة من فقه اللغة، لابن فارس ١٥٣.

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سورة: هود آية: ٨٧.

(٤) سورة: الصافات آية: ٩٢.

(٥) سورة: الفرقان آية: ٤١.

(٦) سورة: النمل آية: ٢٠.

(٧) سورة: البقرة آية: ٢٨.

السابع عشر: الاستبعاد:

كقوله: ﴿أَنِّي لَهُمُ الذَّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾^(١)، أي يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا.

الثامن عشر: التوبيخ:

كقوله تعالى: ﴿أَفَغَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾^(٢).

﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣).

﴿أَفَتَسَخَّدُونَهُ وَاذْرَيْتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤)؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح.

(١) سورة: الدخان آية: ١٣.

(٢) سورة: آل عمران آية: ٨٣.

(٣) سورة: الصف آية: ٢.

(٤) سورة: الكهف آية: ٥١.

٤ - الفائدة الرابعة :

قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير، كقوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(١)، أي: ليس الكفار آمنين، والذين آمنوا أحق بالأمن؛ ولما كان أكثر مواقع التقرير دون الإنكار، فقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...﴾^(٢) الآية.

وقد يحتملها، كقوله: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٣).

ويحتمل أنه استفهام تقرير، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك؛ ولهذا قال مجاهد: التقدير «لا» فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا «لا» جعلوا كأنهم قالوا، وهو قول الفارسي، والزمخشري.

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيه فيكون «ميتة»، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز، و«فكرهتموه» بمعنى الأمر، أي: أكرهوه.

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب، أنهم لما كانت حالهم حال من يدعي محبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم، وكذبوا فيه، فيكون «فكرهتموه».

(٣) سورة: الحجرات آية: ١٢.

(١) سورة: الأنعام آية: ٨١.

(٢) سورة: الأنعام آية: ٨٢.

إذا خرج الاستفهام عن حقيقته؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتج إلى معادل، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)، فإن معناه التقرير.

وقال ابن عطية: ظاهره الاستفهام المحض، والمعادل على قول جماعة: «أم يريدون».

وقيل «أم» منقطعة فالمعادل عندهم محذوف، أي: «أم علمتم»، وهذا كله على أن القصد مخاطبة النبي ﷺ مخاطبة أمته، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل محذوف لا غير، وكلا القولين مرويين. انتهى.

وما قاله غير ظاهر، والاستفهام هنا للتقرير فيستغني عن المعادل، أما إذا كان على حقيقته، فلا بد من تقدير المعادل، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَّجِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)، أي: كمن ينعم في الجنة؟

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾^(٣)، أي: كمن هداه الله، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٤)، التقدير: ذهب نفسك عليهم حسرات، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٥).

وقد جاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر، وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾^(٦)، أي أكنم هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار، كمن هو خالد في النار؟ على أحد الأوجه.

وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى:

- | | |
|----------------------------|-------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ١٠٦. | (٤) سورة: فاطر آية: ٨. |
| (٢) سورة: الزمر آية: ٢٤. | (٥) سورة: فاطر آية: ٨. |
| (٣) سورة: فاطر آية: ٨. | (٦) سورة: محمد آية: ١٥. |

﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ (١).

﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ (٢).

(٦) السادسة:

استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماضٍ، وخالف في ذلك صاحب «الأقصى القريب» (٣) وقال: قد يكون عن مستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (٥)، قال: أنكر أن حكم الجاهلية مما يُغنى لحقارته، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى، وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال.

وهو الذي قاله مخالف لإجماع البيانين، ولا دليل فيما ذكره، بل الاستفهام في الآيتين عن ماضٍ ودخله الاستقبال، تغليباً لعدم اختصاص المنكر بزمان. ولا يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (٦)، لأن الاستبدال - وهو طلب البدل - وقع ماضياً، ولا: ﴿أَتَقْتُلُونَ رُجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (٧) وإن كانت «أن» تخلص المضارع للاستقبال، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى.

وقد ذكر ابن جني في «التنبيه» أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى.

(١) سورة: الأنعام آية: ١٢٢.

(٢) سورة: محمد آية: ١٤.

(٣) وهو كتاب «أقصى القرب في صناعة الأدب» وصاحبه هو: محمد بن محمد التنوخي.

(٤) سورة: المائدة آية: ٥٠.

(٥) سورة: الزمر آية: ٣٧.

(٦) سورة: البقرة آية: ٦١.

(٧) سورة: غافر آية: ٢٨.

(٧) السابعة:

هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي؛ هل تقول: إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟ لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرد كما في التسوية، ومنه ما يبقى، ومنه ما يحتمل ويحتمل؛ ويعرف ذلك بالتأمل.

وكذلك الأنواع المذكورة في الإثبات؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بشوته، فيكون خبراً محضاً؟

أو أنّ المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب، أي يطلب أن يكون مقررأ به؟ وفي كلام النحاة والبيانين، كل من القولين، وقد سبق الإشارة إليه.

(٨) الثامنة:

الحروف الموضوعية للاستفهام ثلاثة: الهمزة، وهل، وأم، وأما غيرها مما يستفهم به كمن، وما، ومتى، وأين، وأنى، وكيف، وكم، وأيان، فأسماء استفهام، استفهم بها نيابة عن الهمزة. وهي تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق، باعتبار الواقع، كهل وأم المنقطعة، وما يختص بطلب التصور كأم المتصلة، وما لا يختص بالهمزة.

ولكون الهمزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية، ومعنوية:

فمنها: كون الهمزة لا استفهم بها حتى يهجنس في النفس إثبات ما استفهم عنه، بخلاف «هل» فإنه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات. حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم.

ومنها: اختصاصها باستفهام التقرير، وقد سبق عن سيويه وغيره أن التقرير لا يكون بهل، والخلاف فيه.

وقال الشيخ أبو حيان: إن طُلب بالاستفهام تقرير، أو توبيخ، أو إنكار، أو تعجب، كان بالهمزة دون «هل»، وإن أريد الجحد كان بهل، ولا يكون بالهمزة.

ومنها: أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها، كقولك: أتضرب زيداً وهو أخوك؟ قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، ولا تقع «هل» هذا الموقع. وأما قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٢) فليس منه، لأن هذا نفي له من أصله؛ والممنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها. قاله ابن الحاجب.

ومنها: أنها يقع الاسم منصوباً بعدها بتقدير ناصب، أو مرفوعاً بتقدير رافع يفسره ما بعده، كقولك: أزيداً ضربت؟ وأزيد قام؟ ولا تقول: «هل زيداً ضربت؟» ولا «هل زيد قائم؟» إلا على ضعف.

وإن شئت فقل: ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة، فتقول: أزيد قام؟ ولا تقول: هل زيد قام؟ إلا في ضرورة، بل الفصيح: هل قام زيد؟

ومنها: أنها تقع مع «أم» المتصلة، ولا تقع مع «هل»، وأما المنقطعة فتقع فيهما جميعاً. فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فهذا الموضع لا تقع فيه «هل» ما لم تقصد إلى المنقطعة. ذكره ابن الحاجب.

ومنها: أنها تدخل على الشرط، تقول: إن أكرمتني أكرمتك. وإن تخرج أخرج معك؟ إن تضرب أضرب؟ ولا تقول: هل إن تخرج أخرج معك؟

ومنها: جواز حذفها، كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾^(٤)، في أحد الأقوال، وقراءة ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ^{OFF}﴾^(٥).

(٤) سورة: الأنعام آية: ٧٦ - ٧٨.

(٥) سورة: البقرة آية: ٦.

(١) سورة: الأعراف آية: ٢٨.

(٢) سورة: الرحمن آية: ٦٠.

(٣) سورة: الشعراء آية: ٢٢.

ومنها: زَعَمَ ابن الطراوة أنها لا تكون أبداً إلا معادلة أو في حكمها؛ بخلاف غيرها، فتقول: أقام زيد أم قعد؟

ويجوز ألا يذكر المعادل؛ لأنه معلوم من ذكر الضد.

وردّ عليه الصّفار وقال: لا فرق بينها وبين غيرها؛ فإنك إذا قلت: هل قام

زيد؟

فالمعنى: هل قام أم لم يقم؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين، وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام.

قال: وأما قوله: إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل فخطأ؛ بل هو أكثر من أن يحصر.

قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(١). ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى﴾^(٢). ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾^(٣). ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾^(٤). وهو كثير جداً.

ومنها: تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف، فتقول: «أفلم أكرمك؟» «أو لم أحسن إليك؟».

قال الله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾^(٥).

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾^(٦).

وقال تعالى: ﴿أَأْتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٧)، فتقدم الهمزة على حروف العطف: الواو، والفاء، وثم. وكان القياس تأخيرها عن العاطف، فيقال: «فألم أكرمك

أأتمّ أ همزة (الواو)

(١) سورة: المؤمنون آية: ١١٥. (٥) سورة: البقرة آية: ٧٤.

(٢) سورة: النجم آية: ٢٣ - ١٩. (٦) سورة: البقرة آية: ١٠٠.

(٣) سورة: النجم آية: ١٩. (٧) سورة: يونس آية: ٥١.

(٤) سورة: مريم آية: ٧٧.

أكرمك؟» «وَألم أحسن إليك؟» كما تقدّم على سائر أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى:

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٣)، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات، لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف، وإنما خولف هذا في الهمزة، لأنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا تقديمها تنبيهاً على أنها الأصل في الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام.

والزّمخشري اضطرب كلامه، فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها، فيقدر بينهما فعلاً محذوفاً تعطف الفاء عليه ما بعدها، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف كما ذكرناه، وهو الأولى.

وقد ردّ عليه في الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها، كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾^(٤)، ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾^(٥)، ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾^(٦).

وقال ابن خطيب زملكا^(٧): الأوجه أن يقدر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء

(١) سورة: آل عمران آية: ١١٠.

(٢) سورة: الرعد آية: ١٦.

(٣) سورة: التكويز آية: ٢٦.

(٤) سورة: الزخرف آية: ١٨.

(٥) سورة: الرعد آية: ١٩.

(٦) سورة: الرعد آية: ٣٣.

(٧) الخطيب بن زملكا، هو: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملاكاني، أبو المكارم، كمال الدين، ويقال له ابن خطيب زملكا: أديب، من القضاة. له شعر حسن. ولي قضاء صرخد، ودرّس مدة بعلبك، وتوفي بدمشق. له «التيبان في علم البيان المُطلع على إعجاز القرآن - ط» ورسالة في «الخصائص النبوية خ».

انظر: (الأعلام ٤ / ١٧٦). وبنية الوعاة ٣١٦ وطبقات الشافعية ٥: ٢٥٤ ومجلة =

تكون الفاء عاطفة عليه؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ﴾^(١) لو صُرح به لقليل: «أتؤمنون به مدة حياته فإن مات أردتدم فتخالقوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم؟» وهذا مذهب الزمخشري.

فائدة:

زعم ابن سيده في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً.

وردّ عليه الأعلام^(٢)، وقال: هذا باطل، ولم يمنع أحد: «هل قام زيد أمس؟» و«هل أنت قائم أمس؟»، وقد قال تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾^(٣) فهذا كله ماض غير آت.

= المجمع العلمي العربي ٢٤ : ٢٧٢ و Brock, I: 528, S.I: 736 ودار الكتب ١ : ١١٩ وجولة في دور الكتب الأميركية (٧٦).

(١) سورة: آل عمران آية: ١٤٤.

(٢) الأعلام، هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم: عالم بالأدب واللغة. ولد في شنتمرية الغرب (Santa Maria Algrave) ورحل إلى قرطبة. وكف بصره في آخر عمره. ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه «شرح الشعراء الستة - ط» و«شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - ط» و«شرح ديوان طرفة بن العبد - ط» و«شرح ديوان علقمة الفحل - ط» و«تحصيل عين الذهب - ط» في شرح شواهد سيبويه، و«شرح ديوان الحماسة - خ» في مجلدين كتبا سنة ٥١٣ - ٥١٤ من مخطوطات الخزانة الأحمدية بتونس، و«النكت على كتاب سيبويه - خ» متقن، في الرباط (١٤٢ أوقاف) لعله غير كتابه «تحصيل عين الذهب - ط» في شرح شواهد سيبويه. توفي سنة ٤٧٦ هـ.

أنظر: (الأعلام ٨ / ٢٣٣). ووفيات ٢ : ٢٥٣ وإرشاد ٧ : ٢٠٧ ونكت الهميان ٣١٣ و Brock, I: 376 (309), S. I: 542 ودائرة المعارف الإسلامية ٢ : ٣٢١ ومعجم المطبوعات ٤٥٩ والإعلام، لابن قاضي شهبة - خ. ومرآة الجنان ٣ : ١٥٩ في وفيات سنة «٤٩٦» (خطا).

(٣) سورة: الأعراف آية: ٤٤.

الثالث: الشرط

ويتعلق به قواعد:

القاعدة الأولى:

المجازاة إنما تنعقد بين جملتين:

أولاهما: فعلية، لتلائم الشرط، مثل قوله تعالى:

﴿يُرِدُّ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾^(١)، ﴿كُنْتَ جُنْتِ بَايَةٍ﴾^(٢)، ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾^(٣)،
﴿نُرَيْنَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾^(٤). ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^(٥).

وثانيهما: قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية جازمة، وغير جازمة، أو ظرفية

أو شرطية، كما يقال:

﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(٦). ﴿شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٧). ﴿فَأَنْتِ
بَايَةٌ﴾^(٨). ﴿فَسَوْفَ تَرَانِي﴾^(٩). ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾^(١٠). ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ﴾^(١١).

(٧) سورة: الزمر آية: ٢٢.

(٨) سورة: الشعراء آية: ١٥٤.

(٩) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(١٠) سورة: يونس آية: ٧٠.

(١١) سورة: البقرة آية: ٣٨.

(١) سورة: الأنعام آية: ١٢٥.

(٢) سورة: الأعراف آية: ١٠٦.

(٣) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(٤) سورة: الرعد آية: ٤٠.

(٥) سورة: البقرة آية: ٣٨.

(٦) سورة: مريم آية: ٦٠.

فإذا جمع بينهما وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة، نحو قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ (١).

وقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ (٢).

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾ (٣).

وقوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَفْرَمَ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ (٤).

وقوله: ﴿وَأَمَّا نُرْيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ (٥).

وقوله: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّي هَدَىٰ فَمِنْ أَتْبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (٦).

فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً، والثانية تسمى جزءاً.

ويسمى المناطقة الأول مقدماً، والثاني تالياً.

فإذا انحلت الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما

كان.

فإن قيل: فمن أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة المتظمة من

الجملتين؟

قلنا: قال صاحب «المستوفي»: العبرة في هذا بالتالي؛ إن كان التالي قبل

الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعني خبراً محضاً - ولذلك جاز أن

توصل بها الموصولات؛ كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ

أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ (٧).

(١) سورة: النساء آية: ١٢٤.

(٢) سورة: يونس آية: ٤٦.

(٣) سورة: طه آية: ١٢٣.

(٤) سورة: الحج آية: ٤١.

(٥) سورة: الأنعام آية: ١٢٥.

(٦) سورة: الأعراف آية: ١٠٦.

(٧) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة، بل إن كان التالي أمراً؛ فهي في عداد الأمر، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١).

وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء. كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ (٢)؛ أي: فهذا التسوية بالنسبة إلى المخاطب.

فإن جعلت «سوف» بمعنى «أمكن» كان الكلام خبيراً صرفاً، فأما الفاء التي تلحق التالي معقبة فلاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطاً؛ وذلك إن كان افتتح بغير الفعل، كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (٣) وقوله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (٤)، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به.

وكذلك الحرف إن كان مفتوحاً بالأمر، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِيٍّ فَتَبَيَّنُوا﴾ (٥) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط، فإن كان مفتوحاً بفعل ماضٍ أو مستقبل ارتبط بذاته، نحو قولك: «إن جئتني أكرمتك»، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ (٦)، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ (٧)؛ لأن هذه كالجزم من الفعل، وتخطأها العامل؛ وليست كـ «إن» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ (٨).

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (٩) وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (١٠)؟

قلنا: الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم، كما أن التقدير «فإنتما قد صغت قلوبكما» وهو ينتقم الله منه، يدلُّك على هذا أن

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الأعراف آية: ١٠٦. | (٦) سورة: محمد آية: ٧. |
| (٢) سورة: الأعراف آية: ١٤٣. | (٧) سورة: الأنعام آية: ٧٠. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ١١٥. | (٨) سورة: الكهف آية: ٥٧. |
| (٤) سورة: الأنعام آية: ١٦٠. | (٩) سورة: التحريم آية: ٤. |
| (٥) سورة: الحجرات آية: ٦. | (١٠) سورة: المائدة آية: ٩٥. |

«صغت» لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال، وهذا غير مستوٍ هنا.

ولو جاز لجاز أن تقول: «أنتما إن تتوبا إلى الله صغت - أو - فصغت قلوبكما» لكن المعنى: «إن تتوبا فبعد صغو من قلوبكما» ليتصور فيه معنى الإقبال، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن، وأن «ينتقم» لو جعل وحده جزاء لم يدل على تكرار الفعل كما هو الآن، والله أعلم بما أراد.

القاعدة الثانية^(١):

أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه، كقولك: «إن زرتني أحسنت إليك»، فالإحسان إنما استحق بالزيارة، وقولك: «إن شكرتني زرتك»، فالزيارة إنما استحققت بالشكر، هذا هو القاعدة.

وقد أورد على هذا آيات كريمات:

منها قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ﴾^(٢)، وهم عباده، عذبهم أو رحمهم.

وقوله: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣)، وهو العزيز الحكيم، غفر لهم أو لم يغفر لهم.

وقوله: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٤)، وصغو القلوب هنا لأمرٍ قد وقع، فليس بمتوقف على ثبوته.

(١) في الأصول: «الثانية» والإضافة للتوضيح، وهكذا في باقي القواعد التالية.

(٢) سورة: المائدة آية: ١١٨.

(٣) سورة: المائدة آية: ١١٨.

(٤) سورة: التحريم آية: ٤.

والجواب: أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة، لكونها أسباباً لها.

فقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾^(١)، الجواب في الحقيقة، فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه، وذكر العبودية التي هي سبب القدرة.

وقوله: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ﴾^(٢) فالجواب: فأنت متفضل عليهم، بالأ تعازيهم بذنوبهم فكمالك غير مفتقر إلى شيء، فإنك أنت العزيز الحكيم.

وقال صاحب «المستوفى»: اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً؛ بحيث يمكن وجوده، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبب؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلاً لزم مع حصوله حصول الجزاء؛ سواء كان الجزاء قد يقع، لا من جهة وقوع الشرط، كقول الطبيب: من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده، لأن احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذلك، أو لم يكن كذلك؛ كقولك: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة، أو مستحيلاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٣).

وسواء كان الشرط سبباً في الجزاء ووصلة إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾^(٤) أو كان الأمر بالعكس، كقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٥)، أو كان لا هذا ولا ذاك، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا

(٤) سورة: محمد آية: ٣٦.

(٥) سورة: النساء آية: ٧٩.

(١) سورة: المائدة آية: ١١٨.

(٢) سورة: المائدة آية ١١٨.

(٣) سورة: الزخرف آية: ٨١.

أَبْدَأُ ﴿١﴾ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ سَبِيًّا لِلضَّلَالِ وَمَفْضِيَةً إِلَيْهِ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الضَّلَالُ مَفْضِيًّا إِلَى الدَّعْوَةِ.

وقد يمكن أن يُحمل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ ﴿٢﴾. وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ ﴿٣﴾ فَإِنَّ التَّأْوِيلَ «إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَمَعَ اعْتِبَارَ تَرْحٍ قَدْ مَسَّهُمْ قَبْلَ». والله أعلم بمراده.

القاعدة الثالثة:

أنه لا يتعلق إلا بمستقبل؛ فإن كان ماضيَ اللفظ كان مستقبلَ المعنى، كقولك: «إِنْ مَتَّ عَلَى الْإِسْلَامِ دَخَلْتَ الْجَنَّةَ». ثم للنحاة فيه تقديران:

أحدهما: أن الفعل يغيَّر لفظاً لا معنى، فكأنَّ الأصل: «إِنْ تَمَتَّ مُسَلِّمًا تَدَخَّلَ الْجَنَّةَ»، فغيَّر لفظَ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلةَ المحقَّق.

والثاني: أنه تغيَّر معنى، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلبَ معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله.

والأول أسهل، لأن تغيِّيرَ اللفظ أسهلُّ من تغيِّيرِ المعنى.

وذهب المبرِّد إلى فعل الشرط إذا كان لفظ «كان» بقيَ على حاله من الماضي؛ لأن «كان» جُرِّدَتْ عنده للدلالة على الزَّمنِ الماضي فلم تغيِّرْها أدوات الشرط. وقال: إِنَّ «كان» مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال؛ وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ ﴿٤﴾. ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ ﴿٥﴾.

والجمهور على المنع، وتأولوا ذلك، ثم اختلفوا:

(١) سورة: الكهف آية: ٥٧.

(٤) سورة: المائدة آية: ١١٦.

(٢) سورة: الممتحنة آية: ٢.

(٥) سورة: يوسف آية: ٢٦.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٤٠.

فقال ابن عصفور، والشلوبين، وغيرهما: إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف، أي: إن أكن كنت قلته، أي: إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأنني كنت قلته فقد علمته. ففعل الشرط محذوف مع هذا، وليست «كان» المذكورة بعدها هي فعل الشرط.

قال ابن الضائع: وهذا تكلف لا يحتاج إليه، بل ﴿كنت﴾ بعد ﴿إن﴾ مقلوبة المعنى إلى الاستقبال، ومعنى ﴿إن كنت﴾ «إن أكن»،، فليست هذه التي بعدها هي التي يراد بها الاستقبال؛، لا أخرى محذوفة، وأبطلوا مذهب المبرد بأن «كان» بعد أداة الشرط في غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(١).

وقد نبه في «التسهيل» في باب الجوازم على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى، واختار في «كان» مذهب الجمهور؛ إذ قال: ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ «كان» أو غيرها إلا مؤولاً.

واستدرك عليه «لو» و«ولما» الشرطيتين؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً فتعين استثناءه من قوله: «لا يكون إلا مستقبل المعنى».

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾^(٢) إلى ﴿إِنْ وَهَبْتَ﴾^(٣) فوقع فيها «أهللنا» المنطوق به أو المقدر، على القولين، جواب الشرط، مع كون الإحلال قديماً، فهو ماض.

وجوابه أن المراد: «إن وهبت فقد حلت»، فجواب الشرط حقيقة الحل المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه، وهذا كما أن الظرف من قولك: «قم غداً» ليس هو لفعل الأمر، بل للقيام المفهوم منه.

وقال البيانون: يجيء فعل الشرط ماضي اللفظ لأسباب.

(١) سورة: المائدة آية: ٦.

(٢) سورة: الأحزاب آية: ٥٠.

(٣) سورة: الأحزاب آية: ٥٠.

منها: إيهامُ جعل غيرِ الحاصل كالحاصل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾^(١).

ومنها: إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه، كقولهم: «إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك»، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِدْنَ تَحَصَّنَا﴾^(٢)، أي: امتناعاً من الزنا، جيء بلفظ الماضي ولم يقل «يردن» إظهاراً لتوفير رضا الله، ورغبة في إرادتهن التحصين.

ومنها: التعريض، بأن يخاطب واحداً ومراده غيره، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٣).

القاعدة الرابعة:

جواب الشرط أصله الفعل المستقبل، وقد يقع ماضياً، لا على أنه جواب في الحقيقة، نحو: «إن أكرمتك فقد أكرمتي» اكتفاء بالموجود عن المعدوم.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾^(٤)، ومَسَّ القرح قد وقع بهم، والمعنى: إن يؤلمكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع، فالمقصود ذكر الألم الواقع لجميعهم، فوقع الشرط والجزاء على الألم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٥)، فعلى وقوع الماضي موقع المستقبل فيهما، دليله قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾^(٦)، أي: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾^(٧) «تكن قد علمته» وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبدع منه كما سبق.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٨)، فالمعنى

-
- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الإنسان آية: ٢٠. | (٥) سورة: المائدة آية: ١١٦. |
| (٢) سورة: النور آية: ٣٣. | (٦) سورة: المائدة آية: ١١٦. |
| (٣) سورة: الزمر آية: ٦٥. | (٧) سورة: المائدة آية: ١١٦. |
| (٤) سورة: آل عمران آية: ١٤٠. | (٨) سورة: يوسف آية: ١٧. |

- والله أعلم -: «ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا، بتفضيلك إياه علينا»، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم، وقرعوه بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾^(١)، وإجماعهم على إرادة قتله، ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٢) عندك.

القاعدة الخامسة:

أدوات الشرط: حروف، وهي «إن»، وأسماء مضمّنة معناها.

ثم منها ما ليس بظرف، كمن، وما، وأي، ومهما. وأسماء هي ظروف: أين، وأينما، ومتى، وحيثما، وإذا ما.

وأقواها دلالة على الشرط دلالة «إن» لبساطتها، ولهذا كانت أم الباب.

وما سواها فمركب من معنى «إن» وزيادة معه، فمن معناه كل في حكم إن، وما معناه كل شيء إن، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن، وإذا ما ومن يدلان على الشرط والزمان.

وقد تدخل «ما» على «إن» وهي أبلغ في الشرط من «إن» ولذلك تُتلقى بالنون المبني عليها المضارع؛ نحو:

﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٤).

ومما ضمن معنى الشرط «إذا»، وهي «ك «إن»، ويفترقان في أن «إن» تستعمل في المحتمل المشكوك فيه، ولهذا يقبح: إن احمرّ البسر كان كذا، وإن انتصف النهار آتاك، وتكون «إذا» للجزم، ففوقه، إما تحقيقاً نحو: إذا طلعت الشمس كان كذا، أو اعتباراً كما سنذكره.

(٣) سورة: الأنفال آية: ٥٨.

(١) سورة: يوسف آية: ٩٥.

(٤) سورة: الإسراء آية: ٢٣.

(٢) سورة: يوسف آية: ١٧.

قال ابن الضائع: ولذلك إذا قيل: «إذا احمرَّ البسر فأنْتِ طالق» وقع الطلاق في الحال عند مالك؛ لأنه شيء لا بد منه؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون، وهذا هو الأصل فيهما.

وقد تستعمل «إن» في مقام الجزم لأسباب:

منها: أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديراً لتبيين مشروطه تحقيقاً.

كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ﴾^(٣).

ومنها: أن تأتي على طريق تبين الحال، على وجه يأنس به المخاطب، وإظهار للتناصف في الكلام، كقوله تعالى:

﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضَلَّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾^(٤).

ومنها: تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط؛ كفرض الشيء المستحيل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾^(٥)، والضمير للأصنام.

ويحتمل منه ما سبق في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾^(٦).

ومنها: لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء، حقيق ألا يكون، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ

قَوْمًا مُّسْرِئِينَ

(١) سورة: الزخرف آية: ٨١.

(٢) سورة: الزخرف آية: ٥٠.

(٣) سورة: الأنبياء آية: ٢٢.

(٤) سورة: فاطر آية: ١٤.

(٥) سورة: الإسراء آية: ٤٢.

(٦) سورة: الزخرف آية: ٨١.

قَوْماً مُسْرِفِينَ ﴿١﴾، فيمن يكسر «إن»، فاستعملت «إن» في مقام الجزم، بكونهم «مُسْرِفِينَ» لتصوّر أن الإسراف ينبغي أن يكون منتفياً، فأجراه لذلك مجرى المحتمل المشكوك.

ومنها: تنبيه المخاطب وتهيجه، كقوله تعالى:

﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٢).

والمعنى: عبادتكم لله تستلزم شكركم له، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه، وهذا كثيراً ما يورد في الحجاج والإلزام، تقول: «إن كان لقاء الله حقاً فاستعدّ له».

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

ومنها التغليب، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (٥)، فاستعمل «إن» مع تحقق الارتياح منهم؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين، فعُلب غير المرتابين منهم على المرتابين؛ لأن صدور الارتياح من غير الارتياح مشكوك في كونه، فلذلك استعمل «إن» على حدّ قوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ (٦).

واعلم أنّ «إن» لأجل أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معلقاً على ما يحتمل أن يكون وألا يكون، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه، ليطبّق اللفظ والمعنى، فإن عُدل عن المضارع إلى الماضي لم يُعَدل إلا لنكتة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (٧).

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٣.

(٦) سورة: الأعراف آية: ٨٩.

(٧) سورة: الممتحنة آية: ٢.

(١) سورة: الزخرف آية: ٥.

(٢) سورة: البقرة آية: ٧٢.

(٣) سورة: الأنعام آية: ١١٨.

(٤) سورة: الحج آية: ٥.

فأتى الجواب مضارعاً، وهو «يكونوا» وما عطف عليه، وهو «يسطوا» مضارعاً أيضاً، وأنه قد عطف عليه «ودّوا» بلفظ الماضي، وكان قياسه المضارع؛ لأن المعطوف على الجواب جواب؛ ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل، وألستهم بالشم - أتى فيه بلفظ الماضي؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها، وكونهم أعداءً وباسطي الأيدي والألسن بالسوء مشكوك، لاحتمال أن يعرض ما يصدهم عنه، فلم يتحقق وقوعه.

وأما «إذا» فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها، لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾^(١) بلفظ الماضي مع «إذا» في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة، لا نوع منها، ولهذا عرفت تعريف العهد، ولم تنكر كما نكر المراد به نوع منها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٢)، وكما نكر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٣)، ولفظ المضارع مع «إن» في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ﴾^(٤) لفظ الماضي مع «إذا» والمضارع مع «إن» إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاعة بقصد نوع منها، والسيئة بقصد النوع أيضاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ﴾^(٥) أتى بإذا لما كان مس الضر لهم في البحر محققاً، بخلاف قوله تعالى:

(١) سورة: الأعراف آية: ١٣١ .

(٢) سورة: النساء آية: ٧٣ .

(٣) سورة: النساء آية: ٧٨ .

(٤) سورة: الروم آية: ٣٦ .

(٥) سورة: الإسراء آية: ٦٧ .

﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ﴾^(١) فإنه لم يقيد مس الشرها هنا؛ بل أطلقه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا﴾^(٢)؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مس الضر له، فكان الإتيان بإذا أدل على المقصود من «إن»، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾^(٣)، فإنه لقلّة صبره وضعف احتماله في موقع الشر أعرض، والحال في الدعاء، فإذا تحقق وقوعه كان يؤوساً. وأما قوله: ﴿إِنْ أَمْرُو هَلَكَ﴾^(٤) مع أن الهلاك محقق، لكن جهل وقته، فلذلك جيء «بإن».

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتُمْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾^(٥)، فأتى بإن المقتضية للشك، والموت أمر محقق؛ لكن وقته غير معلوم، فأورد المشكوك فيه، المتردد بين الموت والقتل.

وأما قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾^(٦) مع أن مشيئة الله محققة، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غَدًا. إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٧) فيقول الرجل في كل شيء: إن شاء الله؛ على مُخْبِرٍ به، مقطوعاً أو غير مقطوع، وذلك سنة متبعة.

ومثله قوله ﷺ: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(٨). ويحتمل أن تكون للإبهام في وقت اللحوق متى يكون.

(١) سورة: فصلت آية: ٤٩. (٥) سورة: آل عمران آية: ١٤٤.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٨٣. (٦) سورة: الفتح آية: ٢٧.

(٣) سورة: فصلت آية: ٥١. (٧) سورة: الكهف آية: ٢٣ - ٢٤.

(٤) سورة: النساء آية: ١٧٦.

(٨) أنظر: (إرواء الغليل ٣ / ٢٣٥، ٢٣٦. والبعث والنشور، للبيهقي ١٦١. وصحيح مسلم،

حديث ٣٩، من كتاب الطهارة. والحديث ١٠٣، ١٠٤ من الجنائز. وسنن ابن داود،

الباب ٧٩ من كتاب الجنائز. وسنن النسائي، الباب ١٠٩ من الطهارة، والباب ١٠٣ من =

تنبيه :

سكت البيانون عما عدا «إذا» و«إن» وألحق صاحب «البيسط»^(١)، وابن الحاجب «متى» بأن قال: لا تقول: متى طلعت الشمس؟ مما عُلِمَ أنه كائن؛ بل تقول: متى تخرج أخرج.

وقال الزمخشري في الفصل بين متى وإذ: إن «متى» للوقت المبهم، و«إذا» للمعين؛ لأنهما ظرفا زمان، ولإيهام «متى» جُزِمَ بها دون «إذا».

القاعدة السادسة:

قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر، وتصدق الشرطية دون مفردَيْها؛ أما صدقها فلاستلزام المحال، وأما كذب مفردَيْها فلاستحالتها.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٢)

وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ...﴾^(٤) الآية.

= الجنائز. وسنن ابن ماجه، الباب ٣٦ جنائز، والباب ٣٦ من كتاب الزهد. ومسند أحمد ابن حنبل ٢ / ٣٠٠، ٣٧٥، ٤٠٨، ٥ / ٣٥٣، ٣٦٠، ٦ / ٧١، ٧٦، ١١١، ١٨٠، (٢٢١).

(١) صاحب البسيط، هو: حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره. توفي بها. من كتبه «شرح مختصر ابن الحاجب - خ» و«شرح الحاوي الصغير» في فقه الشافعية، للقرظيني، و«شرح الحماسة» وكتاب «مرآة الشفا» في الطب. توفي سنة ٧١٥هـ.

أنظر: (الأعلام ٢ / ٢١٥). وابن الوردي: ٢: ٢٦٣ والنجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١ ومدينة العارفين ١: ٢٨٣ والمتحف العراقي ٧٧ ونشرة مكتبية ٣: ٣٩ وجامعة الرياض ٢: ٢٤).

(٢) سورة: الزخرف آية: ٨١.

(٣) سورة: الأنبياء آية: ٢٢.

(٤) سورة: الإسراء آية: ٤٢.

وفائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران: أحدهما: بيان استلزام إحدى القضيتين للأخرى، والثاني: أن اللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك. وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به المحقق الثبوت، والممتنع الثبوت، والممكن الثبوت.

القاعدة السابعة:

الاستفهام إذا دخل على الشرط، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتُمْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْتَقَلِبْتُمْ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتُمْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾^(٢)، ونظائره؛ فالهمزة في موضعها، ودخولها على أداة الشرط. والفعل الثاني الذي هو جزء الشرط ليس جزءاً للشرط، وإنما هو المستفهم عنه، والهمزة داخلة عليه تقديراً، فينوي به التقديم، وحينئذٍ فلا يكون جواباً، بل الجواب محذوف، والتقدير عنده: «أنتقلبتم على أعقابكم إن مات محمد؟»، لأن الغرض إنكار انقلابهم على أعقابهم بعد موته.

ويقول يونس: قال كثير من النحويين، إنهم يقولون: ألف الاستفهام دخلت في غير موضعها؛ لأن الغرض إنما هو: «أنتقلبون إن مات محمد».

وقال أبو البقاء: «قال يونس: الهمزة في مثل هذا أحقها أن تدخل على جواب الشرط؛ تقديره: أنتقلبون على أعقابكم إن مات محمد^(٣)؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط، ومذهب سيبويه الحق لوجهين:

أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه؛ إذ لا يصح أن

(١) سورة: آل عمران آية: ١٤٤.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ٣٤.

(٣) في الأصول: «أنتقلبون إن مات محمد» والإضافة من (إملاء ما من به الرحمن، للعكبري).

تقول: اتزورني فإن زرتك، ومنه قوله: ﴿أَفَاتِنٌ مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(١).

والثاني: أن الهمزة لها صدر الكلام، و«إن» لها صدر الكلام، فقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد. انتهى.

وقد رد النحويون على يونس بقوله: ﴿أَفَاتِنٌ مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(٢)، لا يجوز في ﴿فهم﴾ أن ينوى به التقديم؛ لأنه يصير التقدير: «أفهم الخالدون فإن مت؟»، وذلك لا يجوز، لثلا يبقى الشرط بلا جواب؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفاً يدل عليه ما قبله؛ لأنّ الفاء المتصلة بأن تمنعه من ذلك؛ ولهذا يقولون: «أنت ظالم إن فعلت»، ولا يقولون: «أنت ظالم فإن فعلت»، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب.

القاعدة الثامنة:

إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء، ثم ذُكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب، نحو: «أقوم إن قمت»، «وأنت طالق إن دخلت الدار»؛ فلا تقدير عند الكوفيين، بل المقدم هو الجواب، وعند البصريين دليل الجواب.

والصحيح هو الأول؛ لأنّ الفاء لا تدخل عليه، ولو كان جواباً لدخلت؛ ولأنه لو كان مقدماً من تأخير لما افترق المعنيان، وهما مفترقان، ففي التقدم بُني الكلام على الخبر ثم طرأ التوقف، وفي التأخير بُني الكلام من أوله على الشرط؛ كذا قاله ابن السراج، وتابعه ابن مالك، وغيره.

ونوزعا في ذلك؛ بل مع التقديم الكلام مبني على الشرط، كما لو قال: «له عليّ عشرة إلا درهماً» فإنه لم يقر بالعشرة، ثم أنكر منها درهماً، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٣٤.

ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن، كقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^(١).

القاعدة التاسعة:

إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب؛ نحو: أحسن إلى زيد وإن كفر، واشكره وإن أساء إليك، أي: أحسن إليه كافراً لك، واشكره مسيئاً إليك.

فإن أوجب الشرط كانت الواو عاطفة؛ لا للحال، نحو: أحسن إليه، وإن كفر فلا تدع الإحسان إليه، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره. ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب.

قال ابن جني: وإنما كان كذلك؛ لأن الحال فضلة، وأصل وضع الفضلة أن تكون مفرداً، كالظرف والمصدر والمفعول به؛ لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال؛ لأنه لو أوجب لصار جملة؛ والحال إنما هي فضلة، فالمفرد أولى بها من الجملة، والشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الأحاد؛ من حيث كان محتاجاً إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر.

القاعدة العاشرة:

الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظاً، وقد يتحدان، فيحتاج إلى التأويل، كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾^(٢)، والآية التي تليها: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾^(٣) ثم قال: ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَاباً﴾^(٤).

ف قيل: على حذف الفعل، أي: من أراد التوبة فإن التوبة معرضة له، لا يحول بينه وبينها حائل.

(١) سورة: الفرقان آية: ٧١.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٧٢.

(٣) سورة: الفرقان آية: ٧١.

(٤) سورة: الفرقان آية: ٧٠.

ومثله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾^(١) أي: أردت. ويدل لهذا تأكيد التوبة بالمصدر.

وأما قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾^(٢)، فقال الزمخشري:

يجوز أن يكون «جزاؤه» مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر مقام المضمَر، والأصل: «جزاؤه من وجد في رحله فهو هو» فوضع الجزاء موضع «هو»^(٣).

وقوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾^(٤)، قدره ابن عباس: «من يرد الله هدايته»، لثلا يتحد الشرط والجزاء.

ومثله: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَهُ﴾^(٥) وقد سبق فيها أقوال كثيرة.

وقد يتقاربان في المعنى، كقوله تعالى:

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾^(٦).

وقوله: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾^(٧).

وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾^(٨).

والنكتة في ذلك كله تفضيم الجزاء، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية، يعني مَنْ يَبْخُلْ في أداء ربع العشر فقد بالغ في البخل، وكان هو البخل في الحقيقة.

-
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: النحل آية: ١٦. | (٥) سورة: المائدة آية: ٦٧. |
| (٢) سورة: يوسف آية: ٧٥. | (٦) سورة: آل عمران آية: ١٩٢. |
| (٣) في ب: «موضع الضمير». | (٧) سورة: آل عمران آية: ١٨٥. |
| (٤) سورة: الأعراف آية: ١٧٨. | (٨) سورة: محمد آية: ٣٨. |

القاعدة الحادية عشرة:

في اعتراض الشرط، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة، بعضها مستقيم، وبعضها بخلافه:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ. فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ...﴾ (١) الآية.

قال الفارسي: قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد؛ فليس يخلو: إمّا أن يكون جواباً لأما، أو لإن، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما، لأننا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد؛ ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون «أما»، لأن «أما» لم تستعمل بغير جواب، فجعل جواباً لأما، فتجعل «أما» وما بعدها جواباً لإن.

وتابعه ابن مالك في كون الجواب لأما.

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيويه. ونازع بعض المتأخرين في عدّ هذه الآية من هذا، قال: وليس من الاعتراض أن يُقرن الثاني بقاء الجواب لفظاً؛ نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه؛ لأن الشرط الثاني، وجوابه جواب الأول. أو يقرن بقاء الجواب تقديراً كهذه الآية الشريفة؛ لأن الأصل عند النحاة: «مهما يكن من شيء، فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ»، فحذف «مهما» وجملة شرطها، وأنيب عنها «أما» فصار «أما، فإن كان» مفرداً من ذلك لوجهين:

أحدهما: أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل.

وثانيهما: أن الفاء في الأصل للعطف، فحقها أن تقع بين سببين، وهما المتعاطفان؛ فلما أخرجوها من باب العطف، حفظوا عليها المعنى الآخر، وهو التوسّط، فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحاً للفظ، فقدمت

(١) سورة: الواقعة آية: ٨٨ - ٨٩.

جملة الشرط الثاني؛ لأنها كالجاء الواحد، كما قدم المفعول في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا آلِيتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(١)، فصار ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ. فَرُوحٌ﴾^(٢)، فحذفت الفاء التي في جواب «إن» لثلا يلتقي فاءان.

فتلخص أن جواب «أما» ليس محذوفاً، بل مقدماً بعضه على الفاء، فلا اعتراض.

الآية الثانية: قوله تعالى عن نوح: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^(٣)، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ مؤخراً بعد الشرطين، أو لازماً أن يقدر كذلك، وكلا الأمرين منتف. منتف.

أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾ جملة تامة، أما على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزاء مقدم، وأما على مذهب البصريين فالمقدم دليل للجزاء، والمدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً؛ لأن المراد بالمعترض ما أعترض بين الشرط وجوابه، وهنا ليس كذلك؛ فإن على مذهب الكوفيين لا حذف، والجواب مشتم، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين.

وهنا فائدة؛ وهي أنه لم يعدل عن «إن نصحت» إلى ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ﴾؟ وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى، حيث أراد الإغواء.

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت بلفظ الاعتراض في الآية؛ بل سماه مرادفاً؛ وهو صحيح، وقال: إن قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾، جزاؤه ما دل عليه قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾^(٤).

وجعل ابن مالك تقدير الآية: «إن أردت أن أنصح لكم» مراداً ذلك منكم،

(٣) سورة: هود آية: ٣٤.

(١) سورة: الضحى آية: ٩.

(٤) سورة: هود آية: ٣٤.

(٢) سورة: الواقعة آية: ٨٨ - ٨٩.

لا ينفعكم نصحي، وهو يجعله من باب الاعتراض؛ وفيه ما ذكرنا.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ...﴾ (١) الآية؛ وهي كالتي قبلها لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين، فالاحتمال فيها كما قدمنا.

وقال الزمخشري: شرط في الإحلال هبتها نفسها، وفي الهبة إرادة الاستنكاح، كأنه قال: أحللناها لك إن وهبت نفسها لك، وأنت تريد أن تنكحها، لأن إرادته هي قبول الهبة، وما به تتم (٢).
وحاصله أن الشرط الثاني مقيد للأول.

ويحتمل أن يكون من الاعتراض، كأنه قال: إن وهبت نفسها، إن أراد النبي، أحللناها، فيكون جواباً للأول، ويقدر جواب الثاني محذوفاً.
الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ (٣).

وغلط من جعلها من الاعتراض، لأن الشرط الأول اقترن بجوابه، ثم أتى بالثاني بعد ذلك، وإذا ذكر جواب الثاني تالياً له فأي اعتراض هنا؟
ولهذا قال المجوزون لهذه المسألة: إن الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه، والتقدير في الآية: «إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكّلوا»، فحذف الجواب لدلالة السابق عليه.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ. إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾ (٤).
وكلام ابن مالك يقتضي أنها من الاعتراض، وليس كذلك، بل عُطِفَ فعل الشرط على فعل آخر.

(١) سورة: الأحزاب آية: ٥٠. (٣) سورة: يونس آية: ٨٤.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٣٠٦). (٤) سورة: محمد آية: ٣٦ - ٣٧.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ﴾ (١) إلى قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ وهذه الآية هي العمدة في هذا الباب، فالشرطان وهما «لولا»، و«لو» قد اعترضتا، وليس معهما إلا جواب واحد، وهو متأخر عنهما وهو ﴿لَعَذَّبْنَا﴾.

الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أَلْوَصِيَّةً﴾ (٢) وهذه تأتي على مذهب الأخفش، فإنه يزعم أن قوله تعالى: ﴿أَلْوَصِيَّةً﴾ على تقدير الفاء، أي «فالوصية»، فعلى هذا يكون مما نحن فيه. فأما إذا رفعت «الوصية» بـ ﴿كُتِبَ﴾ فهي كالأيات السابقة في حذف الجوابين.

تنبيه:

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة فقال: إذا دخل الشرط على الشرط، فإن كان الثاني بالفاء فالجواب المذكور جوابه، وهو وجوابه جواب الشرط الأول، كقوله تعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا يَخَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ (٣).

وإن كان بغير الفاء، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول، كان مقدراً بالفاء وتكون الفاء جواب الأول، والجواب المذكور جواب الثاني، نحو «إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر» تقديره: «فإن صليت فيه» فحذفت الفاء لدلالة الكلام عليها.

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول، فهو في نية التقديم وما قبله جوابه، والفاء مقدره فيه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي﴾ (٤)، تقديره: «إن أراد الله أن يُغويكم، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي».

(٣) سورة: البقرة آية: ٣٨.

(٤) سورة: هود آية: ٣٤.

(١) سورة: الفتح آية: ٢٥.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٨٠.

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو المتقدم، والآخر متأخراً، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ﴾ (١) كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له.

وإن كان مقدرًا بالفاء كان المتقدم في اللفظ أو المتأخر، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً، ويكون التقدير: «إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها. وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزءاً، وكان التقدير: إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي».

وعلى كلا التقديرين، فجواب الشرط الذي هو الجواب محذوف، والتقدير: «فهي حلال لك». وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب.

فائدة:

قال ابن جني في كتاب «القدر»: يجوز أن يسمى الشرط يميناً، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحدة؛ فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يميناً، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده؟

(١) سورة: الأحزاب آية: ٥٠.

القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه؛ وستكلم عليه في الأساليب إن شاء الله تعالى في باب التأكيد.

والقَسَم لفظه لفظ الخبر، ومعناه: الإنشاء والإلتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه، وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع، وإن كان لفظه المضي أو الاستقبال. وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد فيه.

الأمر: حيث وقع في القرآن كان بغير الحرف كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾^(٢)؛ ﴿أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾^(٣)، ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾^(٤).

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٥) ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب، فكانه لا غائب ولا حاضر؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٦) فيه خطاب للنبي ﷺ مع المؤمنين، وخطاب الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم؛ فكانت اتحدتا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى، فأتى باللام كأنه

(٤) سورة: الأنعام آية: ١٤٤.

(٥) سورة: يونس آية: ٥٨.

(٦) سورة: يونس آية: ٥٨.

(١) سورة: البقرة آية: ٤٣.

(٢) سورة: النمل آية: ١٨.

(٣) سورة: النساء آية: ٦٦.

يأمر قوماً غيباً، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضوراً.

ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكُفُّكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾ (١) الآية، فصار المؤمنون مخاطبين، ثم قال لنبية ﷺ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ﴾ (٢) ينبغي أن يكون فرحهم، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه.

ونظيره: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ (٣) إلا أن ذلك جعل في كلمتين وحالتين؛ وهذا في كلمة واحدة.

ومنها: قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (٤).

ومنها: قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (٥).

(١) سورة: يونس آية: ٥٧.

(٢) سورة: يونس آية: ٥٨.

(٣) سورة: يونس آية: ٢٢.

(٤) سورة: الحشر آية: ١٨.

(٥) سورة: الزخرف آية: ٧٧.

النفي

هو شطر الكلام كله، لأن الكلام إما إثبات أو نفي، وفيه قواعد:

الأولى: في الفرق بينه وبين الجحد، قال ابن الشجري^(١): إن كان النافي صادقاً فيما قاله، سُمِّيَ كلامه نفيًا، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا؛ فالنفي أعم، لأن كلَّ جحد نفيٍّ من غير عكس؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا، لأن النفي أعم، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا.

فمن النفي: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢).

ومن الجحد نفيُّ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام، قال الله تعالى:

(١) ابن الشجري، هو: هبة الله بن علي بن محمد الحسني. أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد. كان نقيب الطالبين بالكرخ. من كتبه «الأمالي - ط» في جزأين، أملاه في ٨٤ مجلساً، و«الحماسة - ط» ضاهى به حماسة أبي تمام، و«ديوان مختارات الشعراء - ط» و«ديوان شعر - ط» وكتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه» و«شرح اللمع لابن جنى» و«شرح التصريف الملوكي». وكان حسن البيان حلوا الألفاظ. نسبته إلى «شجرة» وهي قرية من أعمال المدينة. توفي سنة ٥٤٢ هـ.

أنظر: (الأعلام ٧٤/٨). وفيات الأعيان ٢: ١٨٣ وإرشاد الأريب ٧: ٢٤٧ ونزهة الألبا ٤٨٥ والإعلام، لابن قاضي شهبة - خ. والنجوم الزاهرة ٥: ٢٨١ ومعجم المطبوعات ١٣٤ وفي أصفية ميمنت ١: ١٤٢ مخطوطة من كتابه «الأمالي» كتبت سنة ٧٩٢ و Brock.

(I: 332 (280), S.I: 39).

(٢) سورة: الأحزاب آية: ٤٠.

﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ. وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾^(١) أي: وهم يعلمون أنها من عند الله.

وكذلك إخبار الله عمن كفر من أهل الكتاب: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٢) فأكذبهم الله بقوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ﴾^(٣).

وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾^(٤)، فأكذبهم الله بقوله: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾^(٥).

قال: ومن العلماء من لا يفرق بينهما، والأصل ما ذكرته.

الثانية: زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، ومن ثم قال بعض الحنفية: إن النهي عن الشيء يقتضي الصحة، وذلك باطل؛ بقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٦)، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٧)، ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٨)، ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾^(٩)، ونظائره.

والصواب أن انتقاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه.

الثالثة: المنفي ما ولي حرف النفي، فإذا قلت: «ما ضربت زيداً» كنت نافيةً للفعل الذي هو ضربك إياه، وإذا قلت: «ما أنا ضربته» كنت نافيةً لفاعليتك للضرب.

فإن قلت: الصورتان دلّتا على نفي الضرب، فما الفرق بينهما؟

- | | |
|-------------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: النمل آية: ١٣ - ١٤. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٤٤. |
| (٢) سورة: المائدة آية: ١٩. | (٧) سورة: مريم آية: ٦٤. |
| (٣) سورة: الأنعام آية: ٢٤. | (٨) سورة: البقرة آية: ٢٥٥. |
| (٤) سورة: التوبة آية: ٧٤. | (٩) سورة: الأنعام آية: ١٤. |
| (٥) سورة: التوبة آية: ٧٤. | |

قلت: من وجهين:

أحدهما: أن الأولى نعت ضرباً خاصاً، وهو ضربك إياه، ولم تدل على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته. والثانية نعت كونك ضربته، ودلت على أن غيرك ضربه، بالمفهوم.

الثاني: أن الأولى دلت على نفي ضربك له بغير واسطة، والثانية دلت على نفيه بواسطة.

وأما قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(١).

الرابعة: إذا كان الكلام عاماً ونفيته، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم، كان نفيّاً للعموم، وهو لا ينافي الإثبات الخاص، فإذا قلت: «لم أفعل كلّ ذا؛ بل بعضه» استقام، وإن تقدم صيغة العموم على النفي فقلت: «كلّ ذا لم أفعله» كان النفي عاماً، ويناقضه الإثبات الخاص.

وحكى الإمام في «نهاية الإيجاز» عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضي خصوص الإثبات. فقوله: «لم أفعل كلّ» يقتضي أنه فعل بعضه. قال: وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خصوص الإثبات.

الخامسة: أدوات كثيرة، قال الخوئي: وأصلها «لا» و«ما»، لأن النفي إما في الماضي، وإما في المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً، و«لا» أخف من «ما»، فوضعوا الأخف للأكثر.

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفيّاً واحداً مستمراً، وإما أن يكون نفيّاً فيه أحكام متعدّدة، وكذلك النفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات: ما، لم، لن، لا.

وأما «إن» و«لما» فليسا بأصليين.

(١) سورة: المائدة آية: ١١٧.

فما و«لا» في الماضي والمستقبل متقابلان، و«لم» و«لن» في الماضي والمستقبل متقابلان، و«لم» كأنه مأخوذ من «لا» و«ما» لأن «لم» نفي للاستقبال لفظاً، فأخذ اللام من «لا» التي هي لنفي الأمر في المستقبل، والميم من «ما» التي هي لنفي الأمر في الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن «لم» المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن «لا» هو أصل النفي، ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام، فيقال: «لم يفعل زيد ولا عمرو» و«لن أضرب زيداً ولا عمراً».

أما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: «لم» و«ما»، لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا تفيد «لما» الاستمرار، كما قال الزمخشري: إذا قلت: «ندم زيد ولم ينفعه الندم» أي حال الندم لم ينفعه وإذا قلت: «ندم زيد ولما ينفعه الندم» أي حال الندم، واستمر عدم نفعه.

قلت: وقال الفارسي: إذا نُفي بها الفعل اختصت بنفي الحال، ويجوز أن يتسع فيها فينفي بها الحاضر، نحو: «ما قام وما قعد».

قال الخويي: والفرق بين النفي «بلم» و«ما» أن النفي «بما» كقولك: «ما قام زيد» معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت؛ وهو إلى الآن ما فعل، فيكون النفي في الماضي، وأن النفي «بلم» كقولك: «لم يقم» تجعل المخبر نفسه بالعرض متكلماً في الأمانة الماضية، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة: أنا أخبرك بأنه لم يقم.

وعلى هذا فتأمل السرّ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾^(١).

وفي موضع آخر: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾^(٢)، لأن الأول في مقام طلب الذكر والتشريف به للشواب، والثاني في مقام التعليم، وهو لا يفيد إلا بالنفي عن جميع الأزمنة.

(١) سورة: الإسراء آية: ١١١.

(٢) سورة: المؤمنون آية: ٩١.

وكذلك قوله: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ (١).

قوله: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (٢).

فإن مريم كأنها قالت: إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني: «لم أك بغياً» فهو أبلغ في التنزيه؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفياً كلياً؛ مع أنها نسيت بعض أزمنة وجودها؛ وأما هم لما قالوا: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ (٣) ما كان يمكنهم أن يقولوا: نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أمك، وننفي عن كل واحد منها كونها بغياً؛ لأن أحداً لا يلزم غيره، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده، وإنما قالوا لها: إن أمك اشتهرت عند الكل، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عاماً أنها ما بغت في شيء من أزمنة وجودها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ (٤).

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَا رَسُولًا﴾ (٥).

فإنه سبحانه لما قال: ﴿بِظُلْمٍ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائماً، وأما الظلم فكان يتوقع في كل زمن الهلاك؛ سواء كانوا غافلين أم لا؛ لكن الله برحمته يمسك عنهم في كل زمان وافقته غفلتهم. وأما قوله: ﴿وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ (٦) وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح، فبقي النفي العام بعدم تحقيق المقتضى في كل زمان.

وكذلك قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (٧)، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك، فلم يبق متكرراً في كل زمان.

(٥) سورة: القصص آية: ٥٩.

(٦) سورة: الأنعام آية: ١٣١.

(٧) سورة: القصص آية: ٥٩.

(١) سورة: مريم آية: ٢٨.

(٢) سورة: مريم آية: ٢٠.

(٣) سورة: مريم آية: ٢٠.

(٤) سورة: الأنعام آية: ١٣١.

وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١).

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ﴾^(٢) ذكر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة إلى الحكم في كل زمان تذكيراً بالنعمة، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ﴾ نفيّاً واحداً عاماً عند ذكر العذاب؛ لثلاثاً يتكرر ذكر العذاب، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه على سعة الرحمة.

وكذلك قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(٣).

وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤).

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾^(٦).

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾^(٧).

وقال تعالى: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾^(٨).

في جميع موضع ما حصل المذكور أمراً لا يتوقع تجدها، وفي جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور.

فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً؛ فإنه من المواهب الربانية^(٩).

* * *

(٥) سورة: المائدة آية: ١٠٣.

(٦) سورة: مريم آية: ٧.

(٧) سورة: مريم آية: ٣٢.

(٨) سورة: الكهف آية: ٩٠.

(١) سورة: الأنفال آية: ٥٣.

(٢) سورة: الأنفال آية: ٢٣.

(٣) سورة: الأحزاب آية: ٤.

(٤) سورة: الحج آية: ٧٨.

(٩) في النسخة ب: «آخر الجزء الأول من تجزئة المؤلف» وهو نهاية المجلد الأول من النسخة ج. ونهاية النسخة أ.

٤٦- النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة، وأول الجريدة، وغرّة الكتيبة، وواسطة القلادة، ودرّة التاج، وإنسان الحدقة؛ على أنه قد تقدمت الإشارة للكثير من ذلك.

اعلم أن هذا علم شريف المحل، عظيم المكان، قليل الطلاب، ضعيف الأصحاب، ليست له عشيرة تحميه، ولا ذوو بصيرة تستقصيه، وهو أرق من الشعر، وأهول من البحر، وأعجب من السحر، وكيف لا يكون! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم، الكافل بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما تضمنه في الحلاوة، وجلّله في رونق الطلاوة؛ مع سهولة كلمه وجزالتها، وعدوبتها وسلاستها، ولا فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى.

وشدّ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، فلم يعدّ الأساليب البليغة، والمحاسن اللفظية^(١).

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذا اللفظ مادّة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعاً خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها.
وها أنا ألقى إليك^(٢) منه ما يقضي له البليغ عجباً، ويهتز به الكاتب طرباً:

(١) في ب: «والمحاسن الطيفة». (٢) في ب: «وها أنا ألقى عليك».

أساليب القرآن وفنونه البلاغية

فمنه: التوكيد بأقسامه، والحذف بأقسامه، الإيجاز، التقديم، التأخير، القلب، المدرج، الاقتصاص، التغليب، الالتفات، التضمين، وضع الخبر موضع الطلب، وضع الطلب موضع الخبر، وضع النداء موضع التعجب، وضع جملة القلة موضع الكثرة، تذكير المؤنث، تأنيث المذكر، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، عكسه، مشاكلة اللفظ للمعنى، البحث، الإبدال، المحاذاة، قواعد في النفي والصفات، إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة، الإعراض عن صريح الحكم، الهدم، التوسع، الاستدراج، التشبيه، الاستعارة، التورية، التجريد، التجنيس، المقابلة، إلجام الخصم بالحجة، التقسيم، التعديد، مقابلة الجمع بالجمع، قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً تارة ومفرداً أخرى، وحكمة ذلك، قاعدة أخرى في الضمائر، قاعدة في السؤال والجواب، الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب، التأدب في الخطاب، تقديم ذكر الرحمة على العذاب، الخطاب بالاسم، الخطاب بالفعل، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى، قاعدة في النهي ودفع التناقض عما يوهم ذلك. وملاك ذلك الإيجاز والإطناب.

قال صاحب الكشاف: كما أنه يجب على البليغ في مظان الإجمال والإيجاز أن يُجمل ويوجز؛ فكذاك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصل ويشبع. وأنشد الجاحظ:

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحَيِّ الْمَلَاظِحِ خَيْفَةَ الرِّقَابِ

الأسلوب الأول التأكيد

والقصدُ منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعاً، ولهذا لا يجوز تأكيدُ الماضي ولا الحاضر، لثلا يلزم تحصيل الحاصل؛ وإنما يؤكد المستقبل، وفيه مسائل:

الأولى: جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة، وقال قوم: ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة؛ بل لا بد أن يُفِيد معنى زائداً على الأول. واعترض المُلحدون على القرآن والسنة بما فيهما^(١) من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها؛ وأن من حق البلاغة في النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولا يملّ، والإفادة خير من الإعادة، وظنوا أنه إنما يجيء لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد؛ ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن.

وأجاب الأصحاب بأنّ القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيد والتكرار، وخطابه أكثر؛ بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة، ومن أنكر وجوده في اللغة فهو مكابر^(٢) إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيداً فائدة؛ فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه، بل فوائد كثيرة كما سنبينه.

الثانية: حيث وقع فهو حقيقة. وزعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول حكاة الطرطوشي في العمدة ثم قال: وَمَنْ سَمَّى التأكيد مجازاً؟ فيقال له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول، نحو عَجَل عَجَل ونحوه. فإن جاز

(١) في ج، ب: «والسنة بما فيه». (٢) «مكابر»، مكانه بياض بالأصول.

أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول، لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حملُ الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه، لأنه قبل الأول.

الثالثة: أنه خلاف الأصل؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذر حمله على مدة محددة.

الرابعة: أنه يكتفي في تلك بأي معنى كان وشرط. وما قاله ضعيف، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحدو به حدو الألفاظ.

الخامسة: في تقسيمه: وهو صناعي - يتعلق باصطلاح النحاة -، ومعنوي. وأقسامه كثيرة، فلنذكر ما تيسر منها.

القسم الأول التوكيد الصناعي

وهو قسمان: لفظي ومعنوي. فاللفظي تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه؛ فمن المرادف ﴿فَجَاجًا سُبُلًا﴾^(١). ﴿صَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٢) في قراءة كسر الراء. ﴿وَعَرَابِيْبٌ سُوْدٌ﴾^(٣).

وجعل الصَّفَار منه قوله تعالى: ﴿فِيْمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيْهِ﴾^(٤) على القول بأن كلاهما للنفي.

واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو: ﴿قَوَارِيْرًا﴾^(٥)، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه]: ﴿ذَكَأُ ذَكَأُ﴾^(٦)، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾^(٧)، وهو مردود لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ذَكَأُ ذَكَأُ﴾^(٨) بعد ذك، وأن الذك كرر عليها حتى صار هباءً منثوراً، وأن معنى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾^(٩) أنه تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفًّا بعد صف، محدِّقين بالإنس والجن. وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول؛ بل المراد به التأكيد؛ نحو جاء القوم رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٣١. (٥) سورة: الانسان آية: ١٥ - ١٦.

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٢٥. (٦) سورة: الفجر آية: ٢١.

(٣) سورة: فاطر آية: ٢٧. (٧) سورة: الفجر آية: ٢٢.

(٤) سورة: الأحقاف آية: ٢٦.

(٨) «ذكَأ» غير موجودة بالأصول، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٩) سورة: الفجر آية: ٢٢.

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(١)، ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾^(٢) أن ﴿رُجَّتِ﴾ بدل من ﴿وقعت﴾، وكررت ﴿إذا﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه.

ويكون في اسم الفعل، كقوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣).

وفي الجملة، نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٤).

ولكون الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود، ومن قراءته.

والأكثر فصل الجملتين بشم، كقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ﴾^(٥)، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٦).

ويكون في المجرور، كقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٧) والأكثر فيه اتصاله بالمذكور.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد، قال الصفار في «شرح سيبويه»: «والسمع يرده، قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٨) فإن «هم» الثانية تأكيد للأولى.

وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٩).

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾^(١٠).

ألا ترى أن قبله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾^(٧) فأكد ﴿لَمَّا﴾ وبينهما كلام،

(٧) سورة: هود آية: ١٠٨.

(٨) سورة: هود آية: ١٩.

(٩) سورة: هود آية: ١٠٨.

(١٠) سورة: البقرة آية: ٨٩.

(١١) سورة: البقرة آية: ٨٩.

(١) سورة: الواقعة آية: ١.

(٢) سورة: الواقعة آية: ٤.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ٣٦.

(٤) سورة: الشرح آية: ٥ - ٦.

(٥) سورة: الانفطار آية: ١٧ - ١٨.

(٦) سورة: التكاثر آية: ٣ - ٤.

وأصله: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) فكرر للطول الذي بين «لما» وجوابها. وقوله: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(٢) في أحد القولين؛ لأنه أكد «أن» بعد ما فصل.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)^(٤)

رب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة.

ومنه: قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٥) فلم يرد بهذا أن يجتمعوا عنده، وإن جاؤوا واحداً بعد واحداً؛ وإنما أراد اجتماعهم في المعنى إليه، وألا يتخلف منهم أحد، وهذا يُعلم من السياق والقرينة.

ومن القرينة الدالة على ذلك في قصة الملائكة^(٦) لفظاً ومعنى أن قوله ﴿كلهم﴾ يفيد الشمول والإحاطة، فلا بد أن يفيد ﴿أجمعون﴾ قدراً زائداً على ذلك وهو اجتماعهم في السجود؛ [هذا في اللفظ]، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر، ولا يتأخر عنده، ولا سيما وقد وُقت لهم بوقت وحدّ لهم بحدّ، وهو التسوية ونفخ الروح، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آنٍ واحد ولم يتخلف منهم أحد؛ فعلى هذا يخرج كلام المبرد الزمخشري.

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكلّ بدليل قوله: ﴿أُسْتُكْبِرَتِ أُمَّ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾^(٧) مردود؛ بل «العالمون» المتكبرون؛ وفي رسائل إخوان الصفاء أن العالمين هم العقول العاقة التي لم تسجد، وهذا تحريف، ولم يقيم دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة.

(٥) سورة: يوسف آية: ٩٣.

(٦) إشارة إلى الآية: ٣٠ من سورة: الحجر.

(٧) سورة: ص آية: ٧٥.

(١) سورة: البقرة آية: ٨٩.

(٢) سورة: المؤمنون آية: ٣٥.

(٣) سورة: الجاثية آية: ٣.

(٤) مكان النقط: بياض بالأصول.

ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصراً، ففي صحيح مسلم: «خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورٍ، وَخَلَقْتُ الْجَانَّ مِنَ النَّارِ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ»^(١)؛ وهو منهم حُكماً لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم.

وأما قوله ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢) فلم يذكر قبله ﴿كُلَّهُمْ﴾ لما لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيد، بدليل الاستثناء بعده من قوله: ﴿إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ﴾^(٣).

ومنها: قصد تحقيق المخبر به كقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾^(٤)، فأكد بإن وباسم الفاعل؛ مع أنهم ليسوا بشاكين في الخبر.

ومثله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٥).

وقال حاكياً عن نوح: ﴿إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ﴾^(٦).

ومنها قصد إغاظه السامع بذلك الخبر؛ كقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٧).

ومنها الترغيب، كقوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٨) أكده بأربع تأكيدات، وهي: إن، وضمير الفصل، والمبالغتان مع الصفتين له؛ ليدل على ترغيب الله العبد في التوبة؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في عفوه وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٩).

ومنها: الإعلام بأن المخبر به كله من عند المتكلم، كقوله: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾

(٦) سورة: نوح آية: ٢٧.

(٧) سورة: يس آية: ٣.

(٨) سورة: البقرة آية: ٣٧.

(٩) سورة: التوبة آية: ٤٠.

(١) سبق تخريجه، راجع الفهرس.

(٢) سورة: الحجر آية: ٥٩.

(٣) سورة: الحجر آية: ٥٩.

(٤) سورة: البقرة آية: ٣٠.

(٥) سورة: الزمر آية: ٣١.

مِنِّي هُدًى ﴿١﴾، دون الاقتصار على «يأتينكم هدى».

قال المفسرون: فيه إشارة إلى أن الخير كله منه.

وعليه قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ ﴿٢﴾.

﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ﴿٣﴾.

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ ﴿٤﴾،

وقوله موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ ﴿٥﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ

رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ ﴿٦﴾، تعريضاً بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذكراً.

تنبيهات:

الأول: قالوا: إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له، فإن كان المخاطب ساذجاً ألقى إليه الكلام خالياً عن التأكيد، وإن كان متردداً فيه حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكراً وجب تأكيده.

ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر؛ كما في قوله تعالى عن رُسل عيسى: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ...﴾ ﴿٧﴾، الآية، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء:

أحدها: قولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ﴿٨﴾.

والثاني: قولهم: ﴿مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﴿٩﴾.

(١) سورة: البقرة آية: ٣٨.

(٢) سورة: يونس آية: ٥٧.

(٣) سورة: النساء آية: ١٧٤.

(٤) سورة: القصص آية: ١٦.

(٥) سورة: القصص آية: ٢٤.

(٦) سورة: آل عمران آية: ٣٦.

(٧) سورة: يس آية: ١٣.

(٨) سورة: يس آية: ١٣ - ١٧.

(٩) سورة: يس آية: ١٣ - ١٧.

والثالث: قولهم: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾،

فقبلوا على نظيره بثلاثة أشياء:

أحدها قولهم: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ...﴾^(١)، ووجه التأكيد فيه أنه في معنى قَسَمَ.

والثاني: قوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٢).

والثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(٣).

وقد ينزل المنكر كغير المنكر وعكسه. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ. ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾^(٤) أكدت [الإماتة] تأكيدين وإن لم يُنكروا، لتزليل المخاطبين لتماديهم في الغفلة منزلةً من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أكثر؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرةً كان جديراً بالألا يتكرر ويتردد فيه، حتّى لهم على النظر في أدلته الواضحة.

الثاني: قال التنوخي في «أقصى القرب»: إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، وإن أكدوا فبالاسمية، ثم بأن، ثم بها وباللام. وقد تؤكد الفعلية بقد. وإن احتيج^(٥) بأكثر جيء بالقسم مع كلٍّ من الجملتين. وقد تؤكد الإسمية باللام فقط، نحو: «لزيد قائم»، وقد تجيء مع الفعلية مضمرة بعد اللام. وحاصله أن الخطاب على درجات: قام زيد، ثم لقد قام - فإنه جعل الفعلية كأنها دون الإسمية - ثم إن زيدا قائم، ولزيد قائم.

ويلتحق بالتأكيد الصناعي أمور:

أحدها: تأكيد الفعل بالمصدر.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا﴾^(٦). وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ

(١) سورة: يس آية: ١٠ - ١٣ - ١٧. (٤) سورة: المؤمنون آية: ١٥، ١٦.

(٢) سورة: يس آية: ١٣ - ١٧. (٥) في ج: «وإذا احتيج».

(٣) سورة: يس آية: ١٣ - ١٧. (٦) سورة: الإسراء آية: ٦٣.

مُوسَى تَكْلِيمًا^(١)، ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(٢)﴾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا. وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا^(٣)﴾، ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ^(٤)﴾، ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً^(٥)﴾، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا^(٦)﴾، ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا^(٧)﴾. وهو كثير.

قالوا: وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين؛ فقولك: «ضربت ضرباً» بمنزلة قولك: «ضربتُ ضربتُ» ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد. وليس منه قوله تعالى: ﴿وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا^(٨)﴾، بل هو جمع «ظن»، وجمع لاختلاف أنواعه؛ قاله ابن الدهان.

ثم اختلفوا في فائدته، فقيل: إنه يرفع المجاز عن الفاعل، فإنك تقول: ﴿ضَرَبَ الْأَمِيرَ اللَّصَّ﴾، ولا يكون باشر بل أمر به؛ فإذا قلت: «ضرباً» علم أنه باشر.

وممن نص على ذلك ثعلب في «أمالیه»، وابن عصفور في شرح «الجمل الصغير».

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن المحدث عنه؛ فإذا قلت: «ضرب الأمير» احتمل مجازين: أحدهما: إطلاق الضرب على مقدماته.

والثاني: إطلاق الأمير على أمره، فإذا أردت رفع الأول أتيت بالمصدر، فقلت: «ضرباً»، وإن أردت الثاني قلت: «نفسه» أو «عينه».

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: النساء آية: ١٦٤. | (٥) سورة: الحاقة آية: ١٤. |
| (٢) سورة: الأحزاب آية: ٥٦. | (٦) سورة: الزلزلة آية: ١. |
| (٣) سورة: الطور آية: ١٠، ٩. | (٧) سورة: يوسف آية: ٥. |
| (٤) سورة: الحاقة آية: ١٤. | (٨) سورة: الأحزاب آية: ٦. |

لموسى، في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١)، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿تَكْلِيمًا﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة؛ إما تأكيد فاعله فلم يتعرض له.

ولقد سَخَفَ عقل^(٢) من تأوله على أنه كَلَّمَهُ بأظفار المِخْنِ؛ من الكَلْم وهو الجرح؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي.

ويحكى أنه استدل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكّد، فسلم المعتزليّ له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى، فادّعى أن اللفظ إنما هو ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ بنصب لفظ الجلالة، وجعل موسى فاعلاً بـ ﴿كَلَّمَ﴾ وأنكر القراءة المشهورة وكابر، فقال السنيّ: فماذا تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾^(٣)؟! فانقطع المعتزليّ عند ذلك.

قال ابن الدهان: ومما يدل على أن التأكيد لا يرفع المجاز قول الشاعر:

قرعتُ ظنابيبَ الهوى يوم عالجِ ويوم اللوى حتى قسرتُ الهوى قسراً
قلت: وكذا قوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرْنَا مَكْرًا﴾^(٤).

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾^(٥)، فمفعول ﴿أسررت﴾ محذوف، أي: الدعاء، والإنذار، ونحوه.

فإن قلت: التأكيد ينافي الحذف، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن المصدر لم يؤت به هنا للتأكيد وإن كان بصورته؛ لأن المعنى ليس على ذلك، وإنما أتى به لأجل الفواصل، ولهذا لم يؤت بمصدر ﴿أَعْلَنْتُ﴾، وهو مثله.

(٤) سورة: النمل آية: ٥٠.

(٥) سورة: نوح آية: ٩.

(١) سورة: النساء آية: ١٦٤.

(٢) في جـ: «ولقد استخف عقل».

(٣) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

والثاني: أن «أسرّ» وإن كان متعدياً في الأصل، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله، وجعل نسياً، كما في قولهم: «فلان يعطي ويمنع»، فصار لذلك كاللازم، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجيء به بالمصدر لو كان.

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق، وتارة يجيء من مرادفه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(١)، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء، وقوله: ﴿لِيَأْتِيَ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٢)، فإنه منصوب بقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾^(٣)، لأن ﴿لِيَأْتِيَ﴾ نوع من التحريف.

ويحتمل أن يكون منه: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾^(٤)، لأن البهتان ظلم، والأخذ على نوعين: ظلم وغيره.

وزعم الزمخشريّ قوله: ﴿نَافِلَةٌ لِّكَ﴾^(٥)، وضع نافلة موضع، «تهجداً»؛ لأن التهجد عبادة زائدة، فكأن التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد.

وقوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٦).

قيل: كان الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستقل التكرار للتقارب، فعدل إلى ما يجاريه خفة، ولتجرى المصادر الثلاثة مجرى واحداً، خفة ووزناً، إحرزاً للتناسب.

وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا. ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾^(٧) ففائدة ﴿إِخْرَاجًا﴾ أن المعاد في الأرض هو الذي يخرجكم منها بعينه، دفعاً لتوهم من يتوهم أن المخرج منها أمثالهم؛ وأن المبعوث الأرواح المجردة.

(٥) سورة: الإسراء آية: ٧٩.

(٦) سورة: النساء آية: ١٢٢.

(٧) سورة: نوح آية: ١٧ - ١٨.

(١) سورة: نوح آية: ٨.

(٢) سورة: النساء آية: ٤٦.

(٣) سورة: النساء آية: ٤٦.

(٤) سورة: النساء آية: ٢٠.

فإن قيل: هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١) فإنه أكد بالمصدر، وليس المراد حقيقة النبات.

قلت: لا جرم حيث لم يُرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي؛ بل عُدل به إلى غيره؛ وذلك لأن مصدر أنبت «الإنبات» والنبات اسمه لا هو، كما قيل في «الكلام» و«السلام»: اسمان للمصدر الأصلي الذي هو «التكليم» و«التسليم»، وأما قوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٢) وإن لم يكن جارياً على «تبتّل» لكنه ضمن معنى «بتّل نفسك تبتيلاً».

ومثله قوله: ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلوًّا كَبِيرًا﴾^(٣).

قال أبو البقاء: هو موضع «تعاليا» لأنه مصدر قوله ﴿وتعالى﴾، ويجوز أن يقع مصدراً في موضع آخر من معناه، وكذا قال الراغب، قال: وإنما عُدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف، كما يكون من البشر^(٤).

وأما قوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا. وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(٥).

فقال بعضهم: الجملة الفاعلية تحتمل المجاز في مفرداتها جميعاً في كلٍ منهما؛ مثاله ها هنا أنه يحتمل أن المجاز في ﴿تمور﴾، وأنها ما تمور، بل تكاد أو يخيل إلى الناظر أنها تمور. ويحتمل أن المجاز في السماء، وأن المور الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر.

وكذلك الكلام في ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(٦)، فإذا رُفِعَ المجاز عن أحد

(١) سورة: نوح آية: ١٨.

(٢) سورة: المزمل آية: ٧.

(٣) سورة: الإسراء آية: ٤٣.

(٤) أنظر: (إملاء ما من به الرحمن، للعكبري ٢ / ٥١، والمفردات في غريب القرآن، للأصبهاني ٢٥١).

(٥) سورة: الطور آية: ٩ - ١٠.

(٦) سورة: الطور آية: ١٠.

جزأي الجملة نفي احتمالاه في الآخر، فلم تحصل فائدة التأكيد.

وأجيب بهذه القاعدة: وهي أن ﴿مَوْرًا﴾ في تقدير «تمور» فكأنه، قال: «تمور السماء، تمور السماء»، و«تسير الجبال، تسير الجبال»، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره، وزال الإشكال.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾^(١) فيحتمل أن يكون ﴿شَيْئًا﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر، كقوله: «بعث بيعة»، ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيان؛ والمعنى: «إلا أن يشاء ربي أمراً» أو وضع موضع المصدر. وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة. وقولُ البيانين: إنه يجب حذفه إذا كان عاماً. وأما قوله تعالى: ﴿دَكَاً دَكَاً﴾^(٢) فالمراد به التابع، أي دكاً بعد دك، وكذا قوله: ﴿صَفَاً صَفَاً﴾^(٣) أي صفاً بتلوه صف، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفاً واحداً.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٤) فإن إضافة الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها، المعروف منها المتوقع، كما تقول: غضب زيد غضبه، وقاتل زيد قتاله، أي غضبه الذي يعرف منه، وقاتله المختص به، كقوله:

* أنا أبو النجمِ وشِعْرِي شِعْرِي *

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يجيء اتباعاً لفعله، نحو:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٥) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي

(٥) سورة: النساء آية: ١٦٤.

(٦) سورة: المزمل آية: ٧.

(٧) سورة: المائدة آية: ١١٥.

(١) سورة: الأنعام آية: ٨٠.

(٢) سورة: الفجر آية: ٢١.

(٣) سورة: الفجر آية: ٢٢.

(٤) سورة: الزلزلة آية: ١.

يُقْرَضُ اللهُ قَرْضاً حَسَنًا^(١) وقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢) ولم يقل «تَبَاتًا» و «تعديباً» و «إقراضاً» و «إنباتاً».

واختلف في ذلك على أقوال:

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر.

الثاني: أنه منصوب بفعل مضمَر يجري عليه المصدر؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمَر، فالمعنى ﴿والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٣) فنبم نباتاً؛ وهو قول المبرّد، واختاره ابن خروف^(٣)، وزعم أنه مذهب سيويه، وكذا قال ابن يعيش^(٤)، ونازعه ابن عصفور.

(١) سورة: الحديد آية: ١١.

(٢) سورة: نوح آية: ١٧.

(٣) ابن خروف، هو: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلا في الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرى. وتوفي بإشبيلية. له كتب، منها «شرح كتاب سيويه» سماه «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و«شرح الجمل للزجاجي» في مجلد. وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. وهو غير معاصره وسميه «ابن خروف» الشاعر، المترجم قبله. توفي سنة ٦٠٩ هـ أنظر: (الأعلام ٤ / ٣٣٠. وجذوة الاقتباس ٣٠٧ وابن خلكان ١: ٣٤٣ وفوات الوفيات ٢: ٧٩ والإعلام. لابن قاضي شهبه - خ في وفيات سنة ٦٠٩ والجامع المختصر لابن الساعي ٣٠٦).

(٤) ابن يعيش، هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلبي الأصل. مولده ووفاته في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. كان ظريفاً محاضراً، كثير المجون، مع سكينه ووقار، له في ذلك نوادر. من كتبه «شرح المفصل - ط» و«شرح التصريف الملوكي - خ» لابن جني، في ششترتي (٤٩٤١) بوشر طبعه في حلب. توفي ٦٤٣ هـ.

أنظر: (الأعلام ٨ / ٢٠٦. وابن خلكان ٢: ٣٤١ وابن الوردي ٢: ١٧٦ ودائرة البستاني ١: ٥٥٢ والشذرات ٥: ٢٢٨ وإعلام النبلاء ٤: ٤١١ وهو في نسخهم =

والثالث - أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة، وإن لم تكن جارية عليها.

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، أي: ونبتم.

وساغ إضماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا، ولا يجوز في غير ذلك أن ينصب بالظاهر؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذي نصبه، أو تبين معناه. وإذا كان المصدر مغايراً لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود؛ لأن «النبات» ليس بمعنى الإنبات، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكد أو يبينه!

وأما قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾^(٢)، فإنما ذكر قوله: ﴿بدِينٍ﴾ مع ﴿تداينتم﴾ يدل عليه لوجوه:

أحدها - ليعود الضمير في ﴿فاكتبوه﴾ عليه إذ لو لم يذكره لقال: «فاكتبوا الدين»، ذكره الزمخشري؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿تداينتم﴾ لأنه يدل على الدين^(٣).

الثاني - أن ﴿تداينتم﴾ مفاعلة من «الدِّين» ومن «الدِّين»، فاحتجج إلى قوله: ﴿بِدِينٍ﴾ ليتبين أنه من «الدِّين» لا من «الدِّين».

وهذا أيضاً فيه نظر، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدِّين.

الثالث - أن قوله: ﴿بِدِينٍ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدِّين بالدِّين، كما فسر قوله ﷺ، وهو بيع الكالئ بالكالئ^(٤)، ذكره الإمام فخر الدين.

= «المطبوعة» جميعاً ابن «الصانغ» وعنهم Brock.I: 358, S. I: 521 Huart 169 وفي بغية الوعاة (٤١٩).

(١) سورة: نوح آية: ١٧.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٢٤٨).

(٤) أنظر: (سنن الدارقطني ٣ / ٧١، ٧٢. وشرح معاني الآثار ٤ / ٢١).

وبيانه أن قوله تعالى: ﴿تَدَايَيْتُمْ﴾ مفاعلة من الطرفين، وهو يقتضي وجود الدّين من الجهتين، فلما قال ﴿بدين﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين.

الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب، سواء كان الدّين صغيراً أو كبيراً؛ كما سبق نظيره في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾^(١). ويدل على هذا ما هنا قوله بعد ذلك: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾^(٢).

الخامس - أن ﴿تداييتم﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعة والمجازاة، وذكر «الدّين» لتمييز المراد، قال الحماسي:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدْوِ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَبَشَرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾^(٤)؛ وقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾^(٥)، فيقال: ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيهما، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله.

وقد يجيء التأكيد به لمعنى الجملة، كقوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٦) فإنه تأكيد لقوله تعالى: ﴿تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾^(٧) لأن ذلك صنع الله، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٨)، تأكيد لقوله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾^(٩) لأن هذا وعد الله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّوجَّلاً﴾^(١٠) انتصب ﴿كتاباً﴾ على المصدر بما دل عليه السياق، تقديره «وكتب الله»، لأن

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة: النساء آية: ١٧٦. | (٦) سورة: النمل آية: ٨٨. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢. | (٧) سورة: النمل آية: ٨٨. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ٣٧. | (٨) سورة: الروم آية: ٦. |
| (٤) سورة: التوبة آية: ١١١. | (٩) سورة: الروم آية: ٦. |
| (٥) سورة: المعارج آية: ١. | (١٠) سورة: آل عمران آية: ١٤٥. |

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(١)، يدل على «كتب».

وقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، تأكيد لقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ...﴾^(٣)، الآية، لأن هذا مكتوب علينا، وانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية، فكانه فعل، تقديره «كتب الله عليكم».

وقال الكسائي: انتصب «بعليكم» على الإغراء، وقد المنصوب. والجمهور على منع التقدير.

وقوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾^(٤)، تأكيد لقوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾^(٥)، لأن هذا دين الله، وقيل منصوبة على الأمر.

وقوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٦)، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام؛ لأن الزلفى مصدر كالرجعى، ﴿ويقربونا﴾ يدل على «يزلفونا» فتقديره «يزلفونا زلفى».

وقد يجيء التأكيد به مع حذف عامله، كقوله: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٧)، والمعنى: «فإنما تمنوا مناً، وإما أن تفادوا فداء» فهما مصدران منصوبان بفعل مضمّر.

وجعل سيبويه من المصدر المؤكّد لنفسه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٨)، لأنه إذا أحسن كلّ شيء فقد خلقه حسناً، فيكون ﴿خَلْقَهُ﴾ على معنى «خلقته خلقاً» والضمير هو الله تعالى.

ويجوز أن يكون بدل اشتمال، أي: أحسن خلق كلّ شيء.

قال الصقّار: والذي قاله سيبويه. أولى لأمرين أن في هذا إضافة المصدر

(٥) سورة: البقرة آية: ١٣٧.

(٦) سورة: الزمر آية: ٤.

(٧) سورة: محمد آية: ٤.

(٨) سورة: السجدة آية: ٧.

(١) سورة: آل عمران آية: ١٤٥.

(٢) سورة: النساء آية: ٢٤.

(٣) سورة: النساء آية: ٢٤.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٣٨.

إلى المفعول وإضافته إلى الفاعل أكثر، وأن المعنى الذي صار إليه أبلغ في الامتنان، وذلك أنه إذا قال: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فهو أبلغ من قولك: «أحسن خلق كل شيء» لأنه قد يحسن الخلق وهو المحاولة، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً، وإذا قال: أحسن كل شيء اقتضى أن كل شيء خلقه حسن؛ بمعنى أنه وضع كل شيء موضعه، فهو أبلغ في الامتنان.

فائدتان :

الأولى: هل الأولى التأكيد بالمصدر أو الفعل؟ قال بعضهم: المصدر أولى؛ لأنه اسم، وهو أخف من الفعل؛ وأيضاً فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة؛، فيزداد ثقلاً؛ ويحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار.

الثانية: حيث أكد المصدر النوعي، فالأصل فيه أن يُنعت بالوصف المراد منه، نحو «قمت قياماً حسناً»، ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(١)، وقوله: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾^(٢).

وقد يضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣).

الثاني^(٤): الحال المؤكدة؛ وهي الآتية على حال واحدة، عكس المبينة؛ فإنها لا تكون إلا منتقلة، وهي لتأكيد الفعل كما سبق في المصدر المؤكد لنفسه؛ وسُميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها؛ فيكون ذكرها توكيداً، لأنها معلومة من ذكر صاحبها.

كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾^(٥).

وقوله: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦).

- | | |
|------------------------------|-----------------------------------|
| (١) سورة: الأحزاب آية: ٤٩. | (٤) أي: مما يلحق بالمصدر الصناعي. |
| (٢) سورة: الأحزاب آية: ٤١. | (٥) سورة: مريم آية: ٣٣. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ١٠٢. | (٦) سورة: العنكبوت آية: ٣٦. |

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾^(١)؛ لأن معنى «تبسم» ضحك مسروراً.

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٢).

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٣) وذكر الإعراض للدلالة على تناهي حالهم في الضلال، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولي والإقرار.

ومثله: ﴿أَقْرَبْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَوْنَ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾^(٥).

وقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٦)، فإنه حال مؤكدة لقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٧)، وبهذا يزول الإشكال في أن شرط الحال الانتقال؛ ولا يمكن ذلك هنا؛ فإننا نقول: ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف ابن جنبي على ذلك قَدَّرَ محذوفاً، أي معتقداً خلودهم فيها؛ لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين، فلهذا ساغ مجيئها غير منتقلة.

ومنهم من نازع في التأكيد في بعض ما سبق؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم عاملها، وليس كذلك التبسم والضحك، فإنه قد يكون من غير ضحك، بدليل قوله: «تبسم تبسُّم الغضبان».

وكذلك التولية، والإدبار في قوله تعالى: ﴿وَلِيٌّ مُّدْبِرًا﴾^(٨)، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾^(٩)، فإنهما بمعنيين مختلفين، فالتولية أن يولي الشيء ظهراً، والإدبار أن يهرب منه، فليس كل مولٍ مدبراً، ولا كل مدبر موليّاً.

(٦) سورة: هود آية: ١٠٨.

(٧) سورة: هود آية: ١٠٨.

(٨) سورة: النمل آية: ١٠.

(٩) سورة: التوبة آية: ٢٥.

(١) سورة: النمل آية: ١٩.

(٢) سورة: النساء آية: ٧٩.

(٣) سورة: البقرة آية: ٨٣.

(٤) سورة: البقرة آية: ٨٤.

(٥) سورة: ق آية: ٣١.

ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا
وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾^(١)، فلو كان أصمّ مقبلاً لم يسمع، فإذا ولى ظهره كان أبعد له من
السماع، فإذا أدبر مع ذلك كان أشدَّ لبعده عن السماع.

ومن الدليل على أن التولي لا يتضمن الإدبار قوله: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢)، فإنه بمعنى الإقبال.

وقوله: ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾^(٣)، إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه،
يقال: فلان ولى إذا رجع، وكل راجع مُعَقَّب، وأهل التفسير يقولون: لم يقف
ولم يلتفت.

وكذلك قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٤)، قيل: ليست بمؤكدة، لأن
الشيء المرسل قد لا يكون رسولاً كما قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ
الْعَاقِمَةَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٦)، جعلها كثير من المعربين مؤكدة؛ لأن
صفة الحق التصديق.

قيل: ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته
الجملة.

ودعوى التأكيد غير ظاهرة؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقاً في نفسه أن
يكون مصدقاً لغيره، والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران؛ وهو كونه حقاً وكونه
مصدقاً لغيره من الكتب، فالظاهر أن ﴿مصدقاً﴾ حال مبينة لا مؤكدة، ويكون
العامل فيها «الحق» لكونه بمعنى الثابت، وصاحب الحال الضمير الذي تحمّله
«الحق» لتأوله بالمشق.

(٤) سورة: النساء آية: ٧٩.

(٥) سورة: الذاريات آية: ٤١.

(٦) سورة: البقرة آية: ٩١.

(١) سورة: النمل آية: ٨٠.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٤٤.

(٣) سورة: النمل آية: ١٠.

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(١)، فقائماً حال مؤكدة؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل.

قال ابن أبي الربيع: ويجوز أن يكون حالاً على جهة أخرى، على معنى «شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط» فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الاتصاف بالأخرى، وهو سبحانه لم يَزَلْ^(٢) بهما لأن صفاته ذاتية قديمة.

فائدة:

قال صاحب «المفصل»: لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الإسمية، وهو خلاف قول أبي علي: إنها تكون بعد الجملتين؛ محتجاً بما سبق، وكذا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾^(٤) ف «مدبرين» و«مدبراً» حال مؤكدة لفعل التولية^(٥).

(١) سورة: آل عمران آية: ١٨.

(٢) في ج: «وهو سبحانه لا يزال».

(٣) سورة: النمل آية: ٨٠.

(٤) سورة: النمل آية: ١٠.

(٥) أنظر: (المفضل، للزمخشري ٦٢).

فصل

في أدوات التأكيد

الأول: التأكيد بـ «إِنَّ»:

قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿آتَقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» قال: وأكثر مواقع «إِنَّ» بحكم الاستقراء هو الجواب؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به؛ فأما أن تجعل مردّ الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك: «صالح» في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب^(٣).

وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿آتَقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٤)، أمرهم بالتقوى ثم علّل وجوبها مجيباً لسؤال مقدر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف، ليقرر عليه الوجوب.

(١) سورة: فاطر آية: ٥ .

(٢) سورة: الحج آية: ١ .

(٣) أنظر: (دلائل الإعجاز، للجرجاني ٢٥١).

(٤) سورة: الحج آية: ١ .

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾^(١)،
أي: لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنه بشفاعتك، لأنهم محكوم عليهم
بالإغراق، وقد جفَّ به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم.

ومثله في النهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾^(٢).

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ
رَبِّي إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣)، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي﴾^(٤) أورث
للمخاطب حيرة: كيف لا يئزه نفسه مع كونها مطمئنة زكية! فأزال حيرته بقوله
تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾^(٥) في جميع الأشخاص ﴿بِالسُّوءِ﴾ إلا المعصوم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾^(٦).

واعلم أن كل جملة صدرت بأن مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر؛ فإن
الفاء يصح أن تقوم فيها مقام «أن» مفيدة للتعليل، حسن تجريدها عن كونها
جواباً للسؤال المقدر، كما سبق من الأمثلة.

وإن صدرت لإظهار فائدة الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها، كقوله: ﴿إِنْ
الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾^(٧)، بعد قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا
زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٨).

ومن فوائدها: تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية ما لا
يحسن بدونها، كقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٩). ﴿أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ﴾^(١٠). ﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُم سُوءًا بِجَهَالَةٍ﴾^(٥). ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ

- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: هود آية: ٣٧. | (٦) سورة: الأنبياء آية: ١٠١. |
| (٢) سورة: هود آية: ٧٦. | (٧) سورة: الأنبياء آية: ١٠٠. |
| (٣) سورة: يوسف آية: ٥٣. | (٨) سورة: يوسف آية: ٩٠. |
| (٤) سورة: يوسف آية: ٥٣. | (٩) سورة: التوبة آية: ٦٣. |
| (٥) سورة: التوبة آية: ١٠٣. | (١٠) سورة: الأنعام آية: ٥٤. |

الْكَافِرُونَ»^(١)؛ وأما حسنه بدونها في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) فلفوات الشرط.

الثاني: «أَنَّ» المفتوحة:

نحو «علمت أَنَّ زيداً قائم» وهي؛ حرف مؤكد كالمكسورة؛ نص عليه النحاة.

واستشكله بعضهم قال: لأنك لو صرّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً؛ ويقال: التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المفرد؛ وبهذا يُفَرَّق بينها وبين «إِنَّ» المكسورة؛ فإن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثالث: «كَأَنَّ»:

فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة، وإن كانت مركبة من كاف التشبيه و«إن»، فهي متضمنة لأن فيها ما سبق وزيادة.

قال الزمخشري: والفصل بينه وبين الأصل - أي بين قولك: «كأنه أسدأ»، وبين «إنه كالأسد» - إنك مع كأنَّ بانٍ على التشبيه من أول الأمر، وثُمَّ بعد مضي صدره على الإثبات^(٣).

وقال الإمام في «نهاية الإيجار»؛ اشترك الكاف وكأَنَّ في الدلالة على التشبيه، وكأَنَّ أبلغ، وبذلك جزم حازم في «منهج البلغاء» وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشُّبه؛ حتى يكاد الرأي يشكُّ في أن المشبّه هو المشبه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾^(٤).

الرابع: «لكنَّ» لتأكيد الجُمَل:

ذكره ابن عصفور، والتنوخي في «الأقصى» وقيل: للتأكد مع الاستدراك.

(٣) أنظر: (المفصل، للزمخشري ٣٠١).

(١) سورة: المؤمنون آية: ١٧.

(٤) سورة: النمل آية: ٤٢.

(٢) سورة: الإخلاص آية: ١.

وقيل: للاستدراك المجرد، وهي أن يثبت لما بعدها حكمٌ يخالف ما قبلها؛ ومثلها «ليس» و«لعل» و«لعمري» في لغة بني تميم لأنهم يبدلون همزة «أن» المفتوحة عيناً؛ وممن ذكر أنها من المؤكدات التنوخي.

الخامس: لام الابتداء:

نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(١) وهي تفيد تأكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقتها في باب «إن» عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين؛ ولأنها تدل بجهة التأكيد، وإن تدل بجهتين: العمل والتأكيد، والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كظيره في الإرث وغيره. وإذا جاءت مع «إن» كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات، لأن «إن» أفادت التكرير مرتين؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً.

وعن الكسائي أن اللام لتوكيد الخبر «وإن» لتأكيد الاسم؛ وفيه تجوز، لأن التأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر.

السادس: الفصل:

وهو من مؤكدات الجملة؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد؛ وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ تَرْنَ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٢) ﴿أنا﴾ وصف للياء في ﴿تَرْنَ﴾ يزيد تأكيداً وهذا صحيح، لأن المضمير يؤكد الضمير؛ وأما تأكيد المظهر بالمضمير فلم يعهد ولهذا سماه بعضهم «دعامة»، لأنه يُدعم به الكلام، أي يقوى، ولهذا قالوا: لا يجاء مع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»^(٣).

ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح «المفصل» وخالف في أماليه

(١) سورة: إبراهيم آية: ٣٩.

(٢) سورة: الكهف آية: ٣٩.

(٣) أنظر: (الكتاب، لسبويه ١ / ٣٩٥).

فقال: ضمير الفصل ليس توكيداً، لأنه لو كان، فإما لفظياً أو معنوياً، لا جائز أن يكون لفظياً، لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول كزيد زيد، أو معناه كقمت [أنا]، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكتيباً عن المسند إليه، ولا مفسراً، ولا جائز أن يكون معنوياً، لأن ألفاظه محصورة، كالنفس والعين، وهذا منه نفي للتوكيد الصناعي ولبس للكلام.

وفي «السيط» للواحيدي عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١).

قال سيبويه: دخل الفصل في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٤)، وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٥)، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٦). انتهى^(٧).

السابع: ضمير البيان للمذكر، والقصة للمؤنث:

ويقدمونه قبل الجملة نظراً لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه، والإطناب فيه، ومن ثم قيل له: الشأن والقصة، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عنه، ومفسرة له، ويفعلون ذلك في مواضع التفخيم، والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره، وحيث تورد الجملة المفسرة له.

وقد يكون لمجرد التعظيم، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾^(٨).

- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٥. | (٥) سورة: الأنفال آية: ٣٢. |
| (٢) سورة: المزمل آية: ٢٠. | (٦) سورة: آل عمران آية: ١٥٩. |
| (٣) سورة: آل عمران آية: ١٨٠. | (٧) أنظر: (الكتاب، لسيبويه ١ / ٣٩٥). |
| (٤) سورة: سبأ آية: ٦. | (٨) سورة: طه آية: ١٤. |

وقد يفيد معه الانفراد، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) أي: المنفرد بالأحدية.

قال جماعة من النحاة: «هو» ضمير الشأن و«الله» مبتدأ ثان و«أحد» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه، وقيل: هو كناية عن «الله» لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت.

ومنه: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢) ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٣)، فالهاء في ﴿فَإِنَّهَا﴾ ضمير القصة و﴿تعمى الأبصار﴾ في موضع رفع، خبر إن. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ يَعْلَمُهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤). بقراءة الياء، وأن «يعلمه» مبتدأ، و«آية» الخبر، والهاء ضمير القصة، وأنت لوجود «آية» في الكلام.

الثامن: تأكيد الضمير:

ويجب أن يؤكد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾^(٦).

وقيل: لا يجب التأكيد؛ بل يشترط الفاصل بينهما؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٧)، فعطف ﴿آبَاؤُنَا﴾ على المضمرة المرفوعة؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل؛ وهو ﴿لَا﴾.

وهذا لا حجة فيه؛ لأنها دخلت بعد واو العطف؛ والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف؛ كالأيات المتقدمة، بدليل قوله: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾^(٨).

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الإخلاص آية: ١. | (٥) سورة: البقرة آية: ٣٨. |
| (٢) سورة: الجن آية: ١٩. | (٦) سورة: المائدة آية: ٢٤. |
| (٣) سورة: الحج آية: ٤٦. | (٧) سورة: الأنعام آية: ١٤٨. |
| (٤) سورة: الشعراء آية: ١٩٧. | (٨) سورة: هود آية: ١١٢. |

ومنهم من لم يشترط فاصلاً، بدليل قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَّ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾^(١)، فأكد السحرة ضحيراً أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى؛ حيث لم يقولوا: «إما أن تلقى أنت».

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم في الإلقاء لعلهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمته في أذهان الحاضرين فلا يرفعها ما يأتي بعدها على زعمهم. وإنما ابتدأوا بموسى فعرضوا عليه البداية بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديبهم مع قرنائهم. ومن ثم قيل: تأدبوا تهذبوا.

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية في قوله: ﴿وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَلْقَى﴾^(٢)، وهذا جواب بياني لا نحوي.

فإن قيل: ما وجه هذا الإطناب؟ وهلاً قالوا: «إما أن تلقى وإما أن تلقى»؟
فالجواب من وجهين:

أحدهما: لفظي، وهو المزوجة لرؤوس الآي على سياق خواتمها، من أول السورة إلى آخرها.

والثاني: معنوي: وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم عند أنفسهم على موسى؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه.

ذكر ذلك ابن جنّي في «خاطرياته» ثم أورد سؤالاً وهو: إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام! وأجاب بأن جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم؛ وليست بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يشك في أن قوله

(١) سورة: الأعراف آية: ١١٥.

(٢) سورة: طه آية: ٦٥.

تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾^(١) أن هذه الفصاحة لم تجر على لغة العجم.

التاسع: تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد:

ولهذا قيل بإفادة الحصر، ذكره الزمخشري في مواضع من كشافه.

قال في قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٢) معناه الحصر، أي: لا يؤمن بالآخرة إلا هم.

وقال في قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾^(٣) أن معناه لا يُنشر إلا هم، وإن المنكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم.

ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٤)، فقال: هم هنا بمنزلتها في قوله:

* هُمْ يفرشون اللَّبَدَ كل طِمْرَةٍ *

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم، لا على الاختصاص انتهى.

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية يدل على خروج المؤمنين الفساق من النار؛ وليس هذا معتقده، فعدل على ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين، فتخيل في تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص.

والجواب عن هذا: أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر

(٣) سورة: الأنبياء آية: ٢١.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٦٧.

(١) سورة: طه آية: ٦٣.

(٢) سورة: البقرة آية: ٤.

أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن في الصفة، وقد نص الجرجاني في «دلائل الإعجاز» على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جليلة وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة، وأنهم متمكنون منها فليست جليلة، وإذا كان كذلك فلا يعدل عن المعنى الظاهر إلا بدليل، وليس هنا ما يقتضي إخراج الكلام عن معناه الجلي، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعه محمد ﷺ وشفاعة غيره، حتى لا يبقى فيها مؤحد أبداً! فهذه الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك، والسنة المتواترة موافقة، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقيح العقليين وإلزامهم الله تعالى مما لا ينبغي لهم أن يلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدي للمؤمنين في النار. نعوذ بالله من ذلك!

فائدة:

لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل، أو المفعول، أو الجار أو المجرور المتعلقة بالفعل؛ ومن أمثله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَّنًا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ (١) فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفردّه بالقدرة والعلم القديمين الباقيين - قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه؛ ولذلك قدم الظرف في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (٢)، ليفيد النفي عنها فقط واختصاصها بذلك، بخلاف تأخيرها في: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٣)، لأن نفي الريب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة، كذلك.

(١) سورة: الملك آية: ٢٩. (٢) سورة: البقرة آية: ٢. (٣) سورة: الصافات آية: ٤٧.

العاشر: منها «هاء» التنبيه في النداء:

نحو: «يأيُّهَا»، قال سيبويه: وأما الألف والهاء اللتان حلقتا «أياً» توكيداً فكأنك كررت «يا» مرتين إذا قلت: «يأيُّهَا» وصار الاسم تنبيهاً.

وهذا كلامه. وهو حسن جداً، وقد وقع عليه الزمخشري فقال: وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدة تبين معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ووقوعها عوضاً مما يستحقه، أي من الإضافة.

الحادي عشر: «يا» الموضوعه للبعيد إذا نودي بها القريب الفطن:

قال الزمخشري: إنّه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معتنىً به جداً.

الثاني عشر: «الواو»:

زعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف، كما تدخل على الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٢).

والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقترن بالواو، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في الصفات بل الجملة حال من «قرية» لكونها عامة بتقديم «إلا» عليها.

الثالث عشر: إما المكسورة:

كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^(٣)، أصلها «إن» الشرطية زيدت «ما» تأكيداً. وكلام الزجاج يقتضي أن سبب اللحاق نون التوكيد.

(٣) سورة: البقرة آية: ٣٨.

(١) سورة: الحجر آية: ٤.

(٢) سورة: الكهف آية: ٢٢.

وقال الفارسي: الأمر بالعكس؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول «ما» للتأكيد بالفعل المقسم عليه من جهة أنها كالعدم في القسم لما فيها من التأكيد. وجميع ما في القرآن من الشرط بعد «إما» توكيده بالنون.

قال أبو البقاء: وهو القياس، لأن زيادة «ما» مؤذنة بإرادة شدة التوكيد. واختلف النحاة: أتلزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل «إما» أم لا؟ فقال المبرد والزجاج: يلزم ولا تحذف إلا ضرورة. وقال سيبويه وغيره: لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها، والإثبات أحسن. ويجوز حذف «ما» وإثبات النون، قال سيبويه: إن ثبت لم تقم النون، كما أنك إذا أثبت لم تجيء بما انتهى

وجاء السماع بعدم النون بعد «إما» كقول الشاعر:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

الرابع عشر: أما المفتوحة:

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾^(١)، إنها تفيد التأكيد.

الخامس عشر: ألا الاستفتاحية:

كما صرح به الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٢)، ويدل عليه قولهم: إنها للتحقيق، أي تحقيق الجملة بعدها، وهذا معنى التأكيد، قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣).

(٣) سورة: يونس آية: ٦٢.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٦.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٢.

السادس عشر: ما النافية:

نحو ما زيد قائماً أو قائم، على لغة تميم، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات، كما أن «قد» فيها معنى التوكيد، فكذا ما جعل جواباً لها. ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل.

السابع عشر: الباء في الخبر:

نحو ما زيد بمنطلق، قال الزمخشري في كشافه القديم: هي عند البصريين لتأكيد النفي.

وقال الكوفيون: قولك: ما زيد بمنطلق، جواب إن زيدا لمنطلق، «ما» بإزاء «إن» والباء بإزاء اللام؛ والمعنى راجع إلى أنها للتأكيد؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي.

هذا كله في مؤكدات الجملة الإسمية.

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع:

أحدها: «قد»:

فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد؛ وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١) معناه حصل له الهدى لا محالة^(٢).

وحكى الجوهري عن الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد: قد قدم زيد، فإن لم يكن، لم يحسن المجيء بها؛ بل تقول: قام زيد.

(١) سورة: آل عمران آية: ١٠١.

(٢) في الأصول: «معناه لا محالة». والزيادة من: (الكشاف للزمخشري ١ / ٢٠٢).

وقال بعض النحاة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾^(١) وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(٢): قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التأكيد.

وتدخل على الماضي؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٣).
والمضارع، نحو ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْرُزُنَاكَ﴾^(٤)، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥).

قال الزمخشري: دخلت قد لتوكيد العلم.

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد؛ وبهذا يجب عن قولهم: إنما تفيد التعليل مع المضارع.

وقال ابن^(٦) أبان: تفيد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه؛ فالأولى كقولك: زيد قد يفعل كذا، وليس ذلك منه بالكثير، والثاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٧)، المعنى والله أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه.

ثانيها: السين التي للتنفيس:

قال سيويه في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٨) معنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين.

وجرى عليه الزمخشري فقال في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٩)

- | | |
|--|----------------------------|
| (١) سورة: الإسراء آية: ٨٩. | (٤) سورة: الأنعام آية: ٣٣. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٨٥. | (٥) سورة: النور آية: ٦٤. |
| (٣) سورة: الشمس آية: ٩. | |
| (٦) ابن أبان، سبعة ترجمته، راجع الفهرس. (٧) سورة: النور آية: ٦٤. | |
| (٨) سورة: البقرة آية: ١٣٨. | |
| (٩) سورة: التوبة آية: ٧١. | |

السين تفيد وجود الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد^(١)، في قولك: «سأنتقم منك يوماً» يعني أنك لا تفوتني وإن تبطأت.

ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(٢). ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٣) ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ﴾^(٤).

لكن قال في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٥) معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير، أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر.

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله «لا محالة» لا إشعار للسين به.

وأجيب بوجهين:

أحدهما: أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين.

والثاني: أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة؛ لأنها تفيد أمرين: الوعيد والإخبار بطرقه، وأنه متراخ، فهو كالإخبار بالشيء مرتين؛ ولا شك أن الإخبار بالشيء وتعيين طرقه مؤذن بتحقيقه عند المخبر به.

ثالثها: النون الشديدة:

وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، وبالْحَقِيقَة، فهي بمنزلة ذكره مرتين.

(١) في الأصول: «فهي تؤكد الوعيد». والزيادة من: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٢٢٦).

(٢) سورة: مريم آية: ٩٦.

(٣) سورة: الضحى آية: ٥.

(٤) سورة: النساء آية: ١٥٢.

(٥) سورة: الضحى آية: ٥.

قيل: وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بـ «يَنْ» واللام؛ ولم يقع في القرآن التأكيد بالحقيقة إلا في موضعين: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لَنْسَفَعًا بِالْأَنْصِيَةِ﴾^(٢).

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال، قال تعالى: ﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُؤِيدًا﴾^(٣)، لم يزد على ثلاثة: مهل، وأمهل، ورويداً، كلها بمعنى واحد، وهنّ: فعلان واسم فعل.

رابعاً: لن:

لتأكيد النفي كأنّ في تأكيد الإثبات؛ فتقول: لا أبرح، فإذا أردت تأكيد النفي، قلت: لن أبرح.

قال سيويه: هي جواب لمن قال: سيفعل. يعني والسين للتأكيد فجوابها كذلك.

وقال الزمخشري: «لن» تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل، بخلاف «لا»، وكذا قال في «المفصل»: لن لتأكيد ما تعطيه، لا من نفي المستقبل. وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(٤) قال: هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة^(٥).

وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في «الشامل» عن المعتزلة وردّ عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾^(٦) ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ أَلْقَاضِيَةً﴾^(٧)، يعني: الموت.

(١) سورة: يوسف آية: ٣٢. (٢) سورة: الطارق آية: ١٧.

(٣) سورة: العلق آية: ١٥. (٤) سورة: الأعراف آية: ٤٣.

(٥) إمام الحرمين، هو الجويني. وستأتي ترجمته، راجع الفهرس.

(٦) سورة: البقرة آية: ٩٤ - ٩٥.

(٧) سورة: الحاقة آية: ٢٧.

ومنهم من قال: لا تنفي الأبد، ولكن إلى وقت، بخلاف قول المعتزلة، وأن النفي «بلا» أطول من النفي «بلن»؛ لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف لن ولذلك قال تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(١) وهو مخصوص بدار الدنيا.

وقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢)، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة، وعلل بأن الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت لا بزيادة مدة.

وهذا اللفظ من رأي المعتزلة، ولهذا أشار ابن الزمكاني في «التيبان» بقوله: لا تنفي ما بعد، ولن تنفي ما قرب. وبحسب المذهبين أولوا الآيتين: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾^(٣)، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾^(٤).

وجه القول الثاني أن ﴿لا يتمنونه﴾ جاء بعد الشرط في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَعِمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنُّوا أَلْمُوتَ﴾^(٥)، وحرف الشرط يعم كل الأزمنة، فقول بلا، ليعم ما هو جواب له، أي: زعموا ذلك في وقت ما قيل لهم: تمنوا الموت، وأما ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾^(٦)، فجاء بعد قوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ أَلْدَارُ الْآخِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾^(٧)، أي: إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن، استعجالاً للسكون في دار الكرامة التي أعدها الله لأوليائه وأحبائه. وعلى وفق هذا القول جاء قوله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(٨).

قلت: والحق أن لا ولن لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد وعدمه يؤخذان من دليل خارج، ومن احتج على التأييد بقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٩)، وبقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(١٠)، عورض بقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ﴾

(٦) سورة: البقرة آية: ٩٥.

(٧) سورة: البقرة آية: ٩٥.

(٨) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(٩) سورة: البقرة آية: ٢٤.

(١٠) سورة: الحج آية: ٧٣.

(١) سورة: الأعراف آية: ١٤٣.

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٠٣.

(٣) سورة: البقرة آية: ٩٥.

(٤) سورة: الجمعة آية: ٧.

(٥) سورة: الجمعة آية: ٧.

الْيَوْمَ إِنْشَاءً ﴿١﴾ ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم، ويقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ﴿٢﴾، ولو كانت للتأييد لكان ذكر الأبد تكريراً والأصل عدمه، ويقوله: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ﴿٣﴾، لا يقال: هي مقيدة فلم تفد التأييد، والكلام عند الإطلاق، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك، فلم تستعمل في غيره.

وقد استعملت لا للاستغراق الأبدى في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿٤﴾، وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ﴿٥﴾، ﴿وَلَا يُؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ ﴿٦﴾، وقوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ﴿٧﴾، وغيره مما هو للتأييد، وقد استعملت فيه «لا» دون «لن»؛ فهذا يدل على أنها لمجرد النفي، والتأييد يستفاد من دليل آخر.

(١) سورة: مريم آية: ٢٦.

(٢) سورة: البقرة آية: ٩٥.

(٣) سورة: طه آية: ٩١.

(٤) سورة: فاطر آية: ٣٦.

(٥) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

(٦) سورة: البقرة آية: ٢٥٥.

(٧) سورة: الأعراف آية: ٤٠.

القسم الثاني الصفة

وهي مخصصة إن وقعت صفة للنكرة، وموضحة للمعرفة

وتأتي لأسباب:

أحدها: لمجرد المدح والثناء: ومنه صفات الله تعالى، كقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك - حتى يوضح بالصفة. وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامي بعض ممدوحه^(٢)، ثم قال:

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا

فقوله: «لم تزد» بيان أنها للإطناب والثناء، لا للتعريف والتبيين.

وقيل: إن الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بها التعريف، فإن تلك الصفات حاصله له، لا لمجرد الثناء، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعاً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾^(٣)، فهذا الوصف للمدح ليس غيره؛ لأنه ليس يمكن أن يكون نمة نبيون غير مسلمين، كذا قاله الزمخشري.

(١) سورة: الفاتحة آية: ١.

(٢) في ج: «فذكر أسامي منها بعض ممدوحه».

(٣) سورة: المائدة آية: ٤٤.

قال: وأريد بها التعريض باليهود؛ وأنهم بُعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلهم في القديم والحديث، وأن اليهود بمعزل عنها^(١).

والتحقيق: أن هذه الصفة للتمييز، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم؛ والأصل في المدح التمييز بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة، والإسلام وصف عام، فوصفهم بالإسلام، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له، أو باعتبار أنهم بلغوا^(٢) من هذا الوصف غاية؛ لأن معنى ذلك يرجع^(٣) إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية، التي هي أشرف أوصاف العباد، فكذلك يُوصفون بها في أشرف حالاتهم، وأكمل أوقاتهم. وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾^(٤) أي: مستسلمين لأمرك، لقضائك، وكذا قول يوسف: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِماً﴾^(٥)، وكذلك قوله: ﴿النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾^(٦) تنويه بقدر الإسلام، وتنبيه على عظم أمره، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت الملائكة المقربون بالإيمان في قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٧) تنويهاً بقدر الإيمان، وحضاً للبشر على التحلي به، ليكونوا كالمقربين في وصف الإيمان، حتى قيل: أوصاف الأشراف؛ أشرف الأوصاف.

الثاني: لزيادة البيان: كذا قاله ابن مالك؛ ومثله بقوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾^(٨).

وليس ما قاله بواضح؛ فإن «رسول الله» كما يستعمل في نبينا صلوات الله وسلامه عليه، يُستعمل في غيره بطريق الوضع، وتعريفه إنما حصل بالإضافة.

(١) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٤٦٥).

(٢) في جـ: «أو واعتبر أنهم بلغوا».

(٣) في جـ: «لأن معناه يرجع».

(٤) سورة: البقرة آية: ١٢٨.

(٥) سورة: غافر آية: ٧.

(٦) سورة: الأعراف آية: ١٥٨.

فإن قال: قد كثر استعماله في نبينا ﷺ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا

إليه!

قلنا: ليس هذا من وضعه^(١) بل ذلك من الاستعمال، وقد استعمل في غيره، قال تعالى: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢) وفي موضع آخر: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾^(٣) وفي حق عيسى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤)، وفي حق موسى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٥).

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف، وأما أن تكون فوقه فلا؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون المتبوع.

فإن قيل: كيف يصح أن يُزال إبهام الشيء بما هو أبهم منه؟

فالجواب: أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف؛ لأنهما كالشيء الواحد.

الثالث: لتعيينه للجنسية: كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٦)، لأن المعنى بداية والذي سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّثَلُكُمْ﴾^(٧)، فجمع ﴿أُمَّمٌ﴾ محقق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض، وكون الطائر غير منفك كونه طائراً بجناحيه؛ لينتفي توهم الفردية، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في «المفتاح».

وحمل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابةً مخصوصة، وهو بعيد، لأن ذلك معلوم قطعاً بدون الوصف، لأن النكرة المنفية - لا سيما مع «من» الاستغرافية - قطعية.

(١) في ج. «ليس هذا من وصفه».

(٢) سورة: الأعراف آية: ١٥٨.

(٣) سورة: الأنعام آية: ١٢٤.

(٤) سورة: آل عمران آية: ٤٩.

(٥) سورة: المزمّل آية: ١٥.

(٦) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

(٧) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

وقال الزمخشري: إن معنى زيادة ﴿في الأرض﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ يفيد زيادة التعميم والإحاطة؛ حتى كأنه قيل: «وما من دابة من جميع ما في الأرض، وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها»^(١).

ويحتمل أن يقال: إن الطَّيرَانِ لما كان يوصف به من يعقل كالجانِّ والملائكة، فلو لم يقل: ﴿بجناحيه﴾ لتوهم الاقتصار على جنسها ممن يعقل، فقيل: ﴿بجناحيه﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم المعقولية بعينه.

وقيل: إن الطَّيرَانِ يستعمل لغة في الخفة، وشدة الإسراع في المشي، كقول الحماسي:

* طَارُوا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوُحْدَانًا *

فقوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى.

وقيل: لو اقتصر على ذكر الطائر فقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ﴾ لكان ظاهر العطف يوهم: «ولا طائر في الأرض»؛ لأن المعطوف عليه إذا قيّد بظرف أو حال يقدر به المعطوف، وكان ذلك يوهم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه، كالدجاج والإوز والبط ونحوها، فلما قال: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ زال هذا الوهم، وعلم أنه ليس بطائر مقيد؛ إنما تقيدت به الدابة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) مع أن المعلوم أن الفساد لا يقع إلا في الأرض، قيل: في ذكرها تنبيه على أن المحل الذي فيه شأنكم وتصرفكم، ومنه مادة حياتكم - وهي سترة أموالكم - جدير ألا يفسد فيه، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد.

(١) في الأصول جاءت العبارة هكذا: «وما من دابة في جميع ما في الأرض، وما من طائر من جميع ما يطير بجناحيه» والتصحيح من (الكشاف، للزمخشري ١٦ / ٢).

(٢) سورة: البقرة آية: ١١.

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة: ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(١) لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض، فلو لم يُذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها.

وأما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٣).

ونحوها من المقيد - إذ القول لا يكون إلا بالفم، والأكل إنما يكون في

البطن - ففوائده مختلفة:

ف قيل: ﴿بأفواههم﴾ للتنبية على أنه قول لا دليل عليه؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان، أي لا يعضده حجة ولا برهان، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحته، كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم، لا تدل على شيء مؤثر؛ لأن القول الدال على معنى قول بالفم ومؤثر في القلب، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير؛ أو المراد بالقول المذهب؛ أي: هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم؛ لأنه لا حجة عليه توجب اعتقاده بالقلب.

وقيل: إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس؛ كما في قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٤).

وقيل: لأن القول يُطلق على الاعتقاد، فأفاد ﴿بأفواههم﴾ التنصيص على

أنه باللسان دون القلب، ولو لم يقيد لم يستفد هذا المعنى؛ ويشهد له: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ...﴾^(٥) الآية، فلم يكذب ألسنتهم، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم؛ من خلافه.

(٤) سورة: المجادلة آية: ٨.

(٥) سورة: المنافقون آية: ١.

(١) سورة: التوبة آية: ٧٤.

(٢) سورة: النساء آية: ١٠.

(٣) سورة: الحج آية: ٤٦.

وإنما قال: ﴿فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(١)، لأنه يقال: أكل في بطنه إذا أمعن، وفي بعض بطنه، إذا اقتصر، قال:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ
فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَأْكُلُونَ مَا يَجْرُ - إِذَا امْتَلَأَتْ بَطُونُهُمْ - نَارًا.

وإنما قال: ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٢)، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكير والتعقل وسماع أخبار مَنْ مَضَى من الأمم، وكيف أهلكتهم بتكذيبهم رسله ومخالفتهم لهم قال: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٣).

قال ابن قتيبة: وهل شيء أبلغ في العظمة والعزّة من هذه الآية! لأن الله تعالى أراد: أفلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكتهم الله بالكفر والعتوّ فِيرَوُا بِيوتاً خَاوِيَةً قد سقطت على عروشها، وبتراً يشرب أهلها فيها قد عطلت، وقصراً بناه ملكه بالشيد خلا من السكن، وتداعى بالخراب، فيتعظوا بذلك، ويخافوا من عقوبة الله؛ مثل الذي نزل بهم! ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تَعْم عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التي في صدورهم.

وقيل: لما كانت العين قد يُعْنَى بها القلب، في نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾^(٤)، جاز أن يُعْنَى بالقلب العين، فقيد القلوب بذكر محلّها رفعا لتوهم إرادة غيرها.

وقيل: ذَكَر محل العمى الحقيقي الذي هو أولى باسم العمى من عمى البصر، كما قال النبي ﷺ: «ليس الشديدُ بالصرعة إنما الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب»^(٥)، أي: هذا أولى بأن يكون شديداً منه، فعمى القلب هو

(١) سورة: النساء آية: ١٠. (٣) سورة: النساء آية: ٢٢.

(٢) سورة: الحج آية: ٤٦. (٤) سورة: الكهف آية: ١٠١.

(٥) أنظر: (صحيح البخاري ٨ / ٣٤. وصحيح مسلم، الباب ٣٠، حديث ١٠٧، ١٠٨. =

الحقيقي لا عمي البصر، فأعمى القلب أولى أن يكون أعمى من أعمى العين،
فنبه بقوله: ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(١) على أن العمى الباطن في العضو الذي عليه
الصدر، لا العمى الظاهر في العين التي محلها الوجه.

فوائد تتعلق بالصيغة:

الأولى:

اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة؛ لا تقول: هذا رجل
فصيح متكلم، لأن المتكلم أعم من الفصيح؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس.
وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ
صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾^(٢) إذ لا يجوز أن يكون ﴿نَبِيًّا﴾ صفة لـ «رسول»،
لأن النبي أعم من الرسول، إذ كل رسول من الأدميين نبي ولا عكس.
والجواب: أن يقال: إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال
ما في «رسول» من معنى «يرسل»، أي كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهي
حال مؤكدة، كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٣).

الثانية: تأتي الصفة لازمة لا للتقييد:

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٤).

= ومسند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٣٦، ٢٦٨، ٥١٧. والسنن الكبرى، للبيهقي ١٠ / ٢٣٥.

٣٤١. ومصنف عبد الرزاق ٢٠٢٨٧. والأدب المفرد، للبخاري ١٣١٧. وتفسير القرطبي

٢ / ٢٠٨، ٣٢٣. وتفسير ابن كثير ٢ / ١٠٠. وفتح الباري ١٠ / ٥١٨.

(١) سورة: الحج آية: ٤٦.

(٢) سورة: مريم آية: ٥٤.

(٣) سورة: البقرة آية: ٩١.

(٤) سورة: المؤمنون آية: ١١٧.

قال الزمخشري: هي كقوله^(١): ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٢)؛ وهي صفة لازمة نحو قوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٣) جيء بها للتوكيد؛ لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فالله مثيبه^(٤).

وقال الماتريدي^(٥): هذا لبيان خاصة الإشراك بالله ألا تقوم على صحته حجة، لا بيان أنه نوعان، كما في قوله: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٦) هو بيان خاصة الطيران، لا أنه نوعان.

وقوله: ﴿سَفَهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٧) والسَّفَه لا يكون إلا عن جهل. وقيل ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ بمقدار قبحه.

وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^(٨)، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن

(١) في النسخة ج: «كقول».

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٥١.

(٣) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

(٤) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٣ / ١٦٣).

(٥) الماتريدي، هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ماتريد (محلة بسمرقند) من كتبه «التوحيد - خ» و«أوهام المعتزلة» و«الرد على القرامطة» و«مآخذ الشرائع» في أصول الفقه، وكتاب «الجدل» و«تأويلات القرآن - خ» و«تأويلات أهل السنة - ط» الأول منه، و«شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة - ط». مات بسمرقند. توفي سنة ٣٣٣ هـ.

أنظر: (الأعلام ٧ / ١٩. و الفوائد الهيئة ١٩٥ ومفتاح السعادة ٢: ٢١ والجواهر المضية ٢: ١٣٠ وفهرس المؤلفين ٢٦٤ وانظر Brock: I: 209 (195). S.I: 346 وكشف الظنون (٣٣٥).

(٦) سورة: الأنعام آية: ٣٨.

(٧) سورة: الأنعام آية: ١٤٠.

(٨) سورة: البقرة آية: ٦١.

معناه «بغير الحق» في اعتقادهم؛ لأن التصريح بصفة فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل، كما في عكسه: ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾^(١) لزيادة معنى في التصريح بالصفة.

وقال بعضهم: ولأن قتل النبي قد يكون بحق، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده، ولو وُجد لكان بحق.

وقال الزمخشري: إنما قيده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة. وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ما ينفعهم فقتلهم، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهاً يوجب عندهم القتل^(٢).

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا زُفَتْ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٣)؛ مع أن ذلك منهي عنه في غير الحج أيضاً، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج، وأنه لو قُدر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يجز في الحج، كيف وهو لا يجوز مطلقاً!

وقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٤) ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٥)، لأن الرياء يقع في الحج كثيراً فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾^(٦) واتباع الهدى لا يكون إلا كذلك.

وقيل: بل يكون الهدى في الحق، فلا يكون من هذا النوع.

(١) سورة: الأنبياء آية: ١١٢.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ١٠٩).

(٣) سورة: البقرة آية: ١٩٢.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٥) سورة: البقرة آية: ١٨٧.

(٦) سورة: القصص آية: ٥٠.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(١)، فإن حكمه تعالى حسن لمن يوقن ولمن لا يوقن، لكن لما كان القصد ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك؛ لأن الموقن هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل.

وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾^(٢)، والكتابة لا تكون إلا باليد، ففائدته مباشرتهم ذلك التحريف بأنفسهم، وذلك زيادة في تقبيح فعلهم؛ فإنه يقال: كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به، كما في قول علي: «كتب النبي ﷺ يوم الحديبية».

الثالثة: قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره:

كقوله تعالى: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾^(٣)؛ قيل: المراد: «سوداء ناصع»، وقيل: بل على بابها.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾^(٤) قيل: كأنه أبيض سود، وسمى الأسود من الإبل أصفر، لأنه سواد تعلوه صفرة.

الرابعة: قد تجيء للتنبيه على التعميم:

كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٥) مع أن المعلوم إنما يؤكل إذا أثمر، فقيل: فائدته نفى توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضح بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٧) فإن غير مال

(٥) سورة: الأنعام آية: ٩٩.

(٦) سورة: العلق آية: ٥.

(٧) سورة: الأنعام آية: ١٥٢.

(١) سورة: المائدة آية: ٥٠.

(٢) سورة: البقرة آية: ٧٩.

(٣) سورة: البقرة آية: ٦٩.

(٤) سورة: المرسلات آية: ٣٣.

اليتيم كذلك، لكن إنما خصه بالذكر؛ لأن الطمع فيه أكثر لعجزه وقلة الناصر له؛ بخلاف مال البالغ. أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين؛ وهما النهي عن قربانه بغير الأحسن.

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾^(١)، مع أن الفعل كذلك، وقصد به ليعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى؛ كقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾^(٢):

وله أمثلة، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣)، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً، قصد به مجرد التأكيد.

ولقائل أن يقول: إن «إلهين» مثنى و«الإثنان» للثنائية، فما فائدة الصفة؟ وفيه وجوه:

أحدهما: قاله ابن الخباز^(٤): إن فائدتها توكيد نهى الإشراف بالله سبحانه، وذلك لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين؛ إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط، ولو وصف «إلهين» بغير ذلك من الصفات، كقوله: «لا تتخذوا إلهين عاجزين» لأشعر بأن القادرين يجوز أن يتخذوا، فمعنى الثنائية شامل لجميع الصفات؛ فسبحان من دقت حكمته في كل شيء!

(١) سورة: الأنعام آية: ١٥٢.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٢٣.

(٣) سورة: النحل آية: ٥١.

(٤) ابن الجفار، هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبدالله، شمس الدين ابن الخباز: نحوي ضرير. له تصانيف، منها «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية - خ» وهو شرح الألفية ابن معطي، و«توجيه اللمع - خ» شرح لكتاب اللمع لابن جنبي، في الأزهر. وانظر شستر بتي (٥٠٩٣) وله شعر. توفي ٦٣٩ هـ.

أنظر: (الأعلام ١/ ١١٧). ونكت الهميان ٩٦ والأصفيّة ٢: ٥٥٩ والمتحف العراقي

٣٨ والأزهرية ٤: ١٣٨ ودار الكتب ٧: ٥٠).

ونظير هذا ما قال الأخفش في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَيْنِ﴾^(١).

الثاني: أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية، ومنه قوله ﷺ: «إنما نحن وبنو عبد المطلب شيء واحد»، وتطلق ويراد بها العدد، نحو «إنما زيد رجل واحد»، فالثنوية باعتبارها. فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ﴾ فقط لصح في موضعه أن يكون نهياً عن اتخاذ جنسين آلهة؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم واحد؛ لا سيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا تتضاد مطلوباته، فيصح، فلما قال: ﴿اثْنَيْنِ﴾ بين فيه قبح التعدد للإله، وأنه منزّه عن العددية.

وقد أوما إليه الزمخشري بقوله: «ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن، وقيل لك: إنك نفيت الإلهية لا الوجدانية»^(٢).

الثالث: أنه لما كان النهي واقعاً على التعدد والاثنية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين؛ لأن قولك: «لا تتخذ ثوبين» يحتمل النهي عنهما جميعاً؛ ويحتمل النهي عن الاقتصار عليهما؛ فإذا قلت: «ثوبين اثنين» علم المخاطب أنك نهيتَه عن التعدد والاثنية دون الواحد؛ وأنت إنما أردت منه الاقتصار على ثوب واحد، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد، فأتى باللفظ الموضوع له، الدال عليه فكانه قال: «لا تعدد الآلهة، ولا تتخذ عدداً تعبد، إنما هو إله واحد».

الرابع: أن «اتخذ» هي التي تتعدى إلى مفعولين، ويكون ﴿اثنين﴾ مفعولها الأول و﴿إلهين﴾ مفعولها الثاني؛ وأصل الكلام: «لا تتخذوا اثنين إلهين» ثم قدم المفعول الثاني على الأول.

ويدل على التقديم والتأخير أن «إلهين» أخص من «اثنين»، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز؛ وعلى ما لا يجوز؛ وأما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز. وقدم «إلهين» على «اثنين» إذ المقصود بالنهي اتخاذهما إلهين؛ فالنهي

(١) سورة: النساء آية: ١٧٦.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٤٧٥).

وقع على معنيين: الألهة المتخذة، وعلى هذا فلا بد من ذكر «الاثنين» و«الإلهين»؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ.

قال صاحب «البيسط»: وهذا الوجه هو الجيد، ليخرج بذلك على التأكيد؛ وإما إذا جعل «إلهين» مفعول «تتخذوا» و«اثنين» صفة، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيد؛ لأنه لا يُستفاد من «اثنين» ما استفيد من «إلهين»، لأن الأول يدل على العدد والجنس، والثاني على مجرد الإثنية.

قال: وهذا الحكم في قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١) في دخول «اثنين» في حد الوصف، إلا إن مَنْ قرأ بتنوين «كل» فإنه حذف المضاف إليه، وجعل التنوين عوضاً عنه، و«زوجين» مفعول «احمل»^(٢) أو «فاسلك»^(٣) و«اثنين» نعت. و«مَنْ» يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها؛ والتقدير: احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف. ومن قرأ بإضافة «كل» احتمل وجهين: أحدهما أن تجعل: «اثنين» المفعول، والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر المحذوف كما تقدم. والثاني جعل «من» زائدة على رأي الأخفش، و«كل» هي المفعول و«اثنين» صفة.

الخامس: أنه بدل، وينوى بالأول الطرح، واختاره النيلي في «شرح الحاجبية» قال: لما فيه من حسم مادة التأويل.

ونظير السؤال في الآية قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾^(٤)، فإن مروان بن سعد المهلبى سأل أبا الحسن الأخفش، فقال: ما الفائدة في هذا الخبر؟ أراد مروان أن لفظ «كانتا» تفيد الثنية، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين، مع أنه لا يجوز «فإن كانتا ثلاثاً» ولا فوق ذلك، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء؟

(١) سورة: هود آية: ٤٠. المؤمنون آية: ٢٧.

(٢) سورة: هود. آية: ٤٠.

(٣) سورة: المؤمنون آية: ٢٧.

(٤) سورة: النساء آية: ١٧٦.

فأجاب أبو الحسن؛ بأنه أفاد العدد المحض مجرداً عن الصفة، أي قد كان يجوز أن يقال: «فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا» أو «كبيرتين فلهما كذا» أو «صالحتين» أو غير ذلك من الصفات، فلما قال: ﴿اثنتين﴾ أفهم أن فرض الثلثين للأختين تعلق بمجرد^(١) كونهما اثنتين فقط على أي صفة^(٢)، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المثنى.

ومعناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات، وكانوا يقولون: لا نورث إلا من يحمل الكلّ ويُنكىء العدو، فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية أن العبرة في أحد الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات، من غير اعتبار أمر زائد على العدد.

قال الحريري: ولقد أبدع مروان في استنباطه وسؤاله، وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله!

ولقد نقل ابن الحاجب في «أماليه» هذا الجواب عن أبي علي الفارسي - وقد بينا أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على المثنى مجرداً من الصفات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني رجل»، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل، فكذلك «اثنتين» لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية. ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصحّ ها هنا؛ إذ لو صح لجاز أن يقال: «فإن كانتا على أي صفة حصل» ولو قيل ذلك لم يصح، لأن تثنية الضمير في ﴿كانتا﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنتين وجماعة؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة.

ثم لما كان الضمير^(٣) الذي في «كانتا» العائد على الكلالة هو في معنى

(١) في الأصول: «فرض الثلثين تعلق بمجرد». والزيادة من: (درة الغواص، للحريري ١٧).

(٢) في الأصول: «كونهما اثنتين فقط، وهي». والزيادة من المرجع السابق.

(٣) في ب: «ثم لما كان المضمّر».

اثنين صحَّ أن تشنيه لأن تشنيته فرع عن الإخبار باثنين؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تُستفد التشنية إلا من اثنين.

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١)، ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾^(٢)، فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً^(٣) ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا لكان الضمير لغير المذكور!

والجواب بشيء يشمل الجميع؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق إليه ونسب إلى صاحبه؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحداً فافعل به كذا، وإن كان اثنين فكذا؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين؛ لأن المقصودَ الجائي، وكأنك قلت: وإن كان الجائي من الرجال؛ لأنه عُلِمَ من قولك: «إذا جاءك»؛ والآية سبقت لبيان الوارثين الأولاد؛ فكأنه قيل: «فإن كان الوارث من الأولاد»؛ لأنه المعنى الذي سيق له الكلام، فقد دخلت «الإثنان» باعتبار هذا المعنى.

ويجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا واختص هذا الجواب بهذه.

قلت: وفي هذه الآية ثلاثة أجوبة أخرى:

أحدها: أنه كلام محمول على المعنى، أي: «فإن كان مَنْ ترك اثنتين»؛ وهذا مقيد؛ فأضمره على ما بعده، و«مَنْ» يسوغ معها ذكر الإثنتين؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والإثنتين والجمع؛ فإذا وقع الضمير موقع «مَنْ» جرى جراها في جواز الإخبار عنها بالإثنتين.

الثاني: أن يكون من الأشياء التي جاءت على أصولها المرفوضة؛ كقوله تعالى: ﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٤)، وذلك أن حكم الأعداد فيما دون العشرة

(٣) سورة: النساء آية: ١١.

(٤) سورة: المجادلة آية: ١٩.

(١) سورة: النساء آية: ١١.

(٢) سورة: النساء آية: ١١.

أن تضاف إلى المعدود؛ كثلاثة رجال، وأربعة أبواب، فكان القياس أن يقول: اثنين رجل، وواحد رجل؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظاً تجمع العدد والمعدود، فتُغنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر؛ وهو قولك: رجلان ورجل؛ وليس كذلك ما فوق الإثنين؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة، لم يُعلم المعدود ما هو؟

وإذا قلت: رجال، لم يعلم عددهم ما هو؟ فأنت مضطر إلى ذكر العدد والمعدود، فلذلك قيل: كان الرجال ثلاثة ولم يُقل: كان الرجلان اثنين، ولا الرجلان كانا اثنين، فإذا استعمل شيء من ذلك كان استعمالاً للشيء المرفوض؛ كقوله:

* ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل *
 * ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل *

فإن قيل: كيف يحمل القرآن عليه؛ وإنما هو في الشعر؟

قيل: إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة «كاستحوذ» ونظائرها.

الثالث: أن المراد «فإن كانتا اثنتين فصاعداً»، فعبر بالأدنى عنه وعمما فوقه. قاله ابن الضائع النحوي.

قلت: ونظائرها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾^(١) فإن الرجولية المثناة فهمت من الضمير؛ بدليل: ﴿وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢)؛ فالظاهر أن قوله: ﴿رَجُلَيْنِ﴾ حال لا خبر، فكأن المعنى: «فإن لم يوجد حال كونهما رجلين».

ومثله: قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾^(٣)؛ فإن الأنوثة فهمت من قوله: ﴿وَضَعْتُهَا﴾.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٣٦.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

وأورد بعضهم السؤال في الأول؛ فقال: الضمير في ﴿يَكُونَا﴾ للرجلين، لأن ﴿الشَّهِيدَيْنِ﴾ قيدا بأنهما من الرجال؛ فكأنَّ الكلام: «فإن لم يكن الرجلان رجلين»، وهذا محال.

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية المواريث: إنَّ الخبر هنا أفاد العدد المجرد عن الصفة.

وهذا ضعيف؛ إذ وضع فيه «الرجلين» موضع «الاثنتين»، وهو تجوُّز بعيد؛ والذي ذكره الفارسي: المجرد منهما، الرجولية أو الأنوثية أو غيرها من الصفات؛ فكيف يكون لفظ موضوع لصفة ما دالاً على نفيها!

على أن في جواب الفارسي هناك نظراً؛ فإنه لم يزد على أن جعل نفس السؤال جواباً! كأنه قيل: لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير فقال: لأنه يُفيد العدد المجرد، فلم يزد الألفاظ تجرداً.

قال: وأما مَنْ أجاب بأن ﴿رَجُلَيْنِ﴾ منصوب على الحال الميَّنة و«كان» تامة فهو أظرف من الأول، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم، وأسلوب البلاغة ونفي ما لا يليق بها من الحشو، فأجاب بالإعراب، ولم يجب عن السؤال بشيء؛ والذي يرد عليه وهو خَبَر يرد عليه وهو حال، وما زادنا إلا التكلُّف في جعله حالاً.

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين بمعنى «شخصين شَهِيدَيْنِ» قيده بقوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١)؛ ثم أعاد الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾ على «الشَّهِيدَيْنِ المطلقين»، وكان عوده عليهما أبلغ ليكون نفي الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما، فيكون الشرط موجباً ونفياً على الشَّهِيدَيْنِ المطلقين لأن قوله: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢)، كالشرط؛ كأنه قال: «إن كانا رجلين»، وفي النظم على هذا الأسلوب من الارتباط وجري الكلام على نسق واحد ما لا خفاء به.

(١) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

وأما في الآية الموارث؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصاراً
لبيان المعنى؛ بدليل أنه لم يتقدمه ما يدل عليه لفظاً، فكأنه قال: «فإن كان
الوارث اثنين»، ثم وُضِعَ ضميرُ الاثنين موضعَ الوارث الذي هو جنس، لما كان
المرادُ به منه «الإثنان».

وأيضاً فإنَّ الإخبار عن الوارث - وإن كان جمعاً - بإثنين ففيه تفاوت ما؛
لكونه مفرد اللفظ، فكان الأليق بحسن النظم وضع المضمَر موضع الظاهر، ثم
يجري الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث - فيجري الكلام في طريقه، مع
الإيجاز في وضع المضمَر موضع الظاهر، والسلامة من تفاوت اللفظ، في
الإخبار عن لفظٍ مفردٍ بمثنى.

ونظير هذا - مما وقع فيه اسم موضع غيره إيجازاً ثم جرى الكلام مجراه
في الحديث عَمَّنْ هُوَ لَهُ، وإن لم يذكر - قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(١)، فعادَ هذا الضمير والخبر على أهل القرية
الذين أقيمت القرية في الذكر مقامهم، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز
في وضع القرية موضع أهلها، وفهم المعنى بغير كلفة؛ وهذه الغاية في البيان
يقصر عن مداها الإنسان.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٢).

قال ابن عمرو^(٣): لَمَّا فَهِمَ مِنْهَا التَّأَكِيدَ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصِفَةٍ.
وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّهَا دَلَالَةٌ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّاتِ؛ وَلَيْسَ فِي ﴿وَاحِدَةً﴾ دَلَالَةٌ
عَلَى نَفْخٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ تَأَكِيدًا. انتهى.

وفي فائدة ﴿وَاحِدَةً﴾ خمسة أقوال:

(١) سورة: الأعراف آية: ٤.

(٢) سورة: الحاقة آية: ١٣.

(٣) ابن عمرو، هو: محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو بن أبو عبد الله الحلبي، توفي

٦٤٦ (أنظر: بغية الوعاة ٩٩).

أحدها: التوكيد، مثل قولهم: «أمسِ الدابر».

الثاني: وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف. وردّ بأن تحديدها بقاء التانيث مصحح لقيامها مقام الفاعل.

الثالث: أن الوحدة لم تعلم من «نفخة» إلا ضمناً وتبعاً، لأن قولك: «نفخة» يفهم منه أمران: النفخ والوحدة، فليست «نفخة» موضوعة للوحدة، فلذلك صح وصفها.

الرابع: وصفه النفخة بوحدة لأجل نفي توهم الكثرة^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(٢) فالنعمة في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها.

الخامس: أتى بالوحدة ليدلّ على أن النفخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع، كقوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾^(٣)، أي: لا اختلاف في حقيقته. ومنها قوله تعالى: ﴿وَالْهَيْكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤)، قيل ما فائدة ﴿إله﴾؟ وهلا جاء «والهكم واحد» وهو أوجز؟

قيل: لو قال: «والهكم واحد» لكان ظاهره إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته، يعني لا إله غيره، ولم يكن إخباراً عن توحده في ذاته، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله، والآية إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته ونفي ما يقوله النصاري إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة، أي الأصول، كما أن زيدا واحداً وأعضاؤه متعدّدة، فلما قال: ﴿إله واحد﴾ دلّ على أحدية الذات والصفة.

ولقائل أن يقول: قوله: ﴿واحد﴾ يحتمل الأحدية في الذات والأحدية في

(١) في ب: «لأجل توهم الكثرة».

(٢) سورة: إبراهيم، النحل آية: ١٨، ٣٤.

(٣) سورة: القمر آية: ٥٠.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٦٣.

الصفات، سواء ذكر «الإله» أولاً، فلا يتم الجواب.

ومنها قوله: ﴿وَمَنَّا الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾^(١)، ومعلوم بقوله: ﴿الثالثة﴾ أنها «الأخرى»، وفائدته التأكيد ومثله على رأي الفارسي: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾^(٢).

وأما قوله: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٣)، قيل: بمعنى «عن» أي خرّ عن كفرهم بالله؛ كما تقول: اشتكى فلان عن دواء شربه؛ أي من أجل كفرهم. أو بمعنى اللام، أي فخرّ لهم. وقيل: لأن العرب لا تستعمل لفظه «على» في مثل هذا الموضع إلا في الشرّ والأمر المكروه، تقول: خربت على فلان ضيعته، كقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٤)، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ﴾^(٥)، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦). وقيل: لأنه يقال: سقط عليه موضع كذا، إذا كان يملكه، وإن لم يكن من فوقه بل تحته، فدلّ قوله تعالى: ﴿من فوقهم﴾ على الفوقية الحقيقية؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله: ﴿فَأَتَىٰ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾^(٧)! كما تقول: أخذ برجله فسقط على رأسه.

السادسة: إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل:

قُدّم الاسم المفرد: ثم الظرف أو عديله، ثم الجملة، كقوله تعالى: ﴿اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٨)، فقوله ﴿وجيهاً﴾ حال، وكذلك ﴿من المقربين﴾، وقوله ﴿يكلم﴾ وقوله: ﴿من الصالحين﴾، فهذه أربعة أحوال انتصبت عن قوله: ﴿كلمة﴾ والحال الأولى جيء بها على الأصل اسماً صريحاً،

- | | |
|----------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة: النجم آية: ٢٠. | (٥) سورة: آل عمران آية: ٧٨. |
| (٢) سورة: النجم آية: ٥٠. | (٦) سورة: الأعراف آية: ٢٨. |
| (٣) سورة: النحل آية: ٢٦. | (٧) سورة: النحل آية: ٢٦. |
| (٤) سورة: البقرة آية: ١٠٢. | (٨) سورة: آل عمران آية: ٤٥ - ٤٦. |

والثانية في تأويله، جار ومجرور، [وجيء] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام، ولو جيء بها اسماً صريحاً لناسبت الفواصل، والثالثة جملة فعلية، والرابعة جار ومجرور.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(١)، ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾^(٢)، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبهه من الجملة جعل بينهما.

وقد أوجب ابن عصفور، ذلك وليس كما قال، فقد قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) ولا يقال: إن ﴿أذلة﴾ بدل لأنه مشتق، والبدل إنما يكون في الجوامد، كما نص عليه هو وغيره.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَّارَكٌ﴾^(٤)، فقيل: إنه من تقديم الجملة على المفرد، ويحتمل أن يكون ﴿مبارك﴾ خبراً لمحذوف، فلا يكون من هذا الباب.

السابعة: في اجتماع التابع والمتبوع:

أنهم يقدمون المتبوع، فيقولون: «أبيض ناصع» و«أصفر فاقع» و«أحمر قان» و«أسود غريب»، قال الله تعالى: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾^(٥)، والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه.

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَعَرَابِيْبٌ سُودٌ﴾^(٦)، وهي من الآيات التي صدت فيها الأذهان الصقيلة، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرّس لما ذكر له هذا السؤال،

(١) سورة: الأنعام آية: ١٥٥.

(٢) سورة: البقرة آية: ٦٩.

(٣) سورة: فاطر آية: ٢٧.

(٤) سورة: المؤمنون آية: ٢٨.

(٥) سورة: المائدة آية: ٢٣.

(٦) سورة: المائدة آية: ٥٤.

فقال: إن ذكرَ السَّوَادَ لأنه قد يكون في الغرابان ما فيه بياض، وقد رأيتُه ببلاد المشرق! فلم يفهم من الآية إلا أن الغرابيب هو الغراب، ولا قوة إلا بالله!

والذي يظهر في ذلك أن الموجب لتقديم «الغرابيب» هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوي التركيب، وذلك أنه لما تقدم البيض والحمر دون إتباع كان الأليق بحسن النَّسَق وترتيب النظام أن يكون «السود» كذلك؛ ولكنه لما كان في «السود» هنا زيادة الوصف، كان الأليق في المعنى أن يُتبع بما يقتضي ذلك، وهو الغرابيب، فيقابل حظ اللفظ وحظ المعنى، فوقى الخطاب وكمل الغرضان جميعاً؛ ولم يطرح أحدهما الآخر، فيقع النقص من جهة الطرح، وذلك بتقديم «الغرابيب» على «السود» فوق في لفظ «الغرابيب» حظ المعنى في زيادة الوصف. وفي ذكر «السود» مفرداً من الإِتباع حَظَّ اللفظ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحمر؛ فاتسقت الألفاظ كما ينبغي، وتمَّ المعنى كما يجب؛ ولم يُخلَّ بوحدة من الوجهين، ولم يُقتصر على «الغرابيب» وإن كانت متضمنة لمعنى «السود»؛ لئلاً تتنافر الألفاظ، فإن ضمَّ الغرابيب إلى البيض والحمر ولزَّها في قرن واحد:

* كابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرن *

غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها، وبذكر السود وقع الالتئام وأتسق^(١) نسق النظام، وجاء اللفظ والمعنى في درجة التمام، وهذا لعمر الله من العجائب التي تَكَلَّ دونها العقول، وتَعَيَّ بها الألسن لا تدري ما تقول! والحمد لله.

ثم رأيت أبا القاسم السهيلي، أشار إلى معنى غريب، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري^(٢) أن «الغريب» اسم لنوع من العنب وليس بنعت، قال: ومن هذا

(١) في ج: «وقع الالتئام وانسق».

(٢) أبي حنيفة الدينوري، هو: أحمد بن داود بن وند (بفتح الواو والنون الأولى وسكون النون الثانية) الدينوري، أبو حنيفة: مهندس مؤرخ نباتي، من نوابغ الدهر. قال أبو حيان التوحيدي: جمع بين حكمة الفلاسفة وبيان العرب. له تصانيف نافعة، منها «الأخبار»

يفهم معنى الآية، و«سود» عندي بدل لانت، وإن كان «الغريب» إذا أطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلماً يفهم منه العنب الذي هو اسمه خاصة، فمن ثمَّ حَسُنَ التقييد.

الثامنة: إذا تكررت النعوت لواحد:

فتارة يترك العطف، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ. هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنِيمٍ﴾^(١)، وتارة تشترك بالعطف كقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾^(٢) ويشترط في ذلك اختلاف معانيها.

قال الزمخشري، وأبو البقاء: دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة.

انتهى.

والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات، نحو: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾^(٣)، وإلا فلا.

التاسعة: فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نمطاً واحداً:

قال أبو علي الفارسي: إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتفتن، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً.

= الطوال - ط «مختصر في التاريخ، و«الأنواء» كبير، و«النبات - ط» الثالث ونصف الخامس منه، عُني بطبعهما الدكتور محمد حميد الله، وهو من أجل كتبه، و«تفسير القرآن» ثلاثة عشر مجلداً، و«ما تلحن فيه العامة» و«الشعر والشعراء» و«الفصاحة» و«البحث في حساب الهند» و«الجبر والمقابلة» و«البلدان» و«إصلاح المنطق» وللمؤرخين ثناء كبير عليه وعلى كتبه.

(١) سورة: القلم آية: ١٠ - ١١.

(٢) سورة: الأعلى آية: ١ - ٣.

(٣) سورة: الحديد آية: ٤.

ومثله في المدح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١) فانتصب ﴿المقيمين﴾ على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿المؤمنون﴾.

وقيل: بل انتصب بالعطف على قوله: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾^(٢)، وهو مجرور، وكأنه قال: «يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين» أي بإجابة المقيمين، والأول أولى، لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل، حتى يكون الكلام جملة لا مفرداً.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾^(٣) نصّ عليه سيويه^(٤).

وجوز السيرافي أن يُحمل على قوله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى﴾^(٥) إلى أن قال: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾^(٦).

ورده الصفار بأنه لا يُعطف على الموصول قبل تمام الصلة، وإن كان ﴿والصابرين﴾ معطوفاً على ﴿والسائلين﴾ فهو من صلة «من» فكذلك المعطوف عليه.

والصواب: أن يكون المعطوف من صلة «من»، وتكون الصلة كملت عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ﴾^(٧) ثم أخذ في القطع.

ومثاله في الذم: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٨) بنصب ﴿حمالة﴾.

تنبيهات:

الأول: إنما يحسن القطع بشرطين: أحدهما أن يكون الموصوف معلوماً،

(١) سورة: النساء آية: ١٦٢. (٥) سورة: البقرة آية: ١٧٧.

(٢) سورة: النساء آية: ١٦٢. (٦) سورة: البقرة آية: ١٧٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ١٧٧. (٧) سورة: البقرة آية: ١٧٧.

(٤) أنظر: (الكتاب، لسيويه ١ / ٢٤٩). (٨) سورة: المسد آية: ٤.

أو مُنَزَّلًا منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول. وقولنا «أو منزلاً منزلة
المعلوم» لا بد منه.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾^(١): رفع على الإبدال من ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾^(٢) أو رفع على المدح، أو
نصب عليه^(٣).

قال الطيبي^(٤): والإبدال أولى، لأن من حق صلة الموصول أن تكون
معلومة عند المخاطب، وكونه تعالى: ﴿نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ لم يكن معلوماً
للعالمين، فأبدل بقوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥) بياناً وتفسيراً وتبيين
لك المدح.

وجوابه ما ذكرنا أن المنزّل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم، وها هنا لقوة
دليله أجري مجرى المعلوم، وجعلت صلة، نص عليه سيويه والجمهور.

(١) سورة: الفرقان آية: ٢.

(٢) سورة: الفرقان آية: ١.

(٣) أنظر: (الكشاف، لسيويه ٣ / ٢٠٧).

(٤) الطيبي، هو: الحسين بن محمد بن عبدالله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث
والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث
والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. وكان شديد الردّ على
المبتدعة، ملازماً لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق
من الكتاب والسنة، متواضعاً، ضعيف البصر. من كتبه «التبيان في المعاني والبيان - خ»
في شسترتي (٤٦٠٦) و«عارف حكمت (١٠ بلاغة) و«الخلاصة في معرفة الحديث - خ»
و«شرح الكشاف - خ» أربعة مجلدات ضخمة، في التفسير، سماه «فتوح الغيب في
الكشف عن قناع الريب - خ» في الخزانة الأزهرية، ومنه مجلد في الرباط (١٧٥ كتابي)
كتب في حياة المؤلف و«شرح مشكاة المصابيح» في الحديث. توفي سنة ٧٤٣ هـ.

أنظر: (الأعلام ٢ / ٢٥٦ الدرر الكامنة ٢: ٦٨ والبدر الطالع ١: ٢٢٩ والتعريف

بابن خلدون ٢٧٣ وهو في كشف الظنون ١: ٧٢٠ «الحسن بن محمد بن عبد الله» وكذا

في شذرات الذهب ٦: ١٣٧ وفي بغية الوعاة ٢٢٨ وفهرس المكتبة الأزهرية ١: ٣١٥).

(٥) سورة: الفرقان آية: ١.

وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتعظيم.

وشرط بعضهم ثالثاً، وهو تقدم الاتباع، حكاه ابن باشاذ^(١).

وزيِّفه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، وقال: إنما يتم ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان، فحينئذ يتقدم الإتيان لئلا يستحكم العلم بالموصوف؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان. قال: والأصل - فيما الصفة فيه مدح أو دم والموصوف معلوم - قطع الضمير، وهو الأوضح، ولا يشترط غير ذلك.

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢)، فضعموا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطي القطع.

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه، لا يليق ولا يتصف بها سواه.

ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً، فكذلك لم يفصح سبويه باشرطه. فإذا كانت الصفة ممن لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت مختصة بمن جرت عليه، فالوجه فيها الاتباع.

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره؛ فلذلك لم

(١) ابن باشاذ، هو: طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو. كان تاجراً في الجوهري. تعلم في العراق. وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه. ثم استعفى. ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح الجامع (جامع عمرو بن العاص) فمات لساعته. من كتبه «المقدمة - خ» في النحو، تعرف بمقدمة ابن باشاذ، و«شرح الجمل للزجاجي - خ» في الظاهرية (الرقم العام ١٦٨٧) و«شرح الأصول لابن السراج» توفي سنة ٤٦٩ هـ.

أنظر: (الأعلام ٣ / ٢٢٠)، ووفيات الأعيان ١: ٢٣٥ وبغية الوعاة ٢٧٢ و ٤٢٧ ومعجم الأدباء. طبعة دار المأمون ١٢: ١٧ والبعثة المصرية ٣٣ والنجوم الزاهرة ٥: ١٠٥ وحسن المحاضرة ١: ٣٠٦).

(٢) سورة: الفاتحة آية: ١ - ٤.

يقطع، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿حَمَّ: تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ . ذِي الطَّوْلِ﴾ (١)؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ وما بعده لا يليق بغيره، لم يكن فيه إلا الإتيان لا يكون إلا بعد القطع (٢)؛ ويلزم الإتيان في الكل.

وهذا مع تكرر الصفات، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة.

وأما الإتيان فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبيه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ . وَأَنَّهُ رَبُّ السَّعْرَىٰ﴾ (٣) فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها، ليتحدّد بمفهومه نفى الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل: «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزُّوجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ (٣)، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لا حقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاه الله تعالى عن نمرود.

قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ...﴾ (٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنْكُمْ مَّسْلِمَاتٍ...﴾ (٥) الآيات.

ومما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ .

(٤) سورة: التوبة آية: ١١٢.

(٥) سورة: التحريم آية: ٥.

(١) سورة: غافر آية: ١ - ٣.

(٢) في ب: «لا يكون إلا بعد قطع».

(٣) سورة: النجم آية: ٤٣ - ٤٥.

هَمَّازٍ... ﴿١﴾ الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتباع، ولم يجيء فيها القطع.

وقرأ الحسن: ﴿عُتِّلُ﴾^(٢) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك^(٣).

الثاني: قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص، وقد فرق سيويه بينهما فيما بين؛ والفرق أن المنصوب على المدح أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً؛ نحو «هذا زيد عاقل قومه» وفي الاختصاص لا يقتضي اللفظ ذلك، كقوله تعالى: ﴿رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٤) فيمن نصب ﴿أهل﴾.

العاشرة: في وصف الجمع بالمفرد^(٥):

يوصف الجمع بالمفرد، قال تعالى: ﴿مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾^(٦) فوصف الجمع بالمفرد.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٧)، فوصف «الأسماء» وهي جمع اسم، بالحسنى وهو مفرد، تأنيث الأحسن.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾^(٨)، فإن ﴿الأولى﴾ تأنيث «الأول» وهي صفة لمفرد.

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث؛ بخلاف لفظ المذكر. وأما قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾^(٩)، والبور: الفاسد.

(١) سورة: ن آية: ١٠ - ١١.

(٦) سورة: طه آية: ٤.

(٧) سورة: الأعراف آية: ١٨٠.

(٢) سورة: ن آية: ١٣.

(٣) أنظر: الكشاف، للزمخشري ٤ / ٤٧١.

(٨) سورة: طه آية: ٥١.

(٩) سورة: الفرقان آية: ١٨.

(٤) سورة: هود آية: ٧٣.

(٥) العنوان، غير موجود بالأصول.

فقال الرّماني: هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ؛ لأنه مصدرٌ وصف.

وقد يوصف الجمع بالجمع، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد، ومنه: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾^(١) فثنى الضمير، ولا يقال في الواحد «يقتتل». ومنه: ﴿وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتُ﴾^(٢)، ولا يقال «وأخرى متشابهة».

الحادية عشرة: قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً:

ذكره الزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٣) قال: الجملة صفة لقرية، والقياس عدم دخول الواو فيها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾^(٤)، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف^(٥).

وقد أنكره عليه ابن مالك، والشيخ أبو حيان، وغيرهما، والقياس مع الزمخشري، لأن الصفة كالحال في المعنى.

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو في الصفات إلا إذا تكررت النعوت، وليس كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِ مِائَةٍ كُلُّهُمْ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٧)، وتقول: جاءني زيد والعالم.

(١) سورة: القصص آية: ١٥

(٢) سورة: آل عمران آية: ٧.

(٣) سورة: الحجر آية: ٤.

(٤) سورة: الشعراء آية: ٢٠٨.

(٥) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٤٤٤).

(٦) سورة: الكهف آية: ٢٢.

(٧) سورة: الأنبياء آية: ٤٨ - ٤٩.

الثانية عشرة: الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه:

لأنها إنما يُؤتى بها للبيان والتخصيص، أو المدح والذم، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار، فصار من باب نقص الغرض.

وقال ابن عمرو: عندي أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً، فحذف الموصوف ينقص الغرض، ولأنه ربما أوقع لبساً، ألا ترى أن قولك: «مررت بطويل» يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني به عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾^(١).

قال السخاوي: ولا فرق في صفة النكرة بين أن يذكر معها أو لا.

قال ابن عمرو: وليس قوله بشيء.

(١) سورة: الصافات آية: ٤٨.

القسم الثالث: البدل

والقصد^(١) به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان والتأكيد، أما البيان فإنك إذا قلت: «رأيت زيداً أخاك» بينت أنك تريد يزيد الأخ لا غير؛ وأما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل، ألا ترى أنك^(٢) إذا قلت: «ضربت زيداً» جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه؛ فإذا قلت: «يده» فقد رفعت ذلك الإبهام، فالبدل جار مجرى التأكيد، لدلالة الأول عليه، أو المطابقة كما في بدل الكل، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال؛ فإذا قلت: «ضربت زيداً رأسه» فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة، وإذا قلت: «شربت ماء البحر بعضه» فإنه مفهوم من قولك: «شربت ماء البحر» أنك لم تشربه كله فجئت بالبعض تأكيداً.

وهذا معنى قول سيبويه: ولكنه بنى الاسم تأكيداً، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح، لأنك إذا قلت: «رأيت أبا عمرو زيداً»، «ورأيت غلامك زيداً»، «ومررت برجل صالح زيد»، فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك، أو بأنه رجل صالح، ولا يعرف أنه زيد، وعلى العكس، فلما ذكرتهما أثبت باجتماعهما المقصود.

وهذا معنى قول الزمخشري: وإنما يذكر الأول لتجاوز التوطئة، وليفاد

(١) في ج: «وفائدته».

(٢) في ج: «ألا ترى إذا قلت».

بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد^(١).

وقال ابن السّيد: ليس كلُّ بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذي يعرض في المبدل منه، بل من البديل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنياً عنه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٢)، ألا ترى أنه لو لم يذكر «الصراط» الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله.

وقد نصّ سيوييه على أن من البديل ما الغرض منه التأكيد، ولهذا جوزوا بدل المضمّر من المضمّر، كلقية أباه. انتهى.

والفرق بينه وبين الصفة أن البديل في تقدير تكرار العامل، وكأنه في التقدير من جملتين، بدليل تكرّر حرف الجرّ في قوله: ﴿قَالَ أَمَلًا الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٣)، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمّر^(٤)، وهذا مما يمتنع في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك تكرار العامل الرفع أو الناصب في تقدير التكرّر، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبيينٌ للأول كالصفة.

وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البديل، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه، واتصل البديل بالمبدل منه في اللفظ، جاز أن يوضحه.

ومن فوائد البديل التبيين على وجه المدح فقولك: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان، أبلغ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجملاً ثم مفصلاً.

وقال الأخفش والواحدي في بدل البعض من الكلّ، نحو ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥): يسمى هذا بدلّ البيان؛ لأن الأول يدلّ على العموم، ثم يؤتى بالبدل إن أريد البعض.

(١) أنظر: (المفصل، للزمخشري ١٢١). (٤) في ج: «والمظهر من الضمير».

(٢) سورة: الشورى آية: ٥٢ - ٥٣. (٥) سورة: آل عمران آية: ٩٧.

(٣) سورة: الأعراف آية: ٧٥.

واعلم أن في كلا البدلين - أعني بدل البعض وبدل الاشتمال - بياناً وتخصيصاً للمبدل منه، وفائدة البدل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(١).

﴿أَمَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ. رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿لَنْسَفَعًا بِالْناصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَازِبَةٍ﴾^(٣) وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتخصيص على «ناصية»، والثانية على علة السفع، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها.

ويجوز بدل المعرفة؛ نحو: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٤).

وبدل المعرفة من المعرفة؛ نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ: نَاصِيَةٍ كَازِبَةٍ﴾^(٥). قال ابن يعيش^(٦): ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالأية؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً.

والنكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا. وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا. وَكَأَسَاءَ دِهَاقًا﴾^(٧)، فحدائق وما بعدها بدل من «مفازاً».

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٍ﴾^(٨)، فإن «سود» بدل من «غرابيب» لأن الأصل «سود غرابيب» فغرابيب في الأصل صفة لسود، ونزع الضمير منها، وأقيمت مقام الموصوف، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾^(٩) وقوله: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ﴾^(١٠) فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى.

(١) سورة: الفاتحة آية: ٦ - ٧.

(٢) سورة: الشعراء آية: ٤٧ - ٤٨.

(٣) سورة: العلق آية: ١٤.

(٤) سورة: الفاتحة آية: ٦ - ٧.

(٥) سورة: العلق آية: ٦.

(٦) ابن يعيش، سبقت الترجمة له.

(٧) سورة: النبا آية: ٣١ - ٣٤.

(٨) سورة: فاطر آية: ٢٧.

(٩) سورة: آل عمران آية: ٨٥.

(١٠) سورة: يوسف آية: ٢٠.

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبدل المعرفة من النكرة: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١) لأن «صراط الله» مبين إلى الصراط المستقيم؛ فإن مجيء الخاص الأخص بعد العام والأعم كثير؛ ولهذا المعنى قال الحدائق في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ (٢): إنه لو عكس فقول: «ما يقول من لفظ» لم يجز، لأن القول أخص من اللفظ، لاختصاصه بالمستعمل، واللفظ يشمل المهمل الذي لا معنى له.

وقد يجيء للاشتغال، والفرق بينه وبين بدل البعض، أن البدل في البعض جزء في الاشتغال وصفاً، كقوله: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ (٣) فإن ﴿أَذْكُرَهُ﴾ بمعنى «ذكره»؛ وهو بدل من الهاء في ﴿أنسانيه﴾ العائدة إلى الحوت، وتقديره: «وما أنساني ذكره إلا الشيطان».

وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (٤) ف﴿قتال﴾ بدل من «الشهر» بدل الاشتغال، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه، وإنما سألوا عن القتال فيه، فجاء به تأكيداً.

وقوله: ﴿قَاتِلْ أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ النَّارِ﴾ (٥)، فالنار بدل من «الأخذود» بدل اشتغال؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها، والعائد محذوف تقديره: «الموقدة فيه».

ومن بدل البعض قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (٦) فالمستطيعون بعض الناس، لا كلهم.

وقال ابن برهان: بل هذه بدل كل من كل، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم، على حد قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ

(١) سورة: الشورى آية: ٥٢ - ٥٣. (٤) سورة: البقرة آية: ٢١٧.

(٢) سورة: ق آية: ١٨. (٥) سورة: البروج آية: ٤ - ٥.

(٣) سورة: الكهف آية: ٦٣. (٦) سورة: آل عمران آية: ٩٧ - ١٧٣.

لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ^(١)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن ﴿الناس﴾ في اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾^(٢)؛ فعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطيعين في كميتهم، وهم بعض الناس لا جميعهم.

والصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول، بأن يذكر الخاص بعد العام مبيّناً وموضحاً.

ولا بدّ في إبدال البعض من ضمير، كقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣). ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤).

وقد يحذف لدليل، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤).

وقد يحذف لدليل، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٥)، «منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهي قوله: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٦)، ف «من آمن» بدل من «أهله»، وهم بعضهم.

وقد يأتي البدل لنقل الحكم عن مبدله، نحو: «جاء القوم أكثرهم»^(٧)، وأعجبني زيد ثوبه». وقال ابن عصفور: ولا يصح «علمانه».

وعدل عن البدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٨)، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثاني وهو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٩)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إنك أن تقوم خير لك» البدل أرجح.

(٦) سورة: البقرة آية: ١٢٦.

(٧) في ب: «جاء القوم كلهم».

(٨) سورة: الحجرات آية: ٤.

(٩) سورة: الحجرات آية: ٥.

(١) سورة: آل عمران آية: ١٧٣.

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٧٣.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٥١.

(٤) سورة: الأنفال آية: ٣٧.

(٥) سورة: آل عمران آية: ٩٧.

والبدل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة، ولكنه في تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجر.

وقد يُكرر عامله إذا كان حرف جر، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾^(١)، ف ﴿طلعها﴾ بدل اشتمال من ﴿النخل﴾ وكرر العامل فيه؛ وهو ﴿من﴾.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَلِ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٢)، ﴿لِمَنْ آمَنَ﴾، بدل بعض من كل، من «الذين استضعفوا»، لأن المؤمنين بعض المستضعفين، وقد كرر اللام.

وقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾^(٤). وجعل ابن عطية اللام الأولى للملك والثانية للاختصاص، فعلى هذا يمتنع البدل لاختلاف معنى الحرفين.

وقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(٥)، ف﴿لأولنا وآخِرنا﴾ بدل من الضمير في ﴿لنا﴾، وقد أعيد معه العامل مقصوداً به التفصيل. ومنه: قراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(٦).

قال أبو الفتح: جاز إبدال الثانية من الأولى، لأن في الثانية ذكر سبب الجثو.

قيل: ولم يظهر عامل البدل إذا كان حرف، جرّ إيداناً بافتقار الثاني إلى الأول، فإن حروف الجر مفتقرة، ولم يظهروا الفعل، إذ لو أظهوره لانقطع الثاني عن الأول بالكلية؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه.

-
- (١) سورة: الأنعام آية: ٩٩. (٤) سورة: الزخرف آية: ٣٣.
(٢) سورة: الأعراف آية: ٧٥. (٥) سورة: المائدة آية: ١١٤.
(٣) سورة: الزخرف آية: ٣٣. (٦) سورة: الجاثية آية: ٢٨.

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البدل إذا كان حرف جرّ كالآيات السابقة؛ فإن كان رافعاً أو ناصباً ففيه خلاف، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَوْلِيَّكُمْ﴾. وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ ﴿(١)﴾ فيجوز أن يكون ﴿أَمَدَّكُمْ﴾ الثاني بدل من ﴿أَمَدَّكُمْ﴾ الأول.

وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة، وتكون الثانية صلة «الذي» كالأولى. ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى، كقولك: «ضربت رأس زيد قذفته بالحجر».

ثم قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ ﴿(٢)﴾؛ أيدل قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ ﴿(٣)﴾ من قوله: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿(٤)﴾ لأنه أكثر تلطفاً في اقتضاء اتباعهم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ﴿(٥)﴾ ف ﴿يَلْقَ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط، ثم أيدل منه: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ﴿(٦)﴾ فبين بها «الأثام» ما هو.

وينقسم البدل باعتبار آخر إلى:

بدل مفرد من مفرد، وجملة، من جملة وقد سبقاً، وجملة من مفرد، كقوله

تعالى:

﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ ﴿(٧)﴾، وقوله: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿(٨)﴾ وجاز إسناد ﴿يقال﴾ إلى ما عملت فيه، كما جاز إسناد ﴿قيل﴾ في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ﴿(٩)﴾.

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: الشعراء آية: ١٣١ - ١٣٣. | (٦) سورة: الفرقان آية: ٦٩. |
| (٢) سورة: يس آية: ٢٠. | (٧) سورة: آل عمران آية: ٥٩. |
| (٣) سورة: يس آية: ٢١. | (٨) سورة: فصلت آية: ٤٣. |
| (٤) سورة: يس آية: ٢٠. | (٩) سورة: المائدة آية: ٣٢. |
| (٥) سورة: الفرقان آية: ٦٨ - ٦٩. | |

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾^(١).

قال الزمخشري: هذا الكلام كله في محل نصب، بدلاً من ﴿النجوى﴾^(٢).

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ...﴾^(٣) الآية.

والرابع: بدل المفرد من الجملة، كقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٤)، ف ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدل؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد.

فإن قلت: لو كان بدلاً لكان معه الاستفهام.

قيل: هو بدل معنوي.

تنبيه:

وقد يكرر البديل كقوله: ﴿أَلَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٥)، فقوله: ﴿إِذْ هُمَا﴾ بدل من قوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٧) بدل من: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٨).

تنبيه:

اعربوا ﴿آزر﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزر﴾^(٩) بدلاً.

(١) سورة: الأنبياء آية: ٣.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٣ / ٨٠).

(٣) سورة: الفرقان آية: ٦٨ - ٦٩.

(٤) سورة: يس آية: ٣١.

(٥) سورة: التوبة آية: ٤٠.

(٦) سورة: التوبة آية: ٤٠.

(٧) سورة: التوبة آية: ٤٠.

(٨) سورة: التوبة آية: ٤٠.

(٩) سورة: الأنعام آية: ٧٤.

قال ابن عبد السلام: والبدل لا يكون إلا للبيان، والأب لا يلتبس بغيره، فكيف حَسُنَ البدل؟ انتهى.

والجواب: أن الأب يطلق على الجدِّ، بدليل قوله: ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(١)، فقال: «آزر» لدفع توهم المجاز.

هذا كله إذا قلنا: إن «آزر» اسم أبيه لكن في «المعرب» للجواليقي عن الزجاج: لا خلاف أن اسم أبي إبراهيم «تارح» والذي في القرآن يدلُّ على أن اسمه آزر^(٢) وقيل: «آزر» ذمٌّ في لغتهم، وكأنه: «يا مخطيء» وهو من العجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي، نحو الإزار والإزرة^(٣)، قال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَآزَرَهُ﴾^(٤).

وعلى هذا فالوجه الرفع^(٥)، في قراءة ﴿آزُرُ﴾.

(١) سورة: يوسف آية: ٣٨.

(٢) في الأصول: «أبي إبراهيم وقيل» والزيادة من: (المعرب، للجواليقي ٢٨).

(٣) أي: هيئة الانتزار.

(٤) سورة: الفتح آية: ٢٩.

(٥) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٣٠).

القسم الرابع : عطف البيان

وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الإشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائداً على وضوح متبوعه .

وردّ ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه؛ لا أن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما، كما في «خالي أبو عبدالله زيد» مع أن اللقب أشهر؛ فيكون في كلّ واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .

وقال سيويه: جعل «يا هذا الحمد» عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام .

وقيل: يشترط أن يكون عطف البيان معرفةً .

والصحيح أنه ليس بشرط، كقوله: «لبست ثوباً جبّة» .

وقد أعرب الفارسي: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(١) وكذا: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾^(٢)، وكذلك صاحب «المفتاح» في ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣) .

(٣) سورة: النحل آية: ٥١ .

(١) سورة: النور آية: ٣٥ .

(٢) سورة: المائدة آية: ٨٩ .

فإن قلت: ما الفرقُ بينه وبين الصفة؟

قلت: عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به، وإن استعمل في غير الإيضاح، كالمدح كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرْبَةَ الْأَيْمَنَ الْحَرَامَ﴾^(١) فإن ﴿البيت الحرام﴾ عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه، وإن كانت في بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣).

وزعم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٤) أن ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ عطف بيان.

وهو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البدل لا في عطف البيان.

فإن قلت: ما الفرق بينه وبين البدل؟

قلت: قال أبو جعفر النحاس: ما علمت أحداً فرّق بينهما إلا ابن كيسان^(٥)؛ فإن الفرقَ بينهما أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم

(١) سورة: المائدة آية: ٩٧.

(٢) سورة: سبأ آية: ٤٦.

(٣) سورة: الطلاق آية: ٦.

(٤) سورة: سبأ آية: ٤٦.

(٥) ابن كيسان، هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحواً ولغة. من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثلث. من كتبه «تلقب القوافي وتلقب حركاتها- ط» «المهذب» في النحو، و«غلط أدب الكاتب» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«المختار في علل النحو» وفي خزانة شسترتي، الرقم ٣٥٣٨ «المصايح القرآن العظيم» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. توفي ٢٩٩ هـ.

أنظر: (الأعلام ٥ / ٣٠٨، وإرشاد الأريب ٦: ٢٨٠ وطبقات النحويين واللغويين ١٧٠ ومعجم المطبوعات ٢٢٩ ونزهة الألبا ٣٠١ وشذرات الذهب: ٢: ٢٣٢ وفي كشف الظنون ١٧٠٣).

تذكر الأول، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول، فجئت بالثاني مبيّناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد.

قال: وتظهر فائدة هذا في النداء، تقول: «يا أخانا زيد أقبل»، على البدل، كأنك رفعت الأول وقلت: «يا زيد أقبل»، فإن أردت عطف البيان قلت: «يا أخانا زيداً أقبل».

القسم الخامس: ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به معطوفاً عليه بالواو للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وعلى هذا بنى المتنبّي قوله:

فإن تَفَقَّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

وابن الرومي أيضاً حيث قال:

كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ دُرٍّ شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانِ

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: إن هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جُرد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً.

وله شرطان ذكرهما ابن مالك: أحدهما كون العطف بالواو، والثاني كون المعطوف ذا مزية. وحكى قولين في العام المذكور: هل يتناول الخاص المعطوف عليه، أو لا يتناوله؟ فعلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة: «نعم الرجل زيد» على المشهور فيه؛ وهو الظاهر من لفظ العام، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص في العام، وأنه لم يتناوله، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك: «قام القوم إلا زيداً» من أن «زيداً» لم يدخل في القوم، وقد يتقوى هذا بقوله:

يَا حَبَّ لَيْلَى لَا تَغَيَّرْ وَازْدِدِ وَأَنْتُمْ كَمَا يَنْمُو الْخَضَابُ فِي الْيَدِ

وإن كان هذا ليس من العطف العام.

وقد أشار الزمخشري إلى القولين في سورة الشعراء. في قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾^(١).

وقد يقال: آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ «جنتان» وقع بلفظ التنكير، ولم يعم الجنس؛ وأما الآية السابقة^(٢) فالإضافة تعم. ولا ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾^(٣) أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح، لأنهما يقولان: إن النخل والرمان ليس بفاكهة، وأما على قول أبي يوسف فقوله: «فاكهة» مطلق وليس بعام.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٤)، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس.

قلنا: إن المراد غيرها كالوتر والضحي والعيد، فليس من هذا الباب.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^(٥)، مع أن التمسك بالكتاب يشمل كلَّ عبادة، ومنها الصلاة، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبها لكونها عماد الدين.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾^(٦)، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته، وتحت عموم رسله، ثم عموم حزبه، ثم خصوصه بالتنصيص عليه.

ويجوز أن يكون عومل معاملة العدد، فيكون الذكر ثلاثاً، وذكرهما بعد الملائكة - مع كونهما من الجنس - دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما. على أن

(١) سورة: الشعراء آية: ١٤٧ - ١٤٨. (٤) سورة: البقرة آية: ٢٣٨.

(٢) سورة: الدخان آية: ٢٥. (٥) سورة: الأعراف آية: ١٧٠.

(٣) سورة: الرحمن آية: ٦٨. (٦) سورة: البقرة آية: ٩٨.

التفصيل إن كان بسبب الأفراد فقد عدل للملائكة مثله بسبب الإضافة، وقد يلحظ شرفهما على غيرهما.

وأيضاً فالخلاف السابق في أنّ ذكر بعض أفراد العام بعد العام؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فراراً من التكرار أو يدخل؟

وفائدته التوكيد، وحكاه الروياني^(١) في «البحر» من كتاب الوصية، وخرّج عليه ما إذا أوصى رجل لزيد بدينار^(٢) وبثلث ماله للفقراء، وزيد فقير، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصي؟ وجهان، والأصح أنه لا يعطى غير الدينار؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهاد الوصي.

قلت: والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وعلى هذا القول فلا يحسن عدّ هذه الآية من هذا النوع.

وأيضاً فإذا اجتمع في الكلام معطوفان؛ هل يجعل الآخر معطوفاً على الأول؟ أو على ما يليه؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشف تجويز الأمرين.

فذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيّتِ وَمُخْرِجُ الْمَمِيّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٣)، أن «مخرجاً» معطوف على «فالق» لا على

(١) الروياني، هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن، فخر الإسلام الروياني: فقيه شافعي، من أهل رويان (بنواحي طبرستان) رحل إلى بخارى وغزنة ونيسابور. وبنى بآمل طبرستان مدرسة. وانتقل إلى الري ثم إلى أصبهان. وعاد إلى آمل، فتعصب عليه جماعة فقتلوه فيها. وكانت له حظوة عند الملوك. وبلغ من تمكنه في الفقه أن قال: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي. له تصانيف، منها «بحر المذهب - خ» من أطول كتب الشافعيين، و«مناصب الإمام الشافعي» و«الكافي» و«حلية المؤمن - خ»^(٣) توفي ٥٠٢ هـ.

انظر: (الأعلام ٤ / ١٧٥). ووفيات الأعيان ١: ٢٩٧ ومرآة الزمان ٨: ٢٩ ومفتاح

السعادة ٢: ٢١٠ وسير النبلاء - خ).

(٢) في ج: «إذا أوصى لزيد بدينار». (٣) سورة: الأنعام آية: ٩٥.

﴿يُخْرِجُ﴾، فراراً من عطف الإسم على الفعل، وخالفه ابن مالك وأوله^(١).

وذكر أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٢)، على هذه القراءة أنه معطوف على ﴿اللَّهُ﴾ لأن قضاءه قديم.

وذكر أيضاً في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٣) حاصله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به العموم كان قوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر؛ أي: أنشأها وأوجدها، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾، يعني خلقكم من نفس هذه صفتها. وإن أريد به المخاطبون بمكة كان قوله: ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفاً على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، وموجب ذلك الفرار من التكرار^(٤).

وعلى هذا فيجوز أن يكون «جبريل» معطوفاً على لفظ الجلالة، فلا تكون الآية من هذا النوع. ولو سلمنا بعطفه على «رسله» فكذلك؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسل من بني آدم لعطفهم على الملائكة، فليسوا منه.

وفي الآية سؤالان:

أحدهما: لم خصّ جبريل وميكائيل بالذكر؟

الثاني: لم قدّم جبريل عليه؟

والجواب عن الأول: أنه سبحانه وتعالى خصّهما بالحياة^(٥)، فجبريل بالوحي الذي هو حياة القلوب، وميكائيل بالرزق الذي هو حياة الأبدان، ولأنهما كانا سبب النزول في تصريح اليهود بعداوتهما.

(١) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٣٦).

(٢) سورة: البقرة آية: ٢١٠.

(٣) سورة: النساء آية: ١.

(٤) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٣٥٥).

(٥) في ج: «أنه سبحانه خصهما في الحياة».

وعن الثاني: أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان؛ ومن ثم قيل:
عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمَلِ فِضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ
ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾^(١)، وغلط بعضهم من عدّ
هذه الآية من هذا النوع، من جهة أن «فاكهة» نكرة في سياق الإثبات فلا عموم
لها.

وهو غلط لأمرين:

أحدهما: أنها في سياق الإثبات، وهو مقتضى العموم؛ كما ذكره القاضي
أبو الطيب الطبري.

والثاني: أنه ليس المراد بالخاص والعام ما هنا المصطلح عليه في
الأصول، بل كلّ ما كان الأول فيه شاملاً للثاني.

وهذا الجواب أحسن من الأول، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل
على متعدّد.

ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يحثّ الحالف على
أكل الفاكهة بأكل الرمان.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢)، إذ الأمر والنهي من جملة الدعاء إلى الخير.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَيَّ
مُحَمَّدٍ﴾^(٣)، والقصد تفضيل النبي ﷺ، وما نُزِّلَ؛ عليه إذ لا يتم الإيمان إلا
به.

وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ﴾^(٤).

(١) سورة: الرحمن آية: ٦٨.

(٢) سورة: محمد آية: ٢.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٤٠.

(٤) سورة: يس آية: ٧٣.

وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(١)،
ففائدة قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ مع دخولهم في عموم الناس، أن حرصهم
على الحياة أشد، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٢)، فهذا عام، ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ﴾^(٣)، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها، ولكن خصها لإنكار المشركين
لها في قولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٤)، فكان في تخصيصهم
بذلك مدح لهم.

وقوله: ﴿أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٥)، فعمم بقوله: ﴿خَلَقَ﴾ جميع
مخلوقاته، ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ﴾^(٧)، فإنه
عطف «اللحم» على «الميتة» مع دخوله في عموم الميتة، لأن الميتة كل ما ليس
له ذكاة شرعية، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه.

تنبيه:

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو، وقد سبق عن ابن مالك
وآخرين مجيئه في «أو» في قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾^(٨)، مع أن
ظلم النفس من عمل السوء؛ فقليل هو بمعنى الواو، والمعنى يظلم نفسه بذلك
السوء حيث دساها بالمعصية.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ

-
- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: البقرة آية: ٩٦. | (٥) سورة: العلق آية: ١. |
| (٢) سورة: البقرة آية: ٣. | (٦) سورة: العلق آية: ٢. |
| (٣) سورة: البقرة آية: ٤. | (٧) سورة: الأنعام آية: ١٤٥. |
| (٤) سورة: الجاثية آية: ٢٤. | (٨) سورة: النساء آية: ١١٠. |

إِلَيْهِ^(١)؛ فإن الوحيَ مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء، خُصَّ بالذكر تنبيهاً على مزيد العقاب فيه والإثم.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢)، مع أن فعل الفاحشة داخل فيه. قيل: أريد به نوع من أنواع ظلم النفس؛ وهو الربا، أو كل كبيرة، فخص بهذا الاسم تنبيهاً على زيادة قبحه؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب.

(١) سورة: الأنعام آية: ٩٣.

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٣٥.

القسم السادس : ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعضُ الناس وجوده؛ وليس بصحيح.

والفائدة في هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضاً.

ومنه قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(١): والنسكُ العبادة؛ فهو أعم من الصلاة.

وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٣).

وقوله، إخباراً عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٥).

(١) سورة: الأنعام آية: ١٦٢.

(٢) سورة: التوبة آية ٧٨.

(٣) سورة: الحجر آية: ٨٧.

(٤) سورة: نوح آية: ٢٨.

(٥) سورة: التحريم آية: ٤.

وجعل الزمخشري منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدَبِّرِ الْأَمْرَ﴾^(١) بعد قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٢).

واعلم أن هذين النوعين يقعان في الأفعال والأسماء؛ لكن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي، وأما في الإثبات فليس من هذا؛ الباب بل من عطف المطلق على المقيد، أو المقيد على المطلق.

(١) سورة: يونس آية: ٣١.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ٢ / ٢٧١).

القسم السابع: عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ؛ وإنما يحسن بالواو، ويكون في الجمل كقوله: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾^(١).

ويكثر في المفردات كقوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكَانُوا﴾^(٢).

وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٣)، ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾^(٤).

وقوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٦).

وقوله: ﴿لَا تَبْقَىٰ وَلَا تَذُرُ﴾^(٧).

وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾^(٨).

وقوله: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^(٩).

(١) سورة: القيامة آية: ٣٤ - ٣٥.

(٢) سورة: آل عمران آية: ١٤٦.

(٣) سورة: طه آية: ١١٢.

(٤) سورة: طه آية: ٧٧.

(٥) سورة: المدثر آية: ٢٢.

(٦) سورة: يوسف آية: ٨٦.

(٧) سورة: المدثر آية: ٢٨.

(٨) سورة: النساء آية: ١٧١.

(٩) سورة: طه آية: ١٠٧.

قال الخليل: العِوَج والأُمت بمعنى واحد.

وقيل: الأمت أن يغلظ مكان ويرق مكان، قاله ابن فارس في «المقاييس» وهو راجع لما قاله الخليل^(١).

وقوله: ﴿أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾^(٢).

وقوله: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءً﴾^(٤).

وفرق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء، قد يقال إذا قيل «يا» أو «أيأ» ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم؛ نحو: «يا فلان»^(٥).

وقوله: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾^(٦).

وقوله: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾^(٧).

وقوله: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾^(٨)، فإن «نصباً» مثل «لُغُب» وزنا ومعنى ومصدراً.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٩)، على قول من فسّر الصلاة بالرحمة، والأحسن خلافه، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف، كما قاله الغزالي وغيره، وهو قدر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ

(١) في ب: «لما قال الخليل» (٦) سورة: الأحزاب آية: ٦٧.

(٢) سورة: الزخرف آية: ٨٠ (٧) سورة: الأحزاب آية: ١٢.

(٣) سورة: المائدة آية: ٤٨ (٨) سورة: فاطر آية: ٣٥.

(٤) سورة: البقرة آية: ١٧١ (٩) سورة: البقرة آية: ٤.

(٥) أنظر: (مفردات الراغب الأصبهاني ١٩٩).

مِنْ قَبْلِكَ ﴿١﴾: إنهم هم المذكورون أولاً؛ وهو من عطف الصفة على الصفة (٢).

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى، تقول: «جاء زيد العالم والجواد والشجاع» أي الجامع لهذه المعاني الثلاثة المتغايرة، ولا تقول: «زيد العالم والعالم» فإنه تكرر؛ والآية من ذلك؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (٣)، والمعطوف قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (٤)، والمنزل هو الغيب بعينه.

ويحتمل أن يقال: المعطوف عليه مطلق الغيب، والمعطوف غيب خاص، فيكون من عطف الخاص على العام.

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (٥)، فإن المراد بالكتاب المنير هو الزبور، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت، كما تعطف النعوت بعضها على بعض؛ وهذا يرده تكرر الباء، فإنه يشعر بالفصل، لأن فائدة تكرر العامل بعد حرف العطف إشعاراً بقوة الفصل من الأول والثاني، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه.

والذي يظهر أنه للتأسيس، وبيانه وجوه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبي ﷺ وعلى الذين من قبلهم، فيكون النبي ﷺ داخلاً في المرسلين المذكورين، والكتاب المنير هو القرآن، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٦)، معطوف على قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٧)، أي:

-
- (١) سورة: البقرة آية: ٤ .
(٢) سورة: فاطر آية: ٢٥ .
(٣) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٢٢).
(٤) سورة: البقرة آية: ٣ .
(٥) سورة: فاطر آية: ٢٦ .
(٦) سورة: البقرة آية: ٣ .
(٧) سورة: فاطر آية: ٢٥ .
(٨) سورة: البقرة آية: ٤ .

كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾^(١).
وجاء تقديم قيام الحجة عليهم قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به، وهو من أدق وجوه البلاغة.

ومثله في آية آل عمران قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿جَاءُوا﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة، كأنه قال: «جاء هؤلاء المذكورون»، فيكون النبي ﷺ داخلاً في الضمير؛ وهو في موضع «جثم بالبينات» فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب، كقوله تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(٣)، وفيه وجه من التعجب؛ كأن المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميع الناس، وهذا موجود في الآيتين.

والثاني: أن يكون على حذف مضاف؛ كأنه قيل: «الكتاب المنير» يعني القرآن، فيكون مثل قوله: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾^(٤). وهذا وجه حسن^(٥).

تنبيهات:

الأول: أنكر المبرّد هذا النوع، ومنع عطف الشيء على مثله؛ إذ لا فائدة فيه، وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين؛ ولعله ممن ينكر أصل الترادف في اللغة كالعسكري^(٦) وغيره.

الثاني: ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور.

وقال ابن مالك: وقد أنيبت «أو» عنها، كنها، كما في قوله تعالى: ﴿نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾^(٧)، ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾^(٨).

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| (١) سورة: فاطر آية: ٢٥. | (٥) في ب، ج: «وهنا وجه حسن». |
| (٢) سورة: آل عمران آية: ١٨٤. | (٦) العسكري، سبق الترجمة له. |
| (٣) سورة: يونس آية: ٢٢. | (٧) سورة: النساء آية: ١٢٨. |
| (٤) سورة: الصف آية: ٦. | (٨) سورة: النساء آية: ١١٢. |

قال شيخنا: وفيه نظر؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالإنم ما وقع عمداً.

قلت: ويدل له قوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ (١).

وجعل منه بعضهم قوله ﷺ: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك» (٢) سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك.

قلت: ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب، فيما حكاه ابن سيده في «المحكم»، فقال: فقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نُدْرًا﴾ (٣) العذر والندر واحد.

قال اللحياني: وبعضهم يثقل (٤).

وعن الفراء: أنه يجزي في العطف بـ، وجعل منه قوله: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ (٥)، قال: معناه: وتوبوا إليه، لأن التوبة الاستغفار. وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَعَرَابِيبُ سُودٍ﴾ (٦) والغرابيب هي السود، ﴿سُبُلًا فِجَاجًا﴾ (٧)، ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (٨)، وغير ذلك.

الثالث: مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع، أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما؛ فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ.

-
- (١) سورة: النساء آية: ١١١.
(٢) في ب: «بكل شيء هولك».
(٣) سورة: المرسلات آية: ٦.
(٤) في ب: «وبعضهم ينقل».
(٥) سورة: هود آية: ٥٢.
(٦) سورة: فاطر آية: ٢٧.
(٧) سورة: نوح آية: ٢٠.
(٨) سورة: الفاتحة آية: ٣.

القسم الثامن: الإيضاح بعد الإبهام

لِيُرَى المعنى في صورتين، أو ليكون بيانه بعد التشوف^(١) إليه، لأنه يكون
الذ للفس وأشرف عندها، وأقوى لحفظها وذكرها؛ كقوله تعالى:

﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) فَإِنَّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه
البيان أو الحديث، أو الأمر لله أحد مكفوفاً بها ثم فُسِّر، وكان أوقع في النفس من
الإتيان به مفسراً من أول الأمر، ولذلك وجب تقديمه. وتفيد به الجملة المراد،
تعظيماً له.

وسياتي عكسه في وضع الظاهر موضع المضمَر.

ومثله التفصيل بعد الإجمال، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا
عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾^(٤).

وعكسه كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ
كَامِلَةٌ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتِ رَبِّهِ

(١) في ج: «ليكون بيانه بعد الشوق».

(٤) سورة: التوبة آية: ٣٦.

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٢) سورة: الحجر آية: ٦٦.

(٣) سورة: الإخلاص آية: ١.

أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١)، وأعاد قوله: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ وإن كان معلوماً من «الثلاثين» و«العشر» أنها أربعون لِنفي اللَّبْس؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين، التي هي نَصٌّ في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة، فأعاد ذكر «الأربعين» نفيًا لهذا الاحتمال، ولِيُعْلَمَ أن جميع العدد للمواعدة.

وهكذا قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٢) أعاد ذَكَرَ العشرة، لما كانت الواو تجيء في بعض المواضع للإباحة، وقوله: ﴿كاملة﴾ تحقيق لذلك وتأكيد له.

فإن قلت: فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت «ثلاثين» ثم عشرًا؟

أجاب ابن عساكر في «التكميل والإفهام» بأن العشر إنما فُصِّلَ من أولئك؛ ليتحدّد قربُ انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهباً مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو ذكر «الأربعين» أولاً لكانت متساوية؛ فإذا جعل العشر فيها إتماماً لها استشعرت النفس قربَ التمام، وتجدّد بذلك عزم لم يتقدم.

قال: وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الأجال المضروبة في الأحكام، ويفصلونه من أيام الأجل؛ ولا يجعلونها شيئاً واحداً؛ ولعلمهم استنبطوه من هذا.

فإن قلت: فلم ذكر في هذه السورة - أعني الأعراف - الثلاثين ثم العشر، وقال في البقرة: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٣) ولم يفصل العشر منها؟

والجواب، والله أعلم: أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها، وفي البقرة إنما ذكر الامتان على بني إسرائيل بما أنعم به عليهم، فذكر نعمه عليهم مجملة، فقال: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ

(١) سورة: الأعراف آية: ١٤٢.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٣) سورة: البقرة آية: ٥١.

الْبَحْرَ^(١)، ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾^(٢).

واعلم أنه يخرج لنا مما^(٣) سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة؛ أما الإجمال بعد التفصيل، وإما رفع الالتباس، ويضاف إلى ذلك أ-بوية:

ثالثها: أنه قصد رفع ما قد يهجس في النفوس، من أن المتمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر، ثلاثة منها في الحج، ويكمل سبعا إذا رجع.

رابعها: أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما، فلا يلزم الحالف أن يطعم المساكين ويكسوهم؛ ولا المظاهر العتق والصوم؛ فلما اختلف محلّ هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع، صارا باختلاف المحليين كالجنسين، والجنسان لا يُجمع بينهما. وأفادت هذه الزيادة^(٤) - وهي قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٥) - رفع ما قد يهجس في النفوس، من أنه إنما عليه أحد النوعين: إما الثلاث، وإما السبع.

الخامس: أن المقصود ذكر كمال لا ذكر العشرة، فليست العشرة مقصودة بالذات، لأنها لم تذكر إلا بالإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة، وإنما ذكرت لتوصّف بالكمال الذي هو مطلوب في القصة.

السادس: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والتقدير: فصيام عشرة أيام: ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجعتن؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل، لكن الإشكال ألجأنا إليه.

السابع: أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنایات، ولما فصلها هنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر الفدية ليعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالممتصلة.

(٤) في جـ: «وأشارت هذه الزيادة».

(١) سورة: البقرة آية: ٥٠.

(٥) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٢) سورة: البقرة آية: ٤٩.

(٣) في ب: «يخرج لنا فيما سبق».

فإن قلت: فكفارة اليمين لا تجب متتابعة، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على المحرم إذا حلق ثلاث شعرات، ومن عجز عن الفدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع.

قلت: هي في حكم المتتابعة بالنسبة إلى الثواب؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق.

ثامنها: أن السبع قد تذكر والمراد به الكثرة لا العدد؛ والذي فوق الستة ودون الثمانية، وروى أبو عمرو بن العلاء، وابن الأعرابي عن العرب: سَبَعُ اللَّهِ لك الأجر، أي: أكثر ذلك، يريدون التضعيف.

وقال الزهري في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾^(١)، هو جمع السبع؛ الذي يستعمل للكثرة، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع، فيفضي إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر الفذلكة؛ وللعرب مستند قوي في إطلاق السبع والسبعة، وهي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره.

تاسعها: أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتي بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد، فقيّد بال عشرة ليُعلم أن المراد كَمُل، وقطع الزيادة المفضية للتسلسل.

عاشرها: أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها، كما في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾^(٢)، أي مع اليومين اللذين خلق الأرض فيهما، فلا بد من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض، فجاء التقييد بال عشرة لرفع توهم التداخل.

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشري؛ ونقل عن الشيخ عز الدين بن عبد

(١) سورة: التوبة آية: ٨٠.

(٢) سورة: فصلت آية: ١٠٠.

السلام ترجيحه؛ وردده ابن أبي الإصبع^(١) بأن احتمال التداخل لا يُظن إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة، فلو اقتصر على التفصيل احتمال ذلك؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال.

وهذا أعجب منه، فإن مجيء الجملة رافع لذلك الاحتمال.

الحادي عشر: أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة، فأزيل الإشكال بقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٢) لثلاثا يقرؤها «تسعة»، فيصير العدد اثني عشر. ونظير هذا قوله ﷺ: «إن لله تعالى تسعة وتسعين إسماً، مائة إلا واحداً»^(٣).

فائدة:

التأكيد بمائة إلا واحداً، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون في القرآن؛ لأن الله حفظه.

(١) ابن أبي الأصبع، هو: عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري: شاعر، من العلماء بالأدب. مولده ووفاته بمصر. له تصانيف حسنة، منها «بديع القرآن - ط» في أنواع البديع الواردة في الآيات الكريمة، و«تحرير التحبير - ط» و«الخواطر السوانح في كشف أسرار الفتاح - خ» أي فواتح القرآن، منه نسخة في المكتبة العربية بدمشق و«البرهان في إعجاز القرآن - خ» في شسترتي (٤٢٥٥) و«المختارات - خ» أدب، في جامعة الرياض (١٥٦).

أنظر: (الأعلام ٤ / ٣٠. وفوات الوفيات ١ / ٢٩٤. والنجوم الزاهرة ٧ / ٣٧. ومعاهد التنخيص ٤٥ / ١٨٠).

(٢) سورة: البقرة آية: ١٩٦.

(٣) أنظر: (صحيح البخاري ٣ / ٢٥٩، ٩ / ١٤٥. وصحيح مسلم، حديث ٦ من الذكر والدعاء. وسنن الترمذي ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨. وسنن ابن ماجه ٣٨٦٠، ٣٨٦١. ومسنند أحمد بن حنبل ٢ / ٢٥٨، ٤٩٩. والسنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ٢٧. والمستدرک ١ / ١٦٠. وتفسير ابن كثير ٣ / ٥١٥، ٨ / ١٠٩، ٤١٣. وتفسير الطبري ٩ / ٩١، ١٥ / ١٢١. وفتح الباري ٥ / ٣٥٤، ١٣ / ٣٧٧. والدر المنثور، للسيوطي ٣ / ١٤٨).

القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المضمَر

لزيادة التقرير؛ والعجب أن البيانين لم يذكره في أقسام الإطناب.

ومنه بيت الكتاب :

إذا الوحش ضمَّ الوحشَ في ظَلَلَاتِهَا سواقطُ من حرِّ وقد كان أظهرًا^(١)
ولو أتى على وجهه لقال: «إذا الوحش ضمَّها».

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت سهل الأمر، لكنَّ الجملتين فيه كالجملة الواحدة، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما يقول البصريون، والفعل المذكور سادَّ مسدَّ الفعل المحذوف؛ حتى كأنه هو؛ ولهذا لا يجتمعان، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة.

ويسهل عند اختلاف اللفظين كقوله :

إِذَا المرءُ يَغشَ الكريهةَ أوْشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنَى بالفتى أن تَقَطَّعا

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهها لفظي الظاهر والمضمَر في اختلاف اللفظ؛ وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾^(٢) ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٤) ولم يقل: «يؤذونه» مع ما في ذلك من التعظيم، فالجمع بين

(١) أنظر: (الكتاب، لسيبويه ١ / ٣١). (٣) سورة: التوبة آية: ٦١.

(٢) أنظر: (المفضليات ١ / ٢). (٤) سورة: التوبة آية: ٦١.

الوصفين، كقوله في الحديث: «نيك الذي أرسلت»، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ... ﴾ (١) الآية؛ فإنه قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث، ولم يضمّر لدلالته على استقلال كل جملة منها؛ وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباط ما يحتاج فيه إلى إضمار.

وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ (٢)، وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان؛ وحسن ذلك هنا تنبيهاً على تفسيره.

وقال ابن السّيد: إن كان في جملتين حسن الإظهار والإضمار؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها، كقولك: «جاء زيد، وزيد رجل فاضل» وإن شئت قلت: «وهو رجل فاضل».

وقوله: ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (٣).

وإن كان في جملة واحدة قبّح الإظهار؛ ولم تكد يوجد إلا في الشعر. كقوله:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغني والفقيراً

قال: وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار؛ كقوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٤) و﴿ الْقَارِعَةُ. مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٥). والإضمار جائز كقوله تعالى: ﴿ فَاْمُهُ هَاوِيَةٌ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴾ (٦).

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدث عنه كذلك. والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يُذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق،

كما أن الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء، وإذا جرى المضارع مجرماً (الركم)

أعرب (أصول دجالي « ما ينشأ عند الله الزوم - س ١٧ في المحلوك ١٧

(٤) سورة: البقرة آية: ١٠٦ - ١ - ٢.

(٥) سورة: النساء آية: ٧٦ - ١ - ٢.

(٦) سورة: الأنعام آية: ١٢٤ - ٩ - ١٠.

مجري الاسم أعرب؛ كقوله تعالى ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾^(٣).

ولللخروج على خلاف الأصل أسباب:

أحدها: قصد التعظيم:

كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾^(٧)، فأعاد ذكر «الرب» لما فيه من التعظيم والهضم للخصم.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٨).

﴿وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٩).

﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي﴾^(١٠)

﴿كُلًّا نُمِدُّ هُوَآءًا وَهَؤَآءًا مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(١٠).

(٧) سورة: الكهف آية: ٣٨.

(٨) سورة: الإخلاص آية: ١ - ٢.

(٩) سورة: غافر آية: ٤٤.

(١٠) سورة: الكهف آية: ٣٨.

(١١) سورة: الإسراء آية: ٢٠.

(١) سورة: العنكبوت آية: ١٧.

(٢) سورة: الشورى آية: ٤٠.

(٣) سورة: النصر آية: ٣.

(٤) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٥) سورة: المجادلة آية: ٢٢.

(٦) سورة: الحشر آية: ٦.

﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ (١).

﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (٢).

﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (٤)، ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ (٥)، كان

القياس - لولا ما أريد به من التعظيم والتفخيم - «الحاقة ما هي».

ومثله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ. وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا

أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ (٦) تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب.

الثاني: قصد الإهانة والتحقير

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ

خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ (٧).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ﴾ (٨).

وقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنْ الشَّيْطَانُ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (٩).

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءِ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ

فِرْعَوْنَ﴾ (١٠).

وقول الشاعر:

فَمَا لِلنَّوَى لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي النَّوَى وَعَهْدُ النَّوَى عِنْدَ الْفِرَاقِ ذَمِيمٌ

وسمع الأصمعي من ينشد:

(١) سورة: الفرقان آية: ١١.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٧٨.

(٣) سورة: آل عمران آية: ٣٧.

(٤) سورة: الحاقة آية: ١ - ٢.

(٥) سورة: القارعة آية: ١ - ٢.

(٦) سورة: الواقعة آية: ٨ - ٩.

(٧) سورة: النور آية: ٢١.

(٨) سورة: المجادلة آية: ١٩.

(٩) سورة: الإسراء آية: ٥٣.

(١٠) سورة: غافر آية: ٣٧.

فما للنوى جَدَّ النوى قَطَعَ النوى كذاكَ النوى قِطَاعَةٌ للقِرائن
فقال: لو قِيَّضَ لهذا البيت شاةٌ لَأَتَتْ عليه.

الثالث: الاستلذاذ بذكره:

كقوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(١)، إن كان «الحق» الثاني هو الأول.

وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوُّا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾^(٣)، ولم يقل: «منها» ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة والله درّ القائل:

كَرَّرَ عَلَى السَّمْعِ مِنِّي أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ الْمَنَازِلَ وَالْأَطْلَالَ وَالنَّادِي
وقوله:

يَا مُطَرِّبِي بِحَدِيثِ مَنْ سَكَنَ الْغَضَى هَجَّتِ الْهَوَى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقِ
كَرَّرَ حَدِيثِكَ يَا مَهْيَجَ لَوْعَتِي إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَبِيبِ تَلَاقِ

الرابع: زيادة التقدير

كقوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٤).

وقوله: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٥)، بعد قوله: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦)؛ ويدل على إرادة التقدير سبب نزولها، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت: يا محمد؛ صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه، فنزل ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٧)، معناه أن الذي سألتموني

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة: الإسراء آية: ١٠٥. | (٥) سورة: الإخلاص آية: ١. |
| (٢) سورة: فاطر آية: ١٠. | (٦) سورة: الإخلاص آية: ٢. |
| (٣) سورة: الزمر آية: ٧٤. | (٧) سورة: الإخلاص آية: ١. |
| (٤) سورة: الإسراء آية: ١٠٥. | |

وصفه هو الله^(١) ثم لما أريد تقدير كونه «الله» أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره.
وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
يَشْكُرُونَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٣).

﴿يَلُؤُونَ السِّتْمَةَ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٤).

الخامس: إزالة اللبس^(٥) حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد:

كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾^(٦)، لو

قال: «تؤتيه» لأوهم أنه الأول، قاله ابن الخشاب.

وقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾^(٧)، كرر

السوء لأنه قال^(٨): «عليهم دائرته» لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله
تعالى. قاله الوزير^(٩) المغربي في تفسيره.

(١) في ج: «سألتموني وصفه هو الله أحد». (٦) سورة: آل عمران آية: ٢٦.

(٢) سورة: غافر آية: ٦١. (٧) سورة: الفتح آية: ٦.

(٣) (٤) سورة: آل عمران آية: ٧٨. (٨) في الأصول: «لأنه قال».

(٥) في ج: «إزالة الشك».

(٩) الوزير، هو: الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم المغربي: وزير، من الدهاة،
العلماء، الأدباء. يقال إنه من أبناء الأكاسرة. ولد بمصر. وقتل الحاكم الفاطمي أباه،
فهرب إلى الشام سنة ٤٠٠ هـ، وحرّض حسان بن المفرج الطائي على عصيان الحاكم،
فلم يفلح، فرحل إلى بغداد، فاتهمه القادر (العباسي) لقدمه من مصر، فانتقل إلى
الموصل واتصل بقرواش بن المقلد وكتب له، ثم عاد عنه. وتقلبت به الأحوال إلى أن
استوزره مشرف الدولة البويهبي ببغداد، عشرة أشهر وأياماً. واضطرب أمره، فلجأ إلى
قرواش، فكتب الخليفة إلى قرواش بإبعاده، ففعل. فسار أبو القاسم إلى ابن مروان (بديار
بكر) وأقام بمسافارقين إلى أن توفي. وحُمل إلى الكوفة بوصية منه فدفن فيها. له كتب
منها «السياسة - ط» رسالة، و«اختيار شعر أبي تمام» و«اختيار شعر البحري» و«اختيار شعر =

ونظيره: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ (١)

وتبيينه: الأول: النطفة أو التراب، والثاني: الوجود في الجنين أو الطفل، والثالث: الذي بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدي، والثانية بعد البلوغ، قاله ابن الحاجب ويؤيد الغيرية التنكير.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا...﴾ (٢) الآية، لو قال: «إنه» لأوهم عود الضمير إلى الفجر.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ (٣)، فلم يقل «عنها» لثلا يتحد الضميران فاعلاً ومفعولاً؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس، فهذا أبلغ من «ضرب زيد نفسه».

وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ (٤)، إنما حُسْنُ إظهار الوعاء مع أن الأصل «فاستخرجها منه» لتقدم ذكره، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء؛ وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تاباه النفوس (٥) الآية، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا.

= المتنبى والطمع عليه» و«مختصر إصلاح المنطق» في اللغة، و«أدب الخواص - خ» الجزء الأول منه، اشتمل على أخبار امرئ القيس، و«المأثور في مَلَحِ الخدور» و«الإيناس» و«ديوان شعر ونثر» وهو الذي وجه إليه أبو العلاء المعري «رسالة المنيح».

أنظر: (وفيات الأعيان: ١ ١٥٥ والرجال ٥١ ولسان الميزان ٢: ١: ٣ وشذرات ٣: ٢١٠ وإرشاد الأريب. وخطط المقرئ. وفحول البلاغة ١٨٩. وفهرس المخطوطات والأعلام ٢ / ٢٤٥).

(١) سورة: الروم آية: ٥٤.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٧٨.

(٣) سورة: النحل آية: ١١١.

(٤) سورة: يوسف آية: ٧٦.

(٥) في ب: «من الأذى تاباه النفوس».

وإنما لم يضمم الأخ، فيقال: «ثم استخرجها من وعائه» لأمرين:
أحدهما: أن ضمير الفاعل في ﴿استخرجها﴾ ليوسف عليه السلام، فلو
قال: «من وعائه» لتوهم أنه يوسف؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك.
والثاني: أن الأخ مذكور مضاف إليه؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصوداً بالنسبة
الإخبارية، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضاً.
وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَالْعِهَابِ﴾^(١).
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ
كَعَذَابِ اللَّهِ﴾^(٢).

السادس: أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع:
بذكر الاسم المقضى لذلك، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر: «أمير
المؤمنين يأمرك بكذا» مكان: «أنا أمرك بكذا».
ومنه: قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٣).
وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٤) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ
بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٥).
وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾^(٦)، ولم يقل: «لخزنتها».

السابع: قصد تقوية داعية المأمور:

كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٧).

(١) سورة: النمل آية: ٩٠.

(٢) سورة: غافر آية: ٤٩.

(٣) سورة: آل عمران آية: ١٥٩.

(١) سورة: المزمل آية: ١٤.

(٢) سورة: العنكبوت آية: ١٠.

(٣) سورة: الحاقة آية: ١ - ٢.

(٤) سورة: النساء آية: ٥٨.

ولم يقل «عليّ» وحين قال: ﴿على الله﴾ لم يقل: «إنه يحب»، أو «إني أحب» تقوية لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

الثامن: تعظيم الأمر:

كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ. قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً: إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٣) ولم يقل «خلقناه» للتنبيه على عظم خلقه للإنسان.

وقوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيماً مَّهِيلاً﴾^(٤)؛ فإنما أعيد لفظ «الجبال» والقياس الإضمار لتقدم ذكرها؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين؛ وهو قوله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٥)؛ وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر؛ فإعادة الظاهر أبلغ.

وأيضاً فلو لم يذكر «الجبال» لاحتمل عود الضمير إلى الأرض.

التاسع: أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف:

كقوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾^(٦) بعد قوله في صدر الآية: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾^(٧) ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٦) دون «فآمنوا بالله وبي»؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي

-
- (١) سورة: البقرة آية: ٢٨٢ .
(٢) سورة: العنكبوت آية: ١٩ - ٢٠ .
(٣) سورة: الدهر آية: ١ - ٢ .
(٤) سورة: المزمّل آية: ١٤ .
(٥) سورة: السجدة آية: ٢٠ .
(٦) سورة: الأعراف آية: ١٥٨ .
(٧) سورة: الأعراف آية: ١٥٨ .

ذكرها: من النبي الأمي الذي يؤمن بالله، فإنه لو قال: «وبي» لم يتمكن من ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائناً من كان، أنا أو غير إظهاراً للنصفة، وبعداً من التعصب لنفسه.

العاشر: التنبيه على علة الحكم:

كقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾^(١).

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٢) أعلمنا أنه من كان عدواً لهؤلاء فهو كافر؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين.

وكذا قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٣) دون «فإنه».

وكقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٤)، ولم يقل «عليهم» لأنه ليس في الضمير ما في قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب.

وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٦) والأصل «عليهم» للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم.

وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٧)؛ فإن العلة قد تقدمت في الشرط؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة. وقال الزمخشري: فائدته اشتماله على المتقين والصابرين.

(٥) سورة: الكهف آية: ٣٠.

(٦) سورة: البقرة آية: ٨٩.

(٧) سورة: يوسف آية: ٩٠.

(١) سورة: البقرة آية: ٥٩.

(٢) سورة: البقرة آية: ٩٨.

(٣) سورة: البقرة آية: ٩٨.

(٤) سورة: البقرة آية: ٥٩.

ومنه قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾^(١)؛ لأن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم.

وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢)؛ والقياس: «أنهم لا يفلحون»، ولو ذكر الظاهر لقال: «لا يفلح المفترون» أو «الكاذبون» لكن صرح بالظلم تنبيهاً على أن علة عدم الفلاح الظلم.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُضْلِحِينَ﴾^(٣)، ولم يقل: «أجرهم» تنبيهاً على أن صلاحهم علة لنجاتهم.

وقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(٤) ولم يقل: «لنا»؛ لينبه على أنه أهل لأن يصلي له؛ لأنه ربه الذي خلقه وأبدعه ورباه بنعمته.

وكقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٥).

قال الزمخشري: أراد «عدواً لهم»، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله إنما عاداهم لكفرهم؛ وأن عداوة الملائكة كفر، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً، فما بال الملائكة وهم أشرف... والمعنى: ومن عاداهم عاداه الله وعاقبه أشد العقاب المهين^(٦).

وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصوداً فهو كما قيل:

وما كنت زواراً ولكن ذا الهوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرجل

ومثله قول مطيع:

(٤) سورة: الكوثر آية: ١ - ٢.
(٥) سورة: البقرة آية: ٩٨.
(٦) انظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ١٢٧).

(١) سورة: النساء آية: ٦٤.
(٢) سورة: الأنعام آية: ٢١.
(٣) سورة: الأعراف آية: ١٧٠.

أُمِّي الضريح الذي أُسْمِي ثم استهلي على الضريح

ألا ترى أنه لم يقل: «عليه» لأنه باكٍ بذكر الضريح الذي من عادته أن يبكي عليه ويحزن لذكراه.

الحادي عشر: قصد العموم:

كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتِيَٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾^(١) ولم يقل: «استطعمهم» للإشعار بتأكيد العموم؛ وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها إلا استطعماه وأبى، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء. وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق، ودفَع السيئة بالحسنة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(٢) فإنه لو قيل: «إنها لأمارة» لاقتضى تخصيص ذلك؛ فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم؛ مع أنه برىء من ذلك بقوله بعده: ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾^(٣). وقوله: ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) ولم يقل: «إنه» إما للتعظيم وإما للاستلذاذ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَدْقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾^(٦) ثم قال: ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾^(٧) ولم يقل: «فإنه» مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه كفران النعم.

الثاني عشر: قصد الخصوص:

كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًاؤُا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٨)، ولم يقل: «لك»

-
- | | |
|--------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: الكهف آية: ٧٧. | (٥) سورة: النجم آية: ٢٨. |
| (٢) سورة: يوسف آية: ٥٣. | (٦) سورة: الشورى آية: ٤٨. |
| (٣) سورة: يوسف آية: ٥٣. | (٧) سورة: الشورى آية: ٤٨. |
| (٤) سورة: يوسف آية: ٥٣. | (٨) سورة: الأحزاب آية: ٥٠. |

لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتٍ
عَمَّكَ﴾^(١)، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبية على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك.

الثالث عشر: مراعاة التجنيس:

ومنه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾^(٢) السورة، ذكره الشيخ عز الدين بن
عبد السلام رحمه الله.

الرابع عشر: أن يتحمل ضميراً لا بد منه:

كقوله: ﴿أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾^(٣).

الخامس عشر: كونه أهم من الضمير:

كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٤).

وقال بعضهم: إنما أعيدت ﴿إحداهما﴾ لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في
التركيب؛ وهو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع، فإن
الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها، وهذا من حيث تركيبها؛ فكأنه ترصيع
معنوي، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن
المتنبي في قوله:

وقد عادت الأجفان قرحى من البكا وعادت بهاراً في الخدود الشقائق

قال: سألته: هل هو «قرحى» أو «قرحا» منون؟ فقال لي: «قرحا» منون،
ألا ترى أن بعدها «وعادت بهاراً»! قال: يعني أن «بهاراً»: جمع بهار، وقرحى:
جمع قرحة، ثم أظن في الشاء على المتنبي واستغرب فطنته لأجل هذا.

(٣) سورة: الكهف آية: ٧٧.

(٤) سورة: البقرة: آية: ٢٨٢.

(١) سورة: الأحزاب آية: ٥٠.

(٢) سورة: الناس آية: ١.

وبيان ما ذكرت في الآية أنها متضمنة لقسمين: قسم الضلال وقسم التذكير، فأسند الفعل الثاني إلى ظاهر حيث أسند الأول، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازماً، فأتى بالثاني على صورته من التجرد عن المفعول، ثم أتى به خبيراً بعد اعتدال الكلام. وحصول التماثل في تركيبه.

ولو قيل: إن المرفوع حرف لكان أبلغ في المعنى المذكور، ويكون الأخير بدلاً أو نعتاً على وجه البيان، كأنه قال: «إن كان ضلال من أحدهما كان تذكير من الأخرى»، وقدم على «الأخرى» لفظ «إحداهما» ليسند الفعل الثاني إلى مثل ما أسند إليه الأول لفظاً ومعنى. والله أعلم.

السادس عشر: كون ما يصلح للعود ولم يُسق الكلام له:

كقوله: ﴿رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾^(١)

وكقول الشاعر:

تبكي على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوانح

السابع عشر: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى:

كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ في سورة الشورى^(٢)، فإن «يمح» استئناف وليس عطفاً على الجواب؛ لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده؛ وهذا صحيح في «يختم على قلبك» وليس صحيحاً في «يمح الله الباطل»^(٣) لأن محو الباطل ثابت؛ فلذلك أعيد الظاهر، وأما حذف الواو من الخط فللفظ، وأما حذفها في الوقف كقوله تعالى: ﴿يَدْعُ الدَّاعِيَ﴾^(٤) و«سندع الزبانية»^(٤) فللوقف؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو.

(٣) سورة: القمر آية: ٦.

(١) سورة: الأنعام آية: ١٢٤.

(٤) سورة: العلق آية: ١٨.

(٢) سورة: الشورى آية: ٢٤.

وهذا ملخص كلام عبد العزيز في كلامه على البزدوي، وفيما ذكره نزاع، وهذا أنا لا نسلم أن المعلق ها هنا بالشرط هو موجود قبل الشرط؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتاً قبل المشيئة؛ فإن قيل: إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهي مشيئة الختم؛ وهذا وإن كان محذوفاً فهو مذكور بالقوة. شائع في كثير من الأماكن؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾^(١)، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾^(٣)

المعنى: «ولو شاء الله جمعهم لجمعهم» و«لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا» و«لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا».

قيل: لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادراً كما سيأتي في الحذف إن شاء الله تعالى، وإذا ثبت هذا صح ما ادعينا، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم.

فإن قلت: سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب.

والجواب: هنا شيان؛ فالمعنى: إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يحتم على قلبك، ويمح الباطل، وحينئذ لا يتم ما ادعاه.

وجوابه أن الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع، و«يمحو الباطل» كان ثابتاً فلا يصح دخوله في جواب الشرط. وهذا أحسن جداً.

بقي أن يقال: إن الجواب ليس كلاً من الجملتين؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم قبل وجود الشرط، وإن كان أحدهما ثابتاً.

(١) سورة: الأنعام آية: ٣٥.

(٢) سورة: الأنعام آية: ١٧.

(٣) سورة: البقرة آية: ٣٥٣.

تنبيهان :

الأول :

قد سبق أنه لا يشترط في وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول؛ ليشمل مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)؛ لأن إنزال الخير هنا سبب للربوبية، وأعاده «بلفظ» الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسع.

ومثله: ﴿وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَبْوًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾^(٣) كما سبق.

ومن فوائده: التلذذ بذكره وتعظيم المنّة بالنعمة.

ومن فوائده: قصد الّذم، وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ﴾^(٤)، فقال: المرء هو الكافر وهو ظاهر، وضع موضع الضمير لزيادة الذم^(٥).

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٦) إن «الفاسقين» يراد بهم المنافقون، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمرة، والتصريح بصفة النسق سبب لهم. ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق، ويدخل فيه المنافقون دخولاً أولياً، وكذا سائر هذه النظائر.

وليس من هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾^(٧)، أي: في معاملة «الأبوين» فإنه كان للأوابين غفوراً.

(٥) أنظر (الكشاف، للزمخشري ٤ / ٥٥٣).

(٦) سورة: المنافقون آية: ٦.

(٧) سورة: الإسراء آية: ٢٥.

(١) سورة: الكهف آية: ٣٠.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٠٥.

(٣) سورة: الزمر آية: ٧٤.

(٤) سورة: النبا آية: ٤٠.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ
لِلْكَافِرِينَ﴾^(١).

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب، ولا يكون الإحسان للوالدين
سبباً لغفران الله لكل تائب؛ لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره؛ وهو
خلاف الواقع. وكذلك معادة بعض الكفرة لا يكون سبباً لمعاداة كل كافر،
فتعين في هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر ليس إلا.

الثاني: قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمّر حقه أن يكون في الجملة
الواحدة؛ نحو: ﴿الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢) فأما إذا وقع في جملتين فأمره سهل وهو
أفصح من وقوعه في الجملة الواحدة، لأن الكلام جملتان، فحسن فيهما ما لا
يحسن في الجملة الواحدة، ألا ترى إلى قوله:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء نغص الموتُ ذا الغني والفقيرا

فتكرار «الموت» في عَجْز البيت أوسع من تكراره في صدره؛ لأننا إذا عللنا
هذا إنما نقول: أعاد الظاهر موضع المضمّر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل
أمره، فإذا عللها مكررة في عَجْزها عللنا بهذا، وبأن الكلام جملتان.

إذا علمت هذا، فمثاله في الجملتين كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ
اللَّهُ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٤).

وقد أشكل الإظهار ها هنا والإضمار في مثل قوله: ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَأَتْهُ
إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾^(٥).

وأجيب بأنه لما كان المراد في مدائن لوط إهلاك القرى صرح في

(٤) سورة: العنكبوت آية: ٣١.

(٥) سورة: القصص آية: ٣٢.

(١) سورة: البقرة آية: ٩٧ - ٩٨.

(٢) سورة: الحاقة آية: ١ - ٢.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

الموضوعين بذكر القرية التي يحل بها الهلاك؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحقت الهلاك معهم إذ للبِقاع تأثير في الطباع، ولما كان المراد في قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم، حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم، من حيث هي من غير تعرض للمكان.

واعلم أنه متى طال الكلام حسن إيقاع الظاهر موضع المضمَر كيلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه اللفظ فيقوته ما شرع فيه، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ...﴾ (١) الآية.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ﴾ (٢).

وقوله: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ (٣).

وقوله: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ﴾ (٤).

(١) سورة: البقرة آية: ١٤٠.

(٢) سورة: البقرة آية: ١٤٣.

(٣) سورة: النور آية: ٣٥.

(٤) سورة: النور آية: ٣٧.

القسم العاشر: تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة
بصيغ من صيغ المبالغة

كفعّال وفعيل وفعلان؛ فإنه أبلغ من «فاعل». ويجوز أن يُعدّ هذا من أنواع الاختصار؛ فإن أصله وضع لذلك، فإن «ضروباً» ناب عن قولك: «ضارب وضارب وضارب».

أما «فعلان» فهو أبلغ من «فعيل»، ومن ثم قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم - وإن كانت صيغة «فعيل» - من جهة أن «فعلان» من أبنية المبالغة؛ كغضبان للمتلىء غضباً؛ ولهذا لا يجوز التسمية به، وحكاة الرّجاج في تأليفه المفرد على البسمة.

* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى زَالَتْ رَحْمَانَا^(١) *

فهو من كفرهم^(٢) وتعنتهم كذا أجاب به الزمخشري.

ورده بعضهم بأن التعنت لا يدفع وقوع إطلاقهم؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المعروف بالألف واللام؛ وإنما استعملوه مضافاً ومنكراً، وكلامنا إنما هو في المعرف باللام.

وأجاب ابن مالك: بأن الشاعر أراد: «لا زلت ذا رحمة»؛ ولم يُرد الاسم

المستعمل بالغلبة.

(١) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٥).

(٢) في ج: «كفرهم ونعيمهم».

ويدلّ على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (١). وأما قوله: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾، فقال ابن العربي: إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، ولذلك لم يقولوا: «وَمِنِ الرَّحْمَنِ».

وذكر البرزباباذاني أنهم غلطوا في تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة.

قال: وإنما معناه الملك العظيم العادل، بدليل: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ (٢) إذ الملك يستدعي العظمة والقدرة والرحمة لخلقه؛ لا أنه يتوقف عليها.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ﴾ (٣) وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة؛ و﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ﴾ (٤) ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذب.

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (٥)، أي: وما ينبغي للعظيم القادر على كل شيء المستغني عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولداً.

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ (٦).

﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ (٧).

﴿قُلْ مَنْ يَكْلؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ (٨) ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذي الرحمة الواسعة.

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (٩).

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (٦) سورة: النبا آية: ٣٧. | (١) سورة: الإسراء آية: ١١٠. |
| (٧) سورة: طه آية: ١٠٨. | (٢) سورة: الفرقان آية: ٢٦. |
| (٨) سورة: الأنبياء آية: ٤٢. | (٣) سورة: الفرقان آية: ٦٠. |
| (٩) سورة: مريم آية: ٩٣. | (٤) سورة: مريم آية: ١٨. |
| | (٥) سورة: مريم آية: ٩٢. |

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(١).

﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾^(٢).

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾^(٣).

ولا مناسبة لمعنى الرحمة في شيء من هذه المواضع، وأما «رحيم» فهو من صفات الذات، كقولهم: «كريم».

وما ذكرناه من أن «الرحمن» أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزمخشري وغيرهما، وحكاه ابن عساكر في «التكميل والإفهام» عن الأكثرين.

وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه. ونصره السهيلي بأنه ورد على لفظ التنبيه، والتنبيه تضعيف. وكان البناء تضاعفت فيه الصفة.

وقال قطرب: المعنى فيهما واحد؛ وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد.

وكذلك قال ابن فورك: قال: وليس قول من زعم أن «رحيماً» أبلغ [من رحمن] بجيد؛ إذ لا فرق بينهما في المبالغة. ولو قيل «فعلان» أشد مبالغة كان أولى؛ ولهذا خصَّ بالله فلا يوصف به غيره؛ ولذلك قال بعض التابعين: الرحمن اسم ممنوع؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد واتباع الأول ما هو في معنى الثاني.

وقال ابن عباس: هما أسمان رقيقان؛ أحدهما أرق من الآخر.

وعن الخطابي استشكال هذا، وقال: لعله أرفق، كما جاء في الحديث «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله»^(٤).

(١) سورة: مريم آية: ٤٥.

(٢) سورة: الأنبياء آية: ١١٢.

(٣) سورة: ق آية: ٣٣.

(٤) أنظر: (صحيح البخاري ٨ / ١٤، ٧١، ١٠٤. وصحيح مسلم، حديث ١٠ من السلام. وسنن الترمذي ٢٧٧١. ومسند أحمد بن حنبل ٦ / ٣٦، ٣٧، ٨٥، ١٩٩. والسنن =

وقال ابن الأنباري في «الزاهر»: الرحيم أبلغ من الرحمن.

ورجّحه ابن عساكر بوجوه: منها أن الرحمن جاء متقدماً على الرحيم؛ ولو كان أبلغ منه لكان متأخراً عنه، لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، فيقولون: فقيه عالم، وشجاع باسل، وجواد فياض، ولا يعكسون هذا الفساد المعنى؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلاً تحته، فلم يكن لذكره معنى.

وهذا قد ذكره الزمخشري وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف، وأنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم، ليكون كاللتمة والرديف، ليتناول ما رَق منها ولطف^(١).

وفيه ضعف لا سيّما إذا قلنا: إن الرحمن عَلم لا صفة، وهو قول الأعلام وابن مالك. وأجاب الواحدي في «السيط» بأنه لما كان الرحمن كالعلم - إذ لا يوصف به إلا الله - قُدّم، لأنّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها، ثم يُتبع الأنكر، وما كان من التعريف أنقص.

قال: وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين، فجاء هذا على منهاج كلام العرب.

وأجاب الجويني بأن الرحمن للخلق، والرحيم لهم بالرزق، والخلق قبل الرزق.

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه، والنهاية في

= الكبرى، للبيهقي ٩ / ٢٠٣. وسنن الدارمي ٢ / ٣٢٣. والمعجم الكبير، للطبراني ٢٨ / ١٠. ومجمع الزوائد ٨ / ١٩. وفتح الباري ١٠ / ٤٤٩، ١١ / ٤١، ١٩٤. وتاريخ بغداد، للخطيب ٤ / ١٠. ومصنف عبد الرزاق ٩٨٣٩، ١٩٤٦٠. وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ / ٢٦. والتاريخ الكبير، للبخاري ٤ / ٨٤. والأدب المفرد، للبخاري ٤٦٢. وحلية الأولياء ٦ / ٣٥٠.

(١) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٧).

صفاته؛ وأكثر صفاته سبحانه جارية على «فعليل»، كرحيم، وقدير، وعليم، وحكيم، وحليم، وكريم؛ ولم يأت على «فعلان» إلا قليلاً. ولو كان «فعلان» أبلغ لكان صفات الباري تعالى عليه أكثر.

قلت: وجواب هذا أن ورود «فعلان» بصيغة التثنية كان في عدم تكرار الوصف به، بخلاف «فعليل» فإنه لم يرق في الكثرة رفته كثر في مجيء الوصف.

ومنها: أنه إن كانت المبالغة في «فعلان» من جهة موافقة لفظ التثنية - كما زعم السهيلي - ففعليل من أبنية جمع الكثرة كعبيد. وكليب؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية - وهذا أحسنها.

قال: وقول قطرب «إنهما بمعنى واحد» فاسد، لأنه لو كان كذلك لتساويا في التقديم والتأخير، وهو ممتنع.

تنبيهات:

الأول:

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيد أن صفات الله التي هي صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز، إذ هي موضوعة للمبالغة؛ ولا مبالغة فيها، لأن المبالغة هي أن تثبت للشيء أكثر مما له، وصفات الله تعالى متناهية في الكمال، لا يمكن المبالغة فيها، والمبالغة أيضاً تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك. انتهى.

وذكر هذا للشيخ ابن الحسن السبكي^(١) فاستحسنه، وقال: إنه صحيح إذا قلنا: إنها صفات.

فإن قلنا: أعلام زال ذلك.

قلت: والتحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين:

(١) سبقت ترجمته، راجع الفهرس.

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدّد المفعولات.

ولا شك أن تعدّدها لا يوجب للفعل زيادةً، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين.

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التي وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها، ولا يبقى إشكال حينئذ، لهذا قال بعض المفسرين في حكم معنى المبالغة فيه تكرار حِكْمِه بالنسبة إلى الشرائع.

وقال الزمخشري في سورة الحجرات: المبالغة في التواب للدلالة على كثرة مَنْ يتوب إليه من عباده، جو لأنه ما من ذنب يقترفه المقترب إلا كان معفواً عنه بالتوبة، أو لأنه بليغ في قبول التوبة^(١)، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه^(٢).

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، وهو أن «قديراً» من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى «قادر»، والزيادة على معنى «قادر» محال، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل، باعتبار كل فرد فرد.

وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دلّ السياق عليها، والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى تكثير الوصف.

(١) في الأصول: يتوب إليه من عباده أو لأنه بليغ في قبول التوبة» والزيادة من: (الكشاف للزمخشري ٤ / ٢٩٧).

(٢) في ج: «من لم يتب قط سعة كرمه.

(٣) سورة: البقرة آية: ٢٨٤.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١)، يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف، إذ العلم بالشيء لا يصح التفاوت فيه، فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلق، إما لعموم كل أفرادها، وإما لأن يكون المراد الشيء ولو أحقه، فيكون من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

الثاني:

سئل أبو علي الفارسي: هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال: «علامة»؟ فأجاب بالمنع؛ لأن الله تعالى ذم من نَسَبَ إليه الإناث لما فيه من النقص، فلا يجوز إطلاق اللفظ المشعر بذلك.

حكاه الجرجاني في «شرح الإيضاح».

الثالث:

أنه لو جرد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة.

وأورد الزمخشري بأنه لا يمنع «فعلان» صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه «فَعْلَى» كغضبان وغضبي، ولما لم يكن مؤنثه «فعلَى» ينصرف، كندمان وندمانه^(٢) وتبعه ابن عساكر بأن «رحمن» وإن لم يكن له مؤنث على «فعلَى» فليس له مؤنث على «فعلانة» لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف.

قال الجويني: وهذا فيه ضعف في الظاهر، وإن كان حسناً في الحقيقة، لأنه إذا لم يشبه «غضبان» ولم يشبه «ندمان» من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه، مع أن الأصل الصرف بل كان ينبغي أن يقال: ليس هو كغضبان؛ فلا يكون غير

(١) سورة: البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) أنظر: (الكشاف، للزمخشري ١ / ٦).

منصرف، ولا يصحُّ أن يقال: ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً، لأنَّ الصرف ليس بالشبه، إنما هو بالأصل وعدم الصَّرف بالشبه ولم يوجد.

قلت: والتقدير الذي نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزمخشري، نعم أنكر ابنُ مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ «رحمَن» لزيادة الألف والنون في منع الصرف، وقال: لم يمثل به غيره، ولا ينبغي التمثيل به، فإنه اسم علم بالغلبة لله، مختص به، وما كان كذلك لم يجرد من «أل» ولم يسمع مجرداً إلا في النداء قليلاً، مثل يا رحمَن الدنيا، ورحيم الآخرة.

قال: وقد أنكر على الشاطبي:

* تبارك رحماناً رحيماً وموثلاً *

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة.

ولم يحضر الزمخشري هذا الجواب؛ فذكر أنه من تعنتهم في كفرهم كما سبق.

وأما «فعليل» فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار، كرحيم، وسميع، وقدير، وخبير، وحفيظ، وحكيم، وحليم، وعليم؛ فإنه محوّل عن «فاعل» بالنسبة، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به، بدليل قولهم: قتل وجريح، والقتل لا يتفاوت.

وقد يجيء في معنى الجمع كقوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقاً﴾^(١)، وقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٢)، وقوله: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾^(٣)، وغير ذلك.

ومن المشكل: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٤)، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل؛ فلا يلزم نفي

(١) سورة: النساء آية: ٦٩. (٢) سورة: التوحيد آية: ٤. (٣) سورة: يوسف آية: ٨٠. (٤) سورة: مريم آية: ٦٤.

أصل النسيان، وهو كالسؤال الآتي في ﴿ظَلَامٌ لِلْعَبِيدِ﴾.

ويجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة. ويختص هذا بجواب آخر؛ وهو مناسبة رؤوس الآي قبله.

وأما فعّال: فنحو: غفّار، ومنان، وتوّاب، ووهاب، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(١).
﴿عَلَامٌ الْغُيُوبِ﴾^(٢)، ونحو: ﴿لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾^(٣)، ونحو: ﴿نَزَاعَةٌ لِّلشُّوَى﴾^(٤).

ومن المشكل: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٥) وتقريره أنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم، والواقع نفيه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا﴾^(٦)، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^(٧).
وقد أجب عنه باثني عشر جواباً:

أحدها: أن «ظلاماً» وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة العبيد وهو جمع كثرة، إذ قوبل بهم الظلم كان كثيراً.

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر: ﴿عَلَامٌ الْغُيُوبِ﴾^(٨) فقابل صيغة «فعال» بالجمع، وقال في موضع آخر: ﴿عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾^(٩) فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل بالواحد.

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(١٠) حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة على الأنبياء.

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة: البروج آية: ٢٦. | (٦) سورة: يونس آية: ٤٤. |
| (٢) سورة: المائدة آية: ١١٦. | (٧) سورة: النساء آية: ٤٠. |
| (٣) سورة: إبراهيم آية: ٥. | (٨) سورة: المائدة آية: ١٦. |
| (٤) سورة: المعارج آية: ١٦. | (٩) سورة: الجن آية: ٢٦. |
| (٥) سورة: فصلت آية: ٤٦. | (١٠) سورة: النساء آية: ١٧٢. |

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة، وليس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد.

الثاني: أنه نفي الظلم الكثير، فينتفي القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتقاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه في حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل في المنفعة أكثر.

الثالث: أنه على النسب. واختاره ابن مالك، وحكاه في شرح الكافية عن المحققين، أي ذا ظلم كقوله: «وليس بنبال» أي: بذي نبل. أي لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزاز، وعطار.

الرابع: أن فعلاً قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفه

ولست بحلال التلّاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد

لا يريد أنه يحل التلّاع قليلاً، لأن ذلك يدفعه قوله: «يسترفد القوم أرفد»، هذا يدل على نفي الحال في كل حال، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة.

الخامس: أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جلّ عنه - لكان كثيراً، لاستغنائه عنه كما يقال: «زلة العالم كبيرة».

ذكره الحريري في الدرّة، قال: وإليه أشار المخزومي في قوله:

كفوفة الظفر تخفى من حقارتها ومثلها في سواد العين مشهور

السادس: أن نفي المجموع يصدق بنفي واحد، ويصدق بنفي كل واحد، ويعين الثاني في الآية للدليل الخارجي، وهو قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ»^(١).

السابع: أنه أراد: «ليس بظالم، ليس بظالم، ليس بظالم». فجعل في مقابلة ذلك ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾.

(١) سورة: النساء آية: ٤٠

الثامن: أنه جواب لمن قال: ظلام، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب.

التاسع: أنه قال: «بظلام»، لأنه قد يُظن أن مَنْ يَعذَّب غيره عذاباً شديداً ظلام قبل الفحص عن جرم الذنب.

العاشر: أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةً المبالغة فيها وغير المبالغة سواء في الإثبات جرى النفي على ذلك.

الحادي عشر: أنه قصد التعريض بأن ثمة ظلاماً للعبيد من ولاة الجوز^(١).

وأما «فَعَال» بالتخفيف والتشديد، نحو عَجَاب وكَبَار، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾^(٣)، قال المعري في «اللامع العزيزي»: «فَعِيل» إذا أُريد به المبالغة نقل به إلى «فَعَال» وإذا أُريد به الزيادة شَدَّدوا فقالوا: «فَعَال»، ذلك، من عَجِيب وَعُجَاب وَعَجَاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^(٤) بالتشديد، وقالوا: طویل وطُوال وطُوال؛ ويقال: نَسَبٌ قَرِيب، وقرأ، وهو أبلغ، قال الحارث بن ظالم^(٥).

(١) ذكر المصنف أنه أجيب باثني عشر جواباً، ولم يذكر سوى إحدى عشر وجه.

(٢) سورة. ص آية: ٥.

(٣) سورة: نوح آية: ٢٢.

(٤) سورة: ص آية: ٥.

(٥) الحارث بن ظالم هو: الحارث بن ظالم بن غيظ المري، أبو ليلى: أشهر فتاك العرب في الجاهلية. نشأ يتيماً، قتل أبوه وهو طفل. وشبَّ وفي نفسه أشياء من قاتل أبيه، وآلت إليه سيادة غطفان بعد مقتل زهير بن جذيمة. ووفد على النعمان بن المنذر (ملك الحيرة) فالتقى بقاتل أبيه (جعفر بن خالد: سيد بني عامر) فتنازعا بين يدي النعمان. فلما كان الليل أقبل الحارث على خالد وهو في ميته فقتله. وعلمت بذلك بنو عامر فجدت في طلب الحارث، فعاد إلى عشيرته من غطفان، فهابوا شرَّ بني عامر فلم يحموه، فانصرف إلى حاجب بن زرارة التميمي فحماه مدة لم تجهم له. فلحق بعروض اليمامة. وبلغه أن النعمان بعث إلى جارات له فسيأهن، فأتى حاضنة ابن للنعمان فأخذ منها وقتله. فطلبه النعمان، فلجأ إلى بني شيبان فأووه قليلاً. ورحل، فلحق بطيء. وكانت له في كل حي =

وكنت إذا رأيت بني لؤي عرفت الود والنسب القربا
وأما فعول: كغفور، وشكور، وودود، فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(١).

وقوله تعالى في نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٢).

وقد أطربني قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٣)، فقلت: الحمد لله الذي ما قال: «الشاكِر».

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٤)، كيف غاير بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران؟

قلت: هذا سأله الصاحب بن عباد للقاضي عبد الجبار بن أحمد^(٥)

= يأوي إليه حادثة. وشاع خبره في القبائل. فتحاتم العرب شره، ونسبت من أجله معارك كثيرة، ورجل عن طيء فجاور بني دارم. فحموه، فغزاهم الأحوص (أخو خالد بن جعفر العامري) فانهزم بنو دارم، وانطلق الحارث فجعل يطوف في البلاد حتى أتى الشام، فقتل في حوران.

أنظر: (بلوغ الأدب ٢ / ٧٤. والأعلام ٢ / ١٥٥، ١٥٦).

(١) سورة: إبراهيم آية: ٣٤.

(٢) سورة: الإسراء آية: ٣٠.

(٣) سورة: سبأ آية: ١٣.

(٤) سورة: الإنسان آية: ٣.

(٥) عبد الجبار بن أحمد، هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدعاني الأسدي، أبو الحسين: قاض، أصولي. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره. ولي القضاء بالري، مات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: تنزيه القرآن عن المطاعن - ط» و«الأمالي» و«المجموع في المحيط بالتكليف - ط» الأول منه، و«شرح الأصول الخمسة - ط» و«المغني في أبواب التوحيد والعدل - ط» أحد عشر جزءاً منه، و«تثبيت دلائل النبوة - ط» و«متشابه القرآن - ط». وللدكتور عبد الكريم عثمان: «قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد - ط».

أنظر: (الأعلام ٣ / ٢٧٣، ٢٧٤ الرسالة المستطرفة ١٢٠ والسبكي ٣: ٢١٩ ولسان =

المعتزلي، فأجاب بأن نعم الله على عباده كثيرة، وكلُّ شكرٍ يأتي في مقابلتها قليل، وكلُّ كفرٍ يأتي في مقابلتها عظيم، فجاء شكر بلفظ «فاعل» وجاء كفر بلفظ «فعل» على وجه المبالغة. فتهلّل وجهه الصاحب.

وأما فعل: فكقوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ أَشِرٌّ﴾^(٢)، قرن «فِعِلاً» بفعال.

وأما فِعِل: فيكون صفة، كقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَّا لُبْدًا﴾^(٣)، اللبد: الكثير.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّهَا لِإِحْدَى الْكُبْرَى﴾^(٤).

ويكون مصدرأ كهدي وتقى، ويكون معدولأ عن أفعل من كذا، كقوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾^(٦)، كما قال: ﴿أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى﴾^(٧).

وأما فَعَلَى: فيكون إسماً، كالشورى والرجعى.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْرُجْعَى﴾^(٨)، وقال تعالى: ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(٩).

ويكون صفة كالحسنى في تأنيث الأحسن، والسوعى في تأنيث الأسوأ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(١٠).

= الميزان ٣: ٣٨٦ وتاريخ بغداد ١١: ١١٣ ومعجم المطبوعات ١٢٦٩ والمخطوطات المطبوعة ٢: ٩٢ - ٩٥ وطبقات المعتزلة (١١٢).

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة: الشعراء آية: ٥٦. | (٦) سورة: البقرة آية: ١٨٤. |
| (٢) سورة: القمر آية: ٢٥. | (٧) سورة: الأنعام آية: ١٩. |
| (٣) سورة: البلد آية: ٢. | (٨) سورة: العلق آية: ٨. |
| (٤) سورة: المدثر آية: ٣٥. | (٩) سورة: التوبة آية: ٤٠. |
| (٥) سورة: آل عمران آية: ٧. | (١٠) سورة: الروم آية: ١٠. |

قال الفارسي: يحتمل سوء تأويلين:

أحدهما: أن يكون تأنيث «الأسوأ»، والمعنى: كان عاقبتهم الخلة السوءى فتكون «السوءى» على هذا خارجة من الصلة، فتنصب على الموضع، وموضع «أن» نصب، فإنه مفعول له، أي كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم.

الثاني: أن يكون السوءى مصدرًا، مثل الرجعى، وعلى هذا فهي داخله في الصلة، ومنتصبة بأساءوا، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(١)، ويكون ﴿أن كذبوا﴾ نصبًا، لأنه خبر كان.

ويجوز في إعراب ﴿السوءى﴾ وجه ثالث؛ وهو أن يكون في موضع رفع صفة لـ «العاقبة»؛ وتقديرها: ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب.

و«الفعلى» في هذا الباب وإن كانت في الأصل صفة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْكُتُبَى﴾^(٣)، فجرت صفة على موصوفها، فإنها في كثير من الأمور تجري مجرى الأسماء؛ كالأبطح، والأجرع، والأدهم.

تم بحمد الله الجزء الثاني
ويليه الجزء الثالث

(١) سورة: المزمّل آية: ٨.

(٢) سورة: الأنفال آية: ٤٢.

(٣) سورة: النازعات آية: ٢٠.

فهرست الجزء الثاني

من كتاب البرهان في علوم القرآن

الصفحة	الموضوع
٥	النوع الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه
٢٩	النوع الثالث والثلاثون: في معرفة جدله
٣٣	النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه
٥٣	النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهم المختلف
٧٩	النوع السادس والثلاثون: معرفة المحكم من المتشابه
٨٩	النوع السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات
١٠١	النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه
١٣٣	النوع التاسع والثلاثون: معرفة وجوب تواتره
١٣٩	النوع الأربعون: في بيان معاضدة السنة للقرآن
١٦٢	النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله
٢٣٧	النوع الثاني والأربعون: في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن
٢٧١	النوع الثالث والأربعون: في بيان حقيقته ومجازه
٣١٣	النوع الرابع والأربعون: في الكنايات والتعريض في القرآن
٣٢٩	النوع الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام
٣٩٧	النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة